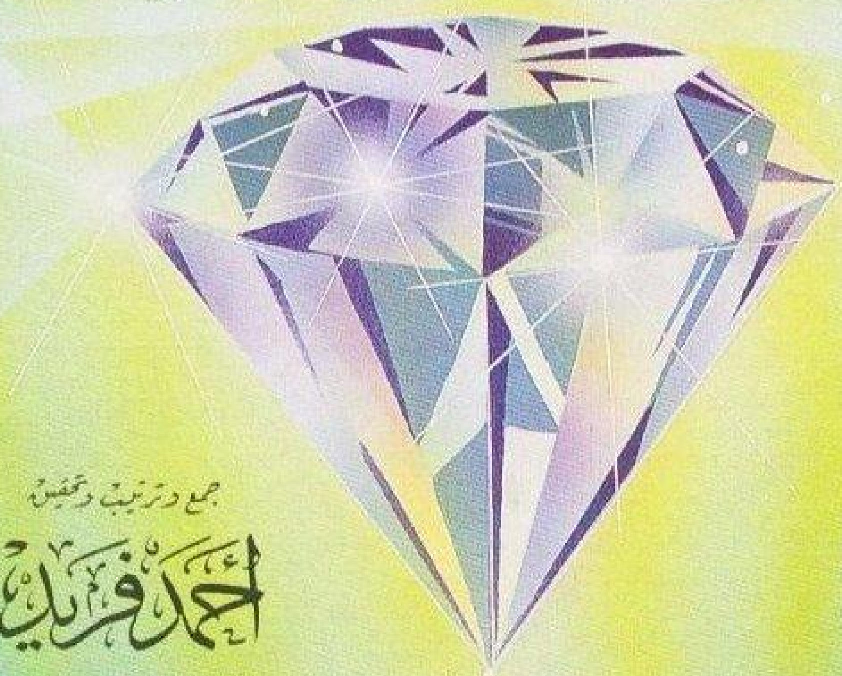
نظم الدرر

في

مصطلح علم الأثر



جمع وترتيب وتحقيق

أحمد فريد

غفر الله له ولوالديه آمين

دار العقيدة

ت: ٥٧٤٧٣٢١

نظم الدرر في مصطلح علم الأثر

أحمد فريد

دار العقيدة

نَظْـمُ الـدُّرَر

فـى

مُصطَلَحِ عِلْمِ الأثَر

الطبعة الأولى
١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م
رقم الإيداع ٤٩١٨ / ٩٣

النَّاشِرُ
دار العقيدة للتراث

الأسكندرية: ١٠١ ش الفتح باكوس ت: ٥٧٤٧٣٢١
القاهرة: ٥ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر ت: ٠١٠٥٠٦٧٦٧٨

نَظْمُ الدُّرَر

فى

مُصْطَلَحِ عِلْمِ الأَثَر

جمع وترتيب وتحقيق
أحمد فريد
غفر الله له ولوالديه

الناشر
دار العقيدة للتراث
ت : ٥٧٠٧٣٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

✵ مقدمـــة ✵

نسأل الله تعالى حسن الخاتمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له ، وأشهد أن لا إلـه إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله : ﴿ يَا أَيُّها الَّذِيْنَ آمَنُوا اتَّقُوا الله حَقَّ تُقَاتِه وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُم مُسْلِمُونَ ﴾ . [آل عمران : ١٠٢]

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُم مِن نفسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيْراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا الله الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ الله كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيْباً ﴾ . [النساء : ١]

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا اتَّقُوا الله وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيْداً يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ الله وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيْماً ﴾ .
[الأحزاب : ٧٠ ، ٧١]

أما بعد ،،،

فإن أصدق الحديث كتاب الله ، وخير الهدى هدى محمد ﷺ ، وشر

الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار .

ثم أما بعد أيضاً ،،،

فإن علم الحديث من أفضل العلوم الفاضلة ، وأنفع العلوم النافعة يحبه ذكور الرجال وفحولتهم ، ويعنى به محققو العلماء وكملتهم ، ولا يكرهه من الناس إلا رُذالتهم وسِفالتهم ، وهو من أكثر العلوم تولجاً فى فنونها ، لا سيما الفقه الذى هو إنسان عيونها ؛ ولذلك كثر غلط العاطلين منه من مصنفى الفقهاء ، وظهر الخلل فى كلام المخلين به من العلماء[1].

ونحن بحمدِ الله تعالى فى أزمنة ترتفع فيها أعلام السنة ، ويتطلع المسلمون إلى بزوغ فجر جديد على الأمة ، فمن فضل الله تعالى على شباب الصحوة الإسلامية فى جُلِّ البلاد ، ثم بجهد وجهاد العلماء انتبه الشباب إلى أهمية الإسناد ، وصار بغيتهم الصحيح الثابت عن خير العباد ، وكيف لا يهتم الشباب المسلم بصحة الحديث وسلامة الإسناد ، وهو الشرف الذى خصَّ الله تعالى به هذه الأمة وشرَّف به هذه الملة .

قال ابن حزم رحمه الله : نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبى ﷺ مع الاتصال خَصَّ الله به المسلمين دون سائر الملل ، وأما مع الإرسال والإعضال فيوجد فى كثير من اليهود ، ولكن لا يقربون فيه من موسى قربنا من محمد ﷺ ، بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصراً ، وإنما يبلغون إلى شمعون ونحوه . ثم قال : وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق فقط ، أما النقل بالطريق المشتملة على كذاب أو مجهول العين فكثير فى نقل اليهود والنصارى . ثم قال : « وأما أقوال الصحابة والتابعين فلا يمكن اليهود أن يبلغوا إلى صاحب نبى أصلاً ، ولا إلى

---

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح (١١ ، ١٢) .

تابع له ، ولا يمكن النصارى أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولص »[1].

كما أن الواجب على الدعاة إلى الله عز وجل أن يكونوا على بصيرة فى الدين عملاً بقول الله عز وجل : ﴿ **قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِى أَدْعُو إِلَى اللهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِى** ﴾ [يوسف : ١٠٨] ولا شك أن من البصيرة الواجبة أن يقف الداعى على ما يبثه من أحاديث هل هى من الصحاح الثوابت فيكون مثاباً على إشاعتها وتعليمها ، أم من الموضوعات فيكون متوعداً على نشرها وترويجها ، قال رسول الله ﷺ : « **من روى عنى حديثاً يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين** »[2]، وقال ﷺ : « **من كذب علىّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار** »[3].

ومن فوائد دراسة علم الحديث عدم اندراس أدلة الشريعة ، فإذا جهل الناس أدلة الشريعة عجزوا عن نصرتها والنهوض بها .

ومن فوائد دراسته : تقويم النفوس بأخلاق النبى ﷺ وآدابه ، وتقويم الألسن بجوامع كلمه وفصل خطابه .

ومن ذلك تجديد الصلاة والتسليم على سيد الأولين والآخرين وتجديد الترضى والترحم على الصحابة والتابعين .

ومن ذلك الفوز بدعائه ﷺ : « **نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فبلغه إلى من لم يسمعه ، فربَّ حامل فقه ليس بفقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه** »[4].

---

(١) باختصار من « الفصل فى الأهواء والملل والنحل » (٦٩/٢) ط - مكتبة السلام العالمية .

(٢) سيأتى تخريجه إن شاء الله .

(٣) سيأتى تخريجه إن شاء الله .

(٤) سيأتى تخريجه إن شاء الله .

قال العلامة جمال الدين القاسمى : وإن من أعظم ما يسعى إليه الساعون ، ويتنافس فى الدعوة إليه المتنافسون ، علوم الحديث الكاشفة النقاب عن جمال وجوه مجملات الكتاب ، والمدار لتفصيل الأحكام وتبيين أقسام الحلال والحرام ، إذ مستندها ما صح من الأخبار وثبت حسنه من الآثار ، ولا طريق لتعرف ذلك إلا بما اصطلح عليه من أصول تلك المسالك ، ولما كان الشيء يشرف بشرف موضوعه أو بمسيس الحاجة إليه ، كان فن المصطلح مما جمع الأمرين ، وفاز بالشرفين ، لأنه يبصر من سواء السبيل الجواد ، ويرق الهمم لتعرف سنن الرشاد[1] .

فلما كان علم الحديث بهذه الأهمية ، والانتساب إلى أهله من أعظم المنح الإلٰهية والعطايا الربانية رجوت بهذا الكتاب أن أتشرف بالانتساب إلى آله وإن كنت عالة على المتقدمين من رجاله وقد أنكر بعض الناس على أهل هذه الأزمنة المتأخرة التصنيف عملاً بقول القائل ، مع أنه ليس تحته طائل : « ما ترك الأول للآخر » والحق الحقيق بالقبول الذى يرتضيه نقاد الفحول : « كم ترك الأول للآخر » .

قال أحد العلماء : فإنما يستجاد الشيء ويسترذل لجودته ورداءته فى ذاته لا لقدمه وحدوثه ، ويقال : « ليس كلمة أضرَّ بالعلم من قولهم : ما ترك الأول شيئاً ؛ لأنه يقطع الآمال عن العلم ، ويحمل على التقاعد عن التعلم فيقتصر الآخر على ما قدم الأول من الظاهر ، وهو خطر عظيم ، وقول سقيم ، فالأوائل وإن فازوا باستخراج الأصول وتمهيدها ، فالأواخر فازوا بتفريع الأصول وتشييدها » .

والأواخر فى كل علم وفن عالة على المتقدمين ، وعملهم ثمرة لشجرة غرسها سلفهم الصالحون ، فعاد الفضل للأوائل ، ولا ينافى هذا احتياج أهل كلّ عصرٍ لمعاصريهم ، قال تعالى : ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ**

(١) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث لجمال الدين القاسمى (٣٥ ، ٣٦) .

﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ . [إبراهيم : ٤]

ولا شك فى أن كتب الأقدمين هى المعين الذى لا ينضب ، إلا أن همم الطلاب فى العصور المتأخرة غالباً تقصر دونها ، ويصعب عليهم فهمها واستيعابها فإن وجد فيهم صاحب الهمة العالية والدرجة الرفيعة السامية فنصيحتنا له ما كتب الأوائل ، ففيها من البركة والعلم والخير ما يكفى نهمة المنهوم ، ويشبع الجائع من هذه العلوم ، ومن قصر فهمه دون علومهم فهذه كتب المتأخرين أسهل متناولاً وأيسر للطالبين تفتح لهم مغاليق العلوم .

فدونك كتاب سهل المأخذ ، حسن الترتيب ، قليل الغريب ، صحيح الأسانيد ، عزوت كل قول لقائله . وجمعت فيه غرراً من الفوائد ، ودرراً من الفرائد ، واستفدت فيه من ثلة من المصنفين المتقدمين والمتأخرين ولم أشترط النقل عن علماء أهل السنة تحصيلاً للفائدة ، وابتدأت كتابى بتمهيد يشتمل على عدة مباحث ، المبحث الأول : فى التعريف بعلم الحديث ، رواية ودراية ، والمبحث الثانى : فى نشأة هذه العلوم وما صنف فيها من مشاهير المصنفات ، والمبحث الثالث : فى بعض التعريفات المهمة ، ورابع المباحث : فى حكم رواية الحديث بالمعنى ثم ذكرت فصلاً نفيساً فى آداب طالب الحديث .

ثم قسمت الحديث بحسب القبول والرد إلى مقبول ومردود وقسمت المقبول إلى صحيح وحسن ثم ذكرت أصناف الضعيف بحسب فَقْدِ شرط من شروط الصحة ثم أردفت هذا التقسيم بتقسيم آخر بحسب عدد الرواة إلى متواتر وآحاد ، وقسمت الآحاد إلى غريب وعزيز ومشهور .

ثم أردفت ذلك بتقسيم الحديث من حيث منتهى السند إلى حديث قدسى وحديث مرفوع وموقوف ومقطوع .

ثم ذكرت فصلاً فى لطائف الإسناد وآخر فى لطائف الرواة ، ثم ذكرت عدة علوم من علوم الحديث تعرضت لبعضها خلال المباحث الأخرى

للكتاب وأردت زيادة إيضاح لها ، وتنويه بأهميتها ، وأهم المصنفات فيها ، وأسميت هذا الكتاب الذى سعدت بجمعه وترتيبه وشرفت بتحقيقه وتنقيحه « نظم الدرر فى مصطلح علم الأثر » .

والله تعالى هو المسئول والمأمول أن يتقبل منا أعمالنا على ما فيها من قصور وخلل ، وأن يوفقنا لصالح القول والعمل ، وأن يختم لنا بخاتمة السعادة ، وأن يرزقنا الحسنى وزيادة .

ولا أنسى أن أشكر لأخى فى الله الدكتور أشرف الرفاعى جهده المشكور ، ونصائحه الغالية ، وتحقيقاته لبعض الأحاديث ، ومن نسبة القول إلى قائله ، والفضل إلى أهله أشرت إلى هذه المواضع .

وصلى الله على المبعوث رحمة للعالمين وآل بيته الطيبين الطاهرين وأصحابه الغر الميامين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .



تمهيد يشتمل على :

١ – التعريف بعلم الحديث .

٢ – نشأة علم الحديث التاريخية وأهم المصنفات فيه .

٣ – تعريفات مهمة .

٤ – حكم رواية الحديث بالمعنى .

٥ – آداب طالب الحديث .

* * *

١ - التعريف بعلم الحديث

قال الدكتور صبحى الصالح : كيفما تقلب مادة الحديث تجد معنى « الإخبار » واضحاً فيها حتى فى قوله تعالى : ﴿ **فَلْيَأْتُوا بِحَدِيْثٍ مِّثْلِهِ** ﴾ [الطور : ٣٤] وقوله : ﴿ **اللهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الحَدِيْثِ كِتَاباً مُّتَشَابِهاً** ﴾.
[الزمر : ٢٣]

وقد استشعر بعض العلماء فى مادة الحديث معنى « الجِدَّة » فأطلقوه على ما يقابل القديم ، وهم يريدون بالقديم كتاب الله .

والنبى ﷺ سمى بنفسه قوله حديثاً عن أبى هريرة رضى الله عنه أنه قال : قلت يا رسول الله : من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة ؟ قال : « **لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألنى عن هذا الحديث أحد أوَّلَ منك ، لما رأيت من حرصِك على الحديث ، أسعد الناس بشفاعتى يوم القيامة من قال : لا إلٰه إلا الله خالصاً قبل نفسه** »[1].

والحديث فى اصطلاح جمهور المحدثين يطلق على قول النبى ﷺ وفعله وتقريره ومعنى التقرير أنه فعل أحد أو قال شيئاً فى حضرته ﷺ و لم ينكره،

---

(١) باختصار من علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحى الصالح (٤ ، ٥) ط . دار العلم للملايين .
والحديث رواه البخارى (٤٢٦/١١) الرقاق : باب صفة الجنة والنار .

ولم ينه عن ذلك بل سكت وقرر .

ثم الحديث متن وسند : فالمتن هو ألفاظ الحديث التى يتقوم بها المعنى .

والسند : إخبار عن طريق المتن ، وهو رجاله الذين رووه[1].

وقال الدكتور محمد عجاج الخطيب ما ملخصه : يشتمل علم الحديث موضوعين رئيسيين : علم الحديث رواية ، وعلم الحديث دراية .

فموضوع علم الحديث رواية - أقوال الرسول ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته من حيث نقلها نقلاً دقيقاً ، فهو يتناول ضبط كل حديث ونقله .

وعلم الحديث الخاص بالدراية : هو مجموعة القواعد والمسائل التى يعرف بها حال الراوى والمروى من حيث القبول والرد ، وقد أطلق علماء الحديث على علم الحديث دراية اسم « علوم الحديث » ، واسم « مصطلح الحديث » ، واسم « أصول الحديث » ، وكلها أسماء لمسمى واحد[2].

* * *

(١) باختصار من الحطة فى ذكر الصحاح الستة لأبى الطيب السيد صديق حسن القنوجى (من ٥٤ إلى ٥٦) ط . دار الكتب العلمية .

وقد أغفل رحمه الله فى تعريف الحديث ما أضيف إلى النبى ﷺ من صفة وسوف يأتى ذلك فى تعريف الخبر .

(٢) باختصار من أصول الحديث علومه ومصطلحه للدكتور محمد عجاج الخطيب (من ٧ إلى ٩) ط . دار الفكر .

٢ – نشأة علم الحديث والمصنفات فيه

قال الحافظ : فمن أول من صنف فى ذلك القاضى أبو محمد الرامهرمزى فى كتابه المحدث الفاصل ، لكنه لم يستوعب ، والحاكم أبو عبد الله النيسابورى ، لكنه لم يهذب ولم يرتب ، وتلاه أبو نعيم الأصبهانى فعمل على كتابه مستخرجاً ، ثم جاء بعدهم أبو بكر البغدادى فصنف فى قوانين الرواية كتاباً سماه « الكفاية » ، وفى آدابها كتاباً سماه « الجامع لآداب الشيخ والسامع » وقَلَّ فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتاباً ، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة : كل من أنصف ، علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه ، ثم جاء بعدهم بعض من تأخر عن الخطيب فأخذ من هذا العلم بنصيب ، فجمع القاضى كتاباً لطيفاً سماه « الإلماع » ، وأبو حفص الميانجى جزءاً سماه « ما لا يسع المحدث جهله » ، وأمثال ذلك من التصانيف التى اشتهرت وبسطت ليتوفر علمها ، « واختصرت » ليتيسر فهمها ، إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقى الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح عبد الرحمٰن الشهرزورى نزيل دمشق ، فجمع لما ولى تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور ، فهذب فنونه وأملاه شيئاً بعد شىء ، فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب ، واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة فجمع شتات مقاصدها ، وضم إليها من غيرها نخب فوائدها ، فاجتمع فى كتابه ما تفرق

فى غيره، فلهذا عكف الناس عليه ، وساروا بسيره ، فلا يحصى كم ناظم له، ومختصر ، ومستدرك عليه ، ومعارض له، ومقتصر له، ومنتصر[1].

وقول الحافظ : من أول من صنف القاضى : أبو محمد الرامهرمزى - وهو المتوفى سنة ٣٦٠ هـ - احتياط حسن ، وكتاب الرامهرمزى نشر لأول مرة عن أربع نسخ مخطوطة بتحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب طبع دار الفكر .

وكتاب الحاكم « معرفة علوم الحديث » مطبوع أيضاً بتصحيح وتعليق الأستاذ الدكتور السيد معظم حسين وطبع تحت إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية الكائنة فى عاصمة حيدر أباد الدكن والحاكم توفى سنة ٤٠٥ هـ .

ولم أقف على مصنف أبى نعيم المتوفى سنة (٤٣٠ هـ) وكتابه فى أصول الحديث سماه المستخرج .

أما الخطيب البغدادى فله كتاب « الكفاية فى علم الرواية » مطبوع بتقديم المحدث محمد الحافظ التيجانى ، ومراجعة الأستاذين عبد الحليم محمد عبد الحليم وعبد الرحمٰن حسن محمود ط . دار الكتب الحديثة بالقاهرة .

وكتابه الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع : مطبوع أيضاً فى جزئين بتحقيق الدكتور محمود الطحان ، وطبع مكتبة المعارف بالرياض وتوفى الخطيب رحمه الله سنة (٤٦٣ هـ) .

أما كتاب الإلماع للقاضى عياض فهو مطبوع أيضاً بتحقيق السيد أحمد صقر ، والناشر دار التراث بالقاهرة ، والمكتبة العتيقة بتونس ، وتوفى القاضى عياض بن موسى اليحصبى سنة (٥٤٤ هـ) .

---

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (من ١٥ إلى ١٧) سلسلة السلفيون يتحدثون عن المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .

أما رسالة الميانشي المتوفى سنة (٥٨١ هـ) وهي مطبوعة أيضاً بتحقيق وتعليق صبحي السامرائي ، طبع شركة الطبع والنشر الأهلية ببغداد ، أما كتاب ابن الصلاح المشهور بمقدمة ابن الصلاح المتوفى (سنة ٦٤٣ هـ) ، فكما قال الحافظ : « فلا يحصى كم ناظم له ومختصر ومستدرك عليه ومعارض له » فشرحه الحافظ العراقي المتوفى سنة (٧٢٥ هـ) في كتابه التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ، وهو مطبوع بتحقيق عبد الرحمٰن محمد عثمان ونشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

وللحافظ ابن حجر العسقلاني عليه شرح يسمى : « الإفصاح عن نكت ابن الصلاح » وهو مشهور بالنكت على ابن الصلاح .

واختصره الحافظ البلقيني المتوفى سنة (٨٠٥ هـ) وسماه : « محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح » .

واختصره الإمام النووي المتوفى سنة (٦٧٦ هـ) في كتابه : « الإرشاد » ثم اختصره في « التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير » وهو الذي شرحه السيوطي المتوفى سنة (٩١١ هجرية) في كتابه تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي .

واختصره بدر الدين بن جماعة الكناني المتوفى سنة (٧٣٣ هـ) في كتابه : « المنهل الروي في الحديث النبوي » .

واختصر الحافظ ابن كثير المتوفى سنة (٧٧٤ هـ) في : « الباعث الحثيث »[٥] وعلق على شرحه الشيخ أحمد شاكر رحمه الله .

ونظم الزين العراقي المتوفى سنة (٨٠٦ هـ) مقدمة ابن الصلاح وزاد عليها في ألفية سماها : « نظم الدرر في علم الأثر » وشرحها السخاوي المتوفى (سنة ٩٠٢ هـ) في كتابه « فتح المغيث شرح ألفية الحديث » وللسيوطي ألفية عارض بها ألفية العراقي ، وجمع فيها زيادات كثيرة عليها وشرحها محمد

---

(٥) كتاب الحافظ ابن كثير اسمه : « اختصار علوم الحديث » وأما « الباعث الحثيث » فهو تعليق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله عليه . **المصحح . دار الحرمين .**

محفوظ بن عبد الله الترمسى المتوفى سنة (١٣٢٩هـ) وسماه : « منهج ذوى النظر فى شرح منظومة علم الأثر » .

وللشيخ أحمد شاكر كذلك تعليقات نافعة على ألفية السيوطى .

ومن الكتب المصنفة فى هذا الفن كتاب « الاقتراح فى بيان الاصطلاح » لابن دقيق العيد المتوفى سنة (٧٠٢ هـ) وهو مطبوع بتحقيق قحطان عبد الرحمٰن الدورى ، ط . مطبعة الإرشاد ببغداد .

واختصره تلميذه الذهبى (ت ٧٤٨) فى مصنف سماه « الموقظة فى علم مصطلح الحديث » وهو مطبوع باعتناء عبد الفتاح أبو غدة ونشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب .

ومن أنفع الكتب المصنفة فى هذا الفن كتاب « نخبة الفكر فى مصطلح علم الأثر » للحافظ ابن حجر العسقلانى المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) وشرحها شرحاً مختصراً أيضاً باسم « نزهة النظر شرح نخبة الفكر » .

ومن الكتب الجامعة كذلك كتاب : « تنقيح الأنظار » لمحمد بن إبراهيم الوزير المتوفى سنة (٨٤٠ هـ) ، وشرحه محمد بن إسماعيل المعروف بالأمير الصنعانى المتوفى سنة (١١٨٢ هـ) وسماه : « توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار » وهو مطبوع بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، وطبع المكتبة السلفية .

وللمعاصرين جهود مشكورة فى خدمة هذا العلم فمن ذلك كتاب « قواعد التحديث » للقاسمى و « أصول الحديث » للدكتور محمد عجاج الخطيب ، ط . دار الفكر .

ومن ذلك « علوم الحديث ومصطلحه » للدكتور صبحى الصالح ، ط . دار العلم للملايين .

ومن ذلك « الحديث النبوى مصطلحه وبلاغته وكتبه » للدكتور محمد الصباغ .

ومن ذلك « تيسير مصطلح الحديث » للدكتور محمود الطحان وهو أوسعها انتشاراً .

وقد استفدنا بحمد الله تعالى من هذه المصنفات ، وكذلك مصنفات اللكنوى وكتاب « قواعد فى علوم الحديث » للتهانوى ، وأكثرها بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة ومع علمنا بشدة تعصبه للمذهب الحنفى ، ووقوعه أحياناً فى أهل السنة ، وتعظيمه للكوثرى ، إلا أن الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها التقطها ، والمؤمن يحب من وجه ويبغض من وجه ، كما استفدنا كثيراً فى هذا الكتاب خاصة وفى كتبنا عامة من شيخ المحققين فى عصرنا ، وخاتمة المجددين فى زماننا ، العلامة محمد ناصر الدين الألبانى نفعنا الله بعلومه ومتعنا بطول حياته وبركة مصنفاته .



٣ - تعريفات مهمة

١ - الخبر والأثر :

الخبر هو ما أضيف إلى النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة فهو بمعنى الحديث عند قوم .

وقيل : هو أعم من الحديث فهو ما أضيف إلى النبى ﷺ أو غيره من صحابى فمن دونه .

والأثر يأتى بمعنى الحديث أيضاً ، أى ما أضيف إلى النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة .

وقيل : هو ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوال وأفعال .

قال الدكتور على محمد نصر : ولكن الأرجح ترادفهما واشتمال كل منهما للمرفوع والموقوف والمقطوع ؛ لصنيع جمهور المحدثين فى كتبهم التى جمعوا فيها كل ما أثر عن النبى ﷺ وعن أصحابه والتابعين[١] .

٢ - المُسْنَد (بفتح النون) : يطلق على ثلاثة معانى :

١ - الحديث المتصل المرفوع .

---

(١) انظر النهج الحديث فى مختصر علوم الحديث للدكتور على محمد نصر (٢٠) العدد (٣٩) من سلسلة دعوة الحق عن رابطة العالم الإسلامى .

٢ – الكتاب الذى جمع فيه مرويات كل صحابى على حدة كمسند الإمام أحمد رحمه الله .

٣ – الرجال الموصلون إلى المتن وعلى هذا فهو مرادف للسند .

٣ – المُسْنِد (بكسر النون) :

هو من يروى الحديث بإسناده .

٤ – الطبقة :

الجماعة من المحدثين أو الرواة الذين تقاربوا فى السن فتعاصروا واشتركوا فى الأخذ عن شيخ أو شيوخ بأعيانهم .

٥ – المُحَدِّث : اختلف فى تعريفه على ثلاثة أقوال :

الأول : هو من تحمل الحديث رواية واعتنى به دراية ، وهو قول العلامة الجزائرى .

الثانى : أنه من كانت له كتب وقراءة وسماع ووعى ورحلة إلى المدائن والقرى وحوى أصولاً من فنون الحديث ، وفروعاً من كتب المسانيد والعلل والتاريخ الكثيرة جداً والشاملة لكتب الفن ، وقد عُزى هذا إلى زين الدين العراق .

الثالث : أنه من اشتغل بالحديث رواية ودراية ، وجمع مروياته ، واطلع على كثير من الرواة والروايات ، وتميز فى ذلك حتى عرف فيه خطه واشتهر ضبطه ، وأقل درجاته فى الحفظ أن يحفظ من الأحاديث عشرين ألفاً ، مع معرفة أسانيدها ورجالها جرحاً وتعديلاً .

٦ – الحافظ :

وقع الخلاف بين السلف والخلف فى تعريف الحافظ فالسلف يرون أنه لا فرق بين الحافظ والمحدث ، وأما الخلف فالحافظ عندهم أوسع علماً

بالحديث وأعلى رتبة من المحدث .

وقد عرف بتعريفات من أشهرها : أنه من حفظ مائة ألف حديث متناً وإسناداً ولو بطرق متعددة ، ووعى ما يحتاج إليه ، وعرف شيوخه وشيوخ شيوخه ؛ بحيث إن ما يعرفه فى كل طبقة أكثر مما يجهله .

٧ - الحاكم :

عرفه الشيخ علىّ القارىء وجماعة من المحققين : بأنه الذى أحاط علمه بجميع الأحاديث المروية متناً وإسناداً وجرحاً وتعديلاً وتاريخاً ونحو ذلك مما يتعلق بها من ناحية هذا الفن .

وعرف بأنه من أحاط بالسنة .

وعرف أيضاً بأنه من حفظ ثمانمائة ألف حديث مع الإحاطة بها متناً وإسناداً وتعديلاً وغير ذلك .

٨ - أمير المؤمنين فى الحديث :

قيل : هو من تبحر فى علم الحديث رواية ودراية ، وأحاط علمه بجميع الأحاديث ورواتها جرحاً وتعديلاً ، وبلغ فى حفظ كل ذلك الغاية ، ووصل فى فهمه لها النهاية ، وجُرِّبَ فى كل ذلك فلم يأخذ عليه آخذ ، ولم يلحق به لاحق ، وإنما حاز قصب السبق فى كل ذلك ، ولم يفز بهذا اللقب إلا الأفذاذ .

كشعبة بن الحجاج ، وسفيان الثورى ، وإسحٰق بن راهويه ، وأحمد بن حنبل ، والبخارى ، والدارقطنى ، وابن حجر العسقلانى فرحمة الله على الجميع .



٤ – حكم رواية الحديث بالمعنى

قال الخطيب البغدادى رحمه الله ما ملخصه :

قال كثير من السلف وأهل التحرى فى الحديث : لا تجوز الرواية على المعنى بل يجب مثل تأدية اللفظ بعينه من غير تقديم ولا تأخير ، ولا زيادة ولا حذف ولم يفصلوا بين العالم بمعنى الكلام وموضوعه وما ينوب منه مناب بعض وما لا ينوب منابه ، وبين غير العالم بذلك ، وقد ذكر عن بعض السلف أنه كان يروى الحديث على المعنى إذا علم المعنى وتحققه وعرف القائم من اللفظ مقام غيره .

وقال جمهور الفقهاء : يجوز للعالم بمواقع الخطاب ومعانى الألفاظ رواية الحديث على المعنى ، وليس بين أهل العلم خلاف فى أن ذلك لا يجوز للجاهل بمعنى الكلام ، وموضع الخطاب ، والمحتمل منه وغير المحتمل .

وقال قوم من أهل العلم : الواجب على المحدث أن يروى على اللفظ إذا كان معناه غامضاً محتملاً ، فأما إذا لم يكن كذلك بل كان معناه ظاهراً معلوماً ، وللراوى لفظ ينوب مناب لفظ الرسول ﷺ غير زائد عليه ولا ناقص منه ، ولا محتمل لأكثر من معنى لفظه ﷺ جاز للراوى روايته على المعنى ، وذلك يجوز نحو أن يبدل قولة قام بنهض ، وقال بتكلم ، وجلس بقعد ، وعرف بعلم ، ومثل هذا مما يطول ، وهذا القول هو الذى نختاره ، مع شرط آخر وهو أن يكون سامع لفظ النبى صلى الله عليه وآله وسلم

عالماً بموضوع ذلك اللفظ فى اللسان ، وبأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يريد به ما هو موضوع له ، فإن علم تجوزه به واستعارته له لم يسغ له أن يروى اللفظ مجرداً دون ذكره ما عرفه من قصده صلى الله عليه وآله وسلم ضرورة .

ويدل على ذلك اتفاق الأمة على أن للعالم بمعنى خبر النبى صلى الله عليه وآله وسلم وللسامع بقوله أن ينقل معنى خبره بغير لفظه وغير اللغة العربية .

قال واثلة بن الأسقع : إذا حدثناكم [وقال قتيبة] إذا جئناكم بالحديث على معناه فحسبكم .

وقال محمد بن سيرين : كنت أسمع الحديث من عشرة ، المعنى واحدٌ واللفظ مختلف[1].

وقال النووى رحمه الله :

إذا أراد رواية الحديث بالمعنى فإن لم يكن خبيراً بالألفاظ ومقاصدها عالماً بما يحيل معانيها لم يجز له الرواية بالمعنى بلا خلاف بين أهل العلم ، بل يتعين اللفظ ، وإن كان عالماً بذلك فقالت طائفة من أصحاب الحديث والفقه والأصول : لا يجوز مطلقاً ، وجوزه بعضهم فى غير حديث النبى ﷺ ولم يجوزوه فيه ، وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف المذكورة : يجوز فى الجميع إذا جزم بأنه أدى المعنى ، وهذا هو الصواب الذى تقتضيه أحوال الصحابة فمن بعدهم رضى الله عنهم ، فى روايتهم القضية الواحدة بألفاظ مختلفة ، ثم هذا فى الذى يسمعه فى غير المصنفات ، أما المصنفات فلا يجوز تغييرها ، وإن كان بالمعنى أما إذا وقع فى الرواية أو التصنيف غلط لا شك فيه ، فالصواب الذى قاله الجماهير أنه يرويه على الصواب ولا يغيره فى الكتاب، بل ينبه عليه حال الرواية فى حاشية

---

(١) الكفاية (من ٣٠٠ إلى ٣١٧) باختصار .

الكتاب فيقول : كذا وقع ، والصواب كذا[1].

وينبغى للراوى بالمعنى أن يقول بعد روايته الحديث : أو كما قال أو « نحوه » أو « شبهه » أو شكله .

عن أبى إدريس أن أبا الدرداء كان يحدث بالحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإذا فرغ منه قال : هذا أو نحو هذا ، أو شكله[2].

***

(١) مقدمة الإمام النووى لصحيح مسلم (١/٣٦ ، ٣٧) .

(٢) الكفاية (٣١٠) .

٥ – آداب طالب الحديث

قال الحافظ الخطيب البغدادى :

الواجب أن يكون طلبة الحديث أكمل الناس أدباً ، وأشد الخلق تواضعاً ، وأعظمهم نزاهة وتديناً ، وأقلهم طيشاً وغضباً ؛ لدوام قرع أسماعهم بالأخبار المشتملة على محاسن أخلاق رسول الله ﷺ وآدابه ، وسيرة السلف الأخيار من أهل بيته وأصحابه ، وطرائق المحدثين ، ومآثر الماضين ، فليأخذوا بأجملها وأحسنها ، ويصدفوا عن أرذلها وأدونها .

ثم روى بسنده عن أبى عاصم قال : من طلب هذا الحديث فقد طلب أعلى أمور الدنيا ، فيجب أن يكون خير الناس .

وعن ابن شهاب قال : « إن هذا العلم أدب الله الذى أدب به نبيه ﷺ ، وأدب النبى ﷺ أمته ، أمانة الله إلى رسوله ، ليؤديه إلى ما أدى إليه ، فمن سمع علماً فليجعله أمامه حجة فيما بينه وبين الله عز وجل » .

ثم قال : وأنا أذكر فى كتابى هذا بمشيئة الله ما بنقلة الحديث وحُمَّاله حاجة إلى معرفته واستعماله ، من الأخذ بالخلائق الزكية ، والسلوك للطرائق الرضية فى السماع والحمل والأداء والنقل وسنن الحديث ورسومه ، وتسمية أنواعه وعلومه ، على ما ضبطه حفاظ أخلافنا عن الأئمة من شيوخنا وأسلافنا ليتبعوا فى ذلك دليلهم ، ويسلكوا بتوفيق الله سبيلهم ، ونسأل الله

المعونة على ما يرضى ، والعصمة من اتباع الباطل والهوى[1].

ثم ساق الحافظ الخطيب كتاباً بديعاً فريداً لم يسبق إلى مثله فى بيان الأخلاق التى ينبغى لطالب الحديث أن يتمسك بها ، وهذه جمَلٌ مفردة من كتابه على سبيل الاختصار ؛ حتى لا نحرم بركة علم الأكابر والأخيار .

● فمن ذلك : أن يخلص نيته فى طلبه ، ويكون قصده بذلك وجه الله سبحانه ، لقول النبى ﷺ : « **إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لامرىء ما نوى** »[2].

وليحذر أن يجعله سبيلاً إلى نيل الأعراض ، وطريقاً إلى أخذ الأعواض ، فقد جاء الوعيد لمن ابتغى ذلك بعلمه .

عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « **من تعلم علماً مما يبتغى به وجه الله لا يتعلمه إلا ليصيب به عرض الدنيا لم يجد عَرْفَ الجنَّة يوم القيامة** »[3].

---

(١) الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع للخطيب البغدادى بتحقيق الدكتور محمود الطحان (٧٨/١) ط . مكتبة المعارف بالرياض .

(٢) رواه البخارى (٩/١) بدء الوحى ، ومسلم (٥٣/١٣ ، ٥٤) الإمارة ، وأبو داود (٢٨٤/٦ ، ٢٨٥) الطلاق ، والنسائى (٥٩/١ ، ٦٠) النية .

قال ابن الصلاح : ومن أقرب الوجوه فى إصلاح النية فيه ما رويناه عن أبى عمرو إسماعيل بن نجيد أنه سأل أبا جعفر : أحمد بن حمدان – وكانا عبدين صالحين – فقال له : بأى نية أكتب الحديث ؟ فقال : ألستم ترون أن عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة ؟ قال : نعم . قال : فرسول الله ﷺ رأس الصالحين . [مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح (٢٥٠)] .

(٣) رواه أبو داود (٩٧/١٠ ، ٩٨) العلم ، وابن ماجه (٩٣/١) المقدمة ، والحاكم (٨٥/١) ، وأحمد (٣٣٨/٢) ، وابن عبد البر فى جامع بيان العلم وفضله (١٩٠/١) ، والخطيب فى تاريخ بغداد (٣٤٧/٥) ، وقال الحاكم : هذا حديث صحيح سنده ثقات رواته على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبى وصححه الألبانى .

❋ وليتق المفاخرة والمباهاة ، وأن يكون قصده فى طلب الحديث نيل الرئاسة ، واتخاذ الأتباع ، وعقد المجالس ، فإن الآفة الداخلة على العلماء أكثرها من هذا الوجه .

❋ وليجعل حفظه للحديث حفظ رعاية لا حفظ رواية ، فإن رواة العلوم كثير ورعاتها قليل ، وربَّ حاضرٍ كالغائب ، وعالم كالجاهل ، وحامل للحديث ليس معه منه شىء .

❋ وليعلم أن الله تعالى سائله عن علمه فيم طلبه ، ومجازيه على عمله به .

قال رسول الله ﷺ : « **لا تزول قدما عبدٍ يوم القيامة حتى يسأل عن أربع : عن عمره فيما أفناه ، وشبابه فيما أبلاه ، وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه ، وعن علمه ماذا عمل فيه** »[1] .

❋ وإذا رزقه الله تعالى حفظ كتابه ، فليحذر أن يشتغل عنه بالحديث أو غيره من العلوم اشتغالاً يؤدى إلى نسيانه ثم الذى يتلو القرآن من العلوم أحاديث رسول الله ﷺ وسننه ، فيجب على الناس طلبها ، إذ كانت أسُّ الشريعة وقاعدتها ، قال الله تعالى : ﴿ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا** ﴾ [الحشر : ٧]

وقال تعالى : ﴿ **مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ** ﴾ . [النساء : ٨٠]

وقال : ﴿ **وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى** ﴾ . [النجم : ٣]

وبحسب المرء أن يشتغل فى هذا الزمان بسماع السنن وطلب الحديث ، عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « **بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ ، فطوبى للغرباء** »[2] .

---

(١) رواه الترمذى (٢٥٣/٩) صفة القيامة وقال : حسن صحيح ، وحسنه الألبانى لشواهده فى الصحيحة .

(٢) رواه مسلم (١٧٦/٢) الإيمان : باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً .

قال أشرف الرفاعى: ورواه الخطيب من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف =

❋ وإذا عزم الله تعالى لامرىء على سماع الحديث وحضرته نية فى الاشتغال به فينبغى أن يقدم المسألة لله تعالى أن يوفقه فيه ويعينه عليه ، ثم يبادر إلى السماع ويحرص على ذلك من غير توقف ولا تأخير .

ويعمد إلى أسند شيوخ مصره وأقدمهم سماعاً ، فيديم الاختلاف إليه ويواصل العكوف عليه .

ومذاهب العلماء تختلف فى ذلك فمنهم من يكتفى بسماع الحديث نازلاً مع وجود من يرويه عالياً ، ومنهم من لا يقنع بذلك ، ولا يقتصر على النزول وهو يجد العلو ، وأهل النظر أيضاً مختلفون فى ذلك ، فمنهم من يرى أن السماع النازل أفضل لأنه يجب على الراوى أن يجتهد فى معرفة جرح من يروى عنه وتعديله ، والاجتهاد فى أحوال رواة النازل أكثر ، وكان الثواب فيه أوفر ، ومنهم من يرى أن سماع العالى أفضل ؛ لأن المجتهد مخاطر ، وسقوط بعض الإسناد مسقط لبعض الاجتهاد ، وذلك أقرب إلى السلامة ، فكان أولى ، والذى نستحبه طلب العالى ؛ إذ فى الاقتصار على النازل إبطال الرحلة وتركها ، فقد رحل خلق من أهل العلم قديماً وحديثاً إلى الأقطار البعيدة طلباً لعلو الإسناد .

❋ ويقدم السماع ممن علا إسناده على ما ذكرنا ، فإن تكافأت أسانيد جماعة من الشيوخ فى العلو ، وأراد الطالب أن يقتصر على السماع من بعضهم ، فينبغى أن يتخير المشهور منهم بطلب الحديث المشار إليه بالإتقان له ، والمعرفة به ، وإذا تساووا فى الإسناد والمعرفة فمن كان من الأشراف وذوى الأنساب فهو أولى بأن يسمع منه .

= المزنى ، وقد رواه من طريقه كذلك الترمذى (٢٧٦٥) وابن عدى فى الكامل (٥٩/٦) ، والطبرانى فى الكبير (١٦/١٧) رقم ١١ .

وكثير بن عبد الله ضعفه بل وهاه غير واحد من الأئمة الحفاظ ، ولذلك استبدلنا روايته برواية مسلم فى الصحيح من طريق يزيد بن كيسان عن أبى حازم عن أبى هريرة رضى الله عنه .

هذا كله بعد استقامة الطريقة ، وثبوت العدالة ، والسلامة من البدعة ، فأما من لم يكن على هذه الصفة فيجب العدول عنه ، واجتناب السماع منه .

* وينبغي لطالب الحديث أن يتميز فى عامة أموره عن طرائق القوم باستعمال آثار رسول الله ﷺ ما أمكنه ، وتوظيف السنن على نفسه ، فإن الله تعالى يقول : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ .
[الأحزاب : ٢١]

عن الحسن قال : « كان الرجل يطلب العلم فلا يلبث أن يرى ذلك فى تخشعه ، وهديه ، ولسانه وبصره ويده » .

وعن ابن عيينة قال : « كان الشاب إذا وقع فى الحديث احتسبه أهله » قال الخطيب : يعنى « أنه كان يجتهد فى العبادة اجتهاداً يقطعه عن أهله فيحتسبونه عند ذلك » .

وعن قاسم بن إسماعيل بن على قال : كنا بباب بشر بن الحارث فخرج إلينا فقلنا : يا أبا نصر حدثنا ؛ فقال : « أتؤدون زكاة الحديث ؟ قال : قلت له : يا أبا نصر ! وللحديث زكاة ؟ قال : نعم إذا سمعتم الحديث فما كان فى ذلك من عمل أو صلاة أو تسبيح استعملتموه » .

وعن عبيد بن محمد الوراق قال : سمعت بشر بن الحارث يقول : يا أصحاب الحديث أدُّوا زكاة هذا الحديث . قالوا : يا أبا نصر كيف نؤدى زكاته ؟ قال : اعملوا من كل مائتى حديث بخمسة أحاديث .

* ويجب على طالب الحديث أن يتجنب اللعب والعبث ، والتبذل فى المجالس بالسخف ، والضحك ، والقهقهة ، وكثرة التنادر ، وإدمان المزاح والإكثار منه ، فإنما يستجاز من المزاح يسيره ونادره وطريفه ، الذى لا يخرج عن حد الأدب وطريقة العلم ، فأما متصله وفاحشه وسخيفه وما أوغر منه الصدور وجلب الشر فإنه مذموم ، وكثرة المزاح والضحك يضع من القدر ، ويزيل المروءة .

* وإذا خاطب الطالبُ المحدثَ عظمه فى خطابه بنسبته إياه إلى العلم ،

مثل أن يقول له : أيها العالم ، أو : أيها الحافظ ، ونحو ذلك .

وإذا قال الطالب للمحدث فى خطابه له : يا سيدى ، كان ذلك جائزاً .

❋ وينبغى على الطالب هيبة المحدث .

عن مغيرة قال : كنا نهاب إبراهيم [أى النَّخَعى] كما يُهَاب الأمير .

وعن أيوب قال : « كان الرجل يجلس إلى الحسن ثلاث سنين فلا يسأله عن شىء هيبة له » .

قال ابن الخياط يمدح مالك بن أنس :

يَدَعُ الجَوابَ وَلَا يُرَاجَعُ هَيْبَةً ... وَالسَّائِلُونَ نَوَاكِسُ الأَذْقَانِ
نُورُ الوَقَارِ وَعِزُّ سُلْطَانِ التُّقَى ... فَهُوَ المَهِيبُ وَلَيْسَ ذَا سُلْطَانِ

❋ وأول ما يلزم الطالب عند السماع أن يصمت ويصغى إلى استماع ما يرويه المحدث . عن الضحاك بن مزاحم قال : أول باب من العلم : الصمت ، والثانى : استماعه ، والثالث : العمل به ، والرابع : نشره وتعليمه.

❋ **قال الخطيب** : ومن الأدب إذا روى المحدث حديثاً فعرض للطالب فى خلاله شىء أراد السؤال عنه أن لا يسأل عنه فى تلك الحال ، بل يصبر حتى ينهى الراوى حديثه ثم يسأل عما عرض له .

❋ وينبغى للطالب أن يسأل الراوى عن عيون أحاديثه التى ثبتت أسانيدها وتقدم سماعه لها .

❋ **قال الخطيب** : وإنما كانوا يكتبون فى الألواح لكى يحفظوا المكتوب ، ثم يمحوا الكتابة ، فمن أراد رسم المسموع للتأبيد ، ومال فى كتابته إلى البقاء والتخليد ، فكونه فى الصحف أولى ، وتضمينه الكراريس أحفظ له وأبقى .

❋ **قال** : ولا يأخذ الطالب نفسه بما لا يطيقه ، بل يقتصر على اليسير الذى يضبطه ويحكم حفظه ويتقنه .

❋ ويستحب لمن حفظ عن شيخ حديثاً أن يعرضه عليه ليصححه له ويرده عن خطأ ، إن كان سبق إلى حفظه إياه .

وإذا لم يجد الطالب من يذاكره ، أدام ذكر الحديث مع نفسه ، وكرره على قلبه .

❋ **قال** : وينبغى أن يكتب الحديث بالسواد ، ثم بالحبر خاصة دون المداد ؛ لأن السواد أصبغ الألوان ، والحبر أبقاها على مر الدهور والأزمان ، وهو آلة ذوى العلم ، وعدة أهل المعرفة والفهم[1].

❋ وقال ابن الصلاح ما ملخصه :

❋ ومن أول فائدة طلب الحديث الإفادة :

روينا عن مالك رضى الله عنه أنه قال : من بركة الحديث إفادة بعضهم بعض .

❋ ولا يكن ممن يمنعه الحياء والكبر عن كثير من الطلب :

وقد روينا عن مجاهد أنه قال : لا يتعلم مستحى ولا مستكبر .

❋ ولا يأنف من أن يكتب عمن دونه ما يستفيده منه .

روينا عن وكيع بن الجراح رضى الله عنه أنه قال : لا ينبل الرجل من أصحاب الحديث حتى يكتب عمن هو فوقه ، وعمن هو مثله ، وعمن هو دونه .

❋ ولا ينبغى لطالب الحديث أن يقتصر على سماع الحديث وكتبه دون معرفته وفهمه فيكون قد أتعب نفسه من غير أن يظفر بطائل ، وبغير أن يحصل فى عداد أهل الحديث ، بل لم يزد على أن صار من المتشبهين المنقوصين المتحلين بما هم منه عاطلون .

---

(١) باختصار وتصرف من « الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع » للخطيب البغدادى (٨١/١ - ٢٥٠) .

أنشدنا الأديب الفاضل فارس بن الحسين لنفسه :

يا طالب العلم الذى ... ذهبت بمدته الرواية
كن فى الرواية ذا العناية ... بالرواية والدراية
وارو القليل وراعِهِ ... فالعلم ليس له نهاية

❋ ولتقدم العناية بالصحيحين ، ثم بسنن أبى داود والنسائى وكتاب الترمذى ضبطاً لمشكلها وفهما لخفى معانيها ، ولا يخد عن كتاب السنن الكبير للبيهقى ، فإنا لا نعلم مثله فى بابه ، ثم بسائر ما تمس به حاجة صاحب الحديث إليه من كتب المسانيد كمسند أحمد ومن كتب الجوامع المصنفة فى الأحكام المشتملة على المسانيد وغيرها ، وموطأ مالك هو المقدم منها ، ومن كتب علل الحديث ومن أجودها كتاب العلل عن أحمد بن حنبل وكتاب العلل عن الدارقطنى . ومن كتب معرفة الرجال وتواريخ المحدثين ، ومن أفضلها تاريخ البخارى الكبير ، وكتاب الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ، ومن كتب الضبط لمشكل الأسماء ومن أكملها كتاب الإكمال لابن نصر بن ماكولا ، وليكن كلما مر به اسم مشكل أو كلمة من حديث مشكلة بحث عنها وأودعها قلبه ، فإنه يجتمع له بذلك علم كثير فى يسر ، وليكن تحفظه للحديث على التدريج قليلاً قليلاً مع الأيام والليالى ، فذلك أحرى بأن يمتع بمحفوظه .

روينا عن معمر قال : سمعت الزهرى يقول : من طلب العلم جملة فاته جملة ، وإنما يدرك العلم حديثاً وحديثين .

❋ وليكن الإتقان من شأنه :

قال عبد الرحمٰن بن مهدى : الحفظ الإتقان .

❋ ثم إن المذاكرة بما يتحفظه من أقوى أسباب الإمتاع به .

روينا عن علقمة النخعى قال : تذاكروا الحديث ، فإن حياته ذكره .

وعن إبراهيم النخعى قال : من سره أن يحفظ الحديث فليحدث به ، ولو أن يحدث به من لا يشتهيه .

✹ وليشتغل بالتخريج والتأليف والتصنيف إذا استعد لذلك وتأهل له ، فإنه كما قال الخطيب الحافظ : يثبت الحفظ ، ويذكى القلب ، ويشحذ الطبع ، ويجيد البيان ، ويكشف الملتبس ، ويكسب جميل الذكر ، ويخلده إلى آخر الدهر ، وقل ما يمهر فى علم الحديث ويقف على غوامضه ويستبين الخفى من فوائده إلا من فعل ذلك ، وحدث الصورى الحافظ محمد بن على قال : رأيت أبا محمد عبد الغنى بن سعيد الحافظ فى المنام فقال لى : يا أبا عبد الله خَرِّج وصنف قبل أن يحال بينك وبينه ، ها أنا ذا ترانى قد حيل بينى وبين ذلك[1].

✹ ✹ ✹

(١) باختصار وتصرف من مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان (٢٥٢ إلى ٢٥٥) الناشر محمد عبد المحسن الكتبى – المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

١ - أقسام الحديث بحسب القبول والرد

ينقسم الحديث بحسب القبول والرد إلى قسمين : **١ - مقبول .**
٢ - مردود .

ويشمل المقبول : **أ - الحديث الصحيح .**
ب - الحديث الحسن .

ويدخل فى قسم الصحيح : الصحيح لغيره ، وهو الحديث الحسن إذا أتى من طريق مثله أو أقوى منه .

كما يدخل فى قسم الحسن : الحسن لغيره . وهو الحديث الضعيف لوجود لين الحديث فى سنده ، أو إرسال خفى أو عنعنة مدلس ، أو مستور ، إذا أتى من طريق مثله أو أقوى منه . وعلى ذلك يقال المقبول أربعة أقسام :

١ - الصحيح لذاته .
٢ - الصحيح لغيره .
٣ - الحسن لذاته .
٤ - الحسن لغيره .

والحديث المردود هو الضعيف نتيجة لفقد شرط أو أكثر من شروط صحة الحديث ، وهى :

١ – اتصال السند .

٢ – عدالة الرواة .

٣ – ضبط الرواة .

٤ – عدم الشذوذ .

٥ – عدم العلة .

وسوف تأتى بإذن الله تعالى هذه الأقسام بتفصيل الذكر والله المستعان .

* * *

١ - الحديث المقبول

أ - الحديث الصحيح

❋ ١ - تعريفه :

كما عرفه شيخ هذه الصنعة ابن الصلاح رحمه الله بأنه : « الحديث المسند الذى يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً »[١].

وقال النووى: هو ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة[٢].

قال ابن كثير رحمه الله : فحاصل حد الصحيح أنه : المتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله حتى ينتهى إلى رسول الله ﷺ ، أو إلى منتهاه من صحابى أو من دونه ، ولا يكون شاذاً ولا مردوداً ولا معللاً بعلة قادحة ، وقد يكون مشهوراً أو غريباً[٣].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح للحافظ العراق ، بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان (٢٠) ط . المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

(٢) التقريب مع تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى لجلال الدين السيوطى بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف (٦٣) ط . المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .

(٣) الباعث الحثيث فى اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير (٦) ط . دار التراث العربى للطباعة والنشر .

ويظهر من تعريف العلماء للحديث الصحيح الشروط الواجب توافرها فى الحديث حتى يحكم عليه بالصحة ، وهذه الشروط بحسب الترتيب فى التعريف : –

١ – اتصال السند .
٢ – عدالة الرواة .
٣ – ضبط الرواة .
٤ – عدم الشذوذ .
٥ – عدم العلة .

وإذا حكم العلماء على حديث بأنه صحيح فإنهم يحكمون بتوفر هذه الشروط فيه ، ولا يقصدون بقطعية نسبته إلى النبى ﷺ ؛ لأن الثقة قد يتطرق إليه الوهم ، وكذا حكمهم على حديث بالضعف لا يقصدون أن النبى ﷺ قطعاً لم يقله ؛ لأن الراوى سيء الحفظ قد يضبط فى بعض الأحاديث ؛ ولأنهم يحكمون بغلبة الظن .

ويفهم أيضاً من هذا التعريف أن قولهم سنده صحيح دون قولهم حديث صحيح ، لأن شروط صحة السند : عدالة الرواة ، وضبطهم ، واتصال السند بالتأكد من السماع أو حكمه عند البعض وخلوه من الإرسال الخفى أو عنعنة المدلس .

قال العلامة اللكنوى : هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد دون قولهم هذا حديث صحيح أو حسن ؛ لأنه قد يقال : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولا يصح الحديث لكونه شاذاً أو معللاً ، غير أن المصنف المعتمَدَ منهم إذا اقتصر على قوله : صحيح الإسناد ولم يذكر له علة قادحة فالظاهر منه الحكم بأنه صحيح فى نفسه ، لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر ، كما ذكره ابن الصلاح فى مقدمته .

وقال **الزين العراق** فى شرح « ألفيته » : وكذلك إذا اقتصر على قوله : حسن الإسناد ولم يعقبه بضعف فهو أيضاً محكوم له بالحسن[1].

وكذا قولهم رجاله ثقات ، أو رجاله رجال الصحيح دون قولهم صحيح الإسناد ؛ لأن ذلك حكم على شرطين من شروط الصحة الخمسة : وهما عدالة الرواة وضبطهم ، فقد ينشط المحدث فى البحث عن شروط الصحة فيحكم على الحديث بما يليق به من صحة أو ضعف ، وقد لا ينشط لذلك فيكتفى بالحكم على رجاله ، والله أعلم بحاله .

بقى أن نفصِّل هذه الشروط الخمسة ، لأن ذلك سوف يساعدنا فى فهم أقسام الضعيف لفقد شرط أو أكثر من هذه الشروط .

○ الشروط الخمسة :

١ - الشرط الأول : اتصال السند .

قال الدكتور محمود الطحان : ومعناه أن كل راوٍ من رواته قد أخذه مباشرة عمن فوقه من أول السند إلى منتهاه[2].

ويظهر اتصال السند بتصريح الثقة بالسماع ممن فوقه فى سائر طبقات سلسلة السند ، وصيغ التصريح كثيرة : منها سمعت ، أو حدثنا ، أو أخبرنا ، أو أنبأنا على اختلاف فى صور التحمل - كما سيأتى بالتفصيل إن شاء الله - وإن كان فى الحديث عنعنة أو أن أنة يتأكد من خلو السند من التدليس

---

(١) الرفع والتكميل فى الجرح والتعديل لأبى الحسنات محمد عبد الحى اللكنوى الهندى بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة (٨٣ - ٨٥) ط . مكتبة ابن تيمية .

(٢) تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان (٣٣) المركز الإسلامى للكتاب بالإسكندرية .

عن الذهلى قال : ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث الموصول غير المنقطع الذى ليس فيه رجل مجهول ولا رجل مجروح .

أو الإرسال الخفى ، **أما عنعنة الثقة غير المعروف بالتدليس فاختلف العلماء فى حكم الاتصال إذا أمكن اللقاء ، وإن لم يثبت لقاء المُعَنْعِن لمن عنعن عنه فحكم بالاتصال مسلم وغيره من العلماء خلافاً لابن المدينى فى اشتراط ثبوت اللقاء ، وللبخارى فى صحيحه خاصة** .

قال مسلم رحمه الله فى مقدمة صحيحه رداً على ابن المدينى شيخ البخارى : « القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً ، وجائزٌ وممكن له لقاؤه والسماع منه لكونهما جميعاً كانا فى عصر واحدٍ ، وإن لم يأت فى خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام ، فالرواية ثابتة ، والحجة بها لازمة إلا أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوى لم يلق من روى عنه أو لم يسمع منه شيئاً ، فأما والأمر مبهم على الإمكان الذى فسرنا فالرواية على السماع أبداً حتى تكون الدلالة التى بينا »[1] .

قال عبد الفتاح أبو غدّة : وقول مسلم الذى ذهب إليه له وجاهة وقوة أشار إليها وعمل بها غير واحدٍ من كبار الحفاظ والنقاد[2] .

ثم نقل عن جماعة من العلماء فى أصل الكتاب وفى الهامش جملة من أقوال العلماء الذين وافقوا الإمام مسلم فى قوله : **فمنهم الحاكم فى معرفة علوم الحديث حيث قال فى النوع الحادى عشر : معرفة الأحاديث المعنعنة وليس فيها تدليس** : وهى متصلة بإجماع أئمة أهل النقل ، على تورع - أى على شرط تورع - رواتها عن أنواع التدليس[3] .

وقال النووى : « الإسناد المعنعن ، وهو فلان عن فلان قيل : إنه مرسل،

---

(١) مقدمة الإمام مسلم لصحيحه مع شرح النووى (١/١٣٠) .

(٢) تتمات أبو غدة على الموقظة (١٢٤) ط . مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب .

(٣) معرفة علوم الحديث لأبى عبد الله الحاكم النيسابورى (٣٤) ط . مكتبة المتنبى .

والصحيح الذى عليه العمل وقاله الجماهير من أصحاب الحديث والفقه والأصول : أنه متصل بشرط أن لا يكون المعنعن مدلساً ، وبشرط إمكان لقاء بعضهم بعضاً ، وفى اشتراط ثبوت اللقاء وطول الصحبة ومعرفته بالرواية عنه خلاف ، منهم من لم يشترط شيئاً من ذلك وهو مذهب مسلم بن الحجاج وادعى الإجماع فيه ، ومنهم من شرط اللقاء وحده وهو قول البخارى وابن المدينى والمحققين ، ومنهم من شرط طول الصحبة ، ومنهم من شرط معرفته بالرواية عنه »[1] اهـ .

ورجح الحافظ ابن رجب فى شرح علل الترمذى مذهب البخارى وابن المدينى فقال ما ملخصه : كثير من العلماء المتأخرين على ما قاله مسلم رحمه الله من أن إمكان اللقاء كاف فى الاتصال من الثقة غير المدلس ، وهو ظاهر كلام ابن حبان وغيره ، وقد حكى بعض أصحابنا عن أحمد مثله .

وأما جمهور المتقدمين فعلى ما قاله ابن المدينى والبخارى ، وهو القول الذى أنكره مسلم على من قاله .

وما قال ابن المدينى والبخارى هو مقتضى كلام أحمد وأبى زرعة وأبى حاتم وغيرهم من أعيان الحفاظ ، بل كلامهم يدل على اشتراط ثبوت السماع ، فإنهم قالوا فى جماعة من الأعيان ثبت لهم الرؤية لبعض الصحابة وقالوا مع ذلك لم يثبت لهم السماع منهم ، فروايتهم عنهم مرسلة ، منهم الأعمش ويحيى بن أبى كثير ، وأيوب وابن عون وقرة بن خالد رأوا أنساً ولم يسمعوا منه فروايتهم عنه مرسلة .

وكذلك كثير من صبيان الصحابة رأوا النبى ﷺ ، ولم يصح لهم سماع منه ، فروايتهم عنه مرسلة ، كطارق بن شهاب وغيره[2].

---

(١) التقريب مع تدريب الراوى (٢١٤/١ ، ٢١٥) .

(٢) باختصار من شرح علل الترمذى للحافظ زين الدين بن رجب الحنبلى ، حققه وعلق =

فائدة : إذا حدث الراوى عمن عاصره بقوله : قال فلان فقد صرح الخطيب وغيره بأن لفظ « قال » لا يحمل على السماع إلا ممن عرف من عادته أنه لا يطلق ذلك إلا فيما سمع ، فاقتضى ذلك أن من لم يعرف ذلك من عادته كان الأمر فيه على الاحتمال .

وقال الذهبى : صيغة قال لا تدل على الاتصال ، وقد اغتفرت فى الصحابة كقول الصحابى : قال رسول الله ﷺ فحكمها الاتصال إذا كان ممن تيقن سماعه من رسول الله ﷺ ، فإن كان لم يكن له إلا مجرد رؤية فقوله : قال رسول الله ﷺ محمول على الإرسال كمحمود بن الربيع ، وأبى أمامة بن سهل ، وأبى الطفيل ، ومروان .

وكذلك « قال » من التابعى المعروف بلقاء ذلك الصحابى كقول عروة : قالت عائشة ، وكقول ابن سيرين : قال أبو هريرة فحكمه الاتصال ، وأرفع من لفظة « قال » لفظة « عن » وأرفع من « عن » أخبرنا ، و « ذكر لنا » و « أنبأنا » وأرفع من ذلك « حدثنا » و « سمعت »[1].

٢ - الشرط الثانى عدالة الرواة :

روى الخطيب عن أبى بكر محمد بن الطيب[2]: والعدالة المطلوبة فى صفة الشاهد والمخبر هى العدالة الراجعة إلى استقامة دينه وسلامة مذهبه ، وسلامته من الفسق وما يجرى مجراه مما اتفق على أنه مبطل للعدالة من أفعال الجوارح والقلوب المنهى عنها ، والواجب أن يقال فى جميع صفات العدالة إنها اتباع أوامر الله تعالى ، والانتهاء عن ارتكاب ما نهى عنه مما يسقط

= عليه صبحى السامرائى (٢١٤ ، ٢١٥) ط . عالم الكتب .

(١) الموقظة (٥٨ ، ٥٩) وانظر فتح المغيث للسخاوى شرح ألفية العراق (٥٦ - ٥٧) ط . دار الكتب العلمية .

(٢) هو الباقلانى .

العدالة ، وقد علم مع ذلك أنه لا يكاد يسلم المكلف من البشر من كل ذنب ومن ترك بعض ما أمر به حتى يخرج لله من كل ما وجب له عليه ، وأن ذلك يتعذر ، فيجب لذلك أن يقال : إن العدل هو من عرف بأداء فرائضه ولزوم ما أمر به ، وتوقى ما نهى عنه ، وتجنب الفواحش المسقطة ، وتحرى الحق والواجب فى أفعاله ومعاملته ، والتوقى فى لفظ ما يسقط الدين والمروءة ، فمن كانت هذه حاله فهو الموصوف بأنه عدل فى دينه ، ومعروف بالصدق فى حديثه ، وليس يكفيه فى ذلك اجتناب كبائر الذنوب التى يسمى فاعلها فاسقاً ، حتى يكون مع ذلك متوقياً لما يقول كثير من الناس : إنه لا يعلم أنه كبير بل أن يكون صغيراً نحو الكذب الذى لا يقطع على أنه كبير ، ونحو التطفيف بحبة وسرقة باذنجانة وغش المسلمين ، مما لا يقطع عندهم على أنه كبير من الذنوب لأجل أن القاذورات وإن لم يقطع على أنها كبائر يستحق بها العقاب فقد اتفق على أن فاعلها غير مقبول الخبر والشهادة ، إما لأنها متهمة لصاحبها ، ومسقطة له ، ومانعة من ثقته وأمانته أو لغير ذلك فإن العادة موضوعة على أن من احتملت أمانته سرقة بصلة وتطفيف حبة احتملت الكذب ، وأخذ الرِّشا على الشهادة ، ووضع الكذب فى الحديث ، والاكتساب به فيجب أن تكون هذه الذنوب فى إسقاطها للخبر والشهادة بمثابة ما اتفق على أنه فسق يستحق به العقاب وجميع ما أضربنا عن ذكره مما لا يقطع قوم على أنه كبير ، وقد اتفق على وجوب رد خبر فاعله وشهادته فهذه سبيله فى أنه يجب كون الشاهد والمخبر سليماً منه[1].

وإنما تشترط العدالة عند الأداء فمن سمع شيئاً وتحمله ولم يكن متصفاً بالصفات السالفة ولكنه عند الأخذ عنه توفرت فيه صفات العدالة فإنه يقبل

---

(١) كتاب الكفاية فى علم الرواية للحافظ الخطيب البغدادى (١٣٩ ، ١٤٠) ط . دار ابن تيمية - القاهرة .

منه كما يقبل ممن كان كافراً وقت التحمل ، فلا يشترط الإسلام ولا البلوغ فضلاً عن العدالة عند التحمل .

قال العلامة أحمد شاكر : تثبت عدالة الراوى بأن ينص عليها واحد من العلماء المعروفين بالبحث فى أحوال الرواة ، هذا هو الراجح وذهب ابن الصلاح إلى اشتراط تزكية اثنين من العلماء .

وهذا فى غير من استفاضت عدالتهم واشتهروا بالتوثيق والاحتجاج بهم بين أهل العلم ، وشاع الثناء عليهم مثل مالك ، والشافعى ، وشعبة والثورى ، وابن عيينة ، وابن المبارك ، والأوزاعى ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وابن المدينى ومن جرى مجراهم فى نباهة الذكر واستقامة الأمر ، فلا يسأل عن عدالة هؤلاء إنما يسأل عن عدالة من خفى أمره . وقد سئل أحمد بن حنبل عن إسحٰق بن راهويه فقال : « مثل إسحٰق يسأل عنه ؟ » وسئل ابن معين عن أبى عبيد . فقال : « مثلى يسأل عن أبى عبيد ؟! أبو عبيد يسأل عن الناس » وقال القاضى أبو بكر الباقلانى : « الشاهد والمخبر إنما يحتاجان إلى التزكية إذا لم يكونا مشهورين بالعدالة والرضا وكان أمرهما مشكلاً ملتبساً ومجوزاً فيهما العدالة وغيرها ، والدليل على ذلك أن العلم بظهور سرهما واشتهار عدالتهما أقوى فى النفوس من تعديل واحد واثنين يجوز عليهما الكذب والمحاباة »[1].

وقال الدكتور فاروق حمادة : تحت عنوان « مقومات العدالة » ما ملخصه: الأمور التى تتحقق بها العدالة فى الميزان الإسلامى أربعة أوصاف:

١ - **الإسلام** : فلا يقبل كافر بالإجماع فى الرواية .

٢ - **البلوغ** : فلا يقبل صبى كذلك فى الرواية على الأصح عند جماهير

---

(١) شرح أحمد شاكر لألفية السيوطى فى علم الحديث (٨٦ ، ٨٧) مكتبة ابن تيمية .

العلماء ، أما إذا تحمل صغيراً وأدى الرواية كبيراً ، قبلت روايته .

٣ – **العقل** : فلا يقبل مجنون مطبق بالإجماع ومن تقطع جنونه وأثر فى زمن إفاقته لم يقبل .

٤ – **السلامة** من أسباب الفسق ، وهو ارتكاب الكبائر أو الإصرار على الصغائر والمجاهرة بها ، وكذلك السلامة من خوارم المروءة ، بضم الميم ، وهى آداب نفسانية تحمل صاحبها على رعاية مناهج الشرع وآدابه ، والاهتداء بالسلف والاقتداء بهم ، ويرجع فى معرفتها إلى العرف فلا تتعلق بمجرد الشرع(١) .

هناك مباحث تتعلق بالعدالة وحدها كحكم رواية المبتدع والمدلس ، وهناك مباحث تتعلق بهذا الشرط وهو العدالة والذى بعده وهو الضبط كرواية مجهول العين والحال ومراتب الجرح والتعديل وإذا اجتمع فى راوٍ جرح وتعديل فأيهما يرجح فنؤجلها إلى انتهاء الكلام على الرواة بعد بيان شرط الضبط تحت عنوان : تكميل فى الجرح والتعديل .

✹ حكم رواية المبتدع :

فإذا كانت البدعة مكفرة كغلاة الشيعة والصوفية وكذلك المجسمة فلا شك فى رد روايته ؛ لاشتراط الإسلام للعدالة كما مر آنفاً ، وإذا كانت البدعة غير مكفرة فاختلف الناس : فمنهم من رد روايته أيضاً واعتبر نفس البدعة طعناً فى عدالته ، ومنهم من قبل رواية غير الداعية إلى بدعته ورد رواية الداعية لاحتمال أن يقوى الداعية بدعته بما يرويه ، وهو مروى عن أحمد بن حنبل رحمه الله .

قال الخطيب : إنما منعوا أن يكتب عن الدعاة خوفاً أن تحملهم الدعوة

---

(١) المنهج الإسلامى فى الجرح والتعديل للدكتور فاروق حمادة (١٥٤ – ١٥٥) ط . دار نشر المعرفة – الرباط .

إلى البدعة والترغيب فيها على وضع ما يحسنها ، كما حكينا فى الباب الذى قبل هذا عن الخارجى التائب قوله : كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً[1].

قال أحمد شاكر رحمه الله : والعبرة فى الرواية بصدق الراوى وأمانته والثقة بدينه وخلقه ، والمتتبع لأحوال الرواة يرى كثيراً من أهل البدع موضعاً للثقة والاطمئنان وإن رووا ما يوافق رأيهم ، ويرى كثيراً منهم لا يُوثق بأى شئ يرويه .

ولذلك قال الذهبى فى الميزان (ج ١ ص ٥ - ٦) فى ترجمة أبان بن تغلب الكوفى : « شيعى جلد لكنه صدوق فلنا صدقه وعليه بدعته » ونقل توثيقه عن أحمد وغيره .

قال الذهبى : فلقائل أن يقول : كيف ساغ توثيق مبتدع ، وحد الثقة العدالة والإتقان ، فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة ؟ وجوابه : أن البدعة على ضربين : فبدعة صغرى كغلو التشيع أو التشيع بلا غلو[2] ولا تحرق ، فهذا كثير فى التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق فلو رد حديث هؤلاء لذهبت جملة الآثار النبوية ، وهذه مفسدة بينة ، ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه والحط على أبى بكر وعمر رضى الله عنهما والدعاء إلى ذلك ، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة ، وأيضاً فما أستحضر الآن فى هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله؟! حاشا وكلاً، فالشيعى الغالى فى زمان السلف وعرفهم هو من تكلم فى عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب علياً رضى الله عنهم، وتعرض

---

(١) الكفاية (٢٠٥) .

(٢) يقصد والله أعلم من تشيعه هو فى تقديم علىٍّ على عثمان رضى الله عنهما لا من يكفر الشيخين بل أكثر الصحابة رضى الله عنهم .

لسبهم ، والغالى فى زماننا وعرفنا : هو الذى يكفر هؤلاء السادة ، ويتبرأ من الشيخين أيضاً فهذا ضالّ مغتر[1] .

❋ حكم رواية المدلس :

المدلس هو الذى يروى عمن عاصره وسمع منه ما لم يسمع منه بصيغة توهم السماع كعن أو أن فلاناً قال ، وسوف يأتى بالتفصيل فى أقسام الضعيف بيان ذلك إن شاء الله ، والمقصود هنا بيان حكم رواية من ثبت تدليسه ، فقد رد روايته بالجملة بعض العلماء ، واعتبروا أن التدليس جرح ترد به الرواية ، وورد عن شعبة بن الحجاج رحمه الله أنه قال : لأن أزنى أحبُّ إلىَّ من أن أدلس .

وتوسط أكثر العلماء وقالوا : إذا صرح بالسماع نقبل منه ، وإن لم يصرح بالسماع تصير هذه علة قادحة فى صحة الحديث .

قال الخطيب : التدليس للحديث مكروه عند أكثر أهل العلم ، وقد عظم بعضهم الشأن فى ذمه ، وتبجح بعضهم بالبراءة منه .

قال شعبة بن الحجاج : التدليس أخو الكذب .

وقال كذلك : التدليس فى الحديث أشد من الزنا ، ولأن أسقط من السماء أحبُّ إلى من أن أدلس[2] .

وقال الشافعى رحمه الله : ومن عرفناه دلس مرة فقد أبان لنا عورته فى روايته ، وليس تلك العورة بالكذب فنرد بها حديثه ولا النصيحة فى الصدق فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة فى الصدق فقلنا : لا نقبل من مدلس

---

(١) شرح أحمد شاكر لألفية السيوطى (٩٣ ، ٩٤) وكلام الذهبى من ميزان الاعتدال (١/ ٥ - ٦) .

(٢) باختصار من الكفاية فى علم الرواية (٥٠٨) .

حديثاً حتى يقول فيه حدثني أو سمعت»[1].

وقال الخطيب : والتدليس يشتمل على ثلاثة أحوال تقتضى ذم المدلس وتوهينه .

فأحدها ما ذكرناه من : إيهامه السماع ممن لم يسمع منه ، وذلك مقارب الإخبار بالسماع ممن لم يسمع منه .

والثانية عدوله عن الكشف إلى الاحتمال ، وذلك خلاف موجب الورع والأمانة .

الثالثة : أن المدلس ، إنما لم يبين من بينه وبين من روى عنه لعلمه بأنه لو ذكره لم يكن مرضياً مقبولاً عند أهل النقل ، فلذلك عدل عن ذكره ، وفيه أيضاً أنه إنما لا يذكر من بينه وبين من دلس عنه طلباً لتوهيم علو الإسناد ، والأنفة من الرواية عمن حدثه وذلك خلاف موجب العدالة ، ومقتضى الديانة من التواضع فى طلب العلم ، وترك الحمية فى الإخبار بأخذ العلم عمن أخذه ، والمرسل المبين برىء من جميع ذلك»[2].

❋ حكم من ثبت كذبه فى حديث رسول الله ﷺ ثم تاب :

قال النووى رحمه الله : قال جماعة من العلماء منهم أحمد بن حنبل وأبو بكر الحميدى شيخ البخارى وصاحب الشافعى ، وأبو بكر الصيرفى من فقهاء أصحابنا الشافعيين وأصحاب الوجوه منهم ومتقدميهم فى الأصول والفروع : لا تؤثر توبته فى ذلك ، ولا تقبل روايته أبداً ، بل يحتم جرحه دائماً . وأطلق الصيرفى وقال : كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر،

---

(١) الرسالة للشافعى (٣٧٩ ، ٣٨٠) بتحقيق وشرح أحمد شاكر .

(٢) الكفاية (٥١٠ ، ٥١١) .

ومن ضعفنا نقله لم نجعله قوياً بعد ذلك . قال : وذلك مما افترقت فيه الرواية والشهادة ولم أر دليلاً لمذهب هؤلاء ، ويجوز أن يوجه بأن ذلك جعل تغليظاً وزجراً بليغاً عن الكذب عليه ﷺ لعظم مفسدته ، فإنه يصير شرعاً مستمراً إلى يوم القيامة بخلاف الكذب على غيره والشهادة ، فإن مفسدتهما قاصرة ليست عامة .

قلت - أى النووى - وهذا الذى ذكره هؤلاء الأئمة ضعيف مخالف للقواعد الشرعية ، والمختار القطع بصحة توبته فى هذا وقبول رواياته بعدها إذا صحت توبته بشروطها المعروفة ، وهى الإقلاع عن المعصية ، والندم على فعلها ، والعزم على أن لا يعود إليها ، فهذا هو الجارى على قواعد الشرع ، وقد أجمعوا على صحة رواية من كان كافراً فأسلم ، وأكثر الصحابة كانوا بهذه الصفة ، وأجمعوا على قبول شهادته ، ولا فرق بين الشهادة والرواية فى هذا والله أعلم[1].

٣ - الشرط الثالث وهو ضبط الرواة :

والمقصود بالضبط : أن يكون الراوى ثابتاً على حفظه حتى يؤديه ، أو صائناً لكتابه الذى يحدث منه من أن يحرف فيه ، ويفهم من ذلك أن الضبط نوعان :

١ - ضبط صدر : أى إتقان قلب وحفظ ، بحيث لا يتطرق إليه الوهم أو النسيان أو الشك ، حتى يؤدى ذلك إلى من يأخذ عنه ، وقد ترك العلماء كثيراً من أهل الفضل والعلم والعبادة لأنهم غير ضابطين للحديث ، ومنهم حفص بن سليمان أبو عمر الدورى ، فلم يخرج له من الستة غير ابن ماجه ، وقال عنه البخارى : تركوه ، وضعفه الدارقطنى .

---

(١) شرح النووى على صحيح مسلم (١/٧٠) ط . المطبعة المصرية ومكتبتها .

روى الرامهرمزى عن مالك بن أنس قال : (لا يؤخذ العلم من أربعة ويؤخذ ممن سوى ذلك : لا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه ، ولا من سفيه معلن بالسفه وإن كان من أروى الناس ، ولا من رجل يكذب فى أحاديث الناس وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ ، ولا من رجل له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث)[1].

٢ - **ضبط كتاب** : وهو صيانته لكتابه منذ دَوَّنَ فيه مسموعاته إلى أن يؤديها .

❋ قال الدكتور فاروق حمادة ما ملخصه :

أما مجرحات الضبط فهى : فحش الغلط ، والغفلة ، والوهم ، والمخالفة للثقات ، وسوء الحفظ ، وهى وإن كانت هذه من المجرِّحات إلا أنها تختلف عن سابقتها بأنها تنجبر بتعدد الطرق والمؤيدات الأخرى ، ولذلك كان الجرح فيها أخف من سابقها .

● أما فحش الغلط : كثرته وتزايده ، بحيث ينزع صفة الضبط عن الراوى ، ومثله الغفلة بأن يسهو أو يدخل فى مسموعاته ما ليس منها ولا ينبه ، فهذان لا يؤخذ بحديثهما فى معرض الاحتجاج ، ولا يعتمدان فى أحاديث الأحكام ، بل يستأنس بهما ويكونان شواهد تصلح للاعتبار .

ويعرف حديث هؤلاء بالسبر والتتبع ومقارنتها بأحاديث الثقات ، وعلى هذا المنوال درج الأئمة فإنهم كانوا ينظرون فى جميع ما يرويه الراوى ، فإن وجدوه أكثر الغلط والغفلة تركوا الاحتجاج به وضعفوه ، ومن نظر فى كتاب ابن حبان يجده كثيراً ما يقول : كثر غلطه حتى خرج عن حد الاحتجاج ،

---

(١) المحدّث الفاصل بين الراوى والواعى للقاضى الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزى بتحقيق محمد عجاج الخطيب (٤٠٣) ط . دار الفكر .

وذكر فى أنواع الضعفاء هذا الصنف فقال : منهم من كثر خطؤه وفحش وكاد أن يغلب صوابه فاستحق الترك من أجله ، وإن كان ثقة فى نفسه صدوقاً فى روايته ؛ لأن العدل إذا ظهر عليه أكثر أمارات الجرح استحق الترك .

وقد سئل شعبة بن الحجاج من الذى يترك الرواية عنه ؟ قال : إذا أكثر عن المعروفين ما لا يعرف ، أو أكثر الغلط . وقد كانت رواية أشخاص عن آخرين بعينهم صحيحة فإذا رووا عن غيرهم أكثروا الغلط فلا يعتد بحديثهم هذا ، ولا يحتج به . ومن هؤلاء : إسماعيل بن عياش الحمصى فإذا حدث عن أهل بلده الشاميين فهو ثقة ضابط فى حديثه ، وإن حدث عن العراقيين أو الحجازيين أو غيرهم فَخَلّط ما شئت كما قال ابن معين ، وعلى هذا فالجرح بالغلط أو بالغفلة يجب أن يأخذه الناظر فى الكتب على حذر وليس على إطلاقها ، وفى رجال الصحيحين عدد من هذا القبيل لا بأس بهم ، فإنهم كانوا ضعفاء فى رجال مخصوصين .

كما أن أهل الغفلة هم ذوو عدالة فى حد ذاتهم ، إلا أن أخبارهم قد خالطها ما شانها فترك الاحتجاج بهم ، لأنهم تشاغلوا عن محفوظهم أو كتبهم إما بالعبادة والزهد أو غيره .

وقد سئل عبد الله بن الزبير الحميدى عن الغفلة التى يرد بها حديث الراوى الرضى الذى لا يعرف بكذب فقال : هو أن يكون فى كتابه غلط ، فيقال له ذلك فيترك ما فى كتابه ويحدث بما قالوا أو يغيره فى كتابه بقولهم ، لا يعقل فرق ما بين ذلك ، أو يصحف ذلك تصحيفاً شديداً يقلب المعنى ولا يدريه .

وهذا دليل على أن هذا الراوى لم يضبط ما كتب أو حفظ، وقد ذكرت سابقاً أن الذين ابتلوا بوراقين أو بأبناء سوء أدخلوا عليهم ما ليس من حديثهم .

● والوهم : وهو رواية الحديث على سبيل التوهم ، وقد يقع ذلك فى الإسناد ، وقد يقع فى المتن ، وإن كان الوهم فى الإسناد أكثر ، ووقوعه فى المتن كأن يدخل حديثاً فى حديث آخر .

والتوهم فى الإسناد برفع المرسل أو بوصل المنقطع أو يشتبه عليه الضعيف بالثقة وهو أكثر ضرراً .

ومن كثر وهمه ترك الاحتجاج بما انفرد به ولا يكون حجة[1].

روى الرامهرمزى عن عبد الرحمٰن بن مهدى قال : (المحدثون ثلاثة : رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه ، وآخر يُوهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه ، والآخر يوهم والغالب على حديثه الوهم فهذا متروك الحديث)[2].

● أما مخالفة الثقات : فيعرف ذلك بمقارنة مروياته بمرويات الثقات المتقنين ، فإذا كثرت المخالفات للثقات رد حديثه .

❋ **قال الدكتور فاروق حمادة : وأما سوء الحفظ** : فهو الذى يَرْجُح دائماً جانب خطئه على جانب إصابته ، وهو إما أن يكون ملازماً للراوى من أول أمره ، وإما أن يكون طارئاً على الراوى لكبره ، أو ذهاب بصره ، أو لاحتراق كتبه أو غرقها أو سرقتها ، فرجع إلى حفظه ، ومن أشهر من حدث له ذلك عبد الله بن لهيعة المصرى ، فإنه قد احترقت كتبه فرجع إلى حفظه، وحكمه أن ما حدث به قبل الاختلاط إذا تميز قُبِلَ ، وإذا لم يتميز توقف فيه .

وسىء الحفظ متى توبع بمثله أو فوقه ينجبر حديثه[3].

---

(١) المنهج الإسلامى فى الجرح والتعديل باختصار (٣٤٤ إلى ٣٣٨) باختصار .
(٢) المحدث الفاصل (٤٠٦) .
(٣) انظر أيضاً المنهج الإسلامى فى الجرح والتعديل لمزيد من التفاصيل (٣٤٨ إلى ٣٥٧) .

○ تكميل فى الجرح والتعديل :

١ - رواية المجهول :

أ - مجهول العين : هو الذى لم يرو عنه إلا واحد ، ولم يعرفه أحد من أئمة الجرح والتعديل بجرح أو تعديل .

واختلفوا فى روايته : - فقيل : تقبل مطلقاً .

- وقيل : لا تقبل .

- وقيل : تقبل إذا كان الراوى عنه لا يروى إلا عن ثقة .

- وقيل : تقبل إذا زكاه أحد من أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحد عنه ، واختاره القطان وصححه الحافظ .

والخامس : تقبل إذا اشتهر فى غير العلم والرواية ، كاشتهار عمرو بن معديكرب بالنجدة ، وكاشتهار مالك بن دينار بالزهد .

ب - أما مجهول العدالة ظاهراً وباطناً معروف العين : كالذى روى عنه راويان عدلان ، ولم يوثقه أحدٌ مطلقاً ، وقبلها بعضهم إذا روى عنه من لا يروى إلا عن ثقة ، والصحيح عدم قبولها ، وهو قول الجمهور .

جـ - وأما المستور : وهو العدل فى ظاهر حاله ، ولكنه مجهول العدالة باطناً ، فالأصح قبول روايته لأن الإخبار مبنى على حسن الظن بالراوى .

✹ **قال ابن الصلاح** : « ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأى فى كثير من كتب الحديث المشهورة فى غير واحدٍ من الرواة الذين تقادم العهد بهم وتعذرت الخبرة الباطنة بهم » وهذا القول صححه النووى أيضاً[١] .

✹ **تكميل** : **قال اللكنوى** : فرق بين قول أكثر المحدثين فى حق الراوى « إنه مجهول » وبين قول أبى حاتم « إنه مجهول » فإنهم يريدون به غالباً جهالة

---

(١) بتصرف من شرح أحمد شاكر رحمه الله لألفية السيوطى هامش (٩١ ، ٩٢) .

العين بأنه لا يروى عنه إلا واحد ، وأبو حاتم يريد به جهالة الوصف فافهمه واحفظه لئلا تحكم على كل من وجدت فى « الميزان » إطلاق المجهول عليه أنه مجهول العين[1].

* **تكميل آخر : قال التهانوى** : خالف ابن حبان جمهور المحدثين فى قبول رواية المجهول والاحتجاج بها إذا كان الراوى عنه وشيخه كلاهما ثقتين ولم يكن الحديث منكراً[2].

٢ - مراتب الجرح والتعديل للرواة :

المرتبة الأولى من مراتب التعديل : هى الوصف بالصحبة[3] فصفة الصحبة قد تكفلت بالعدالة والضبط ، وكيف لا تتكفل بذلك ، وقد زكى الله عز وجل الصحابة الكرام وعدلهم ، وأثنى عليهم رسول الله ﷺ . فكانوا كما قال الحافظ بعد ذكر بعض ما ورد فى شرفهم وفضلهم : « فى آيات يطول ذكرها ، وأحاديث شهيرة يكثر تعدادها ، وجميع ذلك يقتضى القطع بتعديلهم ولا يحتاج أحدٌ منهم مع تعديل الله له إلى تعديل أحد من

---

(١) الرفعُ والتكميل فى الجرح والتعديل للإمام أبى الحسنات محمد عبد الحى اللكنوى بتحقيق وتعليق أبى غدة (١٠٣) ط . مكتبة ابن تيمية .

وقال التهانوى : وكذا الأمان مرتفع من تجهيل ابن حزم أحداً ما لم يوافقه غيره ، فإنه قال فى كل من أبى عيسى الترمذى وأبى القاسم البغوى ، وإسماعيل بن محمد الصفار ، وأبى العباس الأصم وغيرهم من المشهورين إنه مجهول - قواعد فى علوم الحديث (٢٦٨ - ٢٧٢) .

(٢) « قواعد فى علوم الحديث » لظفر أحمد العثمانى التهانوى حققه وعلق عليه عبد الفتاح أبو غدة (٢١) .

(٣) والصحابى هو من لقى النبى ﷺ مؤمناً به ، ومات على ذلك ، وإن تخللته ردة على الراجح من أقوال العلماء . وبعض العلماء لا يذكرون الصحبة فى مراتب التعديل ؛ لأنهم لا يخضعون لقوانين الجرح والتعديل وهذا حق لأنهم أعدل من أئمة الجرح والتعديل فى سائر العصور ، وقصدنا هنا أن من ثبت له شرف الصحبة فهو فى الذروة من درجات العدالة وهذا ما ندين به لله تبارك وتعالى .

الخلق ، على أنهم لو لم يرد من الله ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه لأوجبت الحال التى كانوا عليها من الهجرة والجهاد ونصرة الإسلام وبذل المهج والأموال ، وقتل الآباء والأبناء والمناصحة فى الدين ، وقوة الإيمان واليقين ، القطع على تعديلهم ، والاعتقاد لنزاهتهم ، وأنهم كافة أفضل من جميع الخالفين بعدهم ، والمعدلين الذين يجيئون من بعدهم ، هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتمد قوله »[1] ويدخل فى هذه المرتبة من أكد مدحه إما بأفعل « كأوثق الناس » أو بتكرير الصفة لفظاً « كثقة ثقة » وقولهم : « إليه المنتهى فى التثبت » وقولهم : « فلان لا يسأل عنه » وقولهم : « ثقة ثبت » أو : « مجمع على ثقته » .

المرتبة الثانية : من أفرد بصفة كثقة ، أو متقن ، أو ثبت ، أو عدل .

وقد جعل بعض العلماء هذه المرتبة وسابقتها مرتبة واحدة والصواب التفصيل ، وهو ما رجحه الذهبى والعراق والعسقلانى ، ومن هذه المرتبة قولهم : « مستقيم الحديث » وقولهم : « فلان ممن يرضى حديثه » خاصة إذا قال ذلك أحد « المتشددين » وقولهم : « صحيح الحديث » و « قوى الحديث » و « مستوى الحديث » .

المرتبة الثالثة : عند ابن أبى حاتم وابن الصلاح رحمهما الله وهى : صدوق ، ومحله الصدق ، ولا بأس به .

ومن هذه المرتبة : فلان صادق ، فلان ممن يصدق فى الروايات – ثقة إن شاء الله .

المرتبة الرابعة : عند ابن أبى حاتم وابن الصلاح رحمهما الله : فلان شيخ ، وعند الذهبى : « محله الصدق » .

---

(١) الإصابة فى تمييز الصحابة (١/٧) دار الكتب العلمية .

وعند العراق : إلى الصدق ما هو ، وفلان جيد الحديث ، وفلان حسن الحديث ، وفلان صويلح ، وصدوق إن شاء الله ، وأرجو أنه لا بأس به ، وشيخ وسط .

وعند الحافظ : من قصر عن الثلاثة قليلاً ، وإليه الإشارة بـ صدوق سيء الحفظ ، أو صدوق يهم ، أو صدوق له أوهام ، أو يخطىء ، أو تغير بآخرة .

وعند السيوطى : فلان روى عنه الناس ، ووسط ، ومقارب ، وهذه المرتبة هى مرتبة الشواهد ، وحديثها مما يصلح للاعتبار . هى والتى تليها .

المرتبة الخامسة : صالح الحديث - روى عنه الناس - مقارب الحديث - يعتبر حديثه - ويكتب حديثه - مقبول .

وقولهم : قد احتمله الناس - ليس ببعيد من الصواب - يستدل به .

وهذه المرتبة هى أدنى مراتب التعديل[1].

ب - مراتب الجرح :

الأولى : ما يدل على المبالغة كأكذب الناس ، أو إليه المنتهى فى الكذب ، أو هو ركن الكذب ، أو منبعه ، أو معدنه .

الثانية : ما هو دون ذلك : كالدجال ، والكذاب ، والوضاع ، فإنها وإن اشتملت على المبالغة لكنها دون الأولى ، وكذا يضع ، أو يكذب ، أو وضع حديثاً .

الثالثة : فلان يسرق الحديث ، وفلان متهم بالكذب أو الوضع ، أو ساقط ، أو متروك ، أو هالك ، أو ذاهب الحديث ، أو تركوه ، أو لا يعتبر به أو بحديثه ، أو ليس بالثقة ، أو غير ثقة .

---

(١) انظر تفصيل هذه المراتب فى : « شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل » لأبى الحسن - مصطفى بن إسماعيل (٢٣ - ١٥٠) ط . مكتبة ابن تيمية .

الرابعة : كقولهم : فلان رد حديثه ، أو مردود الحديث ، ضعيف جداً ، واهٍ بمرة ، أو طرحوه ، أو مطروح الحديث ، أو لا يكتب حديثه ، أو لا تحل كتابة حديثه ، أو لا تحل الرواية عنه ، أو ليس بشئ ، أو لا يساوى فلساً .

الخامسة : ما دونها وهى : فلان لا يحتج به ، أو ضعفوه ، أو مضطرب الحديث ، أو له ما ينكر ، أو له مناكير ، أو منكر الحديث ، أو ضعيف .

السادسة : وهى أسهلها قولهم : فيه مقال ، أو أدنى مقال ، أو ضعف ، أو ينكر مرة ويعرف أخرى ، أو ليس بذاك ، أو ليس بالقوى ، أو ليس بالمتين ، أو ليس بحجة ، أو ليس بعمدة ، أو ليس بمأمون ، أو ليس بثقة ، أو ليس بالمرضى ، أو ليس يحمدونه ، أو ليس بالحافظ ، أو غيره أوثق منه ، أو فيه شئ ، أو فيه جهالة ، أو لا أدرى ما هو ، أو ضعفوه ، أو فيه ضعف ، أو سيء الحفظ ، أو لين الحديث ، أو فيه لين عند غير الدارقطنى ؛ فإنه قال : إذا قلت : لين لا يكون ساقطاً متروك الاعتبار ، لكنه مجروح بشيء لا يسقط به عن العدالة .

ومنه قوله : تكلموا فيه ، أو سكتوا عنه ، أو فيه نظر وذلك عند غير البخارى لأنه رحمه الله - لورعه وحيطته - كان قلّما يقول : كذاب وضاع ، بل كثيراً ما يعبر بهاتين الجملتين « سكتوا عنه ، فيه نظر » فى الراوى الذى تركوا حديثه ، وإذاً فهما تأتيان فى المرتبة الثانية على اصطلاح البخارى[1] .

* **فوائد** :

فائدة أولى : من ألطف ألفاظ التجريح التى قد يخطىء فيها الغُمْرُ ويظنها

---

(١) بتصرف من لمحات فى أصول الحديث للدكتور محمد أديب صلح (٣٣٧ - ٣٣٩) ط . المكتب الإسلامى .

تعديلاً قولهم : « هو على يَدَى عَدْل » فهو كناية عن أنه هالك ، وهو تضعيف شديد ، جاء فى كتاب « إصلاح المنطق » (ص ٣١٥) عن ابن الكلبى قال : « وعَدْلٌ كان ولى شُرَط تُبَّع ، فكان تبع إذا أراد قتل رجل دفعه إليه ، فمن ذلك قال الناس : وضع على يدى عدل ، معناه هلك »(١).

فائدة ثانية : « ليس بشىء » عن ابن معين ليست جرحاً وإنما معناه لم يرو حديثاً كثيراً(٢).

فائدة ثالثة : قال الحافظ ابن كثير : البخارى إذا قال فى الرجل : « سكتوا عنه » أو « فيه نظر » فإنه يكون فى أدنى المراتب وأردئها عنده ولكنه لطيف العبارة فى التجريح(٣).

فائدة رابعة : قال اللكنوى : معنى قول ابن معين فى حق الرواة : « يكتب حديثه » أنه من جملة الضعفاء كما نقله عن ابن عدى فى ترجمة : « إبراهيم بن هارون الصنعانى »(٤).

٣ – إذا تعارض الجرح والتعديل فى راوٍ واحد :

❋ فيه ثلاثة أقوال :

الأول : أن الجرح مقدم مطلقاً ؛ لأنه مع الجارح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل ، ونقله الخطيب عن الجمهور .

الثانى : إذا كان عدد المعدلين أكثر قدم التعديل .

الثالث : أنه يتعارض الجرح والتعديل فلا يترجح أحدهما إلا بمرجح .

---

(١) كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت (٣١٥) ط . دار المعارف بمصر .

(٢) الرفع والتكميل (١٠٠) .

(٣) الباعث الحثيث فى اختصار علوم الحديث (٤٦) .

(٤) الرفع والتكميل (١٠٢) .

قال عبد الحى اللكنوى : « قد زل قدم كثير من علماء عصرنا بما تحقق عند المحققين أن الجرح مقدم على التعديل لغفلتهم عن التقييد والتفصيل ، توهماً منهم أن الجرح مطلقاً – أى جرح كان من أى جارح كان فى شأن أى راوٍ كان – مقدم على التعديل مطلقاً – أى تعديل كان من أى معدل كان فى شأن أى راوٍ كان ، وليس الأمر كما ظنوا ، بل المسألة – أى تقديم الجرح على التعديل – مقيدة – بأن يكون الجرح مفسراً ، فإن الجرح المبهم غير مقبول مطلقاً على المذهب الصحيح ، فلا يمكن أن يعارض التعديل وإن كان مبهماً » .

ثم نقل رحمه الله ما يشهد لقوله من كلام السيوطى والحافظ والسندى والسخاوى والنووى ، ثم قال : « فالحاصل أن الذى دلت عليه كلمات الثقات وشهدت به جمل الأثبات : هو أنه إن وجد فى شأن راوٍ تعديل وجرح مبهمان قدم التعديل ، وكذا إن وجد الجرح مبهماً ، والتعديل مفسراً قدم التعديل ، وتقديم الجرح إنما هو إذا كان مفسراً ، سواء كان التعديل مبهماً أو مفسراً ، فاحفظ هذا فإنه ينجيك من المزلة والخَطل ، ويَحفظك عن المذلة والجدل »[1].

---

(١) الرفع والتكميل . (٥٤ – ٥٩) باختصار .

وقال السبكى فى رسالته « قاعدة فى الجرح والتعديل » : ضرورية نافعة لا تراها فى شئ من كتب الأصول فإنك إذا سمعت أن الجرح مقدم على التعديل ورأيت الجرح والتعديل وكنت غِرّاً بالأمور أو فدماً مقتصراً على منقول الأصول حسبت أن العمل على جَرْحه ، فإياك ثم إياك ، والحذر كل الحذر من هذا الحسبان .

بل الصواب عندنا أن من ثبتت إمامته وعدالته ، وكثر مادحوه ومزكوه وندر جارحوه ، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه ، من تعصب مذهبى أو غيره فإنا لا نلتفت إلى الجرح فيه ، وتعمل فيه بالعدالة ، وإلا فلو فتحنا هذا الباب وأخذنا تقديم الجرح على إطلاقه لما سلم لنا أحدٌ من الأئمة إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون وهلك فيه هالكون .
=

وقال كذلك : يجب عليك أن لا تبادر إلى الحكم بجرح الراوى بوجود حكمه من بعض أهل الجرح والتعديل ، بل يلزم عليك أن تنقح الأمر فيه ، فإن الأمر ذو خطر وتهويل ، ولا يحل لك أن تأخذ بقول كل جارح فى أى راوٍ كان ، وإن كان الجارح من الأئمة أو من مشهورى علماء الأمة ، فكثيراً ما يوجد أمر يكون مانعاً من قبول جرحه ، وحينئذٍ يحكم برد جرحه ، وله صور كثيرة لا تخفى على مهرة كتب الشريعة .

● فمنها : أن يكون الجارح فى نفسه مجروحاً فحينئذٍ لا يبادر إلى قبول جرحه . قال الحافظ فى « تهذيب التهذيب » فى ترجمة « أحمد بن شبيب الحيطى البصرى » بعد ما نقل عن الأزدى فيه : غير مرضى ، قلت : لم يلتفت أحد إلى هذا القول ، بل الأزدى غير مرضى . انتهى .

● ومنها : أن يكون الجارح من المتعنتين المشددين ، فإن هناك جمعاً من أئمة الجرح والتعديل لهم تشدد فى هذا الباب ، فيجرحون الراوى بأدنى جرح ، فمثل هذا الجارح توثيقه معتبر ، وجرحه لا يعتبر ، إلا إذا وافقه غيره ممن لم يعرف بذلك ، فمنهم أبو حاتم ، والنسائى ، وابن معين ، وابن القطان ، ويحيى القطان ، وابن حبان وغيرهم ، فليثبت العاقل فى الرواة الذين تفردوا بجرحهم وليتفكر فيه[1] .

= قاعدة فى الجرح والتعديل وقاعدة فى المؤرخين - لتقى الدين السبكى - بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة - توزيع مكتبة الرشد .

(١) الرفع والتكميل (١١٥ - ١١٨) باختصار ولا شك أن فى كلام اللكنوى رحمه الله بعض الشدة ، فلم يقل أحد من العلماء أن تفرد هؤلاء الأئمة المذكورين فى جرح رَاوٍ لا يعتبر ، ولكن يراعى ما ذكره رحمه الله عند اختلاف العلماء فى جرح راوٍ أو توثيقه ، فلا يرد كلامه بإطلاق ولا يقبل بإطلاق ، والمتقدمون كانوا أكثر احتياطاً وأدباً فى الكلام على الرواة من المتأخرين ولذلك اختصرت كلام اللكنوى رحمه الله وعفا عنه من أجل حذف ما هو ظاهر فى ذلك .

* وفى الأجوبة الفاضلة للكنوى ما ملخصه :

إذا وقع التعارض بين أقوالهم يصار إلى الترجيح بين أقوالهم وله صور :

● أحدها : أن يكون صاحب أحد القولين متساهلاً فى التصحيح واسع الخطو فى الحكم به ، والآخر متعمقاً محققاً متجنباً عن الإفراط والتفريط فيه ، فحينئذٍ يرجح قول غير المتساهل ، كالحاكم مع الذهبى فإن الأول متساهل كما مر مفصلاً ، والثانى غير متساهل .

● وثانيها : أن يكون أحد الحاكمين متساهلاً فى الحكم بالتضعيف والوضع متشدداً فى الجرح ، والآخر متوسطاً فى القدح فيترك قول المتشدد ويقبل قول غير المتشدد كما قال الحافظ ابن حجر فى « نكته » على « ابن الصلاح » ما حكى ابن منده عن الباوردى أن النسائى يخرج أحاديث من لم يجمع على تركه ، فإنه أراد بذلك إجماعاً خاصاً ، وذلك أن كل طبقة من النقاد لا تخلو من متشدد ومتوسط .

فمن الأولى : شعبة وسفيان الثورى وشعبة أشد من سفيان .

ومن الثانية: يحيى القطان وعبد الرحمٰن بن مهدى، ويحيى أشد من عبد الرحمٰن.

ومن الثالثة : يحيى بن معين وأحمد بن حنبل ، ويحيى أشد من أحمد .

ومن الرابعة : أبو حاتم والبخارى ، وأبو حاتم أشد من البخارى .

فقال النسائى : لا يترك الرجل عندى حتى يجتمع الجميع على تركه ، فأما إذا وثقه ابن مهدى وضعفه يحيى القطان مثلاً، لا يترك لما عرف من تشدد يحيى.

● وثالثها : أن ينظر إلى مأخذ القولين ، ويتدبر فى أدلة الطرفين ، فيرجح الأقوى على الأدنى[1] .

---

(١) الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة للكنوى وعليه التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة لعبد الفتاح أبو غدة (١٦١ - ١٨١) باختصار .

● وقوله : يرجح الأقوى على الأدنى ، أى بمراعاة أمور : كالسبق الزمانى ، =

٤ - تضعيف الرجال وتوثيقهم وتصحيح الأحاديث وتحسينها أمر اجتهادى ولكل وجهة :

قال التهانوى : فيجوز أن يكون راوٍ ضعيفاً عند واحد ثقة عند غيره ، وكذا الحديث ضعيفاً عند بعضهم صحيحاً أو حسناً عند غيره ، يدل عليه قول العلامة ابن تيمية فى كتابه « رفع الملام عن الأئمة الأعلام » ونصُّهُ : وَلْيُعلَم أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عاماً يتعمد مخالفة رسول الله ﷺ فى شئ من سنته دقيق ولا جليل ، ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه فلا بد له من عذر فى تركه ، ثم أطال فى بيان الأعذار وأسبابها إلى أن قال :

السبب الثالث : اعتقاد ضعف الحديث باجتهادٍ قد خالفه فيه غيره ، ولذلك أسباب منها : أن يكون المحدث بالحديث يعتقده أحدهما ضعيفاً ، ويعتقده الآخر ثقة ، ومعرفة الرجال علم واسع ، وللعلماء بالرجال وأحوالهم فى ذلك من الإجماع والاختلاف مثل ما لغيرهم من سائر أهل العلم فى علومهم .

السبب الرابع : اشتراطه فى خبر الواحد العدل الحافظ شروطاً يخالفه فيها غيره : مثل اشتراط بعضهم عرض الحديث على الكتاب والسنة ، واشتراط بعضهم أن يكون المحدث فقيهاً إذا خالف الحديث قياس الأصول ، واشتراط بعضهم - هم الحنفية - انتشار الحديث وظهوره إذا كان فيما تَعُمُّ به البلوى ، إلى غير ذلك مما هو معروف فى مواضعه[1] .

وقال الترمذى : وقد اختلف الأئمة من أهل العلم فى تضعيف الرجال كما اختلفوا فيما سوى ذلك من العلم ، ذكر عن شعبة أنه ضَعَّف أبا الزبير

= وكثرة العدد ، والسبق الرتبى .

(١) قواعد علوم الحديث (٤٩ ، ٥٠) .

المكى ، وعبد الملك بن أبى سليمان ، وحكيم بن جبير ، وترك الرواية عنهم ، ثم حدث شعبة عمن دون هؤلاء فى الحفظ والعدالة ، حدث عن جابر الجعفى ، وإبراهيم بن سلم الهجرى ، ومحمد بن عبيد الله العرزمى وغير واحد ، ممن يضعفون فى الحديث[1].

٥ - رواية الثقة عن غيره ليست تعديلاً له ، وكذا إذا قال : حدثنا الثقة ، ولم يصرح باسمه أو كنيته لا يقبل منه لاحتمال عدم موافقته على اجتهاده فقد يكون ثقة عنده غير ثقة عند غيره .

قال الخطيب رحمه الله ما ملخصه : احتج من زعم أن رواية العدل عن غيره تعديل له ، بأن العدل لو كان يعلم فيه جرحاً لذكره وهذا باطل ؛ لأنه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته فلا تكون روايته عنه تعديلاً ولا خبراً عن صدقه ، بل يروى عنه لأغراض يقصدها ، كيف وقد وجد جماعة من العدول الثقات رووا عن قوم أحاديث أمسكوا فى بعضها عن ذكر أحوالهم مع علمهم بأنها غير مرضية ، وفى بعضها شهدوا عليهم بالكذب فى الرواية ، وبفساد الآراء والمذاهب ، ثم روى بإسناده :

عن الشعبى قال : حدثنى الحارث ، وكان كذاباً .

وعن سفيان الثورى قال : حدثنا ثوير بن أبى فاختة - وكان من أركان الكذب .

وعن يزيد بن هارون قال : حدثنا أبو روح - وكان مجنوناً - وكان يعالج المجانين ، وكان كذاباً[2].

وإذا قال العالم : « كل من أروى لكم عنه وأسميه فهو عدل رضاً مقبول

---

(١) علل الحديث للترمذى المطبوع مع جامعه (٣٣١/١٣) عارضة .

(٢) باختصار وتصرف من الكفاية (١٥٠ - ١٥٥) .

الحديث » كان هذا القول تعديلاً منه لكل من روى عنه وسماه ، وقد كان ممن سلك هذه الطريقة عبد الرحمٰن بن مهدى ، عن أحمد بن حنبل قال : « إذا روى عبد الرحمٰن بن مهدى عن رجل فروايته حجة » .

وهكذا إذا قال العالم : كل من رويت عنه فهو ثقة وإن لم أسمه ، ثم روى عمن لم يسمه فإنه يكون مزكياً له ، غير أنا لا نعمل على تزكيته لجواز أن نعرفه إذا ذكره بخلاف العدالة[1].

قال الدكتور فاروق حمادة : قال التهانوى : ومن هؤلاء الذين لا يروون إلا عن الثقات : بقى بن مخلد ، وحريز بن عثمان ، وسليمان بن حرب ، وأحمد بن حنبل ، وشعبة – فإنه لا يروى عن متروك ، ولا عمَّن أجمع على ضعفه – والشعبى ، ومالك ، ويحيى بن سعيد القطان ، ويحيى بن معين ، وسفيان بن عيينة ، ويحيى بن أبى كثير الطائىّ ، ويعرف هؤلاء بإدمان النظر فى كتب الرجال والأسانيد ، إلا أن الأمر فيهم أغلبى لا كلى ، إذ نجد أنهم جميعاً رووا عن بعض المضعفين أو الضعفاء .

وقد حقق بعض العلماء أن المجتهد إذا أبهم التعديل فهو مجزى فى حق من قلده ، وهذا ما كان يقع كثيراً للأئمة وخصوصاً نجم السنن مالك بن أنس ، والهاشمى المطلبى محمد بن إدريس الشافعى ؛ لأنهم ثبت لديهم الحكم فاقتضى هذا تقليدهم فى ذلك ، وعلى أية حال فقد استقصى العلماء أقوال الأئمة المجتهدين المبهمة وأوضحوا مقصودهم منها .

قال ابن عبد البر : إذا قال مالك : عن الثقة عن بكير بن عبد الله بن الأشج ، فالثقة مخرمة بن بكير .

وإذا قال : عن الثقة عن عمرو بن شعيب ، فهو عبد الله بن وهب ، وقيل : الزهرى .

---

(١) باختصار وتصرف من الكفاية (١٥٠ – ١٥٥) .

وقال النسائى : الذى يقول مالك فى كتابه : الثقة عن بكير يشبه أن يكون عمرو بن الحرث .

وقال غيره : قال ابن وهب : كل ما فى كتاب مالك : أخبرنى من لا أتهم من أهل العلم فهو الليث بن سعد .

وقال أبو الحسن الآمدى : سمعت بعض أهل العلم بالحديث يقول : إذا قال الشافعى : أخبرنا الثقة عن ابن أبى ذئب فهو ابن أبى فُديك .

وإذا قال : أخبرنا الثقة عن الليث بن سعد ، فهو يحيى بن حسان .

وإذا قال : أخبرنا الثقة عن الأوزاعى ، فهو عمرو بن أبى سلمة .

وإذا قال : أخبرنا الثقة عن صالح مولى التوأمة فهو إبراهيم بن يحيى ، ونقل هذا عن أبى حاتم الرازى كذلك[1] .

٦ - **قال ابن دقيق العيد** : قولهم : روى مناكير لا يقتضى بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير فى روايته ، وينتهى إلى أن يقال فيه : منكر الحديث ؛ لأن منكر الحديث وصف فى الرجل يستحق به الترك لحديثه ، والعبارة الأخرى لا تقتضى الديمومة ، كيف وقد قال أحمد بن حنبل فى « محمد بن إبراهيم التيمى » : يروى أحاديث منكرة ، وهو ممن اتفق عليه الشيخان ، وإليه المرجع فى حديث : « إنما الأعمال بالنيات »[2] اهـ .

وقال اللكنوى : بين قولهم : هذا حديث منكر ، وبين قولهم : هذا الراوى منكر الحديث ، وبين قولهم : يروى المناكير : فرق ومن لم يطلع عليه زلَّ وأضلَّ ، وابتلى بالغرق ولا تظنَّن من قولهم : هذا حديث منكر أن راويه غيرُ ثقة، فكثيراً ما يطلقون النكارة على مجرد التفرد وإن اصطلح المتأخرون

---

(١) المنهج الإسلامى فى الجرح والتعديل (١٨١ ، ١٨٢) .

(٢) الرفع والتكميل (١٤٦) ، وقواعد فى علوم الحديث (٢٦١ ، ٢٦٢) والحديث تقدم تخريجه ص (٢٧) .

على أن المنكر هو : الحديث الذى رواه ضعيف مخالفاً لثقة – وأما إذا خالف الثقة غيره من الثقات فهو شاذ ، وكذا لا تظنن من قولهم : فلان روى المناكير ، أو حديثه هذا منكر ونحو ذلك أنه ضعيف ، قال الزين العراق فى « تخريج أحاديث الإحياء » : كثيراً ما يطلقون المنكر على الراوى لكونه روى حديثاً واحداً[1]..

٧ – حكم زيادة الثقة :

إذا روى الثقات حديثاً وخالفهم ثقة بزيادة فى السند أو المتن ، أو خالفهم بوصل ما أرسلوه ، أو رفع ما أوقفوه ، حكم كثير من العلماء بقبول زيادة الثقة مطلقاً إذا كان ممن يتحمل تفرده ، بشرط أن لا تخالف هذه الزيادة مرويات الثقات فتخرج عن حد الشذوذ ، أما إذا كانت الزيادة لا تناف مرويات الثقات فقال بعضهم بالقبول مطلقاً ، وفَصَّلَ البعض الآخر فقال : لا تقبل حتى يكون من زادها أوثق ممن لم يزدها ، وهذه أقوال العلماء ومناهجهم .

قال العلامة أحمد شاكر : إذا روى العدل الثقة حديثاً وزاد فيه زيادة لم يروها غيره من العدول الذين رووا نفس الحديث فالقول الصحيح الراجح أن الزيادة مقبولة ، سواءٌ وقعت ممن رواه ناقصاً – كأن يروى الثقة الحديث مرة ناقصاً ومرة زائداً ، أم من غيره ، وسواءٌ تعلق بها حكم شرعى أم لا ، وسواءٌ غيرت الحكم الثابت أم لا ، وسواء أوجبت نقض أحكام ثبتت بخبر ليست هى فيه أم لا ، وهذا هو مذهب الجمهور من الفقهاء والمحدثين ، وادعى ابن طاهر الاتفاق على هذا القول[2] وخالف هذا القول جماعة من المحدثين فقال

---

(١) الرفع والتكميل للكنوى (٩٢) .

(٢) شرح أحمد شاكر على ألفية السيوطى ، هامش (٤٨) .

الحافظ ابن رجب الحنبلى : فالذى يدل عليه كلام أحمد فى هذا الباب أن زيادة الثقة للفظة فى حديث من بين الثقات إن لم يكن مبرزاً فى الحفظ والتثبت على غيره ممن لم يذكر الزيادة و لم يتابع عليها فلا يقبل تفرده ، وإن كان ثقة مبرزاً فى الحفظ على من لم يذكرها ففيه عنه روايتان : لأنه قال مرة فى زيادة مالك : « من المسلمين »[1] كنت أتهيبه حتى وجدته من حديث العمريين . وقال مرة : إذا انفرد مالك بحديث هو ثقة ، وما قال أحد بالرأى أثبت منه .

وقال فى حديث أيوب عن نافع عن ابن عمر المرفوع : « **من حلف فقال : إن شاء الله فلا حنث عليه** »[2] خالف الناس عبيد الله وغيره فوقفوه .

إلى أن قال : وأما مسألة زيادة الثقة التى نتكلم فيها فصورتها أن يروى جماعة حديثاً واحداً بإسناد واحد ومتن واحدٍ فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة .

ومن الأصحاب من قال فى هذه المسألة : إن تعدد المجلس الذى نقل فيه الحديث قبلت الزيادة ، وإن كان المجلس واحداً وكان الذى ترك الزيادة جماعة لا يجوز عليهم الوهم لم تقبل الزيادة ، وإن كان ناقل الزيادة جماعة كثيرة قبلت ، وإن كان راوى الزيادة واحداً والنقصان واحداً قدم أشهرهم فى

---

(١) رواه البخارى (٦٦/١٣) الفتن : باب قول النبى ﷺ للحسن بن على : « **إن ابنى هذا لسيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين** » .

(٢) رواه مالك فى الموطأ (٤٧٧/٢) الأيمان ، وأبو داود (٣٢٤٥) الأيمان ، والترمذى (١٢/٧ ، ١٣) الأيمان ، والنسائى (١٢/٧) الأيمان ، وابن ماجه (٢١٠٥) الكفارات والدارمى (١٨٥/٢) النذور .
وقال الترمذى : حديث ابن عمر حديث حسن وصححه الألبانى .

الحفظ والضبط ، قالوا : وإذا خالفت الزيادة ظاهر المزيد عليه لم تقبل »[1].

٨ - قولهم فى الراوى له أوهام أو يهم فى حديثه أو يخطىء فيه لا ينزله عن درجة الثقة :

قال التهانوى : إذا قالوا فى رجل : له أوهام أو يهم فى حديثه لا ينزله عن درجة الثقة ؛ فإن الوهم اليسير لا يضر ولا يخلو عنه أحد .

قال الذهبى فى « الميزان » رداً على العقيلى فى إدخاله « على بن المدينى » فى « الضعفاء » ما نصه : أفما لك عقل يا عقيلى ، أتدرى فيمن تتكلم ؟ وإنما أشتهى أن تعرفنى من هو الثقة الثبت الذى ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه .

ثم ما كل من له هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه ، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ ، ولكن فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة أو لهم أوهام سعة فى يسيرة علمهم أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم فزن الأشياء بالعدل والورع ، اهـ . ملخصاً ملتقطاً .

قلت - التهانوى - وعلم بذلك أن وجود أدنى بدعة فى الراوى لا يضر أيضاً ولا ينزله عن الثقة .

وكذا علم به أن كون الرجل مذكوراً فى « الميزان » لا يستلزم ضعفه ؛ فإن الذهبى ذكر فيه كثيراً من الثقات للذبّ عنهم ، كما ذكر على بن المدينى لأجل ذلك أو لتمييزهم عن الضعفاء إذا اشتبهت أسماؤهم بهم[2].

---

(١) باختصار من شرح علل الترمذى للحافظ ابن رجب بتحقيق وتعليق صبحى السامرائى (٢٤١ - ٢٤٢) .

(٢) قواعد فى علوم الحديث (٢٧٥ ، ٢٧٦) .

قال عبد الفتاح أبو غدة : أو لئلا يظن فيهم الضعف فقد قال فى ترجمة « حبيب العجمى زاهد البصرة » ١ : ٤٥٧ ، روى له البخارى فى كتاب « الأدب » وما علمت فيه جرحاً ، وإنما ذكرته هنا لئلا يلحق بالزهاد الذين يهمون فى الحديث[١].

٩ - لا يجوز التصحيح والتضعيف عن طريق الكشف والإلهام:

قال العجلونى : وفى الفتوحات المكية للشيخ الأكبر - محيى الدين بن عربى الطائى - قدسَ سره الأنور[٢] ما حاصله : فرب حديث يكون صحيحاً من طريق رواته يحصل لهذا المكاشف أنه غير صحيح ، لسؤاله لرسول الله ﷺ فيعلم وضعه ، ويترك العمل به ، وإن عمل به أهل النقل لصحة طريقه ، ورب حديث ترك العمل به لضعف طريقه من أجل وضّاع فى رواته ، يكون صحيحاً فى نفس الأمر لسماع المكاشف له من الروح حين إلقائه على رسول الله ﷺ[٣] .

وقد رد ذلك العلماء **فقال ملا على القارى** : وأما الكشف والإلهام فخارجان عن البحث لاحتمال الغلط فيهما[٤] .

وقال المباركفورى : إن الحديث الذى لا يعلم صحته لا يكون صحيحاً بتصحيحه ﷺ فى المنام ، ولا بالكشف والإلهام ، فإن أمثال هذا الحكم لا تثبت بقوله ﷺ فى المنام ، وإنما تثبت بقوله فى الحياة الدنيا ، ولأن مدار

---

(١) هامش السابق (٢٧٦) .

(٢) ابن عربى النكرة من غلاة الصوفية الذين قالوا بالحلول والاتحاد وخرجوا عن دين خير العباد ، وابن العربى من علماء السنة الأفاضل وهو صاحب شرح الترمذى المسمى بـ « عارضة الأحوذى » .

(٣) كشف الخفاء ومزيل الالتباس (٨) .

(٤) **نقلاً عن أسباب اختلاف المحدثين لخلدون الأحدب (٢/٦١٦) .**

تصحيح الحديث على الإسناد[1] اهـ .

قال عبد الفتاح أبو غدَّة بعد أن نقل كلام العجلونى وسكوته عن كلام ابن عربى : هذا ما نقله العجلونى وسكت عليه واعتمده ، ولا يكاد ينقضى عجبى من صنيعه هذا وهو المحدث الذى شرح « صحيح البخارى » ، كيف استساغ قبول هذا الكلام الذى تهدر به علوم المحدثين ، وقواعد الحديث والدين، ويصبح به أمر التصحيح والتضعيف من علماء الحديث شيئاً لا معنى له بالنسبة إلى من يقول : إنه مكاشف ، أو يرى نفسه أنه مكاشف ، ومتى كان لثبوت السنة المطهرة مصدران : النقل الصحيح من المحدثين ، والكشف من الكاشفين ، فحذار أن تغتر بهذا ، والله يتولاك ويرعاك[2].

١٠ - حكم رواية من اختلط من الثقات :

إذا كثر الاختلاط من الثقة ، فما رواه عنه أصحابه القدماء فهو حجة ، وما رواه المتأخرون من أصحابه لا يحتج به إلا إذا علم بالتاريخ أن سماعه منه كان قبل الاختلاط ، وكذا من كان ضبطه ضبط كتاب فضاعت كتبه أو احترقت فيقبل ممن روى عنه قبل ضياع كتبه إن علم التاريخ ، وإن لم يعلم تاريخ الرواية ردت .

وقولهم : تغير بآخرة ، ليس جرحاً ما لم يكثر منه . قال الذهبى فى الميزان فى ترجمة : « هشام بن عروة » بعد توثيقه له : لا عبرة بما قاله أبو الحسن بن القطان من أنه وسهيل بن أبى صالح اختلطا وتغيرا ، نعم الرجل تغير قليلاً ، ولم يبق حفظه كهو فى حال الشبيبة فنسى بعض محفوظه أو وهم .. إلخ[3].

---

(١) السابق (٦١٦/٢) .

(٢) المصنوع فى معرفة الحديث الموضوع .

بتحقيق وتعليق أبى غدة - استدراك (٢٧٣) توزيع مكتبة الرشد .

(٣) قواعد فى علوم الحديث بتصرف واختصار (٢٧٩ ، ٢٨٠) .

١١ – إمكانية التصحيح والتضعيف فى كل عصر لمن تأهل لذلك :

قال النووى رحمه الله فى المسألة السادسة من مسائل الصحيح :

من رأى فى هذه الأزمان حديثاً صحيح الإسناد فى كتاب أو جزء ، لم ينص على صحته حافظ معتمد . قال الشيخ – يعنى ابن الصلاح – لا يحكم بصحته ؛ لضعف أهلية أهل هذه الأزمان ، والأظهر عندى جوازه لمن تمكن وقويت معرفته(١) .

قال السيوطى : قال العراقى : وهو الذى عليه عمل أهل الحديث ، فقد صحح جماعة من المتأخرين أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحاً ، فمن المعاصرين لابن الصلاح أبو الحسن على بن محمد بن عبد الملك بن القطان صاحب كتاب الوهم والإيهام صحح فيه حديث ابن عمر ، أنه كان يتوضأ ونعلاه فى رجليه ويمسح عليهما ، ويقول : كذلك كان رسول الله ﷺ يفعل . أخرجه البزار ، وحديث أنس : كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون الصلاة ، فيضعون جنوبهم فمنهم من ينام ثم يقوم إلى الصلاة . أخرجه قاسم بن أصبغ .

ومنهم الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسى ، جمع كتاباً سماه « المختارة » التزم فيه الصحة ، وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها .

وقال الحافظ : قد اعترض على ابن الصلاح كل من اختصر كلامه ، وكلهم دفع فى صدر كلامه من غير إقامة دليل ولا بيان تعليل ، ومنهم من احتج بمخالفة أهل عصره ومن بعده له فى ذلك كابن القطان والضياء المقدسى والزكى المنذرى ومن بعدهم كابن المواق والدمياطى والمزى ونحوهم ، وليس

---

(١) التقريب مع التدريب (١٤٣) .

بوارد لأنه لا حجة على ابن الصلاح بعمل غيره ، وإنما يحتج عليه بإبطال دليله أو معارضته بما هو أقوى منه[1].

وقال العلامة أحمد شاكر : ذهب ابن الصلاح إلى أنه قد تعذر فى هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد ، ومنع بناء على هذا من الجزم بصحة حديث لم نجده فى أحد الصحيحين ، ولا منصوصاً على صحته فى شىء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة ، وبنى على قوله هذا أن ما صححه الحاكم من الأحاديث ولم نجد فيه لغيره من المعتمدين تصحيحاً ولا تضعيفاً حكمنا بأنه حسن ، إلا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه ، وقد رد[2]: يحكم بالصحة أو بالضعف على الحديث بعد الفحص عن إسناده وعلله وهو الصواب ، والذى أراه أن ابن الصلاح ذهب إلى ما ذهب إليه بناءً على القول بمنع الاجتهاد بعد الأئمة ، فكما حظروا الاجتهاد فى الفقه أراد ابن الصلاح أن يمنع الاجتهاد فى الحديث وهيهات ، فالقول بمنع الاجتهاد قول باطل لا برهان عليه من كتاب ولا سنة ولا تجد له شبه دليل[3].

٤ – الشرط الرابع من شروط صحة الحديث عدم الشذوذ

والشذوذ فى اللغة : هو التفرد .

وفى الاصطلاح : الشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه أو لجماعة الثقات.

قال الشافعى : ليس الشاذ من الحديث أن يروى الثقة ما لا يروى غيره ، إنما الشاذ أن يروى الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس ، وخالف بعضهم

---

(١) تدريب الراوى هامش (١٤٣ – ١٤٥) .

(٢) لعل هناك سقط والصواب الذى يستقيم به المعنى « رد بأنه » .

(٣) شرح أحمد شاكر لألفية السيوطى (١٣ ، ١٤) .

قول الشافعي فعرف الشاذ بأنه تفرد الثقة .

قال الحاكم أبو عبد الله الحافظ : فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات ، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة[1] .

ولعل قائل ذلك استند إلى التعريف اللغوى .

وقال الحافظ أبو يعلى الخليلي : الذى عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة أو غير ثقة ، فما كان من غير ثقة فمتروك لا يقبل ، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به .

قال ابن الصلاح رحمه الله : إذا انفرد الراوى بشيء فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً ، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره ، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره فينظر فى هذا الراوى المنفرد ، فإن كان عدلاً حافظاً موثوقاً بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به ، ولم يقدح الانفراد فيه كما فيما سبق من الأمثلة وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذى انفرد به كان انفراده خارماً له مزحزحاً عن حيز الصحيح[2] .

وقد حذر العلماء من تتبع الشواذ والاشتغال بها ، قال إبراهيم بن عَبْلة : من حمل شاذ العلماء حمل شراً كثيراً .

وقال شعبة بن الحجاج : لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ .

وقال أحمد بن حنبل عن بعض طلبة العلم : تركوا الحديث وأقبلوا على الغرائب ، ما أقل الفقه فيهم .

وقد عاب ابن الصلاح ما ذهب إليه الحاكم والخليلي فيمَا ذهبا إليه من

---

(١) معرفة علوم الحديث (١١٩) .

(٢) مقدمة ابن الصلاح مع التقيد والإيضاح (١٠٤) .

التوسع فى الحديث الشاذ ورده بالأحاديث الغرائب والأفراد الصحيحة فقال : أما حكم الشافعي عليه بالشذوذ فلا إشكال فى أنه شاذ غير مقبول ، وأما ما حكيناه عن غيره فيشكل بما يتفرد به العدل الحافظ الضابط كحديث « إنما الأعمال بالنيات »[1] فإنه حديث فرد تفرد به عمر رضى الله عنه عن رسول الله ﷺ، ثم تفرد به عن عمر علقمة بن وقاص ، ثم عن علقمة محمد ابن إبراهيم ، ثم عنه يحيى بن سعيد على ما هو الصحيح عند أهل الحديث .

وأوضح من ذلك حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر : « أن النبى ﷺ نهى عن بيع الولاء وهبته »[2] تفرد به عبد الله بن دينار . وحديث مالك عن الزهرى عن أنس : « أن النبى ﷺ - دخل مكة وعلى رأسه مغفر »[3].

تفرد به مالك عن الزهرى فكل هذه مخرجة فى الصحيحين مع أنه ليس لها إلا إسناد واحدٌ تفرد به ثقة . وفى غرائب الصحيح أشباه لذلك غير قليلة .

وقد قال مسلم بن الحجاج : « للزهرى نحو من تسعين حرفاً - أى حديثاً - يرويه عن النبى ﷺ لا يشاركه فيها أحد بأسانيد جياد »[4].

واعترض بعضهم كذلك على الإمام الشافعى قوله : « لما رواه الناس » حيث إنه لم يصرح بأنهم ثقات .

فقال اللكنوى رحمه الله : « لقد أصاب الشافعى فى اعتبار المخالفة وتقييد

---

(١) تقدم تخريجه ص (٢٧) .

(٢) رواه البخارى (٤٣/١٢) الفرائض ، ومسلم (١٤٨/١٠) العتق وابن ماجه (٢٧٤٧) الفرائض ، قال مسلم : الناس كلهم عيال على عبد الله بن دينار فى هذا الحديث .

(٣) رواه البخارى (٦٠٩/٧) المغازى ، ومسلم (١٣١/٩) الحج والنسائى (٢٠١/٥) ومالك فى الموطأ (٤٢٣/١) الحج .

(٤) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح (١٠٢ ، ١٠٣) .

الثقة ، إلا أنه تسامح فى قوله : « لما رواه الناس » فإنه بإطلاقه يستلزم كون ما رواه ثقة مخالفاً لما رواه جمع من الضعفاء أيضاً شاذ ، أو أن لا يكون ما رواه ثقة مخالفاً لما رواه واحد وهو أوثق منه وأضبط شاذاً ، وليس كذلك فإن مدار الشذوذ المخل فى صحة الحديث هو مخالفة الثقة لغيره من الثقات ، وإن كان واحداً ، ولا يشترط فيه أن تكون المخالفة مع جمع من الثقات ، فإنه لو روى حديثاً واحداً اثنان فقط وأحدهما أوثق من الآخر فخالفت رواية الثقة لرواية من هو أعلى منه كان شاذاً أيضاً .

ولو روى ثقة مخالفاً لما رواه الضعفاء فالعبرة لروايته لا لروايتهم ، ولا تضر هذه المخالفة فى صحة الحديث ، وهذا كله ظاهر على كل ماهر . فلعل المراد « بالناس » فى قول الشافعى ، الثقات والحفاظ ، واللام الداخلة عليه للجنس فبطلت الجميعة »[1] اهـ .

وهو الظاهر من كلام الشافعى ، ومما يدل عليه قول الإمام أحمد للإمام البخارى عندما أراد أن يترك بغداد : تترك العلم والناس وتصير إلى خراسان.

وهذا ظاهر فى إرادته بالناس أفاضل العلماء ووجوهم . ورجح الحافظ أيضاً ما ذهب إليه الشافعى فى تعريف الشاذ ، فقال فى شرح النخبة : « فإن خولف - أى الراوى - بأرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات فالراجح يقال له (المحفوظ) ومقابله وهو المرجوح ويقال له (الشاذ) » اهـ[2].

فالحديث الشاذ : هو حديث الثقة الذى خالف من هو أوثق منه أو الجماعة الثقات ويقال للحديث الأرجح المحفوظ .

---

(١) ظفر الأمانى (٢٠٠) نقلاً عن أسباب اختلاف المحدثين لخلدون الأحدب (٣٦٩/١ ، ٣٧٠) ط . الدار السعودية للنشر والتوزيع .

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (٣٥) .

أما مخالفة الضعيف للثقة فيطلق على حديث الضعيف المنكر ، وحديث الثقة المعروف ، كما يطلق اسم المنكر أيضاً على تفرد الضعيف الذى لا يحتمل تفرده .

أما تفرد الثقة بحديث فهو حديث صحيح ، يعمل به فى العقائد والأحكام وسائر أمور الإسلام . والله المستعان .

قال الدكتور محمد أديب صالح : وقد يكون الحديث شاذاً فى السند كما يكون شاذاً فى المتن .

فمن أمثلته فى السند : ما روى الترمذى من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عَوْسَجَةَ عن ابن عباس أن رجلاً توفى على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه. فقال عليه السلام: هل له أحدٌ؟ قالوا: لا، إلا غلام أعتقه فجعل ﷺ ميراثه له [1]. وتابع ابن عيينة ابن جريج وغيره فى وصل الحديث إلى ابن عباس وخالفهم حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس.

قال أبو حاتم : المحفوظ حديث ابن عيينة وهكذا تكون رواية حماد بن زيد من الحديث الشاذ : لما كان من مخالفة الثقة لمن هو أولى منه ، فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط ومع ذلك رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عدداً كما قال الحافظ ابن حجر رحمه الله [2].

ومن أمثلته فى المتن – ما رواه أبو داود والترمذى من حديث عبد الواحد ابن زياد عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعاً : « إذا صلى أحدكم ركعتى الفجر فليضطجع عن يمينه » [3] قال البيهقى : خالف عبد الواحد

---

(١) رواه أبو داود (٢٨٨٨) الفرائض ، والترمذى (٢٥٦/٨) الفرائض وقال الترمذى : هذا حديث حسن ، والعمل عند أهل العلم فى هذا الباب إذا مات الرجل ولم يترك عصبة ، أن ميراثه يجعل فى بيت مال المسلمين .

(٢) لمحات فى أصول الحديث (٢٥٩) وعزاه لشرح نخبة الفكر (٦٣) مع « لفظ الدرر » .

(٣) رواه أبو داود (١٢٤٧) الصلاة ، والترمذى (٢١٣/٣) أبواب الصلاة . وقال أبو عيسى حديث أبى هريرة حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه ، وقد روى عن عائشة رضى الله عنها أن النبى ﷺ كان إذا صلى ركعتى الفجر فى بيته اضطجع =

العدد الكثير فى هذا فإن الناس إنما رووه من فعل النبى ﷺ لا من قوله ، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ ، ولهذا كان هذا الحديث شاذاً فى المتن ؛ لأن عبد الواحد وهو ثقة تفرد بروايته من قول النبى ﷺ مخالفاً العدد الكثير الذين رووه من فعله عليه الصلاة والسلام[1].

٥ - الشرط الخامس من شروط صحة الحديث : عدم العلة

والعلة فى اللغة : هى المرض .

وفى الاصطلاح : عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فقدحت فى صحته ، مع أن الظاهر السلامة من هذه العلة .

وقد يطلق على وجود سيء الحفظ أو انقطاع ظاهر فى الحديث علة وليس المراد بذلك العلة الاصطلاحية .

قال الحافظ ابن حجر : وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً ، ولا يقوم به إلا من منحه الله تبارك وتعالى فهماً غائصاً ، واطلاعاً حاوياً ، وإدراكاً لمراتب الرواة ، ومعرفة ثاقبة ، ولذلك لم يتكلم فيه إلا أفرادٌ من أئمة هذا الشأن وحذاقهم ، وإليهم المرجع فى ذلك ، لما جعل الله لهم من معرفة ذلك والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك ، وقد تقصر عبارة المعلل منهم فلا يفصح بما استقر فى نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى ، كما فى نقد الصيرفى سواء ، فمتى وجدنا حديثاً قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم - بتعليله - فالأولى اتباعه فى ذلك ، كما نتبعه فى تصحيح الحديث إذا صححه ، وهذا الشافعى مع إمامته يحيل القول على أئمة الحديث فى كتبه فيقول : « وفيه حديث لا يثبته أهل العلم بالحديث » وهذا حيث لا يوجد مخالف منهم لذلك المعلل ، وحيث يصرح

= على يمينه ، وقد رأى بعض أهل العلم أن يفعل هذا استحباباً .

(١) لمحات فى أصول الحديث (٢٥٩ ، ٢٦٠) بتصرف .

بإثبات العلة ، فأما إن وجد غيره صححه . فينبغي حينئذٍ توجه النظر إلى الترجيح بين كلاميهما، وكذلك إذا أشار المعللُ إلى العلة إشارة و لم يتبين منه ترجيح لإحدى الروايتين فإن ذلك يحتاج إلى الترجيح. « والله أعلم »[١]اهـ.

وقال السخاوى : « وهذا النوع - من علوم الحديث - من أغمض الأنواع وأدقها ؛ ولذا لم يتكلم فيه إلا الجهابذة أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب ، مثل : ابن المدينى ، وأحمد ، والبخارى ، ويعقوب بن شيبة ، وأبى حاتم ، وأبى زرعة ، ولخفائه كان بعض الحفاظ يقول : معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل .

وقال ابن مهدى : هى إلهام لو قلت للقيم بالعلل : من أين لك هذا ؟ لم تكن له حجة يعنى يعبر بها غالباً ، وإلا ففى نفسه حجج للقبول والرفض . وسئل أبو زرعة عن الحجة لقوله ، فقال : أن تسألنى عن حديث ، ثم تسأل عنه ابن وارة وأبا حاتم ، وتسمع جواب كل منا ولا تخبر واحداً بجواب الآخر ، فإن اتفقنا فاعلم حقيقة ما قلنا ، وإن اختلفنا فاعلم أنا تكلمنا بما أردنا . ففعل ، فاتفقوا ، فقال السائل : أشهد أن هذا العلم إلهام[٢].

❋ كيف تعرف العلة فى الحديث :

قال أبو بكر بن الخطيب : السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه ، وينظر فى اختلاف رواته ، ويعتبر بمكانهم فى الحفظ ، ومنزلتهم فى الإتقان والضبط .

وروى عن على بن المدينى أنه قال: «الباب إذا لم تجمع أطرافه لم يتبين خطؤه»[٣].

---

(١) النكت على ابن الصلاح (٧١١) نقلاً عن طليعة سمط اللآلى فى الرد على الشيخ محمد الغزالى ، لأبى إسحاق الحوينى (١٠٨ ، ١٠٩) ط . مكتبة التوعية الإسلامية .

(٢) فتح المغيث (٢١٩/١) .

(٣) نقلاً عن مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح (١١٧) .

وقال ابن الصلاح فى مقدمته : ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذى رجاله ثقات ، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر ، ويستعان على إدراكها بتفرد الراوى ، وبمخالفة غيره له ، مع قرائن تنضم إلى ذلك ، تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال فى الموصول ، أو وقف فى المرفوع ، أو دخول حديث فى حديث ، أو وهم واهم بغير ذلك[1] .

وقال نور الدين عتر :

١ - « أن يجمع المحدث اليقظ روايات الحديث الواحد ، ويوازن بينها سنداً ومتناً ، فيرشده اختلافها واتفاقها على موطن العلة ، مع قرائن تنضم لذلك تنبه العارف ، وهذا الطريق هو الأكثر اتباعاً وهو أيسرها .

وقد يحتاج إلى جمع أحاديث الباب كله ، وكل ما له علاقة بمضمون الحديث ، وذلك يحتاج لحفظ غزير سريع الاستحضار .

٢ - موازنة نسق الرواة فى الإسناد بمواقعهم فى عامة الأسانيد ، فيتبين منه أن تسلسل هذا الإسناد تفرد عن المعروف من وقوع رواته فى الأسانيد ، مما ينبه إلى علة خفية فيه ، وإن كانت هذه العلة يصعب تعيينها ، وهذا أمر لا يدرك إلا بالحفظ التام ، والتيقظ الدقيق ، وسرعة الاستحضار الخاطف لجمل الأسانيد .

٣ - قال الحافظ ابن رجب الحنبلى :

قاعدة مهمة : حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم ، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان ، فيعللون الأحاديث بذلك ... وإنما يرجع فيه إلى مجرد الفهم والمعرفة التى خصوا بها عن سائر أهل العلم .

---

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقيد والإيضاح (١١٦) .

٤ - أن ينص على علة الحديث أو القدح فيه أنه معلل : إمام من أئمة الحديث المعروفين بالغوص فى هذا الشأن ، فإنهم الأطباء الخبيرون بهذه الأمور الدقيقة[١].

❋ أقسام العلة :

تقع العلة فى السند أو المتن أو فيهما معاً وقد تكون قادحة أو غير قادحة .

قال الحوينى حفظه الله : فللعلة ستة أقسام :

١ - أن تقع فى السند ولا تقدح فيه مطلقاً ، كأن يروى مدلس كمحمد بن إسحٰق حديثاً بالعنعنة ، فهذا يوجب التوقف فى قبول حديثه حتى يصرح بالتحديث ، فإذا وجد من طريق أخرى قد صرح فيها بالسماع تبين أن العلة غير قادحة .

٢ - أن تقع العلة فى الإسناد وتقدح فيه دون المتن ، وذلك كحديث « البيعان بالخيار »[٢] فقد رواه يعلى بن عبيد الطنافسىُّ عن الثورى عن عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً ، وقد خولف يعلى بن عبيد فيه خالفه عامة أصحاب الثورى كأبى نعيم والفريابى محمد بن يوسف ومخلد بن يزيد وغيرهم ، فرووه عن الثورى عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر فجعلوا شيخ الثورى « عبد الله بن دينار » لا « عمرو بن دينار »[٣].

٣ - أن تقع العلة فى الإسناد ، وتقدح فيه وفى المتن معاً ، وذلك كإبدال راوٍ ضعيف براوٍ ثقة ، كالذى وقع لأبى أسامة حماد بن أسامة الكوفى - وهو أحد الثقات - عن عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر وهو من ثقات الشاميين ،

---

(١) منهج النقد فى علوم الحديث (٤٢٧ - ٤٢٨) نقلاً عن كتاب أسباب اختلاف المحدثين لخلدون الأحدب (٤١٨/٢ ، ٤١٩) .

(٢) رواه البخارى (٣٨٥/٤) البيوع ، ومسلم (١٧٥/١٠) البيوع .

(٣) وإنما لم يقدح هذا فى المتن لأن كلاهما ثقة فلا يضر هذا الاختلاف فى صحة المتن .

قدم الكوفة فكتب عن أهلها و لم يسمع منه أبو أسامة ثم قدم بعد ذلك الكوفة عبد الرحمٰن بن يزيد بن تميم ، وهو من ضعفاء الشاميين ، فسمع منه أبو أسامة . وسأله عن اسمه ، فقال : عبد الرحمٰن بن يزيد ، فظن أبو أسامة أنه : « ابن جابر » فصار يحدث عنه وينسبه من قبل نفسه فيقول : حدثنا عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر ، فوقعت المناكير فى رواية أبى أسامة ، عن ابن جابر ، وهما ثقتان فلم يفطن لذلك إلا أهل النقد ، فميزوا ذلك ونصوا عليه كالبخارى وأبى حاتم الرازى وغير واحدٍ .

٤ - أن تقع العلة فى المتن ولا تقدح فيه ولا فى الإسناد كمثل ما وقع من اختلاف فى ألفاظ كثيرة من أحاديث الصحيحين ، فإن أمكن رد الجميع إلى معنى واحدٍ فإن القدح ينتفى عنها .

٥ - أن تقع العلة فى المتن دون الإسناد ومثاله ما وقع فى حديث أنس - رضى الله عنه - أنهم كانوا : « لا يذكرون بسم الله الرحمٰن الرحيم فى أول القراءة » فإن أصل الحديث فى « الصحيحين » فلفظ البخارى : « كانوا يفتتحون بالحمد لله رب العالمين »[1] وهذا اللفظ الأخير ليس فيه نفى قراءة البسملة فكأن الراوى فهم من استفتاحهم « بالحمد » أنهم كانوا لا يذكرون البسملة ، فصرح بذلك وقد أخطأ .

٦ - أن تقع العلة فى المتن وتقدح فيه وفى الإسناد معاً ، وذلك كالذى يرويه راوٍ بالمعنى الذى ظنه يكون خطأً والمراد بلفظ الحديث غير ذلك ، فإن ذلك يستلزم القدح فى الراوى فيعلل الإسناد[2] اهـ .

وقد مثل العلماء لهذا القسم السادس مثلاً وهو ما ذكره ابن أبى حاتم

---

(١) رواه البخارى (٢/٢٦٥) الأذان .

(٢) طليعة سمط اللآلى فى الرد على الشيخ محمد الغزالى ، لأبى إسحاق الحوينى (١١١ - ١١٣) بتصرف ط . مكتبة التوعية الإسلامية .

فى العلل قال : «سألت أبى عن حديث رواه بقية عن يونس عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر عن النبى ﷺ قال : « **من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها فقد أدرك** »[1] قال أبى : هذا خطأ المتن والإسناد ، إنما هو الزهرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة عن النبى ﷺ : « **من أدرك من صلاة ركعة فقد أدركها** »[2] وأما قوله : « **من صلاة الجمعة** » فليس هذا فى الحديث فوهم فى كليهما » اهـ .

والحديث مروى من أوجه كثيرة فى « الصحيحين » وغيرهما على خلاف حديث بقية عن يونس وهو دليل العلة فى الحديث .

❋ وقد قسم الحاكم الحديث المعلول إلى عشرة أجناس فى كتابه معرفة علوم الحديث ولخصها السيوطى فى التدريب فقال :

١ - أحدها أن يكون السند ظاهره الصحة وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه كحديث موسى بن عقبة عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال : « **من جلس مجلساً فكثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم : سبحانك اللهم وبحمدك لا إلٰه إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك ، غفر له ما كان فى مجلسه ذلك** »[3] فروى أن مسلماً جاء إلى البخارى وسأله عنه فقال : « هذا حديث مليح إلا أنه معلول . حدثنا به موسى بن إسماعيل ثنا وهيب ثنا سهيل عن عون بن عبد الله » قوله[4] .

---

(١) علل الحديث لابن أبى حاتم (١٧٢/١) ط . دار السلام بحلب .

(٢) رواه البخارى (٦٨/٢) مواقيت الصلاة ، ومسلم (١٠٤/٥) المساجد .

(٣) رواه الترمذى (٣١٥/١٢) الدعاء وقال الترمذى : وفى الباب عن أبى برزة وعائشة قال : هذا حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه .

(٤) أى أنه من قول عون بن عبد الله وليس مرفوعاً .

وهذا أولى لأنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماع من سهيل .

الثانى : أن يكون الحديث مرسلاً من وجه رواه الثقات الحفاظ ، ويسند من وجه ظاهره الصحة ، كحديث قبيصة بن عقبة عن سفيان عن خالد الحذاء وعاصم عن أبى قلابة عن أنس مرفوعاً : « **أرحم أمتى أبو بكر ، وأشدهم فى دين الله عمر** »[1] الحديث ، قال : فلو صح إسناده لأخرج فى الصحيح إنما روى خالد الحذاء عن أبى قلابة مرسلاً .

الثالث : أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابى ويروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته كرواية المدنيين عن الكوفيين كحديث موسى بن عقبة عن أبى إسحٰق عن أبى بردة عن أبيه مرفوعاً : « **إنى لأستغفر الله وأتوب إليه فى اليوم مائة مرة** » قال : هذا إسناد لا ينظر فيه حديثى إلا ظن أنه من شرط الصحيح والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا ، وإنما الحديث محفوظ عن رواية أبى بردة عن الأغر المزنى[2].

الرابع : أن يكون محفوظاً عن صحابى فيروى عن تابعى يقع الوهم بالتصريح بما يقتضى صحته بل ولا يكون معروفاً من جهته ، كحديث زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان عن أبيه أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ فى المغرب بالطور[3].

قال : أخرج العسكرى وغيره هذا الحديث فى الوحدان وهو معلول ؛

---

(١) رواه ابن ماجه (١٥٥) المقدمة ، وابن حبان (١٦/ ٧١٣١) الإحسان ، مناقب الصحابة ، والحاكم فى المستدرك (٤٢٢/٣) معرفة الصحابة وقال : هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ، وصححه الألبانى فى الصحيحة رقم ١٢٢٤ .

(٢) رواه مسلم (٢٣/١٧) الذكر ، وأبو داود (١٥٠١) الصلاة من رواية الفخر المزنى وأوله « إنه ليغان على قلبى ... » .

(٣) والمتن صحيح رواه البخارى عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال : « سمعت رسول الله ﷺ قرأ فى المغرب بالطور » (٢٨٩/٢) الأذان .

أبو عثمان لم يسمع من النبى ﷺ ولا رآه ، وعثمان إنما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه ، وإنما هو عثمان بن أبى سليمان .

الخامس : أن يكون روى بالعنعنة وسقط منه رجل دل عليه طريق أخرى محفوظة كحديث يونس عن ابن شهاب عن على بن الحسين عن رجل من الأنصار أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة فرمى بنجم فاستنار ، الحديث . قال : وعلته أن يونس مع جلالته قصر به ، وإنما هو عن ابن عباس(١) حدثنى رجال ، هكذا رواه ابن عيينة وشعيب وصالح والأوزاعى وغيرهم عن الزهرى .

السادس : أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد ، كحديث على بن الحسين بن واقد عن أبيه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال : قلت : يا رسول الله ! مالك أفصحنا حديثاً ؟ قال : وعلته ما أسند عن على بن خشرم حدثنا على بن الحسين بن واقد بلغنى أن عمر ذكره .

السابع : الاختلاف على رجل فى تسمية شيخه أو تجهيله كحديث

---

(١) الحديث عن ابن عباس رواه الترمذى (١٢/ ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤) التفسير ، وأحمد (٢١٨/١ ، ٢٧٤ ، ٣٣٣) ، وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح ، وصححه الألبانى ، ولفظه عن ابن عباس قال : بينما رسول الله ﷺ جالس فى نفر من أصحابه إذ رمى بنجم فاستنار فقال رسول الله ﷺ : « **ما كنتم تقولون لمثل هذا فى الجاهلية إذا رأيتموه** » قالوا : كنا نقول : يموت عظيم أو يولد عظيم ، فقال رسول الله ﷺ : « **فإنه لا يرمى به لموت أحدٍ ولا لحياته ولكن ربنا عز وجل إذا قضى أمراً سبح له حملة العرش ثم سبح أهل السماء الذين يلونهم ثم الذين يلونهم حتى يبلغ التسبيح إلى هذه السماء ، ثم سأل أهل السماء السادسة أهل السماء السابعة ماذا قال ربكم فيخبروهم ، ثم يستخبر أهل كل سماء حتى يبلغ الخبر أهل السماء الدنيا ويختطف الشياطين السمع فيرمون فيقذفونها إلى أوليائهم ، فما جاءوا به على وجهه فهو حق ولكنهم يحرفونه ويزيدون** »

الزهرى عن سفيان الثورى عن حجاج بن فرافصة عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة مرفوعاً : « المؤمن غر كريم ، والفاجر خب لئيم »[1] قال : وعلته ما أسند عن محمد بن كثير ، حدثنا سفيان عن حجاج عن رجل عن أبى سلمة فذكره .

الثامن : أن يكون الراوى عن شخص أدركه وسمع منه لكنه لم يسمع منه أحاديث معينة ، فإذا رواها عنه بلا واسطة فعلتها أنه لم يسمعها منه : كحديث يحيى بن أبى كثير ، عن أنس أن النبى ﷺ كان إذا أفطر عند أهل بيت قال : « **أفطر عندكم الصائمون** »[2] الحديث ، قال : فيحيى رأى أنساً وظهر من غير وجه أنه لم يسمع منه هذا الحديث ، ثم أسند عن يحيى قال : حُدثت عن أنس فذكره .

التاسع : أن تكون طريقه معروفة يروى أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق ، فيقع من رواه من تلك الطريق - بناء على الجادة - فى الوهم كحديث المنذر بن عبد الله الحزامى عن عبد العزيز بن الماجشون عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة قال : « **سبحانك اللهم ...** »[3] الحديث ، قال : أخذ فيه المنذر طريق

---

(١) رواه أبو داود (٤٧٦٩) الأدب ، والترمذى (١٤٢/٨) ، البر والصلة وقال الترمذى : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقوله: «غِرٌّ» إشارة إلى سلامة صدره.

(٢) الحديث رواه أبو داود (٣٨٣٦) الأطعمة ، وأحمد (١٣٨/٣) ، والبيهقى فى سننه (٢٨٧/٧) ، وابن السنى فى عمل اليوم والليلة (رقم ٤٨٤) .

والحديث سكت عنه المنذرى وصححه الألبانى فى صحيح أبى داود رقم (٣٢٦٣)، وصححه فى صحيح ابن ماجة من رواية عبد الله بن الزبير رقم (١٤١٨) .

(٣) رواه الترمذى عن عائشة رضى الله عنها (٤١/٢) أبواب الصلاة وقال : وفى الباب عن على وعائشة - وعبد الله بن مسعود وجابر وجبير بن مطعم وابن عمر . ورواه ابن ماجة كذلك عن عائشة (٨٠٦) إقامة الصلاة والسنة فيها ، وصححه الألبانى فى الإرواء (٣٤١) من حديث عائشة وأبى سعيد .

الجادة ، وإنما هو من حديث عبد العزيز ثنا عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي .

العاشر : أن يروى الحديث مرفوعاً من وجه ، وموقوفاً من وجه ، كحديث أبي فروة يزيد بن محمد ثنا أبي عن أبيه عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً : « **من ضحك في صلاته يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء** »[1] قال : وعلته ما أسند وكيع عن الأعمش عن أبي سفيان ، قال : سئل جابر فذكره .

قال الحاكم : وبقيت أجناس لم نذكرها وإنما جعلنا هذه مثالاً لأحاديث كثيرة[2]. بقي أن نقول : إن معرفة علل الحديث من أهم علومه وأعزها وأكثرها خطراً ولا يتصدى لمعرفة العلل إلا الجهابذة ، مثل يحيى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وأحمد بن حنبل ، وابن معين ، وابن المديني ، والذهلي ، والبخاري ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، والنسائي ، والدارقطني .

أسند الحاكم عن ابن مهدي قال : لأن أعرف علة حديث أحبُّ إليَّ من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي[3].

* * *

(١) رواه الدارقطني في سننه (١/١٧٢) وقال الدارقطني : الصحيح عن الأعمش عن جابر من قوله ، وقال الألباني في الإرواء رقم ٣٩٢ : موقوف .

(٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي هامش (١/٢٥٨ - ٢٦١) وهو مختصر من معرفة علوم الحديث للحاكم (من ١١٣ إلى ١١٩) .

(٣) معرفة علوم الحديث (١١٢)

❋ فصل فى مسائل تتعلق بالحديث الصحيح ❋

١ - أصح الأسانيد :

اختلف العلماء فى أصح الأسانيد مطلقاً ، والصحيح أنه لا يحكم على سند أنه أصح الأسانيد مطلقاً ، ولا بد من تقييد ذلك بأحد الصحابة رضى الله عنهم أو البلاد .

أ - أصح أسانيد الصحابة رضى الله عنهم :

- فأصح الأسانيد عن ابن عمر كما رجحه إسحٰق بن راهويه وأحمد : الزهرى عن سالم عن أبيه - أى ابن عمر رضى الله عنهما .
- وأصح الأسانيد عن على رضى الله عنه كما قال ابن المدينى والفلاس : ابن سيرين عن عبيدة عن على رضى الله عنه .
- وأصح الأسانيد عن عبد الله بن مسعود كما قال ابن معين : الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله .
- وأصح الأسانيد عن أبى بكر رضى الله عنه . إسماعيل بن أبى خالد عن قيس بن أبى حازم عن أبى بكر .
- وأصح الأسانيد عن عمر رضى الله عنه : الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن عمر .

• وأصح الأسانيد عن عائشة رضى الله عنها :

هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها .

• وأصح الأسانيد عن أبى هريرة :

يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة ، والزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة .

• وأصح الأسانيد عن أنس بن مالك :

مالك عن الزهرى عن أنس رضى الله عنه .

وسفيان بن عيينة عن الزهرى عن أنس رضى الله عنه .

ومعمر عن الزهرى عن أنس رضى الله عنه .

• وأصح الأسانيد عن ابن عباس رضى الله عنه :

الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس .

• وأصح الأسانيد عن جابر رضى الله عنه :

سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر رضى الله عنه .

• وأصح الأسانيد عن أبى ذر رضى الله عنه :

سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن أبى إدريس الخولانى عن أبى ذر[1] .

ب – أصح أسانيد البلاد :

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : اتفق أهل العلم بالحديث على أن أصح الأحاديث ما رواه أهل المدينة ، ثم أهل البصرة ، ثم أهل الشام .

وقال الخطيب : « أصح طرق السنن : ما يرويه أهل الحرمين ؛ مكة

---

(١) انظر شرح أحمد شاكر لألفية السيوطى هامش (١/٧ – ٩) ، وتيسير مصطلح الحديث للطحان (٣٥ ، ٣٦) .

والمدينة ؛ فإن التدليس عندهم قليل ، ووضع الحديث عندهم عزيز ، ولأهل اليمن روايات جيدة ، وطرق صحيحة ، إلا أنها قليلة ومرجعها إلى أهل الحجاز أيضاً ، ولأهل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم مع إكثارهم ، والكوفيون مثلهم فى الكثرة غير أن رواياتهم كثيرة الدغل قليلة السلامة من العلل ، وحديث الشاميين أكثره مراسيل ومقاطيع ، وما اتصل منه مما أسنده الثقات فإنه صالح ، والغالب عليه ما يتعلق بالمواعظ .

وقال هشام بن عروة : « إذا حدثك العراق بألف حديث فألْقِ تسعمائة وتسعين وكن من الباق فى شك » .

وقال الحاكم: أثبت أسانيد الشاميين الأوزاعى عن حسان بن عطية عن الصحابة.

قال القاسمى : يتعرف حديث رواة هذه البلاد من مثل مسند أحمد ، فإنه يترجم فيه بمسند البصريين ، ومسند الشاميين وهكذا[1].

٢ - أول من صنف فى الصحيح المجرد :

أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى ، وتبعه مسلم بن الحجاج النيسابورى ، وكتابيهما هما أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل ، وتبعهما على ذلك علماء من عصرهما ومن بعد عصرهما كابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، وأبو عوانة ، ولكنهم لم يوفقوا توفيقهما ، ولم يكتب لكتبهم من القبول ما كتب للبخارى ومسلم ، وقد فصلت الكلام على ذلك فى كتاب « الإمام البخارى وصحيحه الجامع » وذكرت أوجه ترجيح صحيح البخارى على صحيح مسلم ، وارتفاع درجة أحاديث الصحيحين من الظن إلى اليقين ، وشرط كل منهما ، وكذلك ما يتعلق بهما من المستدركات ، والمستخرجات ، والله الموفق للطاعات والهادى لأعلى الدرجات .

---

(١) باختصار من قواعد التحديث للقاسمى (٨١ ، ٨٢) .

٣ – مراتب الصحيح :

قال النووى رحمه الله : الصحيح أقسام : أعلاها ما اتفق عليه البخارى ومسلم ، ثم ما انفرد به البخارى ، ثم مسلم ، ثم على شرطهما ، ثم على شرط البخارى ، ثم مسلم ، ثم صحيح عند غيرهما[١] .

وقال السيوطى :

التنبيه الثانى : قد علم مما تقرر أن أصح من صنف فى الصحيح – أى بعد البخارى ومسلم – ابن خزيمة ، ثم ابن حبان ، ثم الحاكم ، فينبغى أن يقال أصحها بعد مسلم ما اتفق عليه الثلاثة ، ثم ابن خزيمة وابن حبان ، ثم ابن حبان والحاكم ، ثم ابن خزيمة فقط ، ثم ابن حبان فقط ، ثم الحاكم فقط ، وإن لم يكن الحديث على شرط أحد الشيخين ، ولم أر من تعرض لذلك فليتأمل .

التنبيه الثالث : قد يعرض للمفوق ما يجعله فائقاً كأن يتفقا على إخراج حديث غريب ويخرج مسلم أو غيره حديثاً مشهوراً ، أو مما وصفت ترجمته بكونها أصح الأسانيد ، ولا يقدح ذلك فيما تقدم ، لأن ذلك باعتبار الإجمال .

قال الزركشى : ومن هنا يعلم أن ترجيح كتاب البخارى على مسلم

---

(١) التقريب والتيسير مع التدريب (١/١٢٢ ، ١٢٣) واعترض بعض العلماء هذا التقسيم فقال التهانوى : قال المحقق – ابن الهمام – من قال أصح الأحاديث ما فى « الصحيحين » ثم ما انفرد به البخارى ثم ما انفرد به مسلم ثم ما اشتمل على شرطهما من غيرهما ثم ما اشتمل على شرط أحدهما تحكم لا يجوز التقليد فيه ، إذ الأصحية ليس إلا لاشتمال رواتهما على الشروط التى اعتبراها ، فإذا فرض وجود تلك الشروط فى رواة حديث غير الكتابين أفلا يكون الحكم بأصحية ما فى الكتابين عين التحكم ، ثم حكمهما أو حكم أحدهما بأن الراوى المعين يجمع تلك الشروط ليس مما يقطع فيه بمطابقة الواقع ، فيجوز كون الواقع خلافه – قواعد فى علوم الحديث (٦٤) .

إنما المراد به ترجيح الجملة لا كل فرد من أحاديث على كل فرد من أحاديث الآخر[1].

٤ - قولهم : « أصح شىء فى هذا الباب ليس تصحيحاً للحديث » :

قال النووى : « قول المحدثين أصح شىء فى الباب كذا » لا يلزم منه صحة الحديث ؛ فإنهم يقولون : « هذا أصح ما جاء فى الباب ، وإن كان ضعيفاً ، ومرادهم : أرجح ما فى الباب ، أو أقله ضعفاً »[2].

قال عبد الفتاح أبو غدة : ومن هذا الاصطلاح أيضاً قول أبى داود فى « سننه » فى كتاب الطلاق فى « باب البتة » عقب حديث أورده فيه : « وهذا أصح من حديث ابن جريج » قال ابن القيم فى « تهذيب سنن أبى داود » ٣ : ١٣٤ « إن أبا داود لم يحكم بصحته ، وإنما قال بعد روايته : هذا أصح من حديث ابن جريج ، وهذا لا يدل على أن الحديث عنده صحيح ، فإن حديث ابن جريج ضعيف ، وهذا ضعيف أيضاً فهو أصح الضعيفين عنده .

وكثيراً ما يطلق أهل الحديث هذه العبارة على أرجح الحديثين الضعيفين ، وهو كثير فى كلام المتقدمين ، ولو لم يكن اصطلاحاً لهم ، لم تدل اللغة على إطلاق الصحة عليه ، فإنك تقول لأحد المريضين : هذا أصح من هذا ، ولا يدل على أنه صحيح مطلقاً »[3].

---

(١) تدريب الراوى هامش (١/١٢٤) .

(٢) نقلاً عن قواعد التحديث (١٣٢) .

(٣) هامش قواعد فى علوم الحديث (٩١ ، ٩٢) .

٥ - الحديث الصحيح لم يستوعب فى كتاب واحد والأصول الخمسة لم يفتها من الصحيح إلا اليسير :

قال القاسمى ما ملخصه : قال العلامة الأمير فى شرح « غرامى صحيح » لم يستوعب الصحيح فى مصنف أصلاً ، لقول البخارى : « أحفظ مائة ألف حديث من الصحيح ومئتى ألف من غيره » .

ولم يوجد فى الصحيحين ولا فى بقية الكتب الستة هذا القدر من الصحيح[١].

وقال النووى رحمه الله : إن البخارى ومسلماً لم يلتزما استيعاب الصحيح ، بل صح عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعباه ، وإنما قصدا جمع جمل من الصحيح ، كما يقصد المصنف فى الفقه جمع جملة من مسائله ، لا أنه يحصر جميع مسائله ، لكنهما إذا كان الحديث الذى تركاه أو تركه أحدهما مع صحة إسناده فى الظاهر ، أصلاً فى بابه ، ولم يخرجا له نظيراً ولا بما يقوم مقامه ، فالظاهر من حالهما أنهما اطَّلعا فيه على علة إن كانا رأياه ، ويحتمل أنهما تركاه نسياناً ، أو إيثاراً لترك الإطالة ، أو رأيا أن غيره مما ذكراه يسد مسدَّه ، أو لغير ذلك والله أعلم[٢].

وقال السخاوى فى الفتح : « إن الشيخين لم يستوعبا كل الصحيح فى كتابيهما ، بل لو قيل : إنهما لم يستوعبا مشروطهما لكان موجهاً ، وقد صرح كُلٌّ منهما بعدم الاستيعاب ، وحينئذٍ فإلزام الدارقطنى لها فى جزءٍ أفرده بالتصنيف بأحاديث من رجال الصحيحين رويت عنهم من وجوه صحاح تركاها مع كونها على شرطهما » . وكذا قول ابن حبان : « ينبغى أن يناقش البخارى ومسلم فى تركهما إخراج أحاديث هى من شرطهما » ليس بلازم ،

---

(١) قواعد التحديث (٨٣ ، ٨٤) .

(٢) مقدمة شرح النووى لصحيح مسلم (١/٢٤) .

ولذا قال الحاكم : « ولم يحكما ولا واحدٍ منهما أنه لم يصح من الحديث غير ما خرجه »[1].

وقال النووى : والصواب أنه لم يفت الأصول الخمسة إلا اليسير ، أعنى الصحيحين وسنن أبى داود والترمذى والنسائى[2].

٦ - هل يمكن استيعاب الصحيح :

قال السيوطى : قال ابن الجوزى : حصر الأحاديث يبعد إمكانه ، غير أن جماعة بالغوا فى تتبعها وحصرها .

قال الإمام أحمد : صح سبعمائة ألف وكسر ، وقال جمعت فى المسند أحاديث انتخبتها من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألفاً .

وقال شيخ الإسلام ابن حجر : لقد كان استيعاب الأحاديث سهلاً لو أراد الله تعالى ذلك ، بأن يجمع الأول منهم ما وصل إليه ، ثم يذكر من بعده ما اطلع عليه مما فاته من حديث مستقل أو زيادة فى الأحاديث التى ذكرها فيكون كالدليل عليه ، وكذا من بعده ، فلا يمضى كثير من الزمان إلا وقد استوعبت وصارت كالمصنف الواحد ، ولعمرى لقد كان هذا فى غاية الحسن .

قال السيوطى : وقد صنع المتأخرون ما يقرب من ذلك ، فجمع بعض المحدثين ممن كان فى عصر شيخ الإسلام زوائد سنن ابن ماجه على الأصول الخمسة ، وجمع الحافظ أبو الحسن الهيثمى زوائد مسند أحمد على الكتب الستة المذكورة فى مجلدين ، وزوائد مسند البزار فى مجلد ضخم ، وزوائد معجم الطبرانى الكبير فى ثلاثة ، وزوائد المعجمين الأوسط والصغير فى

---

(١) باختصار مع فتح المغيث (١/٣٠) .

(٢) التقريب والتيسير (١/٩٩) .

مجلدين ، وزوائد أبى يعلى فى مجلد ، ثم جمع هذه الزوائد كلها فى كتاب محذوف الأسانيد ، وتكلم على الأحاديث ، ويوجد فيها صحيح كثير ، وجمع زوائد الحلية فى مجلد ضخم ، وزوائد فوائد تمام وغير ذلك ، وجمع شيخ الإسلام زوائد مسانيد إسحاق ، وابن أبى عمر ، ومسدد ، وابن أبى شيبة ، والحميدى ، وعبد بن حميد ، وأحمد بن منيع ، والطيالسى فى مجلدين ، وزوائد مسند الفردوس فى مجلد .

وجمعت زوائد شعب الإيمان للبيهقى فى مجلد ، وكتب الحديث الموجودة سواها كثيرة جداً ، وفيها الزوائد بكثرة فبلوغها العدد السابق لا يبعد[1].

٧ – الثمرات المجتناة من شجرة الحديث الصحيح المباركة :

• الثمرة الأولى : صحة الحديث هل توجب القطع به ؟

قال القاسمى : ثلاثة مذاهب :

الأول : إيجابها ذلك مطلقاً ولو لم يخرجه الشيخان .

الثانى : إيجابها ذلك فيما روياه أو أحدهما ، وهو ما اعتمده ابن الصلاح وغيره .

الثالث : إيجابها ذلك فى الصحيحين وفى المشهور وفى المسلسل بالأئمة وهو ما اعتمده ابن حجر كما بينا[2] .

وأغفل المجمع على القطع به ، وهو الحديث المتواتر وسوف يأتى تفصيل الأمر فيه إن شاء الله تعالى .

• الثمرة الثانية : وجوب العمل بكل ما صح عن رسول الله ﷺ ولو لم يخرجه الشيخان :

---

(١) تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى هامش (١٠٠ ، ١٠١) .

(٢) قواعد التحديث (٨٧) .

قال ابن القيم رحمه الله فى إعلام الموقعين : الذى ندين الله به ولا يسعنا غيره : أن الحديث إذا صح عن رسول الله ﷺ ولم يصح عنه حديث آخر ينسخه ، أن الفرض علينا وعلى الأمة الأخذ بحديثه وترك ما خالفه ، ولا نتركه لخلاف أحد من الناس كائناً من كان ، لا راويه ولا غيره ، إذ من الممكن أن ينسى الراوى الحديث ولا يحضره وقت الفتيا ، أو لا يتفطن لدلالته على تلك المسألة ، أو يتأول فيه تأويلاً مرجوحاً ، أو يكون فى ظنه ما يعارضه ، ولا يكون معارضاً فى نفس الأمر أو يقلد غيره فى فتواه بخلافه ، لاعتقاده أنه أعلم منه ، وأنه إنما خالفه لما هو أقوى منه ، ولو قدر انتفاء ذلك كله – ولا سبيل إلى العلم بانتفائه أو ظنه – لم يكن الراوى معصوماً ، ولم توجب مخالفته لما رواه سقوط عدالته حتى تغلب سيئاته على حسناته ، وبخلاف هذا الحديث الواحد لا يحصل له ذلك[1] اهـ .

● **الثمرة الثالثة : لا يضر الحديث الصحيح عمل أكثر الأمة بخلافه :**

قال العلامة صديق حسن خان : اعلم أنه لا يضر الخبر الصحيح عمل أكثر الأمة بخلافه ؛ لأن قول الأكثر ليس بحجة ، وكذا عمل أهل المدينة بخلافه خلافاً لمالك وأتباعه ، لأنهم بعض الأمة ، والجواب أنهم لم يبلغهم الخبر ، ولا يضر عمل الراوى له بخلافه خلافاً لجمهور الحنفية وبعض المالكية ، لأنا متعبدون بما بلغ إلينا من الخبر ، ولم نتعبد بما فهمه الراوى ، ولم يأت من قدم عمل الراوى على روايته بحجة تصلح للاستدلال بها ، ولا يضره كونه ما تَعُمُّ به البلوى خلافاً للحنفية وأبى عبد الله البصرى ؛ لعمل الصحابة والتابعين بأخبار الآحاد فى ذلك ، ولا يضره كونه فى الحدود والكفارات خلافاً للكرخى من الحنفية ، ولا وجه لهذا الخلاف فهو خبر عدلٍ فى حكم شرعى ، ولم يثبت فى الحدود والكفارات دليل يخصُّها من

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين نقلاً عن قواعد التحديث للقاسمى (٨٧) .

عموم الأحكام الشرعية ، ولا يضره أيضاً كونه زيادة على النص القرآنى ، أو السنة القطعية ، خلافاً للحنفية فقالوا : إذا ورد بالزيادة كان نسخاً لا يقبل ، والحق القبول ؛ لأنها زيادة غير منافية للمزيد فكانت مقبولة ، ودعوى أنها ناسخة ممنوعة ، وهكذا إذا ورد الخبر مخصصاً للعام من كتاب أو سنة فإنه مقبولٌ ، ويبنى العام على الخاص خلافاً لبعض الحنفية ، وهكذا إذا ورد مقيداً لمطلق الكتاب أو السنة المتواترة[١].

• الثمرة الرابعة : لزوم فهم مراد الرسول ﷺ :

قال ابن القيم : ينبغى أن يفهم عن الرسول ﷺ مراده من غير غلوٍّ ولا تقصير ، فلا يحمل كلامه ما لا يحتمله ، ولا يُقَصَّر به عن مراده وما قصده من الهدى والبيان ، وقد حصل بإهمال ذلك والعدول عنه من الضلال عن الصواب ما لا يعلمه إلا الله ، بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت فى الإسلام ، بل هو أصل كل خطأ فى الأصول والفروع ، ولا سيما إن أضيف إليه سوء القصد ، فيتفق سوء الفهم فى بعض الأشياء من المتبوع مع حسن قصده ، وسوء القصد من التابع ، فيا محنة الدين وأهله ، والله المستعان[٢].

• الثمرة الخامسة : لزوم قبول الصحيح وإن لم يعمل به أحدٌ[٣].

• الثمرة السادسة : جواز العمل بالحديث لغير المجتهد :

نقل القاسمى عن الفُلَّانِى ما ملخصه : تقرر أن الصحابة ما كانوا كلهم مجتهدين على اصطلاح العلماء ، فإن فيهم القروى والبدوى ، ومن

---

(١) حصول المأمول فى علم الأصول (٥٩) نقلاً عن قواعد التحديث للقاسمى (٩١ ، ٩٢) .

(٢) الروح لابن القيم نقلاً عن قواعد التحديث (٩٢ ، ٩٣) .

(٣) انظر قواعد التحديث (٩٤ - ٩٦) .

سمع منه ﷺ حديثاً واحداً ، أو صحبه مرة ، ولا شك أن من سمع منه ﷺ حديثاً أو عن واحدٍ من الصحابة كان يعمل به بحسب فهمه ، مجتهداً كان أو لا ، ولم يعرف أن غير المجتهد منهم مكلف بالرجوع إلى المجتهد فيما سمعه من الحديث لا فى زمانه ﷺ ولا بعده فى زمان الصحابة ، وهذا تقرير منه ﷺ بجواز العمل بالحديث لغير المجتهد ، وإجماع من الصحابة عليه ، ولولا ذلك لأمر الخلفاء غير المجتهد منهم سيما أهل البوادى أن لا يعملوا بما بلغهم عن النبى ﷺ مشافهة أو بواسطة حتى يعرضوا على المجتهدين منهم ، ولم يرد من هذا عينٌ ولا أثر ، وهذا هو ظاهر قوله تعالى : ﴿ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا** ﴾[1] .

- **الثمرة السابعة : ما قاله ابن السمعانى :**

متى ثبت الخبر ، صار أصلاً من الأصول ، ولا يحتاج إلى عرضه على أصل آخر لأنه إن وافقه فذاك وإن خالفه لم يجز رد أحدهما ؛ لأنه رد للخبر بالقياس وهو مردود بالاتفاق ، فإن السنة مقدمة على القياس . انتهى[2] .

- **الثمرة الثامنة : تفرد الصحابى بالحديث لا يضر صحته :**

قال ابن القيم رحمه الله فى مناقشة من طعن فى حديث ابن عباس فى المطلقة ثلاثاً بأنها كانت واحدة على عهد رسول الله ﷺ ، وأبى بكر ، وصدراً من خلافة عمر ، ما نصُّه : « وقد رد آخرون بمسلك أضعف من هذا كله فقالوا : هذا حديث لم يروه عن رسول الله ﷺ إلا ابن عباس وحده ، ولا عن ابن عباس إلا طاووس وحده ، قالوا : فأين أكابر الصحابة وحفاظهم عن رواية مثل هذا الأمر العظيم الذى الحاجة إليه شديدة جداً ،

---

(١) قواعد التحديث (٩٦ ، ٩٧) .
والآية [الحشر : ٧] .

(٢) **نقلاً عن قواعد التحديث (٩٨) .**

فكيف خفى هذا على جميع الصحابة وعرفه ابن عباس وحده ، وخفى على أصحاب ابن عباس كلهم وعلمه طاووس وحده ؟ وهذا أفسد من جميع ما تقدم ، ولا ترد أحاديث الصحابة وأحاديث الأئمة الثقات بمثل هذا ، فكم من حديث تفرد به واحدٌ من الصحابة ، لم يروه غيره ، وقبله علماء الأمة كلهم فلم يرده أحد منهم ، وكم من حديث تفرد به من هو دون طاووس بكثير ولم يروه أحد من الأئمة ، ولا نعلم أحداً من أهل العلم قديماً ولا حديثاً قال : إن الحديث إذا لم يروه إلا صحابى واحد لم يقبل ، وإنما يحكى عن أهل البدع ومن تبعهم فى ذلك أقوال لا يعرف لها قائل من الفقهاء ، وقد تفرد الزهرى بنحو ستين سُنَّةً لم يروها غيره وعملت بها الأمة ولم يردُّوها بتفرده[1].

• الثمرة التاسعة : ما كل حديث تُحَدَّث به العامة :

والدليل على ذلك قول النبى ﷺ لمعاذ عندما قال له : « أفلا أبشر به الناس » قال : « **لا تبشرهم فيتكلوا** »[2] وروى البخارى عن على رضى الله عنه : « حدثوا الناس بما يعرفون ، أتحبون أن يكذب الله ورسوله »[3].

* * *

(١) إغاثة اللهفان نقلاً عن قواعد التحديث (٩٩) .

(٢) رواه البخارى (٧٤/١) العلم ، ومسلم (٢٣٠/١ إلى ٢٣٢) الإيمان .

(٣) رواه البخارى (١٩٩/١) العلم فقال : باب من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا وقال علىٌّ : حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله ، حدثنا عبيد الله بن موسى عن معروف بن خَرَّبُوذ عن أبى الطفيل عن على بذلك .

ب - الحديث الحسن

● **تعريفه :**

قال الترمذى : وما ذكرنا فى هذا الكتاب « الجامع » حديث حسن فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا كل حديث يروى لا يكون فى إسناده من يتهم بالكذب ، ولا يكون الحديث شاذاً ، ويروى من غير وجه نحو ذلك ، فهو عندنا حديث حسن[1] .

قال ابن دقيق العيد : وفى تحقيق معناه اضطراب :

فقال الخطابى : « الحسن ما عرف مخرجه واشتهر رجاله ، وعليه مدار أكثر الحديث ، وهو الذى يقبله أكثر العلماء ، ويستعمله عامة الفقهاء » وهذه عبارة ليس فيها كبير تلخيص ، ولا هى أيضاً على صناعة الحدود والتعريفات ، فإن الصحيح أيضاً قد عرف مخرجه واشتهر رجاله ، فيدخل الصحيح فى حد الحسن ، وكأنه يريد بهذا الكلام ما عرف مخرجه واشتهر رجاله مما لم يبلغ درجة الصحيح[2] .

(١) علل الترمذى المطبوع مع الجامع (١٣/٣٣٣ ، ٣٣٤ عارضة) .
وقال الحافظ ابن كثير : وهذا إذا كان قد روى عن الترمذى أنه قاله ففى أى كتاب له قاله ، وأين إسناده عنه ، وإن كان قد فهم من اصطلاحه فى كتابه « الجامع » فليس ذلك بصحيح فإنه يقول فى كثير من الأحاديث : هذا صحيح حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه - فلعل ابن كثير - رحمه الله - لم يقف على هذا الموضع من العلل .

(٢) الاقتراح فى بيان الاصطلاح دراسة وتحقيق قحطان عبد الرحمن الدورى (١٦٢ - ١٦٥) ط . مطبعة الإرشاد - بغداد .

وقال ابن الصلاح : **الحسن قسمان** : أحدهما : الحديث الذى لا يخلو إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه ، ولا هو متهم بالكذب فى الحديث أى لم يظهر منه تعمد الكذب فى الحديث ، ولا سبب آخر مفسق ، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأنه قد روى مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر ، حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً أو منكراً ، وكلام الترمذى على هذا القسم يتنزل .

القسم الثانى : أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة ، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم فى الحفظ والإتقان ، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكراً ، ويعتبر فى كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً ومنكراً سلامته من أن يكون معللاً[1].

وقال الحافظ فى النخبة بعد أن عَرَّف الحديث الصحيح : فإن خف الضبط فالحسن لذاته وبكثرة طرقه يصحح[2].

ونلاحظ من تعريف الحافظ أنه عَرَّفَ الحسن لذاته بأنه ما اتصل سنده بنقل العدل الذى خف ضبطه عن مثله ، أو العدل الضابط إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة .

وعلى ذلك يكون ابن الصلاح قد عرف الحسن لذاته فى القسم الثانى وهو من خفَّ ضبطه ، ولكنه لم يصل إلى درجة عدم قبول تفرده ، وعرف رحمه الله فى القسم الأول الحسن لغيره وهو الحديث الذى فيه مستور وهو ضعف منجبر قد روى من وجه آخر مثله أو أقوى منه ، وهو أيضاً ما عرفه الترمذى .

وقال بعض المتأخرين أيضاً : الحديث الذى فيه ضعف قريب محتمل ، ولا شك فى أن الضعف المحتمل هو خفة الضبط، ولكن فسق الراوى أو تهمته بالكذب

---

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح (٤٦ ، ٤٧) .

(٢) نخبة الفكر مع نزهة النظر (٣٣) .

أو انقطاع السند أو عنعنة المدلس كل ذلك لا يجامع الصحة ، وهو غير محتمل ، ولا يجوز العمل بحديث فيه علة من العلل السابقة فضلاً عن أن يكون شاذاً أو معللاً .

فبان بما ذكرناه أن أضبط التعريفات والجامع لما قاله العلماء فى حد الحسن « أى الحسن لذاته » هو ما عرفه به الحافظ ابن حجر رحمه الله ، وأن بعض العلماء عرف الحسن لغيره ، وبعضهم وصفه بأوصاف تجمع صفة الصحة وصفة الحسن .

قال العلامة أحمد شاكر : أما إذا كان ضعف الحديث لسوء حفظ الراوى أو نحو ذلك فإنه يرقى إلى درجة الحسن أو الصحة بتعدد طرقه إن كان كذلك ، وأما إذا كان ضعف الحديث لفسق الراوى أو اتهامه بالكذب ثم جاء من طرق أخرى من هذا النوع فإنه لا يرقى إلى الحسن ، بل يزداد ضعفاً إلى ضعف إذ إن تفرد المتهمين بالكذب أو المجروحين فى عدالتهم بحيث لا يرويه غيرهم يرجح عند الباحث المحقق التهمة ، ويؤيد ضعف روايتهم وبذلك يتبين خطأ المصنف هنا ، وخطؤه فى كثير من كتبه فى الحكم على أحاديث ضعاف بالترقى إلى الحسن مع هذه العلة القوية[1] .

قال الدكتور فاروق حمادة : فى واقع الحال ليس هناك منزلة وسط فالحديث كما أسلفت إما صحيح أو مردود ، ولكن الضوابط المنهجية اقتضت أن يكون هذا النوع منزلة وسطى ، وذلك لأن رواته لم تتوافر فيهم صفات الحفظ والضبط والإتقان كرجال الحديث الصحيح الذى يطمئن القلب لمروياتهم ويقنع العقل بها ، ولم يسقطوا ولم تترك روايتهم لضعفهم فى عدالة أو ضبط فيدبر المرء عما رووه ، لا يلتفت إلى ما نقلوه ، بل يبقى متردداً

---

(١) شرح أحمد شاكر لألفية السيوطى (١٥ ، ١٦) .
ويقصد بالمصنف السيوطى رحمه الله .

بين هؤلاء وأولئك ، مع وجود قرائن تحف مروياتهم ، فترجح جانب القبول ، فوجد هذا النوع باسم الحسن ، وأول من استعمله بكثرة فى وصف الأحاديث الحافظ أبو عيسى بن سورة الترمذى ، وإن كان موجوداً فى كلام من سبقوه كالشافعى وأحمد والبخارى وغيرهم ولكن على قلة[1].

ويبدو أن اصطلاح الحديث الحسن كان موجوداً فى تعبيرات القدماء قبل الترمذى ، إلا أن الترمذى أراد به معنى آخر أفصح عنه فى كتابه .

قال الدكتور نور الدين عتر :

عرف القارىء أن الحديث الحسن لم يكن قبل الإمام الترمذى مشهوراً متداولاً كنوع خاص من أنواع الحديث يطلق عليه هذا الاسم خاصة ، بل كان يطلق الحسن على معانٍ تناسب وضعه اللغوى . فأطلق على الحديث الصحيح ، وأطلق على الغريب أيضاً قال الشافعى فى اختلاف الحديث عند ذكر حديث ابن عمر : « لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله - ﷺ - على لبنتين مستقبلاً بيت المقدس لحاجته ... »[2] قال : حديث ابن عمر عن النبى ﷺ مسند حسن الإسناد » اهـ . وهو حديث صحيح أخرجه البخارى وغيره .

وقال النخعى: «كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن ما عنده».

قال السمعانى : « عنى بالأحسن : الغريب » .

وأطلق أيضاً على الحسن كرتبة من مراتب الحديث .

كان هذا التعدد سبباً فى اختلاف العلماء وكثرة أقوالهم فيه ، حتى جعل بعضهم الحكم بحسن الحديث أمراً وجدانياً ينقدح فى نفس الحافظ ، وقد يصعب التعبير عنه وذلك غلو وإسراف من قائله ، فما زالت أحكام المحدثين

---

(١) المنهج الإسلامى فى الجرح والتعديل (٤٠٦ ، ٤٠٧) .

(٢) رواه البخارى (٢٩٧/١) الوضوء .

واضحة الحجة نيرة المحجة ، وقد كفانا الإمام أبو عيسى الترمذى مؤونة البحث فعرف الحديث الحسن فى كتاب العلل[1].

وقد يطلق الحسن أيضاً ويراد به حسن المعنى ، وإن كان الإسناد ضعيفاً .

قال السخاوى : قيل لشعبة : لأى شيء لا تروى عن عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي وهو حسن الحديث ؟ فقال : من حسنه فررت ، وكأنه أراد المعنى اللغوى[2].

وقال الذهبى : ويسوغ أن يكون مراده بالحسن المعنى اللغوى لا الاصطلاحى ، وهو إقبال النفوس وإصغاء الأسماع إلى حسن متنه وجزالة لفظه ، وما فيه من الثواب والخير فكثير من المتون النبوية بهذه المثابة[3].

اعترض الشيخ محمد عوامة على ما نقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية من أن الترمذى هو أول من أدخل اصطلاح الحسن ، وأنه وإن ذكر فى قول السابقين للترمذى فلم يقصد به الاصطلاح . فقال : « وهذا غير صحيح إذ إن إطلاق الحسن على الحديث – وعلى الراوى أيضاً – وارد على لسان عدة من العلماء السابقين للترمذى من طبقة شيوخه وشيوخ شيوخه ، بل ورد هذا الإطلاق على لسان الإمام أحمد نفسه[4].

قال الحافظ ابن حجر فى « نكته على ابن الصلاح » وأما على بن المدينى فقد أكثر من وصف الأحاديث بالصحة وبالحسن فى « مسنده » وفى « علله » وظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحى ، وكأنه الإمام السابق لهذا

---

(١) الإمام الترمذى والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين (١٦١ ، ١٦٢) لنور الدين عتر ، وهى رسالة دكتوراة .

(٢) فتح المغيث (١/٧٢) .

(٣) الموقظة (٣٠) .

(٤) هامش قواعد فى علوم الحديث للتهانوى، وهو من كلام الشيخ محمد عوامة، ونقل صاحب الهامش عن الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (١٠١ ، ١٠٢) .

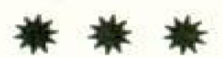
الاصطلاح وعنه أخذ البخارى ويعقوب بن شيبة وغير واحد ، وعن البخارى أخذ الترمذى . فمن ذلك ما ذكر الترمذى فى « العلل الكبير » أنه سأل البخارى عن أحاديث التوقيت فى المسح على الخفين ، فقال – أى البخارى – : « حديث صفوان بن عسال صحيح ، وحديث أبى بكرة حسن » .

وحديث صفوان الذى أشار إليه موجود فيه شرائط الصحة ، وحديث أبى بكرة على شرط الحسن لذاته .

وذكر الترمذى أيضاً فى « الجامع » أنه سأله عن حديث شريك بن عبد الله النخعى عن أبى إسحاق عن عطاء بن أبى رباح عن رافع بن خديج – رضى الله تعالى عنه – قال : إن النبى ﷺ قال : **« من زرع فى أرض قوم بغير إذنهم ، فليس له من الزرع شئ ، وله نفقته »** وهو من أفراد شريك عن أبى إسحاق ، فقال البخارى : هو حديث حسن .

إلى أن قال :

ولهذا قال ابن الصلاح : « ويوجد – أى التعبير بالحسن الاصطلاحى فى متفرقات من كلام بعض مشايخ الترمذى ، والطبقة التى قبله كأحمد بن حنبل والبخارى وغيرهما . اهـ .



٭ مسائل تتعلق بالحديث الحسن ٭

١ - قول الترمذى : هذا حديث « حسن صحيح » .

قال ابن الصلاح فى قول الترمذى وغيره « هذا حديث حسن صحيح » إشكال ؛ لأن الحسن قاصر عن الصحيح كما سبق إيضاحه ، ففى الجمع بينهما فى حديث واحد جمع بين نفى ذلك القصور وإثباته ، وجوابه أن ذلك راجع إلى الإسناد ، فإذا روى الحديث الواحد بإسنادين أحدهما إسناد حسن ، والآخر إسناد صحيح ، استقام أن يقال فيه : إنه حديث حسن صحيح ، أى إنه حسن بالنسبة إلى إسناد ، صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر .

على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوى ، وهو ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب دون المعنى الاصطلاحى الذى نحن بصدده ، فاعلم ذلك ، والله أعلم[١].

وقال ابن كثير رحمه الله : والذى يظهر لى أنه يشرب الحكم بالصحة على الحديث ، كما يشرب الحسن بالصحة ، فعلى هذا يكون ما يقول فيه : « حسن صحيح » أعلى رتبة عنده من الحسن ، ودون الصحيح ، ويكون حكمه على الحديث بالصحة المحضة ، أقوى من حكمه عليه بالصحة مع

---

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقيد والإيضاح (٥٩) .

الحسن والله أعلم[1].

وقال الحافظ : فإن جمعا فى وصف واحد كقول الترمذى وغيره : هذا حسن صحيح ، فللتردد الحاصل من المجتهد فى الناقل : هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها ، وهذا حيث يحصل منه التفرد بتلك الرواية . قال : ومحصل الجواب أن تردد أئمة الحديث فى حال ناقله اقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين فيقال فيه : حسن باعتبار وصفه عند قوم ، صحيح باعتبار وصفه عند قوم ، وغاية ما فيه أنه حذف حرف التردد « أو » لأن حقه أن يقول : « حسن أو صحيح » .

وعلى هذا فما قيل : حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح ؛ لأن الجزم أقوى من التردد ، وهذا حيث التفرد .

وإلا إذا لم يحصل التفرد فإطلاق الوصفين معاً على الحديث يكون باعتبار إسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن ، وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط ، إذا كان فرداً لأن كثرة الطرق تقوى[2].

قال الدكتور نور الدين عتر : والذى نراه أرجح الأقوال وأولاها بالصواب فى معنى قول الترمذى : « حسن صحيح » هو الرأى الذى فسرها بتعدد إسناد الحديث إلى إسناد الحسن وإسناد الصحيح ، ويدل لذلك أمران :

١ – أن الترمذى فسر الحسن بتعدد الإسناد ، وبين وصف رواة الحسن بصفات دون الصحيح ، فإذا قال : « حسن صحيح » كانت كلمة صحيح بمثابة قيد تبين أن نزول الرتبة قد زال ، وارتفع الحديث إلى الصحة ، وبقى وصف التعدد سالماً من التقييد .

---

(١) اختصار علوم الحديث (١٨) .

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (٣٣) .

٢ – أن الترمذى كثيراً ما ينبه على تعدد الإسناد فى هذه الأحاديث خاصة إذا كان إسناده الذى أخرج به الحديث ينحط عن الصحيح ، فهذا بظاهره يدل لما قلناه[1].

٢ – من الألفاظ المستعملة عند أهل الحديث فى الحديث المقبول : الجيد والقوى والصالح والمعروف والمجود والثابت :

فأما الجيد : فقال شيخ الإسلام بعد نقل كلام ابن الصلاح : إن هذا يدل على أن ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد والصحيح ، وفى « الترمذى » « فى الطب » : هذا حديث جيد حسن ، وكذا قال غيره . ولا مغايرة بين جيد وصحيح عندهم إلا أن الجهبذ منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة ، كأن يرتقى الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد فى بلوغه الصحيح ، فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح ، وكذا القوى .

وأما الصالح فهو شامل للصحيح والحسن لصلاحيتها للاحتجاج ، ويستعمل أيضاً فى ضعيف يصلح للاعتبار .

وأما المعروف فهو مقابل المنكر ، والمحفوظ مقابل الشاذ ، والمجود والثابت يشملان أيضاً الصحيح والحسن .

ومن ألفاظهم أيضاً المشبه : وهو يطلق على الحسن وما يقاربه ، فهو بالنسبة إليه كنسبة الجيد إلى الصحيح[2].

---

(١) الإمام الترمذى والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين (١٩١) ويرد على هذا الوجه الثانى قول الترمذى أحياناً : حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، فهو يشير إلى أنه ليس له إلا إسناد واحد ، ويمكن أن يقال : إن هذا أغلبى لا كلى ، وإذا قيده بهذا القول يشير إلى أنه ليس له إلا إسناد واحد .

(٢) تدريب الراوى هامش (١/١٧٧ ، ١٧٨) .

٣ - مراتب الحسن :

قال السيوطى : الحسن أيضاً على مراتب كالصحيح ، قال الذهبى : فأعلى مراتبه بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وابن إسحٰق عن التيمى ، وأمثال ذلك مما قيل إنه صحيح ، وهو من أدنى مراتب الصحيح .

ثم بعد ذلك ما اختلف فى تحسينه وتضعيفه ، كحديث الحارث بن عبد الله وعاصم بن ضمرة وحجاج بن أرطاة ونحوهم[١] .

وقال التهانوى : وأما الحسن فالذى صحح إسناده عدة من الحفاظ ، ونعتوه بأنه من أدنى مراتب الصحيح ، مقدم على ما لم يصحح إسناده أحد ، وما لم يصحح إسناده أحد ولم يضعفه أحدٌ مُقَدَّمٌ على الحسن الذى ضعفه بعضهم[٢] .

٤ - الحديث الحسن كالصحيح فى الاحتجاج به :

قال النووى : « ثم الحسن كالصحيح فى الاحتجاج به ، وإن كان دونه فى القوة » ولهذا أدرجته طائفة فى نوع الصحيح[٣] .

وقال ابن دقيق العيد : وأما ما قيل من أن الحسن يحتج به ففيه إشكال ، وذلك أن ههنا أوصافاً ، يجب معها قبول الرواية إذا وجدت فى الراوى ، فإما أن يكون هذا الحديث المسمى بالحسن مما قد وجدت فيه هذه الصفات على أقل الدرجات التى يجب معها القبول أو لا ، فإن وجدت فذلك حديث صحيح ، وإن لم توجد فلا يجوز الاحتجاج به وإن سمى حسناً .

---

(١) تدريب الراوى هامش (١٦٠) .

(٢) قواعد فى علم الحديث للتهانوى (٣٦) .

(٣) التقريب مع التدريب (١/١٦٠) .

اللهم إلا أن يرد هذا إلى أمر اصطلاحى ، وهو أن يقال : إن الصفات التى يجب قبول الرواية معها لها مراتب ودرجات ، فأعلاها هى التى يسمى الحديث الذى اشتمل رواته عليها صحيحاً ، وكذلك أوساطها أيضاً مثلاً .

وأدناها هو الذى نسميه حسناً .

وحينئذٍ يرجع الأمر فى ذلك إلى الاصطلاح ، ويكون الكل صحيحاً فى الحقيقة ، والأمر فى الاصطلاح قريب[1].

وكذا يحتج بالحسن لغيره وهو الضعيف المنجبر إذا أتى من طريق مثله أو أقوى منه ، وسيأتى بيانه إن شاء الله تعالى .

٥ - استشكل قول الترمذى فى بعض أحاديث جامعه : « حسن غريب » .

مع أنه عرف الحسن بأنه لا يكون فى إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون شاذاً ويروى من غير وجه ، فكيف عرف الحسن بأن له أكثر من طريق ثم يصف بعض الأحاديث بقوله : حسن غريب .

قال الدكتور نور الدين عتر : وأما قوله : « حديث حسن غريب » فمما يشكل من كلامه ؛ لأن الترمذى فسر الحسن بتعداد الإسناد والغرابة تفرد ، فكيف يجمع بينهما فى الحكم على حديث واحد وهما متناقضان ؟

أجيب بأن المراد : الغرابة من حيث الإسناد وليس غرابة مطلقة ، وهو مردود بقوله فى بعض الأحاديث : حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه فهذا تحسين مع التفرد المطلق .

فالجواب ما قاله البقاعى : « استعمل الترمذى الحسن لذاته فى المواضع التى يقول فيها « حسن غريب » ونحو ذلك ، وعرف ما رأى أنه مشكل »

---

(١) الاقتراح فى بيان الاصطلاح (١٦٦ ، ١٦٧) .

أى أن التعدد يشترط حيث يفرد « الحسن » فى وصف الحديث فإذا قيد بالغرابة علم أن التعدد غير ملاحظ فيه ، مع بلوغ الحديث بنفسه رتبة الحسن ، فهذا من تحليل كلام الترمذى وحمل بعضه على بعض[١].

٦ - وضع بعض العلماء للحديث الحسن حداً : غير ما ذكر آنفاً ، وهو اشتمال الحديث على راوٍ اختلف فى توثيقه وتضعيفه ، ونقل العلامة التهانوى عن ابن الهمام قوله : أخرج الدارقطنى عن عبيد الله بن عبد الله ابن عباس : « إنما حرم رسول الله ﷺ من الميتة لحمها ، فأما الجلد والشعر والصوف فلا بأس به »[٢] وأعله بتضعيف عبد الجبار بن مسلم وهو ممنوع ، فقد ذكره ابن حبان فى « الثقات فلا ينزل الحديث عن الحسن » ونقل عن الحافظ فى « تهذيب التهذيب » فى ترجمة عبد الله بن صالح كاتب الليث : قال ابن القطان : هو صدوق ، ولم يثبت عليه ما يسقط له حديثه ، إلا أنه مختلف فيه فحديثه حسن ، اهـ .

وقال : وفى هذه العبارات بأسرها دليل على ما قلنا : إن الراوى إذا كان مختلفاً فيه فهو حسن الحديث ، وحديثه حسن ، ولولا مخافة التطويل لأتيت لك بأزيد من ذلك بالتفصيل ، ومن طالع كتب الرجال والعلل والتعقبات على الموضوعات لا يشك فى هذا الفصل قط[٣].

---

(١) الإمام الترمذى والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين (١٨٦) .

(٢) الحديث رواه الدارقطنى (١/٤٧ ، ٤٨) الطهارة وقال : ضعيف من طريق عبد الجبار ابن مسلم والحديث رواه أحمد (١/٣٢٧) والنسائى (٧/١٧٢) وأبو عوانة (١/٢١٠) وابن حبان (٤/١٢٨٢)، الإحسان من غير طريقه وقال محقق الإحسان : إسناده صحيح على شرط مسلم .

(٣) انظر لمزيد من التفصيل قواعد فى علوم الحديث (٧٥ - ٧٧) .

٧ - الحديث الحسن لذاته إذا روى من طريق آخر مثله أو أقوى منه ، ارتفع إلى درجة الصحيح لغيره .

قال النووى رحمه الله : إذا كان راوى الحديث متأخراً عن درجة الحافظ الضابط ، مشهوراً بالصدق والستر ، فروى حديثه من غير وجه قوى وارتفع من الحسن إلى الصحيح(١) .

قال الدكتور محمد أديب صالح : فهو ليس صحيحاً لذاته ؛ لأن فى سنده ثلمة ، هى خفة الضبط عند الراوى ، والنقص الذى أحدثته هذه الثلمة قد جبر بالوجه الآخر الذى روى منه الحديث فكان صحيحاً لغيره(٢) .

قال ابن الصلاح : إذا كان راوى الحديث متأخراً عن درجة أهل الحفظ والإتقان ، غير أنه من المشهورين بالصدق والتروى ، روى مع ذلك حديثه من وجه ، فقد اجتمعت له القوة من الجهتين ، وذلك يرقى حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح ، مثله حديث محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « **لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة** » فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة ، لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته ، فحديثه من هذه الجهة حسن ، فلما انضم إلى ذلك كونه روى من أوجه أخر زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه ، وانجبر به ذلك النقص اليسير ، فصح هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح ، والله أعلم(٣) .

وقال السيوطى : ومثل غير ابن الصلاح بحديث عن أبىّ بن العباس بن

---

(١) التقريب مع التدريب (١٧٥/١) .

(٢) لمحات فى أصول الحديث (١٣١ ، ١٣٢) .

(٣) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح (٥١) والحديث واه .

سهل بن سعد عن أبيه عن جده فى ذكر خيل النبى ﷺ ، فإن أُبيّاً هذا ضَعَّفَهُ لسوء حفظه أحمد وابن معين والنسائى ، وحديثه حسن ، لكن تابعه عليه أخوه عبد المهيمن ، فارتقى إلى درجة الصحة[1] ويلزم لفهم ذلك أن تبين طرق الاعتبار والمتابع والشاهد .

* * *

---

(١) تدريب الراوى (١/١٧٦) .

الحديث رواه البخارى عن أبى بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده قال : كان للنبى ﷺ فى حائطنا فرس يقال له اللُّحَيفُ » قال أبو عبد الله : وقال بعضهم : « اللُّخَيفُ » (٦٨/٦ ، ٦٩) الجهاد : باب اسم الفرس والحمار .

✵ فصل فى الاعتبار[1] والمتابع والشاهد ✵

الاعتبار : هو البحث عن راوٍ هل وافقه غيره فى رواية حديث معين أم لا ، فإن وجد من وافقه لنفس الحديث واتفق معه فى الرواية عن شيخه كانت هذه متابعة تامة ، فإن وافقه فيما فوق ذلك إلى نفس الصحابى كانت متابعة ناقصة ، وإن وجد حديث آخر بمعناه أو نفس الحديث عن صحابى آخر كان شاهداً للحديث الأول ، سواءٌ وافقه فى اللفظ والمعنى أو المعنى فقط .

قال العلامة أحمد شاكر :

تجد أهل الحديث يبحثون عما يرويه الراوى ليتعرفوا ما إذا كان قد انفرد به أو لا ، وهذا البحث يسمى عندهم الاعتبار ، فإن لم يجدوا ثقة رواه غيره كان الحديث « فرداً مطلقاً » أو « غريباً » كما مضى ، مثال ذلك : أن يروى حماد بن سلمة حديثاً عن أيوب عن ابن سيرين عن أبى هريرة عن النبى ﷺ ، فينظر : هل رواه ثقة آخر عن أيوب ؟ فإن وجد كان ذلك متابعة تامة ، وإن لم يوجد فينظر : هل رواه ثقة آخر عن

---

(١) الاعتبار هو الفعل نفسه وهو الاستقراء وهذا فعل الحفاظ والمحدثين وهو جمع الشواهد والمتابعات فيقال : اعتبرت حديثه أو سبرت حديثه أو اختبرت حديثه ، أى بحثت عن متابعين له فى روايته التى رواها عن شيوخه . ويقال : فلان يعتبر به أى يكتب حديثه ويعتد به كمتابع، أما إذا تفرد فيكون فى حديثه المتفرد به وقفة وبحث – أشرف الرفاعى.

ابن سيرين غير أيوب ؟ فإن وجد كان متابعة قاصرة ، وإن لم يوجد فينظر : هل رواه ثقة آخر غير ابن سيرين ؟ فإن وجد كان متابعة قاصرة ، وإن لم يوجد فينظر : هل رواه صحابى آخر عن النبى ﷺ غير أبى هريرة ، فإن وجد كان متابعة قاصرة أيضاً ، وإن لم يوجد كان الحديث فرداً غريباً ، كحديث : « أحبب حبيبك هوناً ما » فإنه رواه الترمذى من طريق حماد بن سلمة بالإسناد السابق وقال : « لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه . قال المؤلف - أى السيوطى - فى التدريب « أى من وجه يثبت ، وإلا فقد رواه الحسن بن دينار عن ابن سيرين والحسن متروك الحديث لا يصلح للمتابعات » .

وإذا وجدنا الحديث غريباً بهذه المثابة ، ثم وجدنا حديثاً آخر بمعناه ، كان الثانى شاهداً للأول[1] اهـ .

وهذا على تعريف التابع بأنه المشارك لراوى الحديث باللفظ سواءٌ اتحد الصحابى أو اختلف .

والراجح فى تعريف المتابع أو التابع : هو الحديث الذى يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظاً ومعنى أو معنى فقط مع الاتحاد فى الصحابى .

والشاهد : هو الحديث الذى يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط مع الاختلاف فى الصحابى[2]

قال الحافظ : وخص قوم المتابعة بما حصل باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابى أم لا ، والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس والأمر فيه سهل[3] وقد يحتج بمتابعة من لا يحتج

---

(١) شرح ألفية السيوطى (٤٦ ، ٤٧) وانظر التقريب مع التدريب (٢٤٢/١ ، ٢٤٣) .
(٢) انظر تيسير مصطلح الحديث (١٤٠) .
(٣) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (٣٧) .

بحديثه إذا انفرد ، وقد مر فى مراتب التعديل من يعتبر بحديثه ، وليس كل ضعيف يصلح للاعتبار .

❋ مثال للمتابع والشاهد :

قال الحافظ : مثال المتابعة ما رواه الشافعى فى الأم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال : « **الشهر تسع وعشرون ، فلا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غُمَّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين** »[1] فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعى تفرد به عن مالك فعدوه فى غرائبه ، لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسناد وبلفظ : « **فإن غم عليكم فاقدروا له** »[2] ولكن وجدنا للشافعى متابعاً وهو عبد الله بن مسلمة القعنبى كذلك أخرجه البخارى عنه عن مالك وهذه متابعة تامة .

ووجدنا له أيضاً متابعة قاصرة فى صحيح ابن خزيمة من رواية عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ : « **فكملوا ثلاثين** »[3] وفى صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ : « **فاقدروا ثلاثين** »[4] ولا اقتصار فى هذه المتابعة سواء كانت تامة أم قاصرة على اللفظ ، بل لو جاءت بالمعنى كفى ، لكنها مختصة بكونها من رواية ذلك الصحابى .

---

(١) رواه الشافعى فى الأم (٢/٨٠) كتاب الصيام ، ط . الشعب .
قال الربيع : أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « الحديث » .

(٢) رواه البخارى (٤/١٤٣) الصوم : باب قول النبى ﷺ : « **إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا** » .

(٣) رواه ابن خزيمة (رقم ١٩٠٩) كتاب الصيام .

(٤) رواه مسلم (٧/١٩٠) الصيام .

وإن وجد متن يروى من حديث صحابى آخر يشبهه فى اللفظ والمعنى ، أو فى المعنى فقط « **فهو الشاهد** » ومثاله فى الحديث الذى قدمناه ما رواه النسائى من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبى ﷺ فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر سواء[1] فهذا باللفظ ، وأما بالمعنى فهو ما رواه البخارى من رواية محمد بن زياد عن أبى هريرة بلفظ : « **فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين** »[2].

قال السخاوى : وكما لا انحصار للمتابعات فى الثقة ، كذلك الشواهد ، ولذا قال ابن الصلاح : واعلم أنه قد يدخل فى باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده ، بل يكون معدوداً فى الضعفاء ، وفى كتابى البخارى ومسلم جماعة من الضعفاء ذكرهم فى المتابعات والشواهد ، وليس كل ضعيف يصلح لذلك .

ولهذا يقول الدارقطنى وغيره : فلان يعتبر به ، وفلان لا يعتبر به[3] .

قال النووى فى شرح مسلم : وإنما يفعلون هذا أى إدخال الضعفاء فى المتابعات والشواهد لكون المتابع لا اعتماد عليه .

* * *

---

(١) رواه النسائى (٤/١٣٥) الصيام .

(٢) السابق (٣٦) .

والحديث رواه البخارى (٤/١٤٣) الصيام .

(٣) فتح المغيث (١/٢٠٩) .

٢ - المردود (الضعيف)

○ **تعريفه :**

قال النووى : هو ما لم يجمع صفة الصحيح أو الحسن[١] .

وقال ابن دقيق العيد : هو ما نقص عن درجة الحسن[٢] .

وكما أن الحديث الصحيح تتفاوت درجاته كذلك الضعيف ، بل التفاوت فى درجات الضعف أعظم بكثير من تفاوت الصحيح ، وقد قسم بعض المعاصرين الضعيف إلى أربعة أقسام :

١ - الضعيف المنجبر الضعف بمتابعة أو شاهد ، وهو ما يقال فى أحد رواته « لين الحديث ، أو فيه لين ... » وهو الحديث الملقب بالمشبَّه ، أى المشبه بالحسن من وجه وبالضعيف من وجه آخر ، وهو إلى الحسن أقرب .

٢ - الضعيف المتوسط الضعف : وهو ما يقال فى راويه : ضعيف الحديث ، أو مردود الحديث ، أو منكر الحديث .

٣ - الضعيف الشديد الضعف : وهو ما فيه متهم أو متروك .

٤ - الموضوع[٣] .

فدرجات الضعف تختلف فإذا كان ضعف الحديث نتيجة لعنعنة مدلس ، أو إرسال خفى ، أو وجود لين الحديث فى رواته ، فمثل هذا الضعف لا يلزم منه إطراح الحديث ، بل على الباحث أن يجتهد فى البحث عن تصريح بالسماع أو متابع أو شاهد حتى يرتقى الحديث إلى درجة الحسن لغيره ،

---

(١) التقريب مع التدريب (١٧٩) . (٢) الاقتراح (١٧٧) .

(٣) نقله عبد الفتاح أبو غدة فى هامش قواعد فى علوم الحديث عن الشيخ محمد عوامة ، هامش (١٠٠) .

وإذا كان الضعف نتيجة لفسق الراوى أو تهمته بالكذب فمثل هذا الضعف لا يمكن جبره ، وهو الذى عبر عنه بعض الحفاظ بالحديث المطروح كما فى الموقظة للذهبى ص (٣٤) ، وإذا كان فى سند الحديث وضاع أو كذاب نزلت رتبة الحديث عن ذلك ، وكان الحديث موضوعاً وهو ليس بحديث ، لأنه بالقطع ليس من كلام النبى ﷺ ، وإنما يطلق عليه ذلك مجازاً بحسب ادعاء صاحبه ، وإدراجه فى أنواع الحديث من أجل كشف علته وفضح أمره .

وكما أن العلماء دونوا أصح الأسانيد من أجل أن يحكموا عليها بأعلى درجات الصحة ، دونوا أيضاً أوهى الأسانيد من أجل أن يَحذَروا منها ، ويُحذِّروا من روايتها والاستدلال بها .

• **قال السيوطى :**

قال الحاكم : فأوهى أسانيد الصديق : صدقة الدقيقى عن فرقد السبخى عن مرة الطيب عنه .

وأوهى أسانيد أهل البيت : عمرو بن شمر عن جابر الجعفى عن الحارث الأعور عن على رضى الله عنه .

وأوهى أسانيد العمريين : محمد بن عبد الله بن القاسم بن عمر بن حفص ابن عاصم عن أبيه عن جده فإن الثلاثة لا يحتج بهم .

وأوهى أسانيد أبى هريرة : السَّرى بن إسماعيل عن داود عن يزيد الأودى عن أبيه عنه .

وأوهى أسانيد عائشة : نسخة عند البصريين عن الحارث بن شبل عن أم النعمان عنها .

وأوهى أسانيد ابن مسعود : شريك عن أبى فزارة عن أبى زيد عنه .

وأوهى أسانيد أنس: داود بن المحبر عن قحذم عن أبيه عن أبان بن أبي عياش عنه.

وأوهى أسانيد المكيين : عبد الله بن ميمون القداح عن شهاب بن خراش عن إبراهيم بن يزيد الخوزى عن عكرمة عن ابن عباس .

وأوهى أسانيد اليمنيين : حفص بن عمر العدنى عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس قال البلقينى فيهما : لعله أراد إلا عكرمة فإن البخارى يحتج به ، قال السيوطى : **لا شك فى ذلك .**

وأما أوهى أسانيد ابن عباس مطلقاً : فالسدى الصغير محمد بن مروان عن الكلبى عن أبى صالح عنه .

قال شيخ الإسلام : هذه سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب[1].

وقد حذر العلماء من إشاعة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وعمدتهم فى ذلك ما رواه أبو هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « **من كذب عَلَيَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار** »[2].

قال النووى : واعلم أن هذا الحديث يشتمل على فوائد وجمل من القواعد :

أحدها : تقرير هذه القاعدة لأهل السنة ، أن الكذب يتناول إخبار العامد والساهى عن الشىء بخلاف ما هو .

الثانية : تعظيم تحريم الكذب عليه ﷺ ، وأنه فاحشة عظيمة وموبقة كبيرة ، ولكن لا يكفر بذلك إلا أن يستحله ، هذا هو المشهور من مذاهب العلماء من الطوائف .

الثالثة : أنه لا فرق فى تحريم الكذب عليه ﷺ بين ما كان فى الأحكام وما لا حكم فيه ، كالترغيب والترهيب ، والمواعظ ، وغير ذلك ، فكله حرام من أكبر الكبائر ، وأقبح القبائح ، بإجماع المسلمين الذين يعتد بهم فى الإجماع .

الرابعة : يحرم رواية الحديث الموضوع على من عرف كونه موضوعاً ،

---

(١) تدريب الراوى (١/١٨٠ ، ١٨١) .

(٢) رواه مسلم (١/٦٧ ، ٦٨) المقدمة .

أو غلب على ظنه وضعه ، فمن روى حديثاً علم أو ظن وضعه ولم يبين حال روايته ووضعه فهو داخل فى هذا الوعيد ، مندرج فى جملة الكاذبين على رسول الله ﷺ ، ويدل عليه أيضاً الحديث السابق : « **من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين** »[1] ولهذا قال العلماء ينبغى لمن أراد رواية حديث أو ذكره أن ينظر فإن كان صحيحاً أو حسناً قال : قال رسول الله ﷺ كذا . أو فعله ، أو نحو ذلك من صيغ الجزم ، وإن كان ضعيفاً فلا يقل قال ، أو فعل ، أو أمر ، أو نهى ، وشبه ذلك من صيغ الجزم ، بل يقول : رُوِىَ عنه كذا ، أو جاء عنه كذا ، أو يُروى ، أو يُذكر أو يُحكى ، أو يُقَال ، أو بلغنا وما أشبهه ، والله سبحانه أعلم[2].

وقبل أن ننتقل إلى تفصيل أقسام الضعيف نعرج على هذه المسألة التى اختلفت فيها أنظار العلماء وهى : **حكم العمل بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال** ، فقد ورد عن جماعة من العلماء مشروعية العمل بالضعيف فى فضائل الأعمال ، كما روى عن الإمام أحمد أنه قال : « إذا روينا عن رسول الله ﷺ فى الحلال والحرام تشددنا فى الأسانيد ، وإذا روينا عن النبى ﷺ فى فضائل الأعمال وما لا يضع حكماً ولا يرفعه تساهلنا فى الأسانيد » والظاهر والله أعلم أن ذلك فى الرواية فى الفضائل عن الذين ينزل حديثهم عن درجة الحسن ، وهو من الضعيف الذى يمكن أن ينجبر بغيره .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : ولا يجوز أن يعتمد فى الشريعة على الأحاديث الضعيفة التى ليست صحيحة ولا حسنة ، ولكن أحمد بن حنبل وغيره من العلماء جوزوا أن يروى فى فضائل الأعمال ما لم يعلم أنه ثابت ، إذا لم يعلم أنه كذب ، وذلك أن العمل إذا علم أنه مشروع بدليل

---

(١) رواه مسلم (٦٢/١) المقدمة .

(٢) باختصار من شرح النووى على صحيح مسلم (٦٩/١ - ٧١) .

شرعى وروى فى فضله حديث لا يعلم أنه كذب جاز أن يكون الثواب حقاً ، ولم يقل أحدٌ من الأئمة أنه يجوز أن يجعل الشىء واجباً أو مستحباً بحديث ضعيف ، ومن قال هذا فقد خالف الإجماع ، وهذا كما أنه لا يجوز أن يحرم شىءٌ إلا بدليل شرعى ، لكن إذا علم تحريمه ، وروى حديث فى وعيد الفاعل له ولم يعلم أنه كذب جاز أن يرويه[1].

والذين ترخصوا بالعمل بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال اشترطوا لذلك شروطاً :

الشرط الأول : أن يكون الضعف غير شديد .

الشرط الثانى : أن يكون مندرجاً تحت أصل عام .

الشرط الثالث : أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته لئلا ينسب إلى النبى ﷺ ما لم يقله .

الشرط الرابع : وهو ما زاده الحافظ أن لا يشهر ذلك ، لئلا يعمل المرء بحديث ضعيف فيشرع ما ليس بشرع ، أو يراه بعض الجهال فيظن أنه سنة صحيحة .

وليت من ترخص من المتأخرين تقيد بهذه الشروط إذاً لهان الخطب ، والواقع أنهم استدلوا بأحاديث ضعيفة شديدة الضعف فى إثبات إحياء الله تعالى لوالدى النبى ﷺ ، وقد حكم عليها جماعة من الحفاظ بالوضع ، ثم قال : يتساهل فى الضعيف فى الفضائل ، وتبعه الشوكانى[2].

وقال العلامة الألبانى : « وجملة القول أننا ننصح إخواننا المسلمين فى

---

(١) مجموع الفتاوى (١/٢٥٠ - ٢٥١) .

(٢) انظر رسالة « حكم العمل بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال » لأشرف بن سعيد (٥٣ - ٧٧) مكتبة السنة .

مشارق الأرض ومغاربها أن يدعوا العمل بالأحاديث الضعيفة مطلقاً ، وأن يوفروا همتهم إلى العمل بما ثبت عن النبى ﷺ ففيها ما يغنى عن الضعيفة ، وفى ذلك منجاة من الوقوع فى الكذب على رسول الله ﷺ »[1].

وقال العلامة أحمد شاكر : « والذى أراه أن بيان الضعف فى الحديث الضعيف واجب على كل حال ، لأن ترك البيان يوهم المطلع عليه أنه حديث صحيح خصوصاً إذا كان الناقل له من علماء الحديث الذين يرجع إلى قولهم فى ذلك ، وأنه لا فرق بين الأحكام وبين فضائل الأعمال ونحوها فى عدم الأخذ بالرواية الضعيفة ، بل لا حجة لأحدٍ إلا بما صح عن رسول الله ﷺ من حديث صحيح أو حسن »[2].

***

(١) صحيح الجامع (١/٥١) ط . المكتب الإسلامى .

(٢) شرح ألفية السيوطى (٩٤) .

❋ أقسام الحديث الضعيف باعتبار موطن الضعف ❋

تقدم فى تعريف الحديث الصحيح أنه ما اتصل سنده ، بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ، من غير شذوذ ، ولا علة .

وظهر من هذا التعريف شروط صحة الحديث فإذا فقد الحديث شرطاً من هذه الشروط الخمسة كان الحديث ضعيفاً ، وإذا اجتمع فيه فقد أكثر من شرط ازداد الضعف بحسب ذلك ، وعلى ذلك يمكن تقسيم الضعيف إلى خمسة أقسام رئيسية ، ويندرج تحت كل قسم من هذه الأقسام أنواع أخرى من الضعيف .

١ - الحديث الضعيف بسبب انقطاع السند. وينقسم إلى قسمين:

أ - انقطاع ظاهر : ويدخل فيه :

١ - المنقطع .
٢ - المعضل .
٣ - المرسل .
٤ - المعلق .

ب - وانقطاع خفى : ويدخل فيه :

١ - المرسل إرسالاً خفياً .
٢ - المدلس .

٢ – الحديث الضعيف بسبب الطعن فى العدالة :

ويدخل فيه : ١ – الموضوع .

٢ – المتروك .

ويدخل فيه أيضاً ما فيه راوٍ مبتدع بدعة مكفرة ، أو مفسقة، أو كان من الدعاة إلى البدعة ، ورواية المجهول والمستور والمبهم .

وقد تقدم حكم ذلك .

٣ – الحديث الضعيف بسبب الطعن فى الضبط :

ويدخل فيه : ١ – المنكر .

٢ – المدرج .

٣ – المقلوب .

٤ – المضطرب .

٥ – المصحف والمحرف .

ويدخل فى هذا الباب أيضاً من اختلط ممن كان ضبطه ضبط صدر ، ومن ضاعت كتبه إن كان ضبطه ضبط كتاب .

٤ – الحديث الضعيف بسبب الشذوذ :

وقد تقدم بيانه فى شروط صحة الحديث .

٥ – الحديث الضعيف بسبب العلة :

وقد تقدم بيانه أيضاً فى شروط صحة الحديث .

***

١ - الحديث الضعيف لانقطاع السند

أ - الانقطاع الظاهر : ١ - المنقطع :

المنقطع لغة من الانقطاع وهى عكس الاتصال .

واختلف فى معناه الاصطلاحى .

فقال ابن عبد البر : المنقطع عندى كل ما لم يتصل سواء كان مَعْزُوّاً إلى النبى ﷺ أو إلى غيره ، فيدخل فيه الموقوف على الصحابى فمن دونه أيضاً .

وقال البرديجى : هو المضاف إلى التابعى فمن دونه قولاً له أو فعلاً .

وقال الكياالهراسى : إنه قول الرجل بدون إسناد قال رسول الله ﷺ[١]

ولم يفرق بعضهم بين المنقطع والمرسل ، وقالوا : كلاهما شاملان لكل ما لا يتصل إسناده .

قال ابن الصلاح : وهذا المذهب أقرب ، صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم ، وهو الذى ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب فى كتابه ، إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعى عن النبى ﷺ ، وأكثر ما يوصف بالانقطاع ما رواه مَنْ دون التابعين عن الصحابة ، مثل

---

(١) فتح المغيث (١٥٧/١ ، ١٥٨) .

مالك عن ابن عمر ، ونحو ذلك ، والله أعلم[1].

وخصه العراقى والعسقلانى بالانقطاع دون الصحابى .

قال العراقى :

وسم بالمنقطع الذى سقط ∴ قبل الصحابى به راو فقط[2]

وقال الحافظ فى شرح النخبة : فإن كان السقط باثنين غير متواليين فى موضعين مثلاً فهو المنقطع ، وكذا إن سقط واحد فقط أو أكثر من اثنين بشرط عدم التوالى[3].

وقال كذلك: ثم إن السقط من الإسناد قد يكون واضحاً يحصل الاشتراك فى معرفته ككون الراوى مثلاً لم يعاصر من روى عنه « أو » يكون (خفياً) فلا يدركه إلا الأئمة الحذاق المطلعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد .

فالأول وهو الواضح (يدرك بعدم التلاقى) بين الراوى وشيخه ، بكونه لم يدرك عصره ، أو أدركه لكنهما لم يجتمعا ، وليست له منه إجازة ولا وجادة ، (ومن ثم احتيج إلى التاريخ لتضمنه تحرير مواليد الرواة ووفياتهم وأوقات طلبهم وارتحالهم ، وقد افتضح أقوام ادعوا الرواية عن شيوخ ظهر بالتاريخ كذب دعواهم) .

والقسم الثانى : وهو الخفى (المدلَّس) بفتح اللام ، سمى بذلك لكون الراوى لم يسم من حدثه وأوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به[4].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح (٨٠) .
وأدخل ابن الصلاح كذلك فى المنقطع ما ذكر فيه بعض رواته بلفظ مبهم فقال : ومنه الإسناد الذى ذكر فيه بعض رواته بلفظ مبهم نحو رجل أو شيخ .

(٢) متن ألفية العراقى بشرح فتح المغيث (١٥٦/١) .

(٣) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (٤٢) .

(٤) نزهة النظر (٤٢) .

والخلاصة أن المنقطع عند المتأخرين عام لكل انقطاع فى السند سوى مبدئه وهو الذى يطلق عليه المعلق ، وما دون التابعى وهو الذى يطلق عليه المرسل ، وكذا سقوط راويين متتابعين ، وهو الذى يسمى بالمعضل ، وسوف يأتى تفصيل هذه الأنواع إن شاء الله تعالى .

حكمه : المنقطع ضعيف باتفاق العلماء ، وهو أضعف من المرسل ، لاحتمال أن يكون الساقط فى المرسل الصحابى وحده ، وكذا لم يكثر الكذب فى أزمنة التابعين ، ولذا اختلف العلماء فى الاحتجاج بالمرسل ، ولم يختلفوا فى الاحتجاج بالمنقطع وأنه مردود على كل حال .

✵ من أمثلة المنقطع :

١ - ما رواه أبو داود عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال وهو على المنبر : « يا أيها الناس إن الرأى إنما كان من رسول الله ﷺ مصيباً ؛ لأن الله كان يريه ، وإنما هو منا الظن والتكلف »(١)

فهذا الحديث منقطع لأن ابن شهاب الزهرى لم يدرك عمر رضى الله عنه ، فلم يتصل السند .

فهذا مثال للانقطاع فى موضع واحد .

---

(١) رواه أبو داود (٣٥٦٩) القضاء ، والبيهقى فى السنن (١١٧/١٠) كتاب آداب القضاء .

وقال ابن القيم رحمه الله : مراد عمر رضى الله عنه قوله تعالى : ﴿ **إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ** ﴾ [النساء:١٠٥] فلم يكن له رأى غير ما أراه الله إياه ، وأما رأى غيره فظن وتكلف - نقلاً عن عون المعبود (٥٠٤/٩) .

وقال البيهقى: وإنما أراد به والله أعلم الرأى الذى لا يكون مشبهاً بأصل، (١١٧/١٠).

٢ – ما رواه عبد الرزاق قال : ذكر الثورى عن أبى إسحٰق عن زيد بن يُثَيْع عن حذيفة قال : « إن وليتموها أبا بكر فقوىٌّ أمينٌ ... » الحديث ، وقد لاحظ نقاد الأثر أن هذا الحديث منقطع فى موضعين :

أحدهما : أن عبد الرزاق لم يسمعه من الثورى ، وإنما سمعه من أبى شيبة الجندى .

والموضع الثانى : أن الثورى أيضاً لم يسمعه من أبى إسحٰق ، وإنما سمعه عن شريك عن أبى إسحٰق[1].

٣ – ومن المنقطع أيضاً ما روى أبو العلاء بن الشخير عن رجلين من بنى حنظلة عن شداد بن أوس عن رسول الله ﷺ فى الصلاة : « **اللهم إنى أسألك الثبات فى الأمر وعزيمة الرشد** .. »[2] وإنما كان منقطعاً لجهالة رجلين بين أبى العلاء هذا وشداد بن أوس[3].

* * *

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (٢٨ ، ٢٩) .

(٢) رواه أحمد (١٢٣/٤) ، وابن حبان (٢١٦/٣) الإحسان ، والحاكم (٥٠٨/١) الدعاء وصححه على شرط مسلم . وقال فى تحقيق الإحسان : رجاله ثقات إلا أن حسان بن عطية لم يدرك شداداً .

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم (٢٧ ، ٢٨) .

حسب ما استقر عليه الاصطلاح فهذا من رواية المبهم لا من المنقطع وهو حسب اصطلاح الحاكم وابن الصلاح من المنقطع وعده من المنقطع متعقب ، ثم ورد تسمية المبهم فى غير رواية الحاكم هذه ، ولهذا صححه ابن حبان والحاكم وغيرهما ولكنه تعقب بأن فيه إرسالاً خفياً – أشرف الرفاعى .

٢ – المعضل

• **قال السخاوى :**

قال أبو عبيد : هو من العضال الذى لا يقوم له صاحبه انتهى . فكأن المحدث الذى حدث به أعضله ، حيث ضيق المجال على من يوفيه إليه ، وحال بينه وبين معرفة روايته بالتعديل أو الجرح ، وشدد عليه الحال ، ويكون ذاك الحديث معضلاً ، لإعضال الراوى له هذا تحقيق لغة وبيان[(١)].

والمعضل فى الاصطلاح هو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر بشرط التوالى ، أما إذا لم يتوال فهو منقطع فى موضعين[(٢)].

قال السخاوى : قد يكون الحديث عن الراوى من وجه معضلاً ومن آخر متصلاً كحديث مالك الذى فى الموطأ أنه بلغه أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « **للمملوك طعامه وكسوته** » فهذا معضل عن مالك لكونه قد روى عنه ، لكن خارج الموطأ عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبى هريرة به[(٣)].

حكمه : لا شك أن المعضل من أصناف الضعيف ، وهو أسوأ حالاً من

---

(١) فتح المغيث (١٥٩/١) .

(٢) انظر تدريب الراوى (٢١١/١) .

(٣) فتح المغيث (١٥٩/١ ، ١٦٠) .

المنقطع ، كما أن المنقطع أسوأ حالاً من المرسل .

❋ فائدة :

قال السيوطي : صنف ابن عبد البر كتاباً فى وصل ما فى الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل ، قال : وجميع ما فيه من قوله بلغنى ومن قوله عن الثقة عنده مما لم يسنده ، أحد وستون حديثاً ، كلها مسندة من غير طريق مالك إلا أربعة لا تعرف .

أحدها : إنى لا أنسى ، ولكن أُنَسَّى لأَسُنَّ .

والثانى : أن رسول الله ﷺ أرى أعمار الناس قبله ، أو ما شاء الله تعالى من ذلك ، فكأنه تقاصر أعمار أمته .

والثالث : قول معاذ : آخر ما أوصانى به رسول الله ﷺ – وقد وضعت رجلى فى الغرز – أن قال : حسن خلقك للناس .

والرابع : إذا أنشأت بحرية ثم تشاءَمت فتلك عين غديقة[1] .

❋ فائدة ثانية :

قال السخاوى : واعلم أنه قد وقع كما أفاده شيخنا التعبير بالمعضل فى كلام جماعة من أئمة الحديث فيما لم يسقط منه شئٌ البتة ، بل لإشكال

---

(١) تدريب الراوى (٢١٢/١ ، ٢١٣) .
وقوله إذا أنشأت بحرية أى ظهرت سحابة من ناحية البحر . ثم تشاءمت أى أخذت نحو الشام ، فتلك عين غديقة أى ماء كثير – والحديث رواه أيضاً الطبرانى فى الأوسط – باختصار من هامش تدريب الراوى (٢١٣/١) .

قال أشرف الرفاعى : والحديث فى المجمع (٢١٧/٢) وعزاه للطبرانى فى الأوسط عن عائشة ، وفى إسناده الواقدى ، وقال الطبرانى : تفرد به . ورواه أبو الشيخ – فى العظمة (٧٢٦) من طريق الواقدى أيضاً .

وكتاب ابن عبد البر الذى أشار إليه السيوطى هنا هو التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد .

فى معناه ، وذكر لذلك أمثلة ولم يذكر منها ما رواه الدولابى فى الكنى من طريق خالد بن دعلج عن معاوية بن قرة عن أبيه رفعه : من كانت وصيته على كتاب الله كان كفارة لما ترك من زكاته ، وقال : هذا معضل معضل يكاد يكون باطلاً .

قال شيخنا : فإما أن يكون يطلق على كل من المعنيين ، أو يكون المعروف به وهو المتعلق بالإسناد بفتح الضاد ، والواقع فى كلام من أشير إليه بكسرها ، ويعنون به المستغلق الشديد ، أى الإسناد والمتن قال : وبالجملة فالتنبيه عليه كان متعيناً[1] .

* * *

---

(١) فتح المغيث (١٦١/١) .
وكنى الدولابى (١٥٦/١) .

٣ - المرسل

المعنى اللغوى : مأخوذ من الإرسال وهو الإطلاق ضد القيد ، قال الله تعالى : ﴿ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الكَافِرِينَ ﴾ . [مريم : ٨٣]

فإن المُرسِلَ أطلق الإسناد ولم يقيده[١] .

المعنى الاصطلاحى : هو ما سقط منه من دون التابعى .

أو هو ما رواه التابعى عن رسول الله ﷺ ولم يذكر من حدثه .

وكذا ما رواه من رأى النبى ﷺ ، ولكنه كان غير مميز أو لم يشهد ما حدث به .

وقيد بعضهم المرسل بأنه رواية التابعى الكبير كسعيد بن المسيب وغيره ، وأخرج رواية صغار التابعين كالزهرى ، متعللاً بأن صغار التابعين يروون عن كبار التابعين . والصحيح الأول .

وأطلق الفقهاء والأصوليون اسم المرسل على كل منقطع ، والصحيح ما قدمناه[٢] .

---

(١) انظر الباعث الحثيث (١/١٣٤ ، ١٣٥) .

(٢) قال القاسمى فى قواعد التحديث : « المرسل هو ما سقط منه الصحابى » هذا هو المشهور ، وهو خطأ منه رحمه الله فإننا لو تيقنا أن الساقط صحابى لا يضر ذلك بصحة الحديث ، لأن الصحابة كلهم عدول - انظر قواعد التحديث (١٣٣) ، ووقع فى =

قال السيوطى : يرد على تخصيص المرسل بالتابعى من سمع من النبى ﷺ وهو كافر ثم أسلم بعد موته ، فهو تابعى اتفاقاً ، وحديثه ليس بمرسل بل موصول لا خلاف فى الاحتجاج به كالتنوخى رسول هرقل ، وفى رواية قيصر ، فقد أخرج حديثه الإمام أحمد وأبو يعلى فى مسنديهما وساقاه مساق الأحاديث المسندة[1].

وإذا أبهم اسم الصحابى ولم يصرح به فهو حجة ، لأن جهالة عين الصحابى لا تضر ، فالصحابة كلهم عدول .

قال السيوطى : جعل البيهقى ما رواه التابعى عن رجل من الصحابة لم يسم مرسلاً ، وليس بجيد ، اللهم إلا إن كان يسميه مرسلاً ويجعله حجة كمراسيل الصحابة ، فهو قريب ، وقد روى البخارى عن الحميدى قال : إذا صح الإسناد عن الثقات إلى رجل من الصحابة فهو حجة ، وإن لم يسم ذلك الرجل .

قال الأثرم : قلت لأحمد بن حنبل : إذا قال رجل من التابعين : حدثنى رجل من الصحابة ولم يسمه فالحديث صحيح ؟ / قال وفرق الصيرفى من الشافعية بين أن يرويه التابعى عن الصحابى معنعناً أو مصرحاً بالسماع ، قال وهو حسن متجه وكلام من أطلق قبوله محمول على هذا التفصيل[2]. اهـ .

حكم المرسل : **قال الحافظ** : إنما ذكر فى قسم المردود للجهل بحال المحذوف ، لأنه يحتمل أن يكون صحابياً ، ويحتمل أن يكون تابعياً ، وعلى

= نفس الخطأ ناظم البيقونية فقال : « ومرسل منه الصحابى سقط .. » التعليقات الأثرية (٢٣) وقد تبين ما فيه .

(١) رواه أحمد (٣/٤٤١) ، (٤/٧٤) .

(٢) تدريب الراوى (١/١٩٦) .

الثانى يحتمل أن يكون ضعيفاً ، ويحتمل أن يكون ثقة ، وعلى الثانى يحتمل أن يكون حمل عن صحابى ، ويحتمل أن يكون حمل عن تابعى آخر ، وعلى الثانى فيعود إلى الاحتمال السابق ، ويتعدد إما بالتجويز العقلى ، فإلى ما لا نهاية له ، وإما بالاستقراء فإلى ستة أو سبعة ، وهو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض ، فإن عرف من عادة التابعى أنه لا يرسل إلا عن ثقة ، فذهب جمهور المحدثين إلى التوقف لبقاء الاحتمال ، وهو أحد قولى أحمد ، وثانيهما وهو قول المكيين والكوفيين : يقبل مطلقاً ، وقال الشافعى رضى الله عنه : يقبل إن اعتضد بمجيئه من وجه آخر يباين الطريق الأولى مسنداً كان أو مرسلاً ، ليترجح احتمال كون المحذوف ثقة فى نفس الأمر .

ونقل أبو بكر الرازى من الحنفية ، وأبو الوليد الباجى من المالكية أن الراوى إذا كان يرسل عن الثقات وغيرهم لا يقبل مرسله اتفاقاً[1] .

قال الشافعى : فمن شاهد أصحاب رسول الله ﷺ — من التابعين فحدث حديثاً منقطعاً عن النبى ﷺ : اعتبر عليه بأمور :

منها : أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث ، فإن شركه فيه الحفاظ المأمونون فأسندوه إلى رسول الله ﷺ بمثل معنى ما روى كانت هذه دلالة على صحة من قَبِل عنه وحفظه .

وإن انفرد بإرسال حديث لم يشركه فيه من يسنده قُبل ما ينفرد به من ذلك .

ويعتبر عليه بأن ينظر : هل يوافقه مُرْسِلٌ غيره ممن قبل العلم عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم .

فإن وجد ذلك كانت دلالة يَقْوَى لَهُ مُرْسَلُهُ ، وهى أضعف من الأولى .

---

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (٤١ ، ٤٢) .

وإن لم يوجد ذلك نظر إلى بعض ما يروى عن بعض أصحاب رسول الله قولاً له ، فإن وجد يوافق ما روى عن رسول الله ﷺ كانت هذه دلالة على أنه لم يأخذ مرسله إلا عن أصلٍ يَصِحُّ إن شاء الله ، وكذلك إن وجد عوام من أهل العلم يفتون بمثل معنى ما روى عن النبى ﷺ .

قال الشافعى : ثم يعتبر عليه بأن يكون إذا سمى من روى عنه لم يسم مجهولاً ولا مرغوباً عن الرواية عنه ، فيستدل بذلك على صحته فيما روى عنه .

ويكون إذا شرك أحداً من الحفاظ فى حديث لم يخالفه ، فإن خالفه ووجد حديثه أنقص كانت فى هذه دلائل على صحة مخرج حديثه .

ومتى خالف ما وصفت أضرَّ بحديثه حتى لا يسع أحداً منهم قبول مرسله(١) .

وقال أبو داود فى رسالته لأهل مكة : وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثورى ، ومالك بن أنس ، والأوزاعى ، حتى جاء الشافعى فتكلم فيها وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره رضوان الله عليهم(٢) .

وقال السيوطى : اشتهر عن الشافعى أنه لا يحتج بالمرسل إلا بمراسيل سعيد بن المسيب ، قال المصنف - [أى النووى] فى شرح المهذب وفى الإرشاد : والإطلاق فى النفى والإثبات غلط بل هو يحتج بالمرسل بالشروط المذكورة ولا يحتج بمراسيل سعيد إلا بها أيضاً قال : وأصل ذلك أن الشافعى قال فى مختصر المزنى : أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب :

---

(١) الرسالة للإمام الشافعى (٤٦٢ - ٤٦٤) .

(٢) رسالة أبى داود إلى أهل مكة فى وصف سننه .
بتحقيق الأستاذ محمد الصباغ (٢٤) ط . المكتب الإسلامى .

أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان ، وعن ابن عباس أن جزوراً نحرت على عهد أبي بكر فجاء رجل بعناق فقال : أعطوني بهذه العناق ، فقال أبو بكر : لا يصلح هذا ، قال الشافعي : وكان القاسم بن محمد وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبو بكر بن عبد الرحمٰن يحرمون بيع اللحم بالحيوان ، قال : وبهذا نأخذ ولا نعلم أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ خالف أبا بكر الصديق ، وإرسال ابن المسيب عندنا حسن ، فاختلف أصحابنا في معنى قوله : وإرسال ابن المسيب عندنا حسن على وجهين ، حكاه الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في اللمع والخطيب البغدادي وغيرهما.

أحدهما : معناه أنه حجة عنده بخلاف غيرها من المراسيل ، قالوا : لأنها فتشت فوجدت مسندة

والثاني : أنها ليست بحجة عنده بل هي كغيرها . قالوا : وإنما رجح الشافعي بمرسله ، والترجيح بالمرسل جائز وهو الصواب .

والأول ليس بشيء لأن في مراسيله ما لم يوجد مسنداً بحال من وجه يصح ، وكذا قال البيهقي ، قال وزيادة ابن المسيب في هذا على غيره أنه أصح التابعين إرسالاً فيما زعم الحفاظ[1].

وقال الحاكم : وأكثر ما تروى المراسيل من أهل المدينة عن سعيد بن المسيب ، ومن أهل مكة عن عطاء بن أبي رباح ، ومن أهل مصر عن سعيد بن أبي هلال ، ومن أهل الشام عن مكحول الدمشقي ، ومن أهل البصرة عن الحسن بن أبي الحسن ، ومن أهل الكوفة عن إبراهيم بن يزيد النخعي .

وقد يروى الحديث بعد الحديث عن غيرهم من التابعين ، إلا أن الغلبة

---

(١) تدريب الراوي (١/١٩٩) .

لرواياتهم ، وأصحها مراسيل سعيد بن المسيب ، والدليل عليه أن سعيداً من أولاد الصحابة ، فإن أباه المسيب بن حزنٍ من أصحاب الشجرة وبيعة الرضوان ، وقد أدرك سعيد عمر وعثمان وعلياً وطلحة والزبير إلى آخر العشرة ، وليس فى جماعة التابعين من أدركهم وسمع منهم غير سعيد وقيس بن أبى حازم ، ثم مع هذا فإنه فقيه أهل الحجاز ومفتيهم وأول فقهاء السبعة الذين يعدُّ مالك بن أنس إجماعهم إجماع كافة الناس .

سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب يقول : سمعت العباس الدورى يقول : سمعت يحيى بن معين يقول : أصح المراسيل مراسيل سعيد بن المسيب ، وأيضاً فقد تأمل الأئمة المتقدمون مراسيله فوجدوها بأسانيد صحيحة ، وهذه الشرائط لا توجد فى مراسيل غيره ، فهذه صفة المراسيل عند أهل الحديث[1].

وقال السخاوى : المرسل مراتب أعلاها ما أرسله صحابى ثبت سماعه ، ثم صحابى له رؤية فقط ، ولم يثبت سماعه ، ثم المخضرم ، ثم التابعى المتقن كسعيد بن المسيب ، ويليها من كان يتحرى فى شيوخه كالشعبى ، ومجاهد ودونها مراسيل من كان يأخذ عن كل أحدٍ كالحسن .

وأما مراسيل صغار التابعين كقتادة والزهرى وحميد الطويل فإن غالب رواية هؤلاء عن التابعين[2].

❋ أمثلة للمرسل :

١ - روى مسلم فى صحيحه فى كتاب البيوع قال : حدثنى محمد بن رافع قال: حدثنا حجين ثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن

---

(١) معرفة علوم الحديث (٢٥ ، ٢٦) .

(٢) فتح المغيث (١/١٥٥) .

المسيب أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة(١) .

٢ - روى أبو داود فى مراسيله عن الحسن البصرى أن رسول الله ﷺ قال : « المكر والخديعة والخيانة فى النار »(٢) .

٣ - روى البيهقى عن عطاء أن رسول الله ﷺ توضأ ، فحسر العمامة ، ومسح مقدم رأسه(٣) .

وتقدم ما رواه الشافعى عن سعيد بن المسيب فى النهى عن بيع الحيوان باللحم نسيئة .

---

(١) رواه مسلم (١٠/١٨٣) البيوع .

قال السيوطى : وقع فى صحيح مسلم أحاديث مرسلة فانتقدت عليه وفيها ما وقع الإرسال فى بعضه فأما هذا النوع فعذره فيه أنه يورده محتجاً بالمسند منه لا بالمرسل ولم يقتصر عليه للخلاف فى تقطيع الحديث على أن المرسل منه قد تبين اتصاله من وجه آخر كقوله فى كتاب البيوع (الحديث) قال : وأخبرنى سالم بن عبد الله عن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة . الحديث . قال : والحكمة فى إيراد ما أورده مرسلاً بعد إيراده متصلاً ، إفادة الاختلاف الواقع فيه ومما أورده مرسلاً ولم يصله فى موضع آخر حديث أبى العلاء بن الشخير : كان حديث رسول الله ﷺ ينسخ بعضه بعضاً . الحديث لم يرو موصولاً عن الصحابة من وجه يصح .

(٢) رواه أبو داود فى مراسيله ص (١٤١) رقم ١٤٥ .

قال الألبانى فى الصحيحة : روى من حديث قيس بن سعد وأنس بن مالك وأبى هريرة وعبد الله بن مسعود ومجاهد والحسن رواه ابن عدى فى الكامل (٢/١٦٢) عن قيس بن سعد فى ترجمة الجراح بن مليح البهرانى الحمصى، وقال الحافظ فى الفتح بعد أن عزاه لابن عدى : وإسناده لا بأس به عن عوف عنه وقال فى حديث الحسن : رواه ابن المبارك فى « البر والصلة » .

وهذا إسناد صحيح ولكنه مرسل أيضاً إلا أنه إذا ضم إليه ما قبله من الموصول أخذ به قوة، ودل مجموع ذلك على أن للحديث أصلاً- انظر الصحيحة رقم ١٠٥٧ .

(٣) رواه البيهقى فى السنن (١/٦١) الطهارة وقال البيهقى : هذا مرسل وقد روينا معناه موصولاً فى حديث المغيرة بن شعبة .

❋ فائدة فى درجات مراسيل التابعين :

قال ابن المدينى : كان عطاء يأخذ عن كل ضرب ، مرسلات مجاهد أحب إلىَّ من مرسلاته بكثير .

وقال أحمد بن حنبل : مرسلات سعيد بن المسيب أصح المرسلات ، ومرسلات إبراهيم النخعى لا بأس بها ، وليس فى المرسلات أضعف من مرسلات الحسن . وعطاء بن أبى رباح ، فإنهما كانا يأخذان عن كل واحدٍ .

وقال ابن المدينى : مرسلات الحسن البصرى التى رواها عنه الثقات صحاح ما أقل ما يسقط منها .

وقال أبو زرعة : كل شىء قال الحسن : قال رسول الله ﷺ وجدت له أصلاً ثابتاً ما خلا أربعة أحاديث .

وقال العراق : مراسيل الحسن عندهم شبه الريح ، فأما مراسيل النخعى ، فقال ابن معين : مراسيل إبراهيم أحب إلى من مراسيل الشعبى[1] .

❋ حكم مراسيل الصحابة رضى الله عنهم :

قال النووى : « أما مرسله [أى الصحابى] فمحكوم بصحته على المذهب الصحيح : وقيل إنه كمرسل غيره إلا أن يُبَيِّنَ الرواية عن صحابى »[2] .

قال السيوطى : الذى قطع به الجمهور من أصحابنا وغيرهم وأطبق عليه المحدثون المشترطون للصحيح القائلون بضعف المرسل ، وفى الصحيحين من ذلك ما لا يحصى لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة ، وكلهم عدول ،

---

(١) باختصار من تدريب الراوى (١/٢٠٣ ، ٢٠٤) .

(٢) التقريب والتيسير (١/٢٠٧) .

ورواياتهم عن غيرهم نادرة ، وإذا رووها بينوها ، بل أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين ليس أحاديث مرفوعة بل إسرائيليات أو حكايات أو موقوفات[1].

وذهب أبو إسحٰق الإسفراييني إلى أن مرسل الصحابي كمرسل غيره إلا أن يبين الصحابي أن الرواية عن صحابي .

والصحيح الذي لا شك فيه هو الأول[2].

✸ أشهر المصنفات :

١ - المراسيل لأبي داود وهو مطبوع بمراجعة د . يوسف عبد الرحمٰن المرعشي ، ط . دار المعرفة بيروت .

٢ - المراسيل لابن أبي حاتم - وهو مطبوع بتحقيق شكر الله بن نعمة الله قوجاني - بمؤسسة الرسالة .

٣ - جامع التحصيل لأحكام المراسيل - للحافظ العلائي - وهو مطبوع بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي بعالم الكتب - بيروت[3].

✸ ✸ ✸

---

(١) تدريب الراوي (٢٠٧/١) .

(٢) المجموع شرح المهذب للنووي (١٠٢/١) .

(٣) والأول جمع فيه أبو داود روايات مرسلة يتداولها الفقهاء في كتبهم مرتباً لها على الأبواب .

والثاني كتاب ابن أبي حاتم في ذكر الرواة الذين رووا أحاديث عمن لم يسمعوا منه فهو في فن المرسل الخفي .

والثالث فهو في أصول المرسل وأقوال أهل الحديث في تعريفه وفي أنواع الإرسال ومذاهبهم في الاحتجاج به وتحرير الراجح من أحكام المراسيل ، وهو أجمع مجموع مفرد في هذا الباب وقد استفاد بكتاب ابن أبي حاتم وبمنثور أقوال أئمة الحديث وأورد جمهور كلامهم في المرسل وأحكامه - أشرف الرفاعي .

٤ - الحديث المعلق

المعنى اللغوى : قال النووى : كأنه مأخوذ من تعليق الجدار[1]. وسمى كذلك ، لأنه متصل من جهة وهى جهة الصحابى وهى الجهة العليا محذوف بداية السند فصار كالشىء المعلق بالسقف .

المعنى الاصطلاحى : ما حذف من مبدأ إسناد راو أو أكثر على التوالى وتقييد التعريف بقولهم على سبيل التوالى حتى لا يدخل فيه الحديث المنقطع .

وأما قول الصنعانى فى أنه لا يشترط التوالى بين الساقطين فهو غير سديد لما تقدم .

ووقع هذا المصطلح أول ما وقع فى كلام المتقدمين عند الحافظ أبى الحسن : على بن عمر الدارقطنى - ت ٣٨٥هـ .

واستعمله أبو عبد الله الحميدى - ت ٤٨٨هـ فى كتابه الجمع بين الصحيحين[2].

مثاله : قول البخارى فى صحيحه فى كتاب الحج ، باب « الإهلال من

---

(١) التقريب مع التدريب (٢١٩/١) .
وذلك إذا تصورنا أن جهة الصحابى هى الطرف الأعلى للإسناد فيكون الحديث متصلاً من أعلى غير متصل من أسفل فيكون كالشىء المعلق فى السقف وهو عكس المرسل .

(٢) انظر « أسباب اختلاف المحدثين » لخلدون الأحدب (٣٢٦/١ ، ٣٢٧) .

البطحاء وغيرها للمكى ، والحاج إذا خرج من منى « وقال أبو الزبير عن جابر أهللنا من البطحاء[1].

وأبو الزبير هو : محمد بن مسلم المكى صدوق من التابعين .

وحكم المعلق : أنه مردود ضعيف للجهل بحال المحذوف .

ومعلقات الصحيحين لها حكم خاص لأنها متضمنة فى كتاب التزم صاحبه تجريد الصحيح ، وقد أكثر البخارى رحمه الله فى صحيحه من المعلقات التى يستأنس بها فى تراجمه ، وأورد المعلقات أحياناً بصيغة الجزم ، وأحياناً أخرى بصيغة التمريض، كَرُوِىَ وحُكِىَ ويُرْوَى وَيُحْكَى، ومعلقاته رحمه الله على ضربين.

منها : ما أورده فى موضع آخر مسنداً فى صحيحه فلا شك فى صحته ، وإن أورده بصيغة التمريض لاختصاره له ، أو لذكره بالمعنى . ومنها : ما أتى معلقاً ولم يأت موصولاً فى صحيحه فما ذكره بصيغة الجزم كقال أو روى أو حكى فهو صحيح إلى من جزم بالرواية عنه ولكن ينظر فى بقية السند ، فقد روى فى كتاب الزكاة باب العرض فى الزكاة : « وقال طاووس : قال معاذ رضى الله عنه لأهل اليمن: ائتونى بعرضٍ ثياب خميصٍ أو لبيس فى الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب النبى ﷺ بالمدينة »[2].

قال الحافظ فى الفتح : هذا التعليق صحيح الإسناد إلى طاووس لكن طاووس لم يسمع من معاذ فهو منقطع .

وما ذكره البخارى- رحمه الله- بصيغة التمريض ففيه الصحيح والحسن

---

(١) رواه البخارى تعليقاً مجزوماً به عن جابر موقوفاً (٥٩١/٣) الحج .

(٢) رواه البخارى تعليقاً مجزوماً به (٣٦٥/٣) الزكاة : باب العرض فى الزكاة .
قال أشرف الرفاعى : وقد وصله يحى بن آدم فى كتاب الخراج له - تحقيق أحمد شاكر رقم (٥٢٥ - ٥٢٦) .
ومن طريقه ساقه بإسناده الحافظ فى تغليق التعليق (١٣/٣) وقال : هذا صحيح إلى طاووس ولكنه لم يسمع من معاذ فهو منقطع . اهـ .

والضعيف ، ولكن ليس فيه الضعيف جداً لوجوده فى كتاب تعهد بتجريد الصحيح ، فمثال ما ذكره بصيغة التمريض وهو صحيح ما رواه فى كتاب الصلاة باب الجمع بين السورتين فى ركعة : « وَيُذْكر عن عبد الله بن السائب قرأ النبى ﷺ المؤمنين فى الصبح حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون أو ذكر عيسى أخذته سَعْلَةٌ فركع »[1].

وهو حديث صحيح على شرط مسلم أخرجه فى صحيحه موصولاً ، إلا أن البخارى لم يخرج لبعض رواته ، وقد خرجه موصولاً فى تاريخه وكذلك النسائى فى سننه .

ومثال الحسن : ما رواه فى كتاب البيوع باب الكيل على البائع والمعطى وقول الله عز وجل : ﴿ **وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُم يُخْسِرُونَ** ﴾ [المطففين: ٣] قال : ويذكر عن عثمان رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال : « **إذا بِعْتَ فَكِلْ وإذا ابتعت فاكتل** »[2] وقد وصله الدارقطنى ، وفى سنده منقذ مولى ابن سراقة : مجهول الحال .

لكن له طريق أخرى أخرجها أحمد وابن ماجة والبزار عن عثمان به وفيه ابن لهيعة ، ولكنه من قديم حديثه لأن ابن عبد الحكم أورده فى « فتوح مصر » من طريق الليث عنه ، فالحديث حسن لما عضده من ذلك .

ومثال الضعيف الذى لا عاضد له إلا أنه على وفق العمل : ما رواه فى كتاب الوصايا باب تأويل قوله تعالى : ﴿ **مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصى بِهَا أَوْ**

---

(١) رواه البخارى تعليقاً بصيغة التمريض (٢/٢٩٨) الأذان : باب الجمع بين السورتين فى ركعة ورواه مسلم موصولاً (٤/١٧٧) الصلاة : باب القراءة فى الصبح ، والنسائى (٢/١٧٦) .

(٢) رواه البخارى تعليقاً بصيغة التمريض عن عثمان رضى الله عنه (٤/٤٠٣) البيوع : باب الكيل على البائع والمعطى .

دَيْنٍ ﴾ [النساء : ١١] قال : « ويذكر أن النبى ﷺ قضى بالدين قبل الوصية »[1].

قال الحافظ فى الفتح : أخرجه أحمد والترمذى وغيرهما من طريق الحارث - وهو الأعور - عن على بن أبى طالب قال : « قضى محمد ﷺ أن الدين قبل الوصية ، وأنتم تقرؤون الوصية قبل الدين »[2] لفظ أحمد ، وهو إسناد ضعيف لكن قال الترمذى : إن العمل عليه عند أهل العلم ، وكأن البخارى اعتمد عليه لاعتضاده بالاتفاق على مقتضاه ، وإلا فلم تجر عادته أن يورد الضعيف فى مقام الاحتجاج به ، وقد أورد فى الباب ما يعضده أيضاً » اهـ .

وأما الضعيف الذى لا عاضد له : وهو فى الكتاب قليل جداً وحيث يقع ذلك فيه يتعقبه البخارى بالتضعيف بخلاف ما قبله .

ومثاله : ما رواه فى كتاب الصلاة باب مكث الإمام فى مصلاه بعد السلام قال : ويذكر عن أبى هريرة رفعه : « لا يتطوع الإمام فى مكانه » ولم يصح[3] اهـ .

أخرجه أبو داود من طريق ليث بن أبى سليم عن الحجاج بن عبيد عن إبراهيم بن إسماعيل عن أبى هريرة[4] وليث بن أبى سليم ضعيف ، وشيخ

---

(١) رواه البخارى تعليقاً بصيغة التمريض (٥/٤٤٣) الوصايا : باب تأويل قوله تعالى : ﴿ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ [النساء : ١١] .

(٢) رواه الترمذى (٨/٢٤٦) الفرائض ، وابن ماجه (٢٧١٥) الوصايا وأحمد (١/٧٩ ، ١٣١ ، ١٤٤) والبيهقى فى السنن (٦/١٦٨) الوصايا ، والحاكم (٤/٣٣٦) الوصايا ، وابن الجارود (رقم ٩٥٠) ، وحسنه الألبانى فى الإرواء رقم ١٦٦٧ .

(٣) رواه البخارى (٢/٣٨٩) الأذان : باب مكث الإمام فى مصلاه تعليقاً بصيغة التمريض « وَيُذكر » .

(٤) أبو داود (٩٩٣) كتاب الصلاة : باب فى الرجل يتطوع فى مكانه الذى صلى فيه =

شيخه لا يعرف ، وقد اختلف عليه فيه .

أما ما عزاه البخارى لبعض شيوخه بصيغة : قال فلان ، وزاد فلان ونحو ذلك فليس حكمه حكم التعليق عن شيوخ شيوخه ومن فوقهم ، بل حكمه حكم العنعنة من الاتصال بشرط اللقاء والسلامة من التدليس ، وهذا يختص بالبخارى ومن مثله فى شرط اللقاء ، لا أنها قاعدة من قواعد علوم الحديث[1].

وقد ألف الحافظ كتاباً سماه « تغليق التعليق » وأورد فيه معلقات البخارى التى لم ترد فيه مسندة ، كذلك الموقوفات والمتابعات ، ومن وصلها ، وهو مطبوع بتحقيق ودراسة سعيد عبد الرحمٰن موسى القزق طبع المكتب الإسلامى ودار عمار .

قال الأستاذ خلدون الأحدب : **وأما المعلق عند الإمام مسلم فقليل جداً فى موضع واحدٍ فى التيمم وهو حديث أبى الجُهَيم بن الحارث بن الصِّمَّة**[2].

قال الحافظ العراقى : **ولا أعلم فى مسلم بعد مقدمات الكتاب حديثاً**

= المكتوبة . بلفظ : « أيعجز أحدكم – قال عن عبد الوارث – أن يتقدم أو يتأخر أو عن يمينه أو عن شماله : زاد فى حديث حماد : فى الصلاة » يعنى فى السُّبْحَة . وراجع تغليق التعليق (٢/٣٣٦ – ٣٣٧) .

(١) باختصار من « أسباب اختلاف المحدثين » (١/٣٣٢ – ٣٣٧) .

(٢) قال مسلم : وروى الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمٰن بن هرمز عن عمير مولى ابن عباس أنه سمعه يقول : أقبلت أنا وعبد الرحمٰن بن يسار مولى ميمونة زوج النبى ﷺ حتى دخلنا على أبى الجهم بن الحارث بن الصِّمَّةِ الأنصارى فقال أبو الجهم : أقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر جمل فلقيه رجل فسلم عليه فلم يرد رسول الله ﷺ عليه حتى أقبل على الجدار فمسح وجهه ويديه ثم رد عليه السلام – (٤/٦٣) التيمم .

لم يذكره إلا تعليقاً غير هذا الحديث ، وفيه مواضع أخر يسيرة رواها بإسناده المتصل ، ثم قال ورواه فلان ، وهذا ليس من باب التعليق ، وإنما أراد ذكر من تابع رواية الذى أسنده من طريقه عليه ، أو أراد بيان الخلاف فى السند كما يفعل أهل الحديث ، ويدل على أنه ليس مقصوده بهذا إدخاله فى كتابه ، أنه يقع فى بعض أسانيد ذلك من ليس هو من شرط مسلم كعبد الرحمٰن بن خالد بن مسافر . اهـ .

وهذه المواضع اليسيرة التى أشار إليها العراقى بلغت اثنى عشر حديثاً على ما حققه ابن الصلاح فى مطلع شرحه لصحيح مسلم ، ونقله النووى بنصه عنه فى مقدمته لصحيح الإمام مسلم[1].

* * *

(١) أسباب اختلاف المحدثين (١/٣٣٠ ، ٣٣١) .
وكلام ابن الصلاح (١/١٦ - ١٨) من صحيح مسلم بشرح النووى .

ب - الضعيف بسبب انقطاع خفى فى السند
١ - المرسل إرسالاً خفياً

✹ تعريفه :

« هو الحديث الذى فيه انقطاع فى أى موضع كان من السند بين راويين متعاصرين لم يلتقيا ، أو التقيا ولم يقع بينهما سماع » .

والمراد بالإرسال هنا الانقطاع ، وليس الانقطاع المخصوص الذى تقدم بيانه ، وهو سقوط من دون التابعى .

والفرق بين الإرسال الخفى والتدليس أن التدليس رواية من عاصره وسمع منه ما لم يسمع منه بصيغة توهم السماع ، والإرسال الخفى يشترك مع المدلس فى المعاصرة ولكن لم يثبت سماع الراوى من شيخه إما عموماً وإما فى حديث أو أحاديث مخصوصة كما سيأتى بيانه إن شاء الله .

والفرق الثانى : أن التدليس فيه إيهام السماع ، وليس فى الإرسال الخفى إيهام ، لأنه لم يثبت سماع أصلاً .

قال العلامة نور الدين عتر : وكذلك فيما نرى من كان معروفاً من أمره أن من يحدث عنه لم يسمع منه لاشتهار ذلك ، أو اشتهار أنه سمع منه أحاديث بعينها إذا لم يقصد الإيهام ، فهذا ينبغى أن يكون مرسلاً خفياً

لا مُدَلَّساً ، ويدل على ذلك أنهم لم يذكروا هذا النوع فى المدلسين ولم يصفهم بالتدليس تلامذتهم ، ومن عرفهم من علماء الجرح والتعديل .

ومن هنا ميز علماء الرجال بين الفريقين كما وجدناه فى صنيع الحافظ العلائى وغيره فإنهم ينبهون على المدلس أنه مدلس ، ويصفون غيره بأنه يرسل أو كثير الإرسال[1]. اهـ .

أما الفرق بين الإرسال الظاهر والخفى : أن الظاهر أن يروى الراوى عمن لم يعاصره ما لم يسمعه منه ، أو هو المنقطع الذى تقدم بيانه ، ويمكن لطالب العلم أن يقف على هذا الانقطاع بمراجعة كتب الرجال ، أما الإرسال الخفى فلا يقف عليه إلا أئمة الشأن ، وقد وضع العلماء مناهج للوقوف على الإرسال الخفى من ذلك ما ذكره **الحافظ العلائى** :

أولاً : أن يعرف عدم اللقاء بين الراوى والمروىّ عنه . ويكون ذلك بمعرفة التاريخ أو بنص أحد الأئمة على ذلك : مثل قول أبى زرعة الراوى وغيره فى الحسن البصرى بأنه لم يلق علياً رضى الله عنه .

ثانياً : أن يعرف عدم السماع بين الراوى والمروى عنه مطلقاً بأن يصرح الراوى عن نفسه بعدم السماع ، أو بنص أحد الأئمة على ذلك ، كما وقع لأبى عبيدة بن عبد الله بن مسعود من تصريح بأنه لم يسمع من أبيه شيئاً فأحاديثه عن أبيه من قبيل المرسل الخفى .

ثالثاً : أن يعرف عدم سماعه منه لذلك الحديث فقط وإنما سمع منه غيره إما بنص إمام أو إخباره عن نفسه بذلك فى بعض طرق الحديث أو نحو ذلك .

ومثال هذا النوع من وسائل معرفة الإرسال الخفى ما رواه ابن شهاب الزهرى عن أبى سلمة عن عائشة رضى الله عنها عن رسول الله ﷺ أنه

---

(١) منهج النقد فى علوم الحديث ص (٣٦٥) نقلاً عن أسباب اختلاف المحدثين (١/٣٢٤، ٣٢٥).

قال : « **لا نذرَ فى معصية ، وكفارته كفارة يمين** »[1].

قال الإمام الترمذى : هذا حديث لا يصح لأن الزهرى لم يسمع هذا الحديث من أبى سلمة اهـ .

وكذا قال الحافظ : وإنما سمعه من سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن عائشة .

وأبو سلمة المشار إليه فى السند هو ابن عبد الرحمٰن بن عوف ، قيل : اسمه عبد الله ، وقيل : إسماعيل ، وقيل : اسمه كنيته .

والزهرى روى عنه بيد أن الحديث المتقدم مما لم يسمعه منه ، فهو من الإرسال الخفى .

الرابع : أن يرويه عن راوٍ ثم يجىء فى بعض طرق الحديث بزيادة راوٍ أو أكثر بينهما كالحديث الذى رواه الإمام الحاكم فى « معرفة علوم الحديث » حيث قال : « حدثنا أبو النضر محمد بن محمد بن يوسف الفقيه حدثنا محمد بن سليمان الحضرمى حدثنا محمد بن سهل حدثنا عبد الرزاق قال ذكر الثورى عن أبى إسحاق عن زيد بن يُثَيْع عن حذيفة قال : قال رسول الله ﷺ : « **إن وليتموها أبا بكر فقوى أمين لا تأخذه فى الله لومة لائم ، وإن وليتموها علياً فهادٍ مهدى يقيمكم على طريق مستقيم** »[2].

قال الحاكم : هذا إسنادٌ لا يتأمله متأمل إلا علم اتصاله وسنده ، فإن الحضرمى ومحمد بن سهل بن عسكر ثقات ، وسماع عبد الرزاق من سفيان الثورى واشتهاره به معروف ، وكذلك سماع الثورى من أبى إسحاق

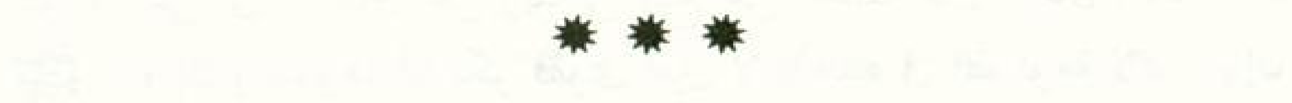
---

(١) رواه أبو داود (٣٢٨٩) الأيمان والنذور مطولاً ، والترمذى (٢/٧ ، ٣) النذور والأيمان ، والنسائى (٢٦/٧) الأيمان والنذور .

(٢) رواه الحاكم فى معرفة علوم الحديث (٢٨ ، ٢٩) فى ذكر النوع التاسع من معرفة علوم الحديث معرفة المنقطع .

واشتهاره به معروف ، وفيه انقطاع فى موضعين ، فإن عبد الرزاق لم يسمعه من الثورى ، والثورى لم يسمعه من أبى إسحاق . أخبرناه أبو عمرو بن السماك حدثنا أبو الأحوص محمد بن الهيثم القاضى حدثنا محمد بن أبى السرى حدثنا عبد الرزاق أخبرنى النعمان بن أبى شيبة الجندى عن سفيان الثورى عن أبى إسحٰق فذكر نحوه . حدثنا أبو بكر بن أبى دارم الحافظ بالكوفة حدثنا الحسن بن علوية القطان حدثنى شريك عن أبى إسحٰق عن زيد بن يُثَيْع عن حذيفة قال ذكروا الإمارة والخلافة عند النبى ﷺ فذكر الحديث بنحوه[1] اهـ .

وليس كل حديث أتى بإسناد معين ثم أتى من طريق آخر فيه زيادة راوٍ أو أكثر يكون فيه إرسالاً خفياً فى الطريق الناقصة ، فقد يسمع الراوى الحديث عن شيخه بواسطة ، ثم يسمعه منه مباشرة فيكون كلا الطريقين صحيحاً ، فلا بد من قرائن تشير إلى وهم فى الطريق الناقصة بإرسال خفى ، أو وهم فى الطريق الزائدة بمزيد فى متصل الأسانيد .



(١) جامع التحصيل للعلائى (١٤٥ - ١٤٨) نقلاً عن أسباب اختلاف المحدثين (٣١٥/١ - ٣١٨) باختصار .

٢ - المدلَّس

٭ التعريف :

أ - لغة : المدلس اسم مفعول من « التدليس » والتدليس فى اللغة كتمان عيب السلعة عن المشترى ، وأصل التدليس مشتق من الدلس وهو الظلمة ، أو اختلاط الظلام كما فى القاموس فكأن المدلس لتغطيته على الواقف على الحديث أظلم أمره فصار الحديث مدلساً .

ب - اصطلاحاً : إخفاء عيب فى الإسناد وتحسين لظاهره[1].

٭ أنواع التدليس :

١ - تدليس الإسناد : وهو أن يروى الراوى عمن عاصره وسمع منه ما لم يسمع منه بصيغة توهم السماع ، كعن فلان أو قال فلان أو أن فلاناً قال كذا .

قال ابن الصلاح : مثال ذلك : ما روينا عن على بن خُشْرُم قال : كنا عند ابن عيينة فقال : قال الزهرى فقيل له حدثكم الزهرى ؟ فسكت ثم قال : قال الزهرى ، فقيل له سمعته من الزهرى؟ فقال : لا ، لم أسمعه من الزهرى ولا ممن سمعه من الزهرى ، حدثنى عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى[2].

---

(١) تيسير مصطلح الحديث (٧٨) .

(٢) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح (٩٥ ، ٩٦) .

● ومن تدليس الإسناد كذلك ما يسمى بـ « **تدليس التسوية** » .

قال العلامة أحمد شاكر : هناك نوع آخر سماه المتقدمون « التجويد » وسماه المتأخرون « تدليس التسوية » لما فيه من تجويد الإسناد وتسويته ، وذلك بأن الراوى يذكر شيخه الذى سمع منه ، ولكن يسقط أحد الرواة فى الإسناد لضعفه أو لصغره ، تحسيناً للحديث ، ويأتى به بصيغة محتملة للسماع نحو « عن » فيكون أصل الحديث عن ضعيف بين ثقتين لقى أحدهما الآخر ، فيسقط الضعيف ويروى الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثانى فيستوى الإسناد كله .

وهذا شر الأقسام وأفحشها ؛ لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفاً بالتدليس ويجده الواقف على السند - بعد التسوية - قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة ، أو يتحير وربما لصق البلاء بالثقة مع براءته منه ، وفيه غرر شديد .

وممن اشتهر بهذا النوع « بقية بن الوليد » و « الوليد بن مسلم » .

مثال ذلك : أن بقية روى حديثاً عن عبيد الله بن عمرو بن أبى الوليد الأسدى الجزرى الرقى ، عن إسحٰق بن أبى فروة عن نافع عن ابن عمر ، وكل هؤلاء ثقات إلا إسحاق بن عبد الله بن أبى فروة ، فإنه ضعيف جداً ، فجاء بقية فقال : « حدثنى أبو وهب الأسدى عن نافع عن ابن عمر » ، وأبو وهب الأسدى هو عبيد الله بن عمرو ، لأنه يكنى أبا وهب وينسب لبنى أسد ، فغيره بهذه الصفة كيلا يفطن له ، وحذف من الإسناد « إسحٰق بن أبى فروة » وجعل ظاهر الإسناد الصحة فلا يفطن له إلا دقيق النظر من الحفاظ[1] .

● ومن تدليس الإسناد أيضاً ما يسمى بـ « **تدليس العطف** » وهو أن

---

(١) شرح ألفية السيوطى (٣٣ ، ٣٤) .

يروى المدلس عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه ، ويكون قد سمع من أحدهما دون الآخر ، فيصرح عن الأول بالسماع ، ويعطف الثانى عليه ، فيوهم أنه حدث عنه بالسماع أيضاً ، وإنما حدث بالسماع عن الأول ، ونوى القطع فقال : وفلان ، أى حدث فلان .

مثاله : ما فعله هشيم فيما نقل الحاكم والخطيب أن أصحابه قالوا له نريد أن تحدثنا اليوم شيئاً لا يكون فيه تدليس ، فقال : خذوا ثم أملى عليهم مجلساً يقول فى كل حديث منه : حديثاً فلان وفلان ثم يسوق السند والمتن ، فلما فرغ قال : هل دلست لكم اليوم شيئاً قالوا : لا . قال : بلى كل ما قلت فيه وفلان فإنى لم أسمعه منه[1] .

قال الحافظ : وفاتهم فرع آخر أيضاً وهو : « **تدليس القطع** » مثاله ما رويناه فى الكامل لأبى أحمد بن عدى وغيره عن عمر بن عبيد الطنافسى أنه كان يقول : « حدثنا » ثم يسكت وينوى القطع ثم يقول : هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة . انتهى[2] .

قال الحافظ: ويلتحق بالتدليس ما يقع من بعض المحدثين من التعبير بالتحديث أو الإخبار عن الإجازة موهماً للسماع ، ولا يكون سمع من ذلك الشيخ شيئاً[3] .

قال شيخ الإسلام : وهذه الأقسام كلها يشملها تدليس الإسناد ، فاللائق ما فعله ابن الصلاح من تقسيمه قسمين فقط[4] [أى تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ] .

---

(١) تدريب الراوى مع التعليق بالهامش بتصرف (١/٢٢٦ ، ٢٢٧) .

(٢) انظر توضيح الأفكار للصنعانى (٣٧٦) .

(٣) طبقات المدلسين وهو الكتاب المسمى بـ « تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس » للحافظ ابن حجر العسقلانى (١١) ط . مكتبة الكليات الأزهرية .

(٤) تدريب الراوى (١/٢٢٧) .

٢ - النوع الثانى : تدليس الشيوخ :

قال الخطيب البغدادى : وأما الضرب الثانى من التدليس فهو أن يروى المحدث عن شيخ سمع منه حديثاً فغير اسمه أو كنيته أو نسبه أو حاله المشهور من أمره لئلا يعرف ، والعلة فى فعله ذلك كون شيخه غير ثقة فى اعتقاده ، أو فى أمانته ، أو يكون متأخر الوفاة قد شارك الراوى عنه جماعة دونه فى السماع منه ، أو يكون أصغر من الراوى عنه سناً ، أو تكون أحاديثه التى عنده كثيرة فلا يحب تكرار الرواية عنه فيغير حاله لبعض هذه الأمور[١].

مثاله : قال الخطيب : أخبرنا أبو سعيد محمد بن موسى الصيرفى قال : ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم قال ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : ثنا أبى قال : بلغنى أن عطية كان يأتى الكلبى فيأخذ عنه التفسير فكان يكنيه بأبى سعيد فيقول قال : أبو سعيد ، وكان هشيم يضعف حديث عطية ، قال الخطيب : الكلبى يكنى أبا النضر وإنما غير عطية كنيته ليوهم الناس أنه يروى عن أبى سعيد الخدرى التفسير الذى كان يأخذه عنه[٢].

قال الخطيب : وقد ذكرنا روايات هؤلاء المذكورين عنه فى كتابنا « الموضح لأوهام الجمع والتفريق » وذكرنا أيضاً فى روايات خلق كثير عن قوم غيروا أسماءهم وأنسابهم المشهورة[٣] اهـ .

وكتابه « مُوَضِّح أوهام الجمع والتفريق » مطبوع بتحقيق عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمى بحيدر أباد الدكن - بالهند سنة ١٩٥٩ وطبع طبعة ثانية من طبعة الهند ومخطوطة بتحقيق عبد المعطى أمين قلعجى ط . دار المعرفة بيروت .

---

(١) الكفاية (٥٢٠ ، ٥٢١) .

(٢) السابق (٥٢١) .

(٣) السابق (٥٢٤) .

وقال العلامة **أحمد شاكر** : تدليس الشيوخ أن يسمى الراوى شيخه ، أو شيخ شيخه باسم أو كنية أو لقب غير ما اشتهر به وعرف ، وهو عمل غير جيد أيضاً ، فإن كان عمل هذا ستراً لضعف الشيخ فقد قال بعضهم : إن هذا جرح فيمن فعله ، والأصح أنه ليس بجرح ، إلا إن قصد إخفاء ضعف الحديث وإظهاره فى مظهر الصحيح ، وبعضهم يفعل هذا لأن شيخه صغير فى السن ، أو متأخر الوفاة ، أو سمع منه كثيراً فامتنع من تكراره على صورة واحد إيهاماً لكثرة الشيوخ ، وكل هذه الصور غير مستحسنة لما فيها من صعوبة معرفة الشيخ لمن لم يعرفه ، فقد لا يفطن له الناظر فيحكم عليه بالجهالة ، وهذا يحصل كثيراً من الخطيب البغدادى وابن الجوزى وغيرهما ، ومنع بعضهم إطلاق اسم « التدليس » على هذا النوع ، والمسألة اصطلاح .

ثم إن لهم صورة أخرى عكس هذه : بأن يذكر الراوى شيخه بكنية أو لقب أو صفة تتفق مع صفة شيخ آخر مشهور تشبيهاً له به كما يفعل ابن السبكى إذ يقول : « أخبرنا أبو عبد الله الحافظ » يريد الذهبى تشبيه بالبيهقى ، إذ يقول هذا ويريد به الحاكم ، وكذا إيهام اللقى والرحلة ، كأن يقول : « حدثنا من وراء النهر » يوهم أنه جيحون ، ويريد نهر عيسى ببغداد ، أو الجيزة بمصر ، وليس هذا بجرح قطعاً ؛ لأنه من المعاريض لا من الكذب قاله الآمدى وابن دقيق العيد[1].

❋ أجناس التدليس :

قال الحافظ أبو عبد الله الحاكم ما ملخصه : فالتدليس عندنا على ستة أجناس :

---

(١) شرح ألفية السيوطى (٣٤، ٣٥) .

١ – فمن المدلسين من دلس عن الثقات الذين هم فى الثقة مثل المحدِّث أو فوقه أو دونه إلا أنهم لم يخرجوا من عداد الذين يقبل أخبارهم فمنهم من التابعين أبو سفيان طلحة بن نافع، وقتادة بن دعامة وغيرهما .

٢ – وأما الجنس الثانى من المدلسين : فقوم يدلسون الحديث فيقولون : « قال فلان » فإذا وقع إليهم من يُنَقِّر عن سماعاتهم ويلح ويراجعهم ذكروا فيه سماعاتهم ، قال أبو عبد الله : فقد صح مثل ذلك عن محمد بن إسحٰق ، ويزيد بن أبى زياد وشباك وأبى إسحٰق ومغيرة وهشيم بن بشير .

٣ – والجنس الثالث من التدليس : قومٌ دلسوا على أقوام مجهولين لا يدرى من هم ، ومن أين هم .

قال أبو عبد الله : قد روى جماعة من الأئمة عن قوم من المجهولين فمنهم سفيان الثورى روى عن أبى همام السكونى وأبى مسكين وأبى خالد الطائى وغيرهم من المجهولين ، ممن لم يقف على أساميهم غير أبى همام ، فإنه الوليد بن قيس إن شاء الله ، وكذلك شعبة بن الحجاج حدث عن جماعة من المجهولين ، فأما بقية بن الوليد فحدث عن خلق من خلق الله لا يوقف على أنسابهم ولا عدالتهم . وقال أحمد بن حنبل : إذا حدث بقية عن المشهورين فروايته مقبولة ، وإذا حدث عن المجهولين فغير مقبولة .

٤ – والجنس الرابع من المدلسين : قوم دلسوا أحاديث رووها عن المجروحين فغيروا أساميهم وكناهم كى لا يعرفوا .

قال أبو عبد الله : وقد كان الثورى يحدث عن إبراهيم بن هراسة فيقول : حدثنا أبو إسحٰق الشيبانى . قال سليمان الشاذكونى : من أراد التدين

بالحديث فلا يأخذ عن الأعمش ولا عن قتادة إلا ما قالا : « سمعناه » .

٥ – الجنس الخامس من المدلسين : قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير وربما فاتهم الشيء عنهم فيدلسونه .

قال أبو عبد الله : ومن هذه الطبقة جماعة من المحدثين المتقدمين والمتأخرين مخرج حديثهم فى الصحيح ، إلا أن المتبحر فى هذا العلم يميز بين ما سمعوه وما دلسوه .

٦ – الجنس السادس من التدليس : قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط ولم يسمعوا منهم ، وإنما قالوا : قال فلان فحمل ذلك عنهم على السماع وليس عندهم عنهم سماع عالٍ ولا نازل .

قال أبو عبد الله : هذا باب يطول فليعلم صاحب الحديث أن الحسن لم يسمع من أبى هريرة ولا من جابر ولا من ابن عمر ولا من ابن عباس شيئاً قط .

وأن الأعمش لم يسمع من أنس ، وأن الشعبى[1] لم يسمع من صحابى غير أنس . وأن الشعبى لم يسمع من عائشة ، ولا من عبد الله بن مسعود ، ولا من أسامة بن زيد ، ولا من على إنما رآه رؤية ، ولا من معاذ بن جبل ، ولا من زيد بن ثابت ، وأن قتادة لم يسمع من صحابى غير أنس ، وأن عامة حديث عمرو بن دينار عن الصحابة غير مسموعة ، وأن عامة أحاديث مكحول عن الصحابة حوالة ، وأن ذلك كله يخفى إلا على الحفاظ للحديث[2] .

وقال الحاكم كذلك : أهل الحجاز والحرمين ومصر والعوالى ليس التدليس من مذهبهم ، وكذلك أهل خراسان والجبال وأصبهان وبلاد فارس وخوزستان وما وراء النهر لا يعلم أحدٌ من أئمتهم دلس ، وأكثر المحدثين تدليساً أهل

---

(١) فى الهامش : كذا فى الأصول ولعل الصواب « التيمى » .

(٢) باختصار من كتاب معرفة علوم الحديث (١٠٣ – ١١١) .

الكوفة ، ونفر يسير من أهل البصرة ، فأما مدينة السلام بغداد فقد خرج منها جماعة من أئمة الحديث مثل أبى النضر هاشم بن القاسم ، وأبى نوح عبد الرحمٰن بن غزوان ، وأبى كامل مظفر بن مدرك ، وأبى محمد يونس بن محمد المؤدب ، وهم فى الطبقة الأولى من أهل بغداد لا يذكر عنهم وعن أقرانهم من الطبقة الأولى التدليس ، ثم الطبقة الثانية بعدهم الحسن بن موسى الأشيب ، وسريج بن النعمان الجوهرى ، ومعاوية بن عمرو الأزدى ، والمعلى ابن منصور وأقرانهم من هذه الطبقة لم يذكر عنهم التدليس ، ثم الطبقة الثالثة إسحٰق بن عيسى الطباع ، ومنصور بن سلمة الخزاعى ، وسليمان بن داؤد الهاشمى ، وأبو نصر عبد الملك بن عبد العزيز التمار ، لم يذكر عنهم وعن طبقتهم التدليس ، ثم الطبقة الرابعة منهم مثل الهيثم بن خارجة ، والحكم بن موسى ، وخلف بن هشام ، وداؤد بن عمر الضبى ، لم يذكر عنهم وعن طبقتهم التدليس ، ثم الطبقة الخامسة مثل إمام الحديث أحمد بن حنبل ، ومزكى الرواة يحيى بن معين ، وصاحب المسند أبى خيثمة زهير بن حرب ، وعمرو بن محمد الناقد لم يذكر عن واحدٍ منهم التدليس ، ثم الطبقة السادسة والسابعة فلم يذكر عنهم ذلك إلا أبا بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغندى الواسطى .

فإن أخذ أحد من أهل بغداد التدليس فعن الباغندى وحده[1].

✵ أشهر المصنفات فى التدليس والمدلسين :

١ – التبيين لأسماء المدلسين للخطيب البغدادى .

٢ – التبيين لأسماء المدلسين : لبرهان الدين الحلبى وهى مطبوعة .

٣ – تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ، للحافظ ابن حجر وهى مطبوعة أيضاً[2].

---

(١) باختصار من معرفة علوم الحديث (١١١ ، ١١٢) .

(٢) تيسير مصطلح الحديث بتصرف (٨٣ ، ٨٤) .

٢ - الحديث الضعيف بسبب الطعن فى العدالة

١ - المتروك

❋ **المتروك لغة** : اسم مفعول من ترك .

واصطلاحاً : هو الحديث الذي يتفرد بروايته ضعيف ، سبب ضعفه كونه متهماً بالكذب فى الحديث ، أو ظاهر الفسق بقول أو فعل أو كثير الغلط أو الغفلة(١).

وقيل : هو الحديث الذى فى إسناده راوٍ متهم بالكذب .

وسبب اتهام الراوى بالكذب أحد أمرين وهما :

أ - أن لا يروى ذلك الحديث إلا من جهته ، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة . [وهى القواعد التى استنبطها العلماء من مجموع نصوص عامة صحيحة مثل قاعدة « الأصل براءة الذمة »] .

ب - أن يعرف بالكذب فى كلامه العادى ، لكن لم يظهر منه الكذب فى الحديث النبوى(٢).

وقال العلامة أحمد شاكر : فالراوى إذا انفرد بالحديث ، وكان متهماً

---

(١) انظر لمحات فى أصول الحديث (٢٦٣ ، ٢٦٤) .

(٢) تيسير مصطلح الحديث (٩٣) بتصرف ؛ ونزهة النظر (٤٤) .

بالكذب ، سواءً فى الحديث أو فى غيره ، أو بالفسق ، أو كان ذا غفلة أو كثير الوهم سمى ما انفرد به « المتروك »[1].

مثاله : ما رواه عمرو بن شمر الجعفى الكوفى الشيعى عن جابر عن أبى الطفيل عن على وعمار قالا : « كان النبى ﷺ يقنت فى الفجر ويكبر يوم عرفة من صلاة الغداة ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق » قال النسائى والدارقطنى وغيرهما عن عمرو بن شمر : « متروك الحديث » ولا شك فى أن الحديث المتروك ضعيف جداً بحيث إنه لا يمكن أن ينجبر بغيره ، وهو أسوأ حالاً من المنكر ، والمعل ، والمدرج ، والمقلوب ، والمضطرب ، وأسوأ منه الموضوع .

* * *

---

(١) شرح ألفية السيوطى (٣٨) .

٢ - الحديث الموضوع

❋ **تعريفه :**

لغة : وزن مفعول من وضع إذا أسقط أو اختلق وافترى .

اصطلاحاً : هو الحديث المختلق المصنوع المنسوب إلى رسول الله ﷺ ، وهو ليس بحديث ، وإنما يطلق عليه ذلك مجازاً بحسب تسمية صاحبه ، وهو شر أنواع الحديث الضعيف ، ولا تجوز روايته إلا لتبيين كذبه ووضعه .

ومن رَوَّج حديثاً وهو يعلم أنه مكذوب موضوع فهو مشارك لمن وضعه في الكذب على رسول الله ﷺ إذا لم يبين وضعه وهو مُتَوَعَّد بقول النبي ﷺ : « **من كذب عَلَيَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار** »[1] .

قال ابن الصلاح : اعلم أن الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة ، ولا تحل روايته لأحدٍ عَلِمَ حاله في أي معنى كان إلا مقروناً ببيان وضعه ، بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التي يحتمل صدقها في الباطن ، حيث جاز روايتها في الترغيب والترهيب على ما نبينه قريباً إن شاء الله[2] .

وإنما يعرف كون الحديث موضوعاً بإقرار واضعه ، أو ما يتنزل منزلة

---

(١) تقدم تخريجه ص (١١٩) .

(٢) وهذا على مذهب ابن الصلاح في جواز رواية الأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال بالشروط سالفة الذكر وقد ذكرنا مذهب العلماء في ذلك فليراجع .

إقراره ، وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوى أو المروى ، فقد وضعت أحاديث طويلة يشهد بوضعها ركاكة ألفاظها ومعانيها[1].

✵ أسباب وضع الحديث :

١ - ظهور الفرق الضالة :

ومن هؤلاء الشيعة قبحهم الله فهم أكذب الفرق على رسول الله ﷺ سئل مالك عن الرافضة فقال : لا تكلمهم ولا ترو عنهم فإنهم يكذبون ، وقال حماد بن سلمة : حدثنى شيخ لهم - يعنى الرافضة - قال : كنا إذا اجتمعنا فاستحسنا شيئاً جعلناه حديثاً .

٢ - الخلافات السياسية :

فبعد أن قتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضى الله عنه ، وظهر ما أخبر به المعصوم ﷺ من اختلاف الأمة ، وما حدث يوم الجمل وصفين وبين على بن أبى طالب ومعاوية بن أبى سفيان رضى الله عنهما فكان أنصار كل طائفة يخترعون من الأحاديث التى يمدحون بها إمامهم ، فوضعت فى فضل على رضى الله عنه أحاديث ، وفى فضل معاوية أحاديث .

٣ - الخلافات الفقهية :

وكان التعصب الأعمى للمذاهب الفقهية كذلك مما روج لوضع الأحاديث ونسبتها ظلماً وزوراً إلى رسول الله ﷺ ، فوضع المقلدون لأبى حنيفة رحمه الله أحاديث فى مدحه وذم من سواه ، وكذلك المتعصبون للشافعى رحمه الله ، فمما وضع المتعصبون لأبى حنيفة حديث : « سيكون رجل فى أمتى يقال له أبو حنيفة النعمان هو سراج أمتى » .

ووضعوا فى ذم الشافعى رحمه الله : « سيكون فى أمتى رجل يقال

---

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقيد والإيضاح (١٣٠ ، ١٣١) .

له محمد بن إدريس هو أضر على أمتى من إبليس » .

٤ - ظهور الزنادقة الذين يكيدون للإسلام وأهله :

لما قدم عبد الكريم بن أبى العوجاء للقتل اعترف بأنه وضع أربعة آلاف حديث يحرم فيها الحلال ويحلل الحرام ، وأشهر من أعمل فى رقابهم سيف التأديب الخليفة المهدى الذى أنشأ ديواناً خاصاً للزندقة .

٥ - ظهور القُصّاص والوعاظ الذين لا يتقون الله عز وجل :

فقد ظهر من القصاص الذين لا يخافون الله عز وجل ، ولا يتورعون عن الكذب على الله عز وجل ، أكاذيب ومناكير حاولوا بها جذب قلوب الناس والتأثير عليهم .

٦ - بعض الجهلة اخترعوا أحاديث للترغيب فى الطاعات :

فمن هؤلاء نوح بن أبى مريم الذى وضع أحاديث فضائل القرآن سورة سورة ، وعلل ذلك بأنه وجد الناس تشاغلوا بفقه أبى حنيفة ، ومغازى ابن إسحٰق عن القرآن ، فأراد أن يصرفهم عن ذلك ، ومن عجيب استدلال هؤلاء الجهال لهذا الإفك المبين والكذب المشين أنهم يقولون نحن لم نكذب عليه وإنما نكذب له ، والوعيد فى الحديث لمن كذب عليه ، وهذا من الجهل بالله عز وجل وبرسوله ﷺ ، وبدين الإسلام ، فالله عز وجل قد أغنى رسوله ﷺ بالشرع المتين ، وأكمل عليه الدين فقال تعالى : ﴿ **الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُم نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلَامَ دِيناً** ﴾ [المائدة : ٣] فشرع النبى ﷺ غنىّ عن كذب الكاذبين ووضع الوضاعين .

٧ - ومن أسباب الوضع التقرب إلى الأمراء :

ومن أمثلة ذلك ما فعله غياث بن إبراهيم ، إذ دخل على المهدى فروى له الحديث المشهور : « لا سبق إلا فى نصل أو خف أو حافر »[1] وزاد فيه

---

(١) رواه أبو داود (٢٥٥٧) الجهاد ، والترمذى (١٩٢/٧) الجهاد ، والنسائى =

« أو جناح »[1] إرضاء للمهدى ، وهناك أسباب أخرى للوضع كالتعصب للجنس والقبيلة والبلد ، والرغبة فى الإتيان بغريب الحديث من متن وإسناد ، والانتصار للفتيا والانتقام من فئة معينة[2].

✹ الأسباب التى يعرف بها كون الحديث موضوعاً :

قال ابن القيم رحمه الله فى بيان علامات الوضع فى المتن ما ملخصه :

١ - اشتماله على المجازفات كما فى الحديث المكذوب : « من قال لا إلٰه إلا الله : خلق الله من تلك الكلمة طائراً له سبعون ألف لسان ، لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون الله له » .

٢ - تكذيب الحس له : كحديث « الباذنجان لما أكل له » .

٣ - سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه كحديث : « لو كان الأرز رجلاً لكان حليماً ، ما أكله جائع إلا أشبعه » .

٤ - ومنها مناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بينة ، ومن هذا الباب أحاديث مدح من اسمه محمد أو أحمد ، وأن كل من يسمى بهذه الأسماء لا يدخل النار .

٥ - ومنها أن يدعى على النبى ﷺ أنه فعل أمراً ظاهراً بمحضر من الصحابة كلهم ، وأنهم اتفقوا على كتمانه ولم ينقلوه ، كما يزعم أكذب

= (٦/٢٢٦ ، ٢٢٧) الخيل .
وقال الترمذى : هذا حديث حسن ، وصحح إسناده الألبانى ، وكذا فى تحقيق جامع الأصول .

(١) زيادة « جناح » موضوعة كما هو ظاهر .

(٢) انظر بتفصيل الذكر أسباب الوضع فى كتاب « السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى » للدكتور مصطفى السباعى (٧٨ - ٨٨) ط . المكتب الإسلامى .
وانظر أيضاً بحوث فى تاريخ السنة المشرفة للدكتور أكرم ضياء العمرى (٢٢ - ٤٥) الطبعة الرابعة .

الطوائف أنه ﷺ أخذ بيد على بن أبى طالب رضى الله عنه بمحضر من الصحابة كلهم وهم راجعون من حجة الوداع فأقامه بينهم حتى عرفه الجميع ثم قال : « هذا وصيى وأخى والخليفة من بعدى ، فاسمعوا له وأطيعوا » ثم اتفق الكل على كتمان ذلك وتغييره ومخالفته ، فلعنة الله على الكاذبين .

٦ – ومنها : أن يكون الحديث باطلاً فى نفسه فيدل بطلانه على أنه ليس من كلام الرسول ﷺ كحديث : « المجرة التى فى السماء من عَرَقِ الأفعى التى تحت العرش » .

٧ – ومنها : أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء ، كحديث : « ثلاثة تزيد فى البصر : النظر إلى الخضرة ، والماء الجارى ، والوجه الحسن » .

٨ – ومنها : أن يكون فى الحديث تاريخ كذا وكذا ، مثل قوله : « إذا كان سنة كذا وكذا وقع كيت وكيت : كقول الكذاب الأشر » « إذا انكسف القمر فى المحرم كان الغلاء والقتال وشغل السلطان ، وإذا انكشف فى صفر كان كذا وكذا » واستمر الكذاب فى الشهور كلها .

٩ – ومنها : أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطرقية أشبه وأليق كحديث : « الهريسة تشد الظهر » .

١٠ – ومنها : أن يكون الحديث مما تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه:

كحديث عوج بن عنق الطويل فإن فى هذا الحديث أن طوله كان ثلاثة آلاف ذراع ... » إلخ الحديث .

١١ – ومنها : مخالفة الحديث صريح القرآن ، كحديث مقدار الدنيا ، وأنها سبعة آلاف سنة ، ونحنُ فى الألف السابعة .

والله تعالى يقول: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا؟ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّى لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِى السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا؟ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللهِ﴾ . [الأعراف: ١٨٧]

١٢ – ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها ، بحيث يمجها السمع ويدفعها الطبع ، كحديث : « أربع لا تشبع من أربع : أنثى من ذكر ، وأرض من مطر ، وعين من نظر ، وأذن من خبر » .

١٣ – ما يقترن بالحديث من القرائن التى يعلم بها أنه باطل ، مثل حديث وضع الجزية عن أهل خيبر ، وهذا كذب من عدة وجوه :

● أحدها : أن فيها شهادة سعد بن معاذ ، وسعد قد توفى قبل ذلك فى غزوة الخندق .

● ثانيها : أن فيه « وكتب معاوية بن أبى سفيان » هكذا ، ومعاوية إنما أسلم زمن الفتح ، وكان من الطلقاء .

● ثالثها : أن الجزية لم تكن نزلت حينئذ .

● رابعها : أن فيه وضع عنهم الكُلَف والسُّخَر ، ولم يكن فى زمانه كلف ولا سخر ولا مكوس .

● خامسها : أنه لم يجعل لهم عهداً لازماً بل قال : « نقركم ما شئنا » .

● سادسها : أن هذا مما تتوفر الهمم والدواعى على نقله .

● سابعها : أن أهل خيبر لم يتقدم لهم من الإحسان ما يوجب وضع الجزية .

● ثامنها : أن النبى ﷺ لم يسقطها عن الأبعدين[١] .

ولا شك فى أن هذه العلامات فى المتن تدل على أن الحديث موضوع .

❋ وهناك علامات فى السند تدل على ذلك أيضاً :

١ – فمن ذلك أن يكون راويه كذاباً معروفاً بالكذب ، ولا يرويه ثقة غيره .

---

(١) باختصار من المنار المنيف فى الصحيح والضعيف لابن القيم بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة (٥٠ – ١٠٤) ط . مكتبة ابن تيمية .

٢ – ومن ذلك أن يعترف واضعه بالوضع ، كما اعترف أبو عصمة نوح بن أبى مريم بوضعه أحاديث فضائل السور .

٣ – أن يروى الراوى عن شيخ لم يثبت لقياه له ، أو ولد بعد وفاته ، أو لم يدخل المكان الذى ادعى سماعه فيه ، كما ادعى مأمون بن أحمد الهروى أنه سمع من هشام بن عمار ، فسأله الحافظ ابن حبان : متى دخلت الشام ؟ قال : سنة خمسين ومائتين ، قال ابن حبان : فإن هشاماً الذى تروى عنه مات سنة خمس وأربعين ومائتين .

قال حفص بن غياث القاضى : إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين ، يعنى سنه وسن من كتب عنه .

وقال سفيان الثورى : لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التواريخ .

٤ – وقد يستفاد الوضع من حال الراوى وبواعثه النفسية : مثل ما أخرجه الحكم عن سيف بن عمر التميمى أنه قال : كنا عند سعد بن طريف فجاء ابنه من الكتاب يبكى فقال : ما لك ؟ قال : ضربنى المعلم . فقال سعد : لأخزينهم اليوم حدثنى عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً : « معلمو صبيانكم شراركم ، أقلهم رحمة لليتيم ، وأغلظهم على المسكين » ومثل حديث : « الهريسة تشد الظهر » فإن واضعه محمد بن حجاج النخعى كان يبيع الهريسة[1] .

❋ أشهر المصنفات :

١ – « الموضوعات لابن الجوزى » ، وهو أقدم كتاب صنف فى هذا الموضوع ، وابن الجوزى متساهل فى الحكم بالوضع كما أن الحاكم متساهل فى الحكم بالصحة وقد حكم على حديث رواه مسلم متابعة بالوضع ،

---

(١) السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى لمصطفى السباعى (٩٧ ، ٩٨) .

وكذلك جملة أحاديث فى مسند الإمام أحمد وتعقبه ابن حجر ودافع عن جملة من أحاديث المسند فى كتاب « القول المسدد فى الذب عن المسند » .

٢ - « الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة » لمحمد بن على الشوكانى ، وهو مطبوع بتحقيق عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمى اليمانى . ط . دار الكتب العلمية .

٣ - « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة » لابن عراق الكتانى .

٤ - « اللآلىء المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة » للسيوطى .

٥ - « الأسرار المرفوعة فى الأخبار الموضوعة » المعروف بالموضوعات الكبرى لعلى القارى بتحقيق وتعليق محمد الصباغ - ط . المكتب الإسلامى .

٦ - « المصنوع فى معرفة الحديث الموضوع » لعلى القارى الهروى المكى، وهو الموضوعات الصغرى ، بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة . توزيع مكتبة الرشد .

٧ - « سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة » - للألبانى ، وليست قاصرة على الموضوعات بل اشتملت الضعيف والموضوع .



٣ – الحديث الضعيف بسبب الطعن فى الضبط

١ – المنكر

المنكر لغة : اسم مفعول من أنكر – بمعنى جحد – وعكسه المعروف .

واصطلاحاً : اختلفت أقوال العلماء فيه ، فقال بعضهم هو مخالفة الثقات سواء كان المخالف ضعيفاً أو ثقة ، وعرفه الترمذى بأنه تفرد الضعيف بحديث لم يروه غيره ، وعرفه البرديجى بأنه تفرد الراوى بحديث سواء كان ثقة أو لا . وهذا الاختلاف شبيه بتعريف الشاذ حيث عرفه بعضهم بأنه تفرد الثقة ، ولكن الذى استقر عليه الأمر هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه أو لجماعة الثقات ، وكذا المنكر الذى استقر عليه الأمر ورجحه الحافظ أنه مخالفة الضعيف للثقة ، فتكون رواية الضعيف منكرة ، ورواية الثقة معروفة .

قال الإمام مسلم فى مقدمة صحيحه : « وعلامة المنكر فى حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم ، أو لم تكن توافقها ، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله »[1] اهـ .

قال النووى : « هذا الذى ذكر رحمه الله هو معنى المنكر عند المحدِّثين يعنى

---

(١) صحيح مسلم (١/٥٦ ، ٥٧) بشرح النووى .

به المنكر المردود ، فإنهم قد يطلقون المنكر على انفراد الثقة بحديث وهذا ليس بمنكر مردود ، إذا كان الثقة ضابطاً متقناً . وقوله : « أو لم تكن توافقها » معناه لا توافقها إلا فى قليل »[1] اهـ .

أما الترمذى رحمه الله فقد حكم على تفرد الضعيف بأنه منكر : فقد روى فى كتاب الاستئذان قال : حدثنا الفضل بن الصباح بغدادى حدثنا سعيد بن زكريا عن عنبسة بن عبد الرحمٰن عن محمد بن زاذان عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : « **السلام قبل الكلام** » وبهذا الإسناد عن النبى ﷺ قال : « **لا تدعوا أحداً إلى الطعام حتى يسلم** » قال أبو عيسى : هذا حديث منكر لا نعرفه إلا من هذا الوجه . وسمعت محمداً يقول : « عنبسة بن عبد الرحمٰن ضعيف فى الحديث ذاهب ، ومحمد بن زاذان منكر الحديث »[2].

✵ وقسم ابن الصلاح المنكر إلى قسمين :

الأول : هو الفرد المخالف لما رواه الثقات .

الثانى : هو الفرد الذى ليس فى راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده .

وتبع ابن الصلاح على ذلك النووى وابن كثير والعراق ، وأنكر ذلك الحافظ لأن فيه تسوية بين المنكر والشاذ ووضع الحافظ حداً للمنكر وهو ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة ، ومثل له فى شرح النخبة بما رواه ابن أبى حاتم من طريق حُبَيِّب بن حبيب – وهو أخو حمزة بن حبيب الزيات المقرى عن أبى إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبى ﷺ قال : « **... من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج البيت وصام وقرى الضيف دخل الجنة** »

---

(١) شرح النووى على صحيح مسلم (هامش ٥٧/١) .

(٢) رواه الترمذى (١٧٣/١٠ ، ١٧٤ عارضة) أبواب الاستئذان .

قال أبو حاتم : وهو منكر لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً وهو المعروف[1].

وعلى هذا يكون الحديث المنكر ضعيف جداً لأن فيه راوٍ ضعيف وازداد الحديث ضعفاً لمخالفته للثقة .

وعلى الباحث أن يفرق بين اصطلاح المتقدمين ، وكيف أنهم يطلقون على مجرد التفرد منكراً وقد يكون حديثاً صحيحاً غريباً .

وبين قول المتأخرين وهو مخالفة الضعيف للثقة[2] وتبع السيوطى شيخه الحافظ فى تعريف المنكر فقال فى ألفيته :

المنكر الذى روى غير الثقه مخالفاً فى نخبة قد حققه
قابله المعروف والذى رأى ترادف المنكر والشاذ نأى[3]

وقال فى تدريب الراوى : التنبيه الثالث : وقع فى عباراتهم : أنكر مَا رواه فلان كذا ، وإن لم يكن ذلك الحديث ضعيفاً .

وقال ابن عدى : أنكر ما روى بريد بن عبد الله بن أبى بردة : « إذا أراد الله بأمة خيراً قبض نبيها قبلها » قال : وهذا طريق حسن رواته ثقات وقد أدخله قوم فى صحاحهم[4] انتهى .

---

(١) العلل لابن أبى حاتم (١٨٢/٢) .

(٢) باختصار من أسباب اختلاف المحدثين (٣٧٨/١ - ٣٨٢) .

(٣) ألفية السيوطى بشرح أحمد شاكر (٣٦) .

(٤) انظر الكامل لابن عدى (٦٣/١ ، ٦٤) فى ترجمة بريد بن أبى بردة الأشعرى الكوفى .
قال أشرف الرفاعى : وهذا الحديث فى صحيح مسلم (٦٥/٧) ط . السلطانية (رقم ٢٢٨٨) ط . عبد الباق (٥٢/١٥) بشرح النووى .
رواه مسلم معلقاً فقال حدثت عن أبى أسامة عن بريد بن عبد الله بن أبى بردة .. قال المازرى والقاضى عياض : هذا الحديث من الأحاديث المنقطعة فى مسلم فإنه لم يسم الذى حدثه عن أبى أسامة . اهـ .
=

وقال الذهبى : أنكر ما للوليد بن مسلم من الأحاديث حديث حفظ القرآن ، وهو عند الترمذى وحسنه ، وصححه الحاكم على شرط الشيخين[1].

= قلت : والحديث وصله البزار وأبو يعلى وابن حبان (٦٦٤٧) وابن عدى (٦٣/٢) والدارقطنى - فى الأربعين (٩٦) والخطيب - تاريخه (٣٧٠/٧) والبيهقى - فى الدلائل (٧٦/٣ - ٧٧) وفى الأسماء والصفات (ص ١٩٦) والذهبى فى السير (٤٢٦/١٤) كلهم من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهرى عن أبى أسامة به .

(١) تدريب الراوى (٢٤١/١) بتصرف واختصار .

فائدة : وهذا الحديث رواه الترمذى (٣٥٧) وابن أبى عاصم فى الدعاء (كما فى النكت الظراف) وابن جرير الطبرى (تفسيره ١٩٨٧٥) والحاكم (٣١٦/١) وابن مردويه (كما فى النكت الظراف) ا ط (٥٩٢٧) وأوله عن ابن عباس أنه قال : « بينما أنا جالس عند رسول الله ﷺ إذ جاءه على بن أبى طالب فقال : بأبى أنت وأمى يا رسول الله تفلت هذا القرآن من صدرى فما أجدنى أقدر عليه ..» .

كلهم من طريق سليمان بن عبد الرحمٰن الدمشقى عن الوليد بن مسلم عن ابن جريج عن عطاء وعكرمة مولى ابن عباس - كلاهما عن ابن عباس ... بالدعاء الوارد لحفظ القرآن .

وصرح الوليد بسماعه له من ابن جريج والحديث فى الترغيب للمنذرى (٢١٣/٢ - ٢١٤) ، وتفسير سورة يوسف من تفسير ابن كثير (٣٣٤/٤) ، وفى فضائل القرآن لابن كثير (ص ٨٨ - ٨٩) ، وفى الدر المنثور (٣٦/٤ - ٣٧) .

قال الترمذى : حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الوليد . اهـ . وعَدَّه ابن الجوزى من الموضوعات (١٣٨/٢) .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . اهـ .

وقال المنذرى : طرق أسانيد هذا الحديث جيدة ومتنه غريب جداً والله أعلم . اهـ .

قال الذهبى : جَوَّدَ سنده الحاكم فذكره عن أبى أيوب سليمان بن عبد الرحمٰن الدمشقى ، قال حدثنا الوليد بن مسلم قال : ثنا ابن جريج فذكره مصرحاً بقوله حدثنا ابن جريج ، وقد حدث به سليمان قطعاً وهو ثبت . فالله أعلم .

قال ابن كثير (فضائل القرآن) : ولا شك أن سنده من الوليد فصاعداً على شرط الشيخين حيث صرح الوليد بالسماع من ابن جريج فالله أعلم فإنه من البين غرابته =

....

= بل نكارته والله أعلم . اهـ .

قال الذهبى – الميزان (٢/٢١٣) : هذا الحديث مع نظافة إسناده حديث منكر جداً، فى نفسى منه شىء، فالله أعلم فلعل سليمان بن عبد الرحمٰن شُبِّهَ له أو أدخل عليه . اهـ .

قلت : وهذا الحديث يصلح كمثال للحديث المعلول ، ومثال للحديث المدلس ، ومثال للحديث المنكر (وإن كان وفقاً للاصطلاح ليس من المنكر بل من الفرد الغريب الذى تفرد به سليمان بن عبد الرحمٰن عن الوليد ، وتفرد به الوليد عن ابن جريج ، فليس هو من المنكر بل من الغريب الفرد) فالتمثيل به فى أحد الموضعين أولى .

وقد توبع سليمان بن عبد الرحمٰن فأخرجه الدارقطنى ومن طريقه ابن الجوزى من حديث هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم .

قال الدارقطنى : تفرد به هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم . اهـ .

قلت : كذا قال وكأنه لم يستحضر رواية سليمان بن عبد الرحمٰن عن الوليد المتقدمة . ثم قد رواه العقيلى ( ) والطبرانى – فى الدعاء (١٣٣٣)، وفى الكبير (١٢٠٣٦) وابن السنى – فى عمل يوم وليلة (٥٨٠) ، وابن الجوزى – فى الموضوعات (٢/١٣٩) كلهم من طريق هشام بن عمار عن محمد بن إبراهيم القرشى عن أبى صالح عن عكرمة .

فقال الحافظ ابن حجر فى النكت الظراف : لعل الوليد بن مسلم أخذه من محمد ابن إبراهيم القرشى هذا عن ابن جريج فدلسه فأسقط القرشى هذا وسواه لابن جريج ، والعلم عند الله تعالى . اهـ .

قلت : الوليد بن مسلم مشهور بالتدليس وبتدليس التسوية، ولكن يشكل على هذا الاحتمال تصريحه بالتحديث والسماع من ابن جريج فى سنن الترمذى ومستدرك الحاكم . فظاهر الإسناد الصحة كما ذكر الذهبى وابن كثير – أشرف الرفاعى .



٢ - المدرج

التعريف اللغوى : اسم مفعول من أدرج، والإدراج هو إدخال الشىء فى الشىء.

اصطلاحاً : هو الحديث الذى فيه زيادة ليست منه .

والإدراج قد يكون فى المتن أو السند .

والإدراج فى المتن هو أن يضاف لكلام النبى ﷺ كلام للصحابى ، أو من دونه ، بحيث يتوهم السامع أنه من كلام النبى ﷺ .

قال السيوطى : ويدرك ذلك بوروده منفصلاً فى رواية أخرى ، أو بالتنصيص على ذلك من الراوى ، أو بعض الأئمة المطلعين أو باستحالة كونه ﷺ يقول ذلك[1].

وينقسم الإدراج إلى ثلاثة أقسام بحسب الزيادة المدرجة ، فقد تكون فى أول الحديث ، أو فى وسطه أو فى آخره .

فمن أمثلة المدرج فى أول الحديث ما روى الخطيب من طريق أبى قطن وشبابة عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « **أسبغوا الوضوء ويل الأعقاب من النار** » فقوله : « **أسبغوا الوضوء** » مدرج فى الحديث من كلام أبى هريرة وليس من كلام

(١) تدريب الراوى (١/٢٦٨) .

النبى ﷺ ، وقد علم ذلك من رواية البخارى عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبى هريرة قال : أسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم ﷺ قال : « **ويل للأعقاب من النار** »[1] وقد وهم أبو قطن وشبابة فروياه على ذلك الشكل مدرجاً فيه كلام أبى هريرة . فهذا إدراج فى المتن فى أوله ، وأمكن الوقوف عليه من تتبع روايات الحديث ، فظهر ما كان من كلامه ﷺ ، وما زيد فيه .

ومن أمثلة المدرج فى وسط الحديث : ما رواه البخارى وغيره فى بدء الوحى من حديث عائشة - أنها قالت وكان - تعنى رسول الله ﷺ يخلو بغار حراء فيتحنث فيه - وهو التعبد - الليالى ذوات العدد[2] فقوله : وهو التعبد مدرج من كلام الزهرى .

ومن أمثلة الإدراج فى نهاية الحديث ما رواه البخارى من طريق ابن المبارك عن يونس عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « **للمملوك أجران والذى نفسى بيده لولا الجهاد فى سبيل الله والحج وبر أمى لأحببت أن أموت وأنا مملوك** »[3] فقوله : « **والذى نفسى بيده** ... » إلخ ، مدرجة من كلام أبى هريرة إذ يستحيل أن يكون ذلك من كلام رسول الله ﷺ ، لأن أمه ﷺ ماتت وهو صغير .

فهذه أمثلة ثلاثة للإدراج فى أول المتن ووسطه وآخره، وظهر فيها أيضاً طرق الوصول إلى الإدراج من تتبع روايات الحديث ، أو نص بعض الأئمة على الإدراج ، أو استحالة كونه من كلام النبى ﷺ ، ويبقى الإدراج الذى يصرح فيه من أدرج فى رواية أخرى .

---

(١) رواه البخارى (١/٣٢١) الوضوء . باب غسل الأعقاب .

(٢) رواه البخارى (١/٣٠) بدء الوحى .

(٣) رواه البخارى (٥/٢٠٨) الخصومات : باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده .

عن ابن مسعود رفعه : « من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ومن مات يشرك بالله شيئاً دخل النار »[1].

ففى رواية أخرى قال ابن مسعود : قال النبى ﷺ كلمة وقلت أنا أخرى فذكرها فأفاد ذلك أن إحدى الكلمتين من قول ابن مسعود .

حكم الإدراج فى المتن : لا شك فى أن تعمده حرام فلا يجوز أن يدخل فى كلام النبى ﷺ ما ليس منه وإلا فهو متوعد بالحديث : « من كذب عَلَيَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار »[2].

ولكن العلماء يذكرون كلاماً بغرض زيادة النفع والفائدة كتفسير غريب كما قال الزهرى : وهو التعبد . أو بيان حكمة قول النبى ﷺ كما قالت عائشة رضى الله عنها : يُحَذِّر ما صنعوا بعد روايتها قوله ﷺ : « **لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد** »[3].

قال العلامة أحمد شاكر : أما الإدراج لتفسير شئ من معنى الحديث ففيه بعض التسامح والأولى أن ينص الراوى على بيانه وأما ما وقع من الراوى خطأ من غير عمد فلا حرج على المخطىء إلا إن كثر خطؤه فيكون جرحاً فى ضبطه وإتقانه .

وأما ما كان من الراوى عن عمد فإنه حرام كله على اختلاف أنواعه باتفاق أهل الحديث والفقه والأصول وغيرهم ، لما يتضمن من التلبيس والتدليس ومن عزو القول إلى غير قائله . قال السمعانى : « من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة ، وممن يحرف الكلم عن مواضعه وهو ملحق بالكذابين »[4].

---

(١) رواه مسلم (٩٢/٢) الإيمان .

(٢) تقدم تخريجه ص (١١٩) .

(٣) رواه البخارى (٥٣٢/١) الصلاة ، ومسلم (١٢/٥ ، ١٣) المساجد .

(٤) شرح ألفية السيوطى (٧٠) .

❋ **النوع الثانى من الإدراج** : وهو الإدراج فى السند :

وقد ذكر له النووى فى التقريب نوعين :

١ – أن يكون عنده متنان بإسنادين فيرويهما بأحدهما .

قال السيوطى : أو يروى أحدهما بإسناده الخاص به ، ويزيد فيه من المتن الآخر ما ليس فى الأول .

ومنه أن يسمع الحديث من شيخه إلا طرفاً منه فيسمعه بواسطة عنه فيرويه تاماً بحذف الواسطة، وابن الصلاح ذكر هذين القسمين دون ما ذكره المصنف [يعنى النووى] وكأن المصنف رأى دخولهما فيما ذكره . مثال ذلك حديث رواه سعيد بن أبى مريم عن مالك عن الزهرى عن أنس أن رسول الله ﷺ قال : « **لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا** »[1] الحديث ، فقوله : « **ولا تنافسوا** » مدرج أدرجه ابن أبى مريم من حديث آخر لمالك عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة عن النبى ﷺ : « **إياكم والظن فإن الظنَّ أكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا** »[2] وكلا الحديثين متفق عليه من طريق مالك وليس فى الأول « **ولا تنافسوا** » وهى فى الثانى وهكذا الحديثان عند رواة الموطأ .

والنوع الذى ذكره النووى فى تقريبه :

أن يسمع حديثاً من جماعة مختلفين فى إسناده أو متنه فيرويه عنهم باتفاق .

مثاله : الحديث الذى رواه الترمذى من طريق ابن مهدى عن سفيان الثورى عن واصل الأحدب ومنصور والأعمش عن أبى وائل عن عمرو بن شرحبيل

---

(١) رواه البخارى (١٠/٤٩٦) الأدب ، ومسلم (١٦/١١٦) البر والصلة وأبو داود (٤٨٨٩) الأدب ، والترمذى (٨/١٢٠ ، ١٢١) البر .

(٢) رواه البخارى (٦٠٦٦) النكاح ، ومسلم (١٦/١١٨ ، ١١٩) البر والصلة ، والترمذى (٨/١٥٦) البر والصلة وأبو داود (٤٨٩٦) الأدب .

عن ابن مسعود قال : قلت : يا رسول الله أى الذنب أعظم ، قال : « **أن تجعل لله نداً وهو خلقك** »[1] فإن رواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور والأعمش فإن واصلاً يرويه عن أبى وائل عن عبد الله ، لا يذكر فيه عمراً هكذا رواه شعبة ومهدى بن ميمون ومالك بن مِغْوَل وسعيد بن مسروق عن واصل كما ذكره الخطيب ، وقد بين الإسنادين معاً يحيى بن سعيد القطان فى روايته عن سفيان وفصل أحدهما من الآخر[2].

وزاد أحمد شاكر رحمه الله فى مدرج الإسناد نوعاً ثالثاً : وهو أن يحدث الشيخ فيسوق الإسناد ، ثم يعرض له عارض فيقول كلاماً من عنده ، فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد ، فيرويه عنه كذلك .

مثاله : حديث رواه ابن ماجة عن إسماعيل بن محمد الطلحى عن ثابت بن موسى العابد الزاهد عن شريك عن الأعمش عن أبى سفيان عن جابر مرفوعاً : « من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار »[3].

قال الحاكم : دخل ثابت على شريك وهو يملى ويقول : حدثنا الأعمش عن أبى سفيان عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ وسكت ليكتب المستملى ، فلما نظر إلى ثابت قال : من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار وقصد بذلك ثابتاً لزهده وورعه ، فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد فكان يحدث به » .

وقال ابن حبان : إنما هو قول شريك قاله عقب حديث الأعمش عن أبى سفيان عن جابر مرفوعاً : « **يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم** »[4]

---

(١) رواه البخارى (٤٩٢/٨) التفسير ، ومسلم (٨٠/٢) الإيمان .

(٢) تدريب الراوى (٢٧٣/١) .

(٣) رواه ابن ماجه (١٣٣٣) كتاب إقامة الصلاة : باب ما جاء فى قيام الليل وضعفه الألبانى فى الضعيفة وضعيف الجامع وضعيف ابن ماجه برقم ٢٨٠ .

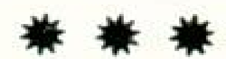
(٤) رواه البخارى (٣٠/٣) التهجد ، (٦٥/٦، ٦٦) صلاة المسافرين .

فأدرجه ثابت فى الخبر ، ثم سرقه منه جماعة من الضعفاء وحدثوا به عن شريك .

قال أحمد شاكر : وهذا القسم ذكره ابن الصلاح فى نوع « الموضوع » وجعله شبه وضع من غير تعمد ، وتبعه على ذلك النووى والناظم [أى السيوطى] فيما سيأتى ، وذكره فى المدرج أولى ، وهو به أشبه كما صنع الحافظ ابن حجر[1] .

✹ حكم الإدراج فى السند :

لا شك أن الإدراج فى السند لا يكون إلا عن وهم أو خطأ غير مقصود ، وقد رفع عن هذه الأمة الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ، وتعمده كذلك يكون من الكذب الذى يسقط العدالة ويعرض صاحبه للعقاب .



(١) شرح ألفية السيوطى (٦٩ ، ٧٠) .

٣ - المقلوب

تعريفه لغة : اسم مفعول من قلب وقلب الشيء أى حوله عن وجهه .

واصطلاحاً : حديث دخله القلب فى سنده أو متنه[١].

أ - أما قلب السند فله صور :

١ - منها : أن يكون بالتقديم والتأخير فى الأسماء ، كأن يخطىء الراوى فيقول : « كعب بن مرة » بدل « مرة بن كعب » وإنما كان ذلك قلباً ؛ لأن اسم أحدهما اسم أبى الآخر .

٢ - ومنها : أن يكون الحديث مشهوراً براوٍ من الرواة ، أو إسناد من الأسانيد ، فيعمد أحد الضعفاء أو الوضاعين والكذابين إلى هذا الراوى فيبدله بآخر مثله ليكون مرغوباً عند المحدثين بسبب غرابته ، إذ أن المشهور خلافه ، كأن يكون الحديث مشهوراً عن سالم بن عبد الله فيجعله عن نافع ، أو يكون عن مالك فيجعله عن عبيد الله بن عمر .

مثال ذلك ما روى حماد بن عمرو النصيبى - الوضاع - عن الأعمش عن

---

(١) لا يمكن تعريف أنواع المقلوب كلها فى تعريف واحد ؛ وذلك لأنها أنواع مختلفة الحقائق ، والحقائق المختلفة لا يمكن جمعها فى حقيقة واحدة ، وإذا كان الأمر كذلك كان الأجدر بنا أن نقسمه إلى أنواعه المختلفة ، ثم نبين حقيقة كل نوع منها . هامش توضيح الأفكار لمحمد محيى الدين (٩٨ ، ٩٩) .

أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعاً : « **إذا لقيتم المشركين فى طريق فلا تبدءوهم بالسلام** » .

فهذا الحديث مقلوب ، قلبه حماد فجعله عن الأعمش ليغرب به ، وإنما هو معروف كما فى صحيح مسلم عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة[1] ، ولا يعرف عن الأعمش ، من أجل ذلك كره أهل الحديث تتبع الغرائب لأنه قل ما يصح منها ، وهذا الصنيع حين يكون مقصوداً يطلق على فاعله أنه يسرق الحديث ، وممن كان يفعل ذلك من الوضاعين حماد بن عمرو هذا ، وإسماعيل بن أبى حية اليسع ، وبهلول بن عبيد الكندى[2] .

٣ - ومنها : بأن يؤخذ سند متن فيجعل على متن آخر ، ويؤخذ متن هذا السند فيجعل على سند آخر[3] ، كما فعل أهل بغداد مع البخارى ، والقصة بطولها نقلتها فى ترجمة الإمام البخارى .

وحكى العماد بن كثير قال : أتى صاحبنا ابن عبد الهادى إلى المزى فقال له : انتخبت من روايتك أربعين حديثاً ، أريد قراءتها عليك ، فقرأ الحديث الأول وكان الشيخ متكئاً فجلس ، فلما أتى على الثانى تبسم وقال : ما هو أنا ذاك البخارى .

قال ابن كثير : فكان قوله هذا عندنا أحسن من رده كل متن إلى سنده[4] .

---

(١) رواه مسلم (١٤٨/١٤) السلام ، والترمذى (١٧٥/١٠) الاستئذان ، وأبو داود (٥١٨٣) الأدب لم يروه أحد منهم من طريق حماد بن عمرو .

(٢) توضيح الأفكار للصنعانى (١٠١/٢ ، ١٠٢) والهامش لمحمد محيى الدين عبد الحميد ، ولمحات فى أصول الحديث لمحمد أديب صالح (٢٥٢ ، ٢٥٣) ، وانظر أيضاً الاقتراح لابن دقيق العيد (٢٣٦) .

(٣) وهو ما دأب على فعله طلاب الحديث على سبيل الامتحان لشيوخهم ليتحرر لهم مرتبتهم من الضبط والحفظ - أشرف الرفاعى .

(٤) فتح المغيث (٢٧٥/١) .

قال السخاوى : وبالجملة فقد قال شيخنا – أى الحافظ – : إن مصلحته التى منها معرفة رتبته فى الضبط فى أسرع وقت أكثر من مفسدته ، وشرطه – أى الجواز – أن لا يستمر عليه[1].

ب – وأما قلب المتن :

قال الأستاذ محمد محيى الدين عبد الحميد : وأما القلب فى المتن فيأتى على وجهين : الوجه الأول : أن يجعل كلمة منه فى غير موضعها مثل ما رواه مسلم فى السبعة الذين يظلهم الله يوم القيامة فقد جاء فيه : « **ورجل تصدق بصدقة أخفاها ، حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله** » فقد انقلب هذا الكلام على أحد الرواة ، وأصله على ما فى صحيح البخارى وصحيح مسلم من رواية أخرى « **حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه** »[2]، وقد ذكر المؤلف رحمه الله هذا الحديث وذكر أدلة القلب فيه ، ومن أمثلته سوى هذا الحديث ما رواه الطبرانى من حديث أبى هريرة : « **إذا أمرتكم بشئ فأتوه ، وإذا نهيتكم عن شئ فأتوا منه ما استطعتم** » فقد انقلب هذا على بعض الرواة ، وأصله – على ما فى الصحيحين – « **ما نهيتكم عنه فاجتنبوه ، وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم** »[3] وقد مثل له العلامة البُلقينى بحديث أنيسة عند أحمد وابن خزيمة وابن حبان : « **إذا أذن ابن أم مكتوم فكلوا واشربوا، وإذا أذن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا** » فهذا الحديث على هذا الوجه مقلوب ، وأصله المشهور من حديث ابن عمر وعائشة : « **إن بلالاً يؤذن بليل – أو ينادى بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم** »[4].

---

(١) السابق (١/٢٧٧) .

(٢) رواه البخارى (٢/١٣) الأذان ، ومسلم (٧/١٢١ – ١٢٣) الزكاة ، والترمذى (١٠/٢٣٦ ، ٢٣٧) الزهد ، والنسائى (٨/٢٢٢ ، ٢٢٣) .

(٣) رواه مسلم (٩/١٠٠ ، ١٠١) الحج ، والنسائى (٥/١١٠ ، ١١١) الحج .

(٤) هامش توضيح الأفكار هامش (٢/٩٩ ، ١٠٠) لمحمد محى الدين عبد الحميد =

واعتبر الصنعانى ما حدث للبخارى والمزى من الامتحان بجعل إسناد حديث سنداً لحديث آخر من المقلوب فى السند ولله الحمد على كل نعمة .

✸ الأسباب التى تحمل على قلب الحديث :

الأول : الرغبة فى إيقاع الغرابة على الناس حتى يظنوا أنه يروى ما ليس عند غيره فيقبلوا على التحمل عنه ، والمحدثون يسمون من يصنع القلب لهذا السبب سارقاً ويسمون فعله سرقة .

الثانى : خطأ الراوى وغلطه ، وقد ذكر المؤلف ذلك وذكر بعض الذين قلبوا بسبب الخطأ أو الغلط .

الثالث : رغبة الراوى فى تبين حال المحدث : أحافظ هو أم غير حافظ ؟ وهل يفطن لما وقع فى الحديث من القلب أم لا يفطن[1].

✸ ✸ ✸

= والحديث رواه البخارى (١١٨/٢) الأذان ، ومسلم (٢٠٣/٧) الصوم ، والنسائى (١٠/٢) الأذان ، ومالك فى الموطأ (٧٤/١) الصلاة .

(١) هامش توضيح الأفكار لمحمد محيى الدين عبد الحميد (١٠٠، ١٠١) .

٤ - المضطرب

التعريف اللغوى : المضطرب اسم فاعل من الاضطراب ، وهو اختلال الأمر وفساد نظامه ، وأصله اضطراب الموج لكثرة حركته وضرب بعضه بعضاً[١] .

التعريف الاصطلاحى : هو الحديث الذى يروى من قبل راوٍ واحدٍ أو أكثر على أوجه مختلفة متساوية ، ولا يمكن الجمع .

واشترط له الحافظ شرطان لا يكون الحديث مضطرباً إلا بمجموعهما .

أحدهما : استواء وجوه الاختلاف ، فمتى رُجِّحَ أحد الأقوال قدم ، ولا يُعَلُّ الصحيح بالمرجوح .

ثانيهما : يتعذر الجمع على قواعد المحدثين ، ويغلب على الظن أن ذلك الحافظ لم يضبط ذلك الحديث بعينه ، فحينئذٍ يحكم على تلك الرواية وحدها بالاضطراب ، ويتوقف عن الحكم بصحة ذلك الحديث لذلك[٢] اهـ .

○ **وقال النووى :**

المضطرب : هو الذى يروى على أوجه مختلفة متقاربة ، فإن رُجِّحَتْ

---

(١) هامش توضيح الأفكار (٣٥/٢) .

(٢) هدى السارى نقلاً عن أسباب اختلاف المحدثين (٣٩٠/١ ، ٣٩١) .

إحدى الروايتين بحفظ راويها أو كثرة صحبته للمروى عنه أو غير ذلك : فالحكم للراجحة ، ولا يكون مضطرباً ، والاضطراب يوجب ضعف الحديث لإشعاره بعدم الضبط ، ويقع فى الإسناد تارة ، وفى المتن أخرى ، وفيهما من راوٍ أو جماعة(١) .

والاضطراب قد يكون فى السند وهو الغالب ، وقد يكون فى المتن .

والاضطراب فى السند له صور مختلفة نقلها الحافظ ابن حجر عن الحافظ العلائى وهى :

١ - تعارض الوصل والإرسال .

٢ - تعارض الوقف والرفع .

٣ - تعارض الاتصال والانقطاع .

٤ - أن يروى الحديث قوم مثلاً عن رجل عن تابعى عن صحابى ، ويرويه ذلك الرجل عن تابعى آخر عن الصحابى بعينه .

٥ - زيادة رجل فى أحد الإسنادين .

٦ - الاختلاف فى اسم الراوى ونسبه(٢) .

---

(١) التقريب مع التدريب (١/٢٦٢) .

(٢) نقلاً عن توضيح الأفكار للصنعانى (٢/٣٩ ، ٤٠) بتصرف .

وقال الصنعانى فى القسم السادس وهو الاختلاف فى اسم الراوى ونسبه فهو على أربعة أقسام :

القسم الأول : أن يبهم فى طريق ويسمى فى أخرى، فالظاهر أن هذا لا تعارض فيه ، لأنه يكون المبهم فى أحد الروايتين هو المعين فى الأخرى ، وعلى تقدير أن يكون غيره فلا تضر رواية من سماه وعرفه إذا كان ثقة رواية من أبهمه .

القسم الثانى : أن يكون الاختلاف فى العبارة فقط والمعنى بها فى الكل واحد، فإن مثل هذه لا يعد اختلافاً أيضاً ، ولا يضر إذا كان الراوى ثقة .

القسم الثالث : أن يقع التصريح باسم الراوى ونسبه لكن مع الاختلاف فى سياق ذلك . =

قال **السيوطي في التدريب** : والمثال الصحيح حديث أبي بكر أنه قال : يا رسول الله أراك شبتَ ، قال : « **شيبتني هُودٌ وأخواتها** »[1].

قال الدارقطني : هذا مضطرب ؛ فإنه لم يرو إلا من طريق أبي إسحاق[2]، وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه ، فمنهم من رواه مرسلاً ، ومنهم من رواه موصولاً ، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر ، ومنهم من جعله من مسند سعد ، ومنهم من جعله من مسند عائشة ، وغير ذلك ورواته ثقات ، لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض ، والجمع متعذر .

ومثله حديث مجاهد عن الحكم بن سفيان عن النبي ﷺ في نضح الفرج بعد الوضوء ، قد اختلف فيه على عشرة أقوال ، فقيل عن مجاهد عن الحكم أو ابن الحكم عن أبيه ، وقيل : عن مجاهد عن الحكم بن سفيان عن أبيه ، وقيل : عن مجاهد عن الحكم غير منسوب عن أبيه ، وقيل : عن مجاهد عن رجل من ثقيف عن أبيه ، وقيل : عن مجاهد عن سفيان بن الحكم ، أو الحكم بن سفيان ، وقيل : عن مجاهد عن الحكم بن سفيان بلا شك ، وقيل : عن مجاهد عن رجل من ثقيف يقال له الحكم أو أبو الحكم ، وقيل : عن مجاهد عن أبي الحكم أو أبي الحكم بن سفيان . وقيل : عن مجاهد عن الحكم بن سفيان أو ابن أبي سفيان ، وقيل : عن مجاهد عن رجل من ثقيف

= القسم الرابع : أن يقع التصريح به من غير اختلاف ، لكن يكون ذلك من متفقين أحدهما ثقة ، والآخر ضعيف ، أو أحدهما يستلزم الاتصال والآخر الإرسال كما قدمنا ذلك – توضيح الأفكار (٢/٤٠) .

(١) رواه ابن سعد في الطبقات (١/٤٣٥ ، ٤٣٦) ، والخطيب في تاريخ بغداد (١/١٤٥) وقال الهيثمي (٧/٣٧) رواه الطبراني في الكبير عن عقبة بن عامر مرفوعاً به ورجاله رجال الصحيح ، وانظر الصحيحة للعلامة الألباني رقم ٩٥٥ .

(٢) هو السبيعي كما في فتح المغيث، للسخاوي فقيه عابد مكثر واختلط آخر حياته وتوفى سنة (١٢٩) هـ .

عن النبى ﷺ[1].

قال السخاوى : وأما أمثلة الاضطراب فى المتن فقل أن يوجد مثال سالم له ، كحديث نفى البسملة حيث زال الاضطراب عنه بالجمع المتقدم فى النوع قبله إلى أن قال :

فمنها الاختلاف فى الصلاة فى قصة ذى اليدين ، فمرة شك الراوى أهى الظهر أو العصر ، ومرة قال : إحدى صلاتى العشى إما الظهر وإما العصر ، ومرة جزم بالظهر وأخرى بالعصر ، وأخرى قال : أكبر ظنى أنها العصر .

وعند النسائى ما يشهد لأن الشك فيها كان من أبى هريرة ولفظه : صلى النبى ﷺ إحدى صلاتى العشى ، قال أبو هريرة ، ولكنى نسيت[2].

قال شيخنا : فالظاهر أن أبا هريرة رواه كثيراً على الشك .وكان ربما غلب على ظنه أنها الظهر فجزم بها ، وتارة غلب على ظنه أنها العصر فجزم بها ، ثم طرأ الشك فى تعيينها على ابن سيرين أيضاً ، لما ثبت عنه أنه قال : سماها أبو هريرة ولكن نسيت أنا ، وكان السبب فى ذلك الاهتمام بما فى القصة من الأحكام الشرعية ، وأبعد من جمع بأن القصة وقعت مرتين[3].

قال الأستاذ محمد محيى الدين عبد الحميد : نستطيع أن نرسم القاعدة الآتية : إذا رأينا حديثاً قد اختلف فى وجوه روايته إما فى سنده وإما فى متنه وإما فيهما ، نظرنا أولاً إلى رواته فإن وجدنا بعضهم دون بعض فى العدالة والضبط والثقة أهملنا رواية الأدنى ولم نعتبر إلا رواية العدل الثقة الضابط ، وإن وجدناهم جميعاً فى مرتبة واحدة من مراتب العدالة والثقة

---

(١) تدريب الراوى هامش (١/٢٦٥ ، ٢٦٦) .

(٢) رواه النسائى (٣/٢٠) كتاب السهو .

وأصل قصة ذى اليدين رواها البخارى (٣/١١٦) كتاب السهو .

(٣) فتح المغيث (١/٢٤١ ، ٢٤٢) .

والضبط ، نظرنا نظرة أخرى ، فإن وجدنا اختلافهم راجعاً إلى اسم راوٍ من رواة الحديث ، أو اسم أبيه ، أو نسبه لم ينل هذا الاختلاف ، و لم نعده شيئاً ، وإن وجدنا اختلافهم فى شىء غير ذلك نظرنا فإن أمكن الجمع بين الروايات المختلفة ، أو حملها على تعدد الواقعة ، جمعنا بما يمكن الجمع به صوناً لرواته الثقات العدول عن أن يتطرق إليها التوهين ، وإن لم يمكن الجمع بوجه من الوجوه اعتبرنا هذا الاختلاف قادحاً فى الحديث[1].

* * *

(١) هامش توضيح الأفكار (٣٧/٢).

٥ - المصحف والمحرف

تعريفه لغة : المصحف اسم مفعول من التصحيف ، وهو الخطأ فى الصحيفة ، ومنه « الصحفى » وهو من يخطىء فى قراءة الصحيفة فيغير بعض ألفاظها بسبب خطئه فى قراءتها .

واصطلاحاً : تغيير الكلمة فى الحديث إلى غير ما رواها الثقات لفظاً أو معنى[١] .

قال الأستاذ محمد محيى الدين عبد الحميد : معرفة المصحف والمحرف مما تمس حاجة المحدثين بل سائر العلماء إليه ، فإنه من مزالق أقدام الفحول ، وكم نقل العلماء عن السادة الأعلام من التصحيفات الغريبة ، ولا سيما فى الأعلام التى ليس للذهن فيها مجال ، ولا هى شىء يقاس ، أو يأخذه الإنسان بقواعد وضوابط ، وقد كان المتقدمون يطلقون المصحف والمحرف جميعاً على شىء واحدٍ ، وعلى إطلاقهم اعتبرها ابن الصلاح ومن تابعه فناً واحداً ، ولكن الحافظ ابن حجر رحمه الله جعلهما شيئين ، وخالف بينهما كما سنوضحه فيما بعد ، وقد تبعه السيوطى رحمه الله على ذلك ، ومنشأ التسمية بالمصحف أن قوماً كانوا قد أخذوا العلم عن الصحف والكتب ولم يأخذوه من أفواه العلماء، وأنت خبير بأن الكتابة العربية قد كانت تكتب عهداً طويلاً

---

(١) تيسير مصطلح الحديث (١١٣) .

من غير إعجام للحروف ، ولا عناية بالتفرقة بين المشتبه منها ، لهذا وقع هؤلاء فى الخطأ عند القراءة، فكانوا يسمونهم « الصحفيين » أى الذين يقرأون فى الصحف ، ثم شاع هذا الاستعمال حتى اشتقوا منه فعلاً فقالوا : صحف ، أى قرأ الصحف ، ثم كثر ذلك على ألسنتهم فقالوا لمن أخطأ : « قد صحف » أى فعل مثل ما يفعل قُرَّاءُ الصحف[1].

❋ الفرق بين المصحف والمحرف :

قال الحافظ : إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف ، مع بقاء صورة الخط فى السياق ، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحف ، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرف[2].

● **وقال السيوطى فى ألفيته** : —

فَمَا يُغَيَّر نقطُهُ مصحفُ   أو شَكْلُهُ لَا أَحْرُفٌ « مُحَرَّفُ »[3]

❋ والتصحيف ينقسم إلى أقسام ثلاثة :

١ — باعتبار موقعه وينقسم إلى تصحيف فى السند ومثاله: حديث شعبة عن العوام بن مراجم ، صحفه ابن معين فقال عن « العوام بن مزاحم » .

وتصحيف فى المتن، ومثاله حديث زيد بن ثابت أن النبى ﷺ : « احتجر فى المسجد ... »[4] صحفه ابن لهيعة فقال : « احتجم فى المسجد ... »

وكحديث معاوية قال : « لعن رسول الله ﷺ الذين يشققون الخُطَبِ

---

(١) هامش توضيح الأفكار (٢/٤١٩ ، ٤٢٠) .

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (٤٧) .

(٣) ألفية السيوطى بشرح أحمد شاكر (١٧٤) .

(٤) أصل الحديث رواه البخارى (١٠/٥٣٤) الأدب ، ومسلم (٦/٦٩) صلاة المسافرين وهذا تحريف على ما استقر عليه الاصطلاح فى التفريق بين التصحيف والتحريف وكان المتقدمون لا يفرقون بين التحريف والتصحيف .

تشقيق الشَّعْرِ »[1] صحفه وكيع فقال : « الحَطَبَ » ، ونقل ابن الصلاح أن ابن شاهين صحف هذا الحرف مرة بجامع فى المنصور ، فقال بعض الملاحين : « يا قوم فكيف نعملُ والحاجة ماسة » .

٢ - باعتبار منشئه وينقسم إلى تصحيف بصر « وهو الأكثر » أى يشتبه الخط على بصر القارىء ، إما لرداءة الخط أو عدم نقطه . ومثاله قوله ﷺ : « **من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال** ... »[2] صحفه أبو بكر الصولى فقال : « **من صام رمضان وأتبعه شيئاً من شوال** » وتصحيف سمع ومثاله حديث مروى عن عاصم الأحول صحفه بعضهم فقال : واصل الأحدب .

٣ - باعتبار لفظه أو معناه ، وينقسم إلى تصحيف فى اللفظ كالأمثلة السابقة وتصحيف فى المعنى أى يبقى اللفظ على حاله ، لكن يفسره تفسيراً يدل على أنه فهم معناه فهماً غير مراد .

ومثاله: قول أبى موسى العنزى : نحن قوم لنا شرف ، نحن من عنزة ، صلى إلينا رسول الله ﷺ ، يريد بذلك حديث « أن النبى ﷺ صلى إلى عنزة »[3] فتوهم أنه صلى إلى قبيلتهم ، وإنما العنزة هنا الحربة تنصب بين يدى المصلى .

---

(١) قال الهيثمى فى المجمع (١٩١/٢) رواه الطبرانى فى الكبير وفيه جابر الجعفى والغالب عليه الضعف .

(٢) رواه مسلم (٥٦/٨) الصوم ، والترمذى (٢٩٠/٣) الصوم ، وأبو داود (٢٤١٦) الصوم .

(٣) الحديث عن أبى جحيفة رضى الله عنه أن النبى ﷺ صلى بهم بالبطحاء وبين يديه عنزة الظهر ركعتين والعصر ركعتين يمر بين يديه - وفى رواية - بين يدى العنزة : « المرأة والحمار » .

رواه البخارى (٦٨٦/١) الصلاة ، ومسلم (٢١٨/٤ ، ٢١٩) الصلاة ، وأبو داود (٦٧٤) الصلاة ، والنسائى (٨٧/١) الطهارة .

قال أحمد شاكر رحمه الله : وأعجب من ذلك ما ذكره الحاكم عن أعرابى أنه زعم أن النبى ﷺ صلى إلى شاة صحفها : عنزة بسكون النون ثم رواها بالمعنى على وهمه فأخطأ من وجهين[1].

❋ هل يقدح التصحيف فى الراوى :

القليل لا يقدح فى ضبطه لأنه لا يسلم من الخطأ والتصحيف أحد ، والكثير يقدح فى ضبطه .

وقد حذر العلماء من الأخذ ممن يأخذ من الصحف، ولا يشافه العلماء، ويتلقى عنهم، كما حذروا من أخذ القرآن ممن يحفظ من المصحف ، ولا يتعلم التجويد من أفواه الشيوخ، فقالوا: « لا تأخذ الحديث من صحفى ، ولا القرآن من مصحفى ».

❋ أشهر المؤلفات فيه :

قال أحمد شاكر : لم نسمع بكتاب خاص مؤلف فى ذلك غير كتابين :

أحدهما : للحافظ الدارقطنى – على بن عمر – المتوفى فى ٨ ذى القعدة سنة ٣٨٥ ، وهذا الكتاب لم نسمع بوجود نسخ منه ، وإنما ذكره ابن الصلاح والنووى وابن حجر والسيوطى .

الثانى : « التصحيف والتحريف وشرح ما يقع فيه » للإمام اللغوى الحجة أبى أحمد العسكرى – الحسن بن عبد الله بن سعيد – المتوفى فى صفر سنة ٣٨٣ كما ذكره تلميذه الحافظ أبو نعيم فى تاريخ أصبهان (١/٢٧٢) وهذا الكتاب موجود بدار الكتب المصرية[2].

---

(١) شرح أحمد شاكر لألفية السيوطى (١٧٧) .

(٢) السابق (١٧٤) .

قال أشرف الرفاعى : وقد طبع هذا الكتاب بمصر ١٩٦٣ بتحقيق عبد العزيز أحمد بمكتبة مصطفى البابى الحلبى .

وقد صنف صلاح الدين الصفدى (المتوفى فى ٧٦٤هـ) تحرير التحريف وتصحيح التصحيف.

٢ - أقسام الحديث باعتبار عدد الرواة

ينقسم الحديث باعتبار عدد الرواة إلى :

أ - متواتر .

ب - آحاد .

وينقسم الآحاد إلى :

١ - غريب .

٢ - عزيز .

٣ - مشهور .

* * *

أ - الحديث المتواتر

❋ تعريفه : -

لغة : اسم فاعل مشتق من التواتر أى التتابع ، يقولون تواتر المطر أى تتابع .

اصطلاحاً : هو الحديث الذى يرويه فى كل طبقة من طبقات السند رواة كثيرون يستحيل تواطؤهم على الكذب ، عن مثلهم إلى منتهاه ، وينتهى خبرهم إلى حس .

ويظهر من تعريف المتواتر **الشروط التى يجب توافرها** فى الحديث حتى يحكم عليه بالواتر .

١ - أن يرويه عدد كثير يستحيل أن يتواطؤوا على الكذب ، واختلف العلماء فى حد الكثرة ، فقيل: أربعة ، وقيل: عشرة ، وقيل: أربعون ، وقيل: سبعون ، واختار الحافظ وتبعه السيوطى : عشرة .

قال أحمد شاكر : والصحيح أنه لا حد لذلك ، وأن العبرة بما يقع فى نفس السامع من صدق الخبر ، وعدم احتمال تواطؤ هؤلاء الناقلين على الكذب من ظروفهم وأحوالهم وكيفية نقلهم الخبر ، وقد يطمئن السامع لرواية خمسة ويقع فى نفسه استحاله تواطئهم على الكذب ، وقد لا يطمئن

لرواية عشرة لملابسات أخرى[1] اهـ .

فإذا كانوا جميعاً من الشيعة والخبر فى فضائل على رضى الله عنه فلا شك أن الكثرة لا تؤثر فى مثل هذا الخبر لوجود الشبهة، فالعدد القليل مع اختلاف البلاد أو المذاهب ومع الصيانة والديانة أولى بالتصديق من العدد الكثير فى نفس البلد أو على مذهب واحد ، ويزيد الشبهة كونهم ممن يستحلون الكذب ، أو كان الحديث مما يقوى بدعتهم .

فالشرط الأول : هو استحالة تواطئهم على الكذب .

والشرط الثانى : أن يتوفر هذا الشرط الأول فى جميع طبقات السند ، فليس المقصود من قولهم « عن مثله » اشتراط نفس العدد ، ولكن توفر نفس الشرط ، وهو وجود عدد يستحيل اجتماعهم على الكذب ، وقد يكون الحديث في طبقة من طبقاته غريباً لم يروه إلا واحد ، ثم يحصل التواتر فى طبقات منه ، كحديث « **إنما الأعمال بالنيات** »[2] **فهو** غريب غرابة مطلقة ، فإنه تفرد به عمر رضى الله عنه عن النبى ﷺ ، وتفرد به علقمة عن عمر رضى الله عنه ، وتفرد به محمد بن إبراهيم التيمى عن علقمة ، وتفرد به يحيى بن سعيد عن التيمى ، ثم تواتر بعد ذلك عن يحيى بن سعيد . وأحاديث البخارى كلها وكذلك مسلم قد تواترت بعد هؤلاء الأئمة فقد روى الصحيح عن البخارى تسعون ألفاً ، وفيه غرائب كما بينا ، فيشترط التواتر فى جميع طبقات السند .

والشرط الثالث : أن ينتهى خبرهم إلى حس كقولهم : سمعنا أو رأينا ولا ينتهى إلى أمر ظنى .

---

(١) شرح ألفية السيوطى (٤٢) .

(٢) تقدم تخريجه ص (٢٧) .

* حكم المتواتر :

قال الدكتور محمد أديب صالح : ولقد قرر العلماء أن المتواتر يفيد العلم اليقيني الذى لا مجال فيه للتكذيب ، ويكفر جاحده ، لأنه قطعي الثبوت عن رسول الله ﷺ ، فجاحده مكذب للرسول ﷺ ، وشأنه في إفادة العلم شأن ما يفيده الحس بالمشاهدة وغيرها ، وهكذا ترى أن المتواتر لا يحتاج إلى شيء من البحث والنظر ، كما نعلم مثلاً وجود عمر وعلي رضى الله عنهما في الصدر الأول ، وكما نعلم وجود دمشق وبغداد وقرطبة من غير حاجة إلى البحث والتأمل والنظر[1].

* **أقسام التواتر** : ينقسم التواتر إلى تواتر معنوى وتواتر لفظى :

التواتر المعنوى : **قال العلامة أحمد شاكر** : أما المعنوى فإنه اشتراك الرواة الذين يُؤمَنْ كذبهم على رواية معنى واحد فى ضمن ألفاظ مختلفة يشترك هذا المعنى فيها جميعاً ، وهو كثير جداً فى الشريعة ، ويضربون له مثلاً : كرم حاتم ، فإن الرواة روت قصصاً كثيرة جداً فى حوادث له دلت كلها على أنه جواد كريم ، وضرب له المؤلف « السيوطى » فى التدريب مثلاً من الحديث « أحاديث رفع اليدين فى الدعاء » قال : فقد روى عنه ﷺ نحو مائة حديث فيه : رفع يديه فى الدعاء ، وقد جمعتها فى جزء لكنها قضايا مختلفة، فكل قضية منها لم تتواتر ، والقدر المشترك فيها - وهو الرفع عند الدعاء - تواتر باعتبار المجموع » وهو مثل جيد جداً .

ومن المتواتر المعنوى عندى : المتواتر العملى ، وهو ما علم من الدين بالضرورة ، وتواتر عند المسلمين أن النبى ﷺ فعله أو أمر به أو غير ذلك ، وهو الذى ينطبق عليه تعريف الإجماع انطباقاً صحيحاً ، مثل مواقيت

---

(١) لمحات فى أصول الحديث (٨٩) .

الصلاة ، وأعداد ركعاتها ، وصلاة الجنازة والعيدين ، وحجاب النساء عن غير محرم لها ، ومقادير زكاة المال ، إلى ما لا يعد ولا يحصى من شرائع الإسلام[1]. اهـ .

ومن الأحاديث التي تواترت تواتراً معنوياً أحاديث إثبات عذاب القبر ، وأحاديث الرؤية ، وأحاديث نزول عيسى ابن مريم عليه السلام ، وأحاديث المهدى ، ففى كل قضية من هذه القضايا أحاديث كثيرة صحيحة مختلفة الألفاظ ، ولكن بينها قدر مشترك من الاتفاق وهو وجود عذاب القبر ، وإثبات عقيدة الرؤية ، ونزول عيسى ابن مريم عليه السلام فى آخر الزمان ، وخروج المهدى ، فهذا على سبيل المثال ، وقس على ذلك والله المستعان .

أما التواتر اللفظى : فهو أن يتواتر حديث واحد بلفظه ، ولا شك أنه قليل بالنسبة للأحاديث عموماً ، وكذلك بالنسبة للتواتر المعنوى وادعى بعضهم أنه غير موجود ، وقال ابن الصلاح بأنه « لا يكاد يوجد فى رواياتهم» ورد ذلك الحافظ فقال: ما ادعاه ابن الصلاح من عِزَّةِ المتواتر وكذا ما ادعاه غيره من العدم ممنوع ، لأن ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطؤوا على الكذب أو يحصل منهم اتفاقاً ، ومن أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجوداً وجود كثرة فى الأحاديث أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدى أهل العلم شرقاً وغرباً – المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مؤلفيها – إذا اجتمعت على إخراج حديث ، وتعددت طرقه تعدداً تحيل العادة تواطؤهم على الكذب – أفاد العلم اليقينى بصحته إلى قائله ، ومثل ذلك فى الكتب المشهورة كثير ، وأوضح مثال له حديث « من كذب علىّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار »[2]

(١) شرح ألفية السيوطى (٤٢ ، ٤٣) .

(٢) تقدم تخريجه ص (١١٩) .

فإنه رواه خمس وسبعون صحابياً ، وقيل : أكثر من ذلك[1].

قال السيوطى : قد ألفت فى هذا النوع كتاباً لم أسبق إلى مثله سميته « الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة » مرتباً على الأبواب ، أوردت فيه كل حديث بأسانيد من خرجه وطرقه ، ثم لخصته فى جزء لطيف سميته « قطف الأزهار » اقتصرت فيه على عزو كل طريق لمن أخرجها من الأئمة ، وأوردت فيه أحاديث كثيرة منها : حديث الحوض من رواية نَيِّف وخمسين صحابياً ، وحديث المسح على الخفين من رواية سبعين صحابياً ، وحديث رفع اليدين فى الصلاة من رواية نحو خمسين ، وحديث نضر الله امرءاً سمع مقالتى من رواية نحو ثلاثين ، وحديث نزول القرآن على سبعة أحرف من رواية سبع وعشرين ، وحديث « **من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً فى الجنة** » من رواية عشرين وكذا حديث « **كل مسكر حرام** » وحديث « **بدأ الإسلام غريباً** » ، وحديث سؤال منكر ونكير، وحديث « **كل ميسرّ لما خلق له** »، وحديث « **المرء مع من أحب** »، وحديث « **إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة** » وحديث « **بشر المشائين فى الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة** » كلها متواترة فى أحاديث جمة أودعناها كتابنا المذكور ولله الحمد[2].

---

(١) تدريب الراوى (١/١٧٨ ، ١٧٩) .

(٢) تدريب الراوى هامش (١/١٧٩ ، ١٨٠) .

قال العلامة أحمد شاكر : أخطأ الحافظ السيوطى خطأ غريباً فى النقل عن نفسه إذ سمى كتابه الأول فى الأخبار المواترة « الأزهار المتناثرة » وسمى ما اختصره منه « قطف الأزهار » وليس كذلك بل كتابه الأول اسمه « الفوائد المتكاثرة » ثم اختصره فى آخر سماه « الأزهار المتناثرة » والأزهار موجود بدار الكتب المصرية وهو مختصر ليس فيه الأسانيد وقد صرح فى مقدمته بأنه ألف كتاب « الفوائد المتكاثرة » بالأسانيد تفصيلاً ثم اختصره فى هذا الكتاب – يعنى الأزهار، وكذلك ذكر الكتابين صاحب كشف الظنون فذكر عن الأول أنه : كتاب أورد فيه ما رواه من الصحابة عشرة فصاعداً ، مستوعباً فيه ، فجاء كتاباً حافلاً ثم جرد مقاصده وسماه « الأزهار المتكاثرة » وأما « قطف الأزهار » فهو كتاب آخر للسيوطى . ذكره فى كشف الظنون باسم =

❋ **فائدة :**

قال فى هامش النزهة : « وللشيخ الأنور تقسيم للمتواتر إلى أربعة أقسام » .

الأول : تواتر الإسناد ، وهو تواتر المحدثين كحديث « **من كذب علىّ متعمداً** » وأحاديث ختم النبوة ، وحديث الحوض ، وحديث « **نضر الله امرءاً سمع مقالتى فوعاها** » وحديث نزول القرآن على سبعة أحرف ، وحديث : « **المسح على الخفين** » ونحو ذلك مما قيل عنه إنه متواتر .

الثانى : تواتر الطبقة كتواتر القرآن ، تلقاه جيل عن جيل فهو لا يحتاج إلى إسناد .

الثالث : تواتر العمل والتوارث ، وهو أن يعمل بمسألة فى كل قرن جَمٌّ غفير من العاملين كالسواك ، والصلوات الخمس ، وغير ذلك من شعائر الإسلام التى يتناقل كيفيتها جيل عن جيل عن النبى ﷺ .

الرابع : تواتر القدر المشترك المسمى بالتواتر المعنوى ، « وهو ما يختلف فيه ألفاظ الرواة يروى كل منهم واقعة يشترك مجموعها فى قدر مشترك : ككرم حاتم، وشجاعة على ، وحلم أحنف ، وذكاء إياس ، ومن هذا النوع تواتر المعجزة ، فإن مفرداتها ولو كانت آحاداً ولكن القدر المشترك متواتر قطعاً » اهـ .

قال صاحب الحاشية: وثمت نوع خامس ذكره الشاطبى فى موافقاته وجعله شبيهاً بالتواتر المعنوى ، وسماه « المستفاد من الاستفراد فى موارد الشريعة » ومعنى ذلك ورود عدة أدلة مجموعها يفيد القطع تأتى كلها دالة على المطلوب

= « قطف الأزهار فى كشف الأسرار » وأنه فى أسرار التنزيل و مجلد ضخم كتب منه إلى آخر سورة براءة . – شرح ألفية السيوطى (٤٤) .

بعضها دال عليه بطريق مباشر وبعضها دال عليه بطريق غير مباشر ، فإذا تضافر مجموعها على معنى واحد أفاد القطع . ولو كان كل منها بانفراده ظنياً كالصلاة يستفاد وجوبها من أدلة مجموعها يفيد القطع ، إلا أن بعضها يفيد الوجوب مباشرة ، وأمثلة ذلك واضحة ، وبعضها يستفاد منها الوجوب بطريق غير مباشر كمدح الفاعل لها ، وذم التارك لها والتوعد على إضاعتها ، وإلزام المكلف بإقامتها ولو على جنبه ، ووجوب قتال من تركها .

والفرق بين هذا النوع وبين المتواتر المعنوى أن الوقائع فى المتواتر المعنوى كلها تدل على المطلوب مباشرة ، وأما هذا النوع من الاستدلال فبعضه مباشر ، وبذلك يثبت على سبيل القطع وجوب القواعد الخمس وتثبت الكليات الشرعية المعتبرة ، ويثبت كون الإجماع حجة ، وخبر الواحد حجة .

والقياس حجة ، لأن أدلتها مأخوذة من مواضع تفوت الحصر . وهى مع ذلك مختلفة المساق لا ترجع إلى باب واحد ، إلا أنها تنتظم المعنى الواحد الذى هو المقصود بالاستدلال عليه[1].

* * *

---

(١) هامش نزهة النظر (٢٢ ، ٢٣) .

ب - حديث الآحاد

٭ تعريفه :

لغة : الآحاد جمع أحد بمعنى الواحد .

اصطلاحاً : هو ما لم يجمع حد التواتر .

حكمه : هو ظنى الثبوت إذا كان صحيحاً أو حسناً بنفسه أو بغيره والظن الغالب علم يجب العمل به فى العقائد والأحكام وغيرهما من أمور الإسلام ، وقد استدل الشافعى رحمه الله على ذلك أبدع استدلال فى رسالته، فمن ذلك أن النبى ﷺ قال : « **نضَّر الله امرءاً سمع منا حديثاً فبلغه إلى من لم يسمعه، فرب حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه** »[(١)] **فلولا** أن خبر الواحد يفيد الحجية ويجب العمل بموجبه ما أمر النبى ﷺ من سمع حديثه أن يبلغه .

● ومن ذلك ما حدث فى تحريم الخمر ، وقد أبلغ أنس بن مالك أبا طلحة بذلك ، فما قال نسأل رسول الله ﷺ ، أو نبقى على أنها حلال حتى يأتينا خبر العامة .

---

(١) رواه الترمذى (١٠/١٢٥) أبواب العلم ، وابن ماجه (٢٣١) المقدمة، رواه أحمد (١٨٣/٥)، والدارمى (٧٥/١)، وابن حبان (١/ رقم ٦٦) الإحسان، وأبو نعيم فى الحلية (٣٣١/٧) .

كذلك تحول الصحابة الذين كانوا يصلون إلى بيت المقدس فصلوا قبل الكعبة بخبر واحد ، وما أنكر عليهم رسول الله ﷺ ، فتركوا القبلة التى كانوا عليها لخبر واحد .

وروى الإمام الشافعى عن سفيان عن الزهرى عن سعيد بن المسيب : « أن عمر بن الخطاب كان يقول : الدية للعاقلة، ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئاً ، حتى أخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله ﷺ كتب إليه أن يورِّث امرأة أشيم الضبابى من ديته فرجع إليه عمر »[١].

وكان الرسول ﷺ يبعث رسائله إلى الملوك والحكام يدعوهم إلى الإسلام ، فكان يرسل آحاداً من الصحابة لهذه المهمة الخطيرة ، فلو كان خبر الواحد لا تقوم به حجة لما اكتفى بإرسال واحد ، وانظر بتفصيل الذكر الرسالة للإمام الشافعى ، ومنه استفاد كل من صنف فى هذه المسألة[٢].

قال الألبانى : فأدلة الكتاب والسنة وعمل الصحابة وأقوال العلماء تدل دلالة قاطعة - على ما شرحنا - من وجوب الأخذ بحديث الآحاد فى كل أبواب الشريعة ، سواءٌ كان فى الاعتقادات أو العمليات ، وأن التفريق بينهما بدعة لا يعرفها السلف[٣].

ثم قال حفظه الله : ثم إن ما تقدم من البحث وتحقيق القول ببطلان التفريق المذكور ، إنما هو قائم كله على افتراض صحة القول بأن خبر الواحد

---

(١) رواه أبو داود (٢٩١١) الفرائض ، والترمذى (٨/٢٦٠) الفرائض وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح ، وابن ماجه (٢٦٤٢) الفرائض وصححه الألبانى .

(٢) الرسالة للشافعى رحمه الله (٤٠١ إلى ٤٧١) باختصار، وانظر كفاية « الأدلة والشواهد على وجوب الأخذ بخبر الواحد فى الأحكام والعقائد » لسليم الهلالى ط . دار الصحابة - بيروت .

(٣) الحديث حجة بنفسه فى العقائد والأحكام (٥٥) .

لا يفيد إلا الظن الراجح ، ولا يفيد اليقين ، والعلم القاطع ، فينبغى أن يعلم أن ذلك ليس مسلماً على إطلاقه ، بل فيه تفصيل مذكور فى موضعه ، والذى يهمنا ذكره الآن هو أن خبر الآحاد يفيد العلم واليقين فى كثير من الأحيان ، من ذلك الأحاديث التى تلقتها الأمة بالقبول ، ومنها ما أخرجه البخارى ومسلم فى صحيحيهما مما لم ينتقد عليهما فإنه مقطوع بصحته ، والعلم اليقينى النظرى حاصل به كما جزم به الإمام ابن الصلاح فى كتابه « علوم الحديث » (ص ٢٨ - ٢٩) ونصره الحافظ ابن كثير فى « مختصره » ومن قبله شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتبعه العلامة ابن القيم فى « مختصر الصواعق » (٢/٣٨٣)"[1].

❋ انقسام خبر الآحاد بالنسبة إلى عدد طرقه :

ينقسم حديث الآحاد بالنسبة إلى عدد طرقه إلى ثلاثة أقسام :

١ - الحديث الغريب أو الفرد .

٢ - الحديث العزيز .

٣ - الحديث المشهور .

❋ ❋ ❋

---

(١) السابق (٥٧ ، ٥٨) .

وقد فصلنا فى كتاب « الإمام البخارى وصحيحه الجامع » ارتفاع أحاديث الصحيحين من الظن إلى اليقين ، وكيف أنه قول أكثر العلماء وهو الراجح والله أعلم .

١ - الحديث الغريب أو الفرد

* **تعريفه :**

اللغوى : بمعنى المنفرد .

اصطلاحاً : **قال ابن الصلاح** : الحديث الذى يتفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب ، وكذلك الحديث الذى يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره ، إما فى متنه ، وإما فى إسناده[١].

وقال الحافظ : هو ما يتفرد بروايته شخص واحدٌ فى أى موضع وقع التفرد به من السند[٢].

والغريب والفرد لفظان مترادفان لغة واصطلاحاً ، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما فى كثرة الاستعمال ، فالفرد يطلق غالباً على الغريب المطلق ، الذى تفرد بروايته صحابى واحد ، فالغرابة فى أصل السند ، وهو طرفه من جهة الصحابى ، ويطلق على الغريب النسبى أو الفرد النسبى غريب غالباً ، وهو ما كانت الغرابة فى أى طبقة من طبقات السند بعد الصحابى .

حكمه : إذا كان الراوى الذى تفرد به ثقة كان الحديث صحيحاً مقبولاً

---

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح (٢٧٠) .

(٢) نزهة النظر (٢٥) .

يحتج به كحديث : « النهى عن بيع الولاء وهبته »[1] الذى تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر . وقال الحافظ : وقد يتفرد به راوٍ عن ذلك المتفرد كحديث شعب الإيمان، تفرد به أبو صالح عن أبى هريرة ، وتفرد به عبد الله بن دينار عن أبى صالح ، وقد يستمر التفرد فى جميع رواته أو أكثرهم . اهـ .

وإذا كان الراوى الذى تفرد بالحديث قريباً من الضبط التام كان الحديث حسناً يحتج به أيضاً ، وإذا نزل الراوى عن هذه الرتبة فكان غير ضابط ، كان الحديث ضعيفاً مردوداً لا يصلح للاحتجاج به ، فالحديث الغريب فيه الصحيح والحسن والضعيف بحسب حال الراوى المتفرد .

قال العلامة أحمد شاكر : ثم إن الغالب على الحديث الغريب أن يكون ضعيفاً ، ومنه الصحيح والحسن كما مضى ، والغرابة تكون فى المتن والسند معاً ، وتكون فى السند وحده ، وقد تكون بأصل الحديث ، وقد تكون بزيادة فى المتن ، وقد تكون بزيادة فى السند ولا تكون الغرابة فى المتن كله وحده دون السند ، لأن المتن إذا كان غريباً بإسناد معين كان الإسناد إلى هذا المتن إسناداً غريباً ، فيكون غريب المتن والإسناد معاً ، وأما غرابة الإسناد وحده فتكون فى حديث معروف بأسانيد أخرى ، ويأتى بإسناد انفرد به راوٍ واحدٍ فيكون هذا الإسناد غريباً[2].

قلت : وهو الحديث المشهور عن صحابى معين من رواية جماعة مثلاً ، ثم يأتى راوٍ ينفرد بروايته عن صحابى آخر ، وهو الحديث الذى يقول عنه الترمذى: غريب من هذا الوجه .

---

(١) تقدم تخريجه ص (٧٤) .

(٢) شرح أحمد شاكر لألفية السيوطى (٤١) .

* وقسم الحاكم الأفراد إلى ثلاثة أقسام :

قال الحاكم : **النوع الأول** منه معرفة سنن رسول الله ﷺ يتفرد بها أهل مدينة واحدة عن الصحابي ، ومثال ذلك: « ما حدثناه أبو نصر أحمد بن سهل الفقيه ببخارى قال : ثنا صالح بن محمد بن حبيب الحافظ قال : ثنا على بن حكيم قال : ثنا شريك عن أبي الحسناء ، عن الحكم بن عتيبة عن حنش قال : كان على رضى الله عنه يضحى بكبشين ، بكبش عن النبى ﷺ ، وبكبش عن نفسه ، وقال: كان أمرنى رسول الله ﷺ أن أضحى عنه فأنا أضحى عنه أبداً »[1].

[**قال الحاكم**] تفرد به أهل الكوفة من أول الإسناد إلى آخره لم يشركهم فيه أحد .

ومنه: ما حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال : ثنا هلال بن العلاء الرقى قال : حدثنا أبو الوليد قال : ثنا همام عن قتادة عن أبى نضرة عن أبى سعيد قال : أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ فاتحة الكتاب وما تيسر[2].

---

(١) رواه أحمد (٨٤٣) عن أسود بن عامر، وأبو داود (٢٧٩٠) عن عثمان بن أبى شيبة ، والترمذى (١٤٩٥) عن محمد بن عبيد المحاربى، والحاكم فى علوم الحديث ص (٩٦ ، ٩٧) عن أبى نصر أحمد بن سهل الفقيه عن صالح بن محمد بن حبيب الحافظ عن على بن حكيم .

والمستدرك (٤/٢٢٩ - ٢٣٠) عن أبى بكر بن إسحٰق عن بشر بن موسى الأسدى وعلى بن عبد العزيز البغوى، كلاهما عن محمد بن سعيد الأصبهانى .

ورواه ابن عدى فى الكامل (٢/٨٤٤) .

والبيهقى فى السنن (٩/٢٨٨) عن الحاكم عن أبى العباس محمد بن يعقوب عن العباس بن محمد الدورى عن مالك بن إسماعيل النهدى عن شريك .

وقال الترمذى : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك وقد رخص بعض أهل العلم أن يضحى عن الميت ولم ير بعضهم أن يضحى عنه .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه - أشرف الرفاعى .

(٢) رواه أحمد فى مسنده (٣/٣ ، ٤٥ ، ٩٧) وأبو داود فى السنن (٨١٨) وأبو يعلى =

[**قال الحاكم**]: تفرد بذكر الأمر فيه أهل البصرة من أول الإسناد إلى آخره لم يشركهم فى هذا اللفظ سواهم .

والنوع الثانى من الأفراد أحاديث يتفرد بروايتها رجل واحدٌ عن إمام من الأئمة ومثال ذلك: ما حدثناه أبو العباس محمد بن يعقوب قال : ثنا أحمد بن شيبان الرملى قال ثنا سفيان بن عيينة عن الزهرى عن نافع عن ابن عمر أن النبى ﷺ بعث سرية إلى نجد فبلغت سهمانهم اثنى عشر بعيراً، فنفلنا النبى ﷺ بعيراً بعيراً »[1].

قال الحاكم: تفرد به سفيان بن عيينة عن الزهرى، وعنه أحمد بن شيبان الرملى.

فأما النوع الثالث من الأفراد فإنه أحاديث لأهل المدينة تفرد بها عنهم أهل مكة مثلاً ، وأحاديث لأهل مكة ينفرد بها عنهم أهل المدينة مثلاً وأحاديث ينفرد بها الخراسانيون عن أهل الحرمين مثلاً ، وهذا نوع يعز وجوده وفهمه .

حدثنا إبراهيم بن عصمة بن إبراهيم العدل ، ومحمد بن سليمان بن منصور

= فى مسنده (٤١٧/٢ – ٤١٨) رقم (١٢١٠) وابن حبان فى صحيحه (١٧٨١) ترتيب ابن بلبان ، وهو على شرط الموارد ولم أجده فيه والحاكم فى علوم الحديث ص (٩٧) .

والبيهقى فى السنن (٦٠/٢) كلهم من طريق همام عن قتادة عن أبى نضرة به .

وذكر الدارقطنى أن أبا سفيان السعدى تابع قتادة على روايته له عن أبى نضرة به مرفوعاً وأن أبا مسلمة رواه عن أبى نضرة فوقفه .

وراجع نص كلام الدارقطنى فى نصب الراية (٣٦٤/١) والحديث فى تلخيص الحبير (٢٤٧/١) عن أبى داود وحده ، قال الحافظ : إسناده صحيح . اهـ .

وهو فى نيل الأوطار (٢٣٦/٢ ، ٢٣٩) ونقل عن ابن سيد الناس قوله : إسناده صحيح رواته ثقات . اهـ . – أشرف الرفاعى .

(١) هذا حديث مشهور عن نافع رواه عنه مالك وأيوب وعبيد الله بن عمر وموسى بن عقبة ومحمد بن إسحٰق والليث بن سعد وأسامة بن زيد وعبد الله بن عون وشعيب وابن أبى فروة، العشرة عن نافع عن ابن عمر به وصححه جمع من الأئمة وهو متفق عليه ورواه الزهرى بلغنى عن ابن عمر .

وتفرد أحمد بن شيبان الرملى بوصله عن ابن عيينة عن نافع عن ابن عمر كما ذكر الحاكم وروى نحوه يونس وعقيل كلاهما عن الزهرى عن سالم عن أبيه – أشرف الرفاعى باختصار .

المذكر قالا : حدثنا الحسين بن داؤد بن معاذ البلخى قال : ثنا الفضيل بن عياض قال : ثنا منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : « **يقول الله عز وجل للدنيا : يا دنيا اخدمى من خدمنى وأتعبى من خدمك** »[1].

[**قال الحاكم**] : هذا حديث من أفراد الخراسانيين عن المكيين فإن الحسين بن داؤد بلخى ، والفضيل بن عياض عداده فى المكيين[2].

✹ ومن أنواع الغريب النسبى كذلك : -

١ - **تفرد ثقة برواية حديث** : كقولهم لم يروه ثقة إلا فلان .

٢ - **تفرد راوٍ عن راوٍ آخر** : كقولهم تفرد به فلان عن فلان ، وإن كان مروياً من وجوه أخرى[3].

---

(١) هذا الحديث تفرد بروايته الحسين بن داود بن معاذ البلخى أبو على وقد ضعفوا حديثه وذكروا أنه روى موضوعات عن ثقات تفرد بها عنهم فهذا يرجع إما لضعفه أو تدليسه عن ضعفاء وكيفما كان فروايته مردودة وهو متروك الحديث مترجم فى تاريخ نيسابور (وعنه نقل الخطيب) وتاريخ بغداد (٨/٤٤) والميزان (١/٥٣٤) وهذا الحديث بعينه من طريق الحسين بن داود أخرجه الحاكم فى علوم الحديث ص (١٠) والخطيب فى تاريخه (٨/٤٤) وابن الجوزى فى الموضوعات (٣/١٣٦) ونقل السيوطى فى اللآلى (٢/٣٢٠) كلهم من طريق الحسين بن داود بن معاذ البلخى عن الفضيل بن عياض عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود - أشرف الرفاعى .

(٢) باختصار من كتاب معرفة علوم الحديث (٩٦ - ١٠١) .
وقسم الغريب إلى ثلاثة أقسام :
القسم الأول منه غرائب الصحيح .
والثانى غرائب الشيوخ .
والثالث غرائب المتون .
(٩٤ - ٩٦) .

(٣) تيسير مصطلح الحديث (٢٩) .

٢- الحديث العزيز

❋ **تعريفه :**

اللغوى : هو صفة من « عَزَّ يَعِزُّ » أى قل وندر .

أو من « عز يَعَزُّ » أى قوى اشتد كما فى قوله تعالى : ﴿ **فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ** ﴾ . [يس : ١٤]

اصطلاحاً : **قال الحافظ** : وهو أن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين ، وسمى بذلك إما لقلة وجوده ، وإما لكونه عز ، أى قوى بمجيئه من طريق أخرى .

مثاله ، **قال الحافظ** : وأما صورة العزيز الذى حررناه فموجودة بأن لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين ، مثاله ما رواه الشيخان من حديث أنس ، والبخارى من حديث أبى هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : « **لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبَّ إليه من والده وولده** »[١] الحديث ورواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب ، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد ، ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن علية وعبد الوارث ، ورواه عن كل جماعة[٢] .

---

(١) رواه البخارى (١/٧٤ ، ٧٥) الإيمان ، ومسلم (٢/١٥) الإيمان .

(٢) نزهة النظر (٢٥) .

٣ - المشهور

✵ تعريفه :

لغة : اسم مفعول من شهرت الأمر إذا أعلنته وأظهرته ، وسمى بذلك لظهوره .

واصطلاحاً : ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين كما قال الحافظ رحمه الله[١]، والمراد بقوله محصورة أنه لم يبلغ حد التواتر ، وذهب السيوطى وجماعة إلى أن المشهور ما رواه ثلاثة ، والمستفيض ما رواه أكثر من ثلاثة ، وسوى بينهما الحافظ فقال بعد أن عرف المشهور : وهو المستفيض على رأى جماعة من أئمة الفقهاء ، سمى بذلك لانتشاره، من فاض الماء يفيض فيضاً[٢].

حكمه : المشهور الاصطلاحى وغيره لا يوصف بكونه صحيحاً أو ضعيفاً ، بل منه الصحيح والحسن والضعيف ، بل والموضوع ، ولكن تعدد الطرق إذا كانت سالمة من الضعف الشديد يقوى بعضها بعضاً فيرجح العزيز الغريب إذا كان الرواة فى نفس المرتبة من العدالة والضبط ، وسلما من المرجحات الأخرى .

---

(١) نزهة النظر (٢٣) .

(٢) السابق (٢٣) .

قال **السيوطي** : مثال المشهور على الاصطلاح وهو صحيح حديث : « **إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه** »[1].

ومثاله وهو حديث حسن : « **طلب العلم فريضة على كل مسلم** »[2].

ومثاله وهو ضعيف : « **الأذنان من الرأس** »[3].

وقد يطلق على الحديث بأنه مشهور ولا يراد بذلك المعنى الاصطلاحى وإنما يراد المعنى اللغوى .

✹ فمن أنواع المشهور غير الاصطلاحى :

١ - **المشهور عند أهل الحديث خاصة** : مثاله حديث أنس أن رسول الله ﷺ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان[4]، أخرجه الشيخان من رواية سليمان التيمى عن أبى مجلز عن أنس ، وقد رواه عن أنس غير أبى مجلز وعن أبى مجلز غير سليمان ، وعن سليمان جماعة وهو مشهور بين أهل الحديث ، وقد يستغربه غيرهم لأن الغالب على رواية التيمى عن أنس

---

(١) تدريب الراوى (٢/١٧٣ - ١٧٤) .
والحديث رواه البخارى (١/١٩٤) العلم ، ومسلم (١٦/٢٢٣ ، ٢٢٤) العلم .

(٢) رواه ابن ماجه (٢٢٤) المقدمة وقال النووى : إنه ضعيف أى سنداً وإن كان صحيحاً أى معنى وقال تلميذه المزى : هذا الحديث روى من طرق تبلغ درجة الحسن وصححه الألبانى وانظر طرق الحديث فى جنة المرتاب للحوينى .

(٣) بتصرف واختصار من تدريب الراوى (٢/١٧٣ ، ١٧٤) .
والحديث رواه الترمذى (١/٥٤) الطهارة ، وأبو داود (٢٣٤) الطهارة ، وابن ماجه (٤٤٤) الطهارة وسننها .
وقال الترمذى : قال قتيبة قال حماد : لا أدرى هذا من قول النبى ﷺ أو من قول أبى أمامة ، وفى الباب عن أنس وقال : هذا حديث ليس إسناده بذاك القائم ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبى ﷺ ومن بعدهم أن الأذنين من الرأس ، وصححه الألبانى .

(٤) رواه البخارى (٢/٥٦٨) الوتر ، ومسلم (٥/١٦٨) المساجد .

كونها بلا واسطة .

٢ – **المشهور عند أهل الحديث والعلماء والعوام** : مثاله قوله ﷺ : **« المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده »**[(١)].

٣ – **المشهور عند الفقهاء** : مثاله قوله ﷺ : **« أبغض الحلال عند الله الطلاق »**[(٢)].

وقوله ﷺ: **« من سئل عن علم فكتمه ... »**[(٣)].

٤ – **المشهور عند الأصوليين** : مثاله قوله ﷺ : **« رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه »**[(٤)].

٥ – **المشهور عند النحاة** : مثاله : **« نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه »** .

قال العراق وغيره: لا أصل له، ولا يوجد بهذا اللفظ فى شيء من كتب الحديث.

٦ – **المشهور بين العامة** : مثاله قوله ﷺ : **« من دل على خير فله مثل أجر فاعله »**[(٥)].

وقوله ﷺ : **« مداراة الناس صدقة »**[(٦)].

---

(١) رواه البخارى (١/٦٩) الإيمان ، ومسلم (٢/١٢) الإيمان .

(٢) رواه أبو داود (٢١٦٤) الطلاق وقال الحافظ فى التلخيص : ورجح أبو حاتم والدارقطنى فى العلل والبيهقى المرسل وأورده ابن الجوزى فى العلل المتناهية .

(٣) رواه الترمذى (١٠/١١٨) العلم ، وأبو داود (٣٦٤١) العلم، وحسنه الترمذى وله شاهد عند الحاكم بإسناد صحيح وصححه الألبانى .

(٤) رواه ابن ماجه (٢٠٤٣) الطلاق ، والحاكم (٢/١٩٨) الطلاق، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبى وحسنه النووى فى الأربعين وصححه الألبانى فى الإرواء رقم « ٨٢ » .

(٥) رواه مسلم (١٣/٣٨ ، ٣٩) الإمارة ، وأبو داود (٥١٠٧) الأدب ، والترمذى (١٠/١٤٠) العلم .

(٦) رواه ابن حبان (٢/ رقم ٤٧١) الإحسان ، وابن السنى فى عمل اليوم والليلة =

وقوله ﷺ : « ليس الخبر كالمعاينة »[1].

❋ أشهر المصنفات :

لم يصنف فى المشهور الاصطلاحى وإنما صنف فى المشهور غير الاصطلاحى وهو المشهور عند العوام خاصة ، فمن ذلك :

١ - التذكرة فى الأحاديث المشتهرة للزركشى (ت ٧٩٤هـ) ذكره السيوطى فى التدريب (١٧٣/٢) .

٢ - الدرر المنتثرة فى الأحاديث المشتهرة للسيوطى (ت ٩١١) أشار إليه السيوطى كذلك .

٣ - المقاصد الحسنة فيما اشتهر على الألسنة للسخاوى (ت ٩٠٢) وهو مطبوع بمطبعة الخانجى بمصر .

٤ - تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث، وهو مختصر للمقاصد الحسنة لابن الديبع الشيبانى - وهو تلميذ للسخاوى - وهو مطبوع بمطبعة محمد على صبيح .

٥ - مختصر المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للإمام الزرقانى، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور محمد الصباغ ط . المكتب الإسلامى .

٦ - كشف الخفاء ومزيل الالتباس فيما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس، للإمام العجلونى (ت ١١٦٢هـ) أشرف على طبعه وتصحيحه والتعليق عليه أحمد القلاش : نشر مكتبة التراث الإسلامى ودار التراث .

= (رقم ٣٢٧) ، والقضاعى فى مسند الشهاب (رقم ٩١) ، وأبو نعيم فى الحلية (٢٤٦/٨) وضعف إسناده الشيخ شعيب الأرناؤوط .

(١) رواه أحمد (٢٧١/١) وابن حبان (٦٢١٣/١٤) الإحسان، والحاكم (٣٢١/٢) التفسير وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبى وكذا فى الإحسان .

٣ - أقسام الحديث باعتبار منتهى السند

ينقسم الحديث باعتبار ما ينتهى إليه السند إلى أربعة أقسام :

١ - الحديث القدسى وهو المنسوب إلى الله عز وجل .

٢ - الحديث المرفوع وهو المنسوب إلى النبى ﷺ .

٣ - الحديث الموقوف وهو المنسوب إلى الصحابى رضى الله عنه .

٤ - الحديث المقطوع وهو المنسوب إلى التابعى رحمه الله .

✸ ✸ ✸

١ - الحديث القدسى

❋ تعريفه :

لغة : القدسى نسبة إلى القدس أى الطهر . أى الحديث المنسوب إلى الذات القدسية وهو الله سبحانه وتعالى .

اصطلاحاً : هو ما نقل إلينا عن النبى ﷺ مع إسناده إياه إلى ربه عز وجل[١] .

❋ الفرق بين الحديث القدسى والقرآن :

قال العلامة الشهاب ابن حجر الهيتمى فى شرح الأربعين النووية ما نصه : فائدة يعم نفعها ويعظم وقعها فى الفرق بين الوحى المتلو وهو « القرآن » والوحى المروى عنه ﷺ عن ربه عز وجل ، وهو ما ورد من الأحاديث الإلـٰهية وتسمى « القدسية » ؛ وهى أكثر من مائة ، وقد جمعها بعضهم فى جزء كبير ، « وحديث أبى ذر »[٢] هذا من أجَلِّهَا .

---

(١) تيسير مصطلح الحديث (١٢٦) .

(٢) هو ما رواه أبو ذر عنه ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل أنه قال : « **يا عبادى إنى حرمت الظلم على نفسى** ... » الحديث رواه مسلم (١٣٢/١٦ ، ١٣٣) البر والصلة ، والترمذى (٣٠٤/٩ ، ٣٠٥) أبواب صفة القيامة .

❋ **اعلم أن الكلام المضاف إليه تعالى أقسام ثلاثة :**

أولها – وهو أشرفها – : « القرآن » لتميزه عن البقية بإعجازه من أوجه كثيرة ، وكونه معجزة باقية على ممر الدهر ، محفوظة من التغيير والتبديل ، وبحرمة مسه لمحدث ، وتلاوته لنحو الجنب ، وروايته بالمعنى ، وبتعيينه فى الصلاة ، وبتسميته قرآناً ، وبأن كل حرف منه بعشر حسنات ، وبامتناع بيعه فى رواية عند أحمد وكراهته عندنا ، وبتسمية الجملة منه آية وسورة ، وغيره من بقية الكتب والأحاديث القدسية لا يثبت لها شئ من ذلك فيجوز مسه ، وتلاوته لمن ذكر ، وروايته بالمعنى ، ولا يجزى فى الصلاة بل يبطلها ، ولا يسمى قرآناً ، ولا يعطى قارئه بكل حرف عشراً ، ولا يمنع بيعه ، ولا يكره اتفاقاً، ولا يسمى بعضه آية ولا سورة اتفاقاً أيضاً .

ثانيها : كتب الأنبياء عليهم الصلاة والسلام قبل تغييرها وتبديلها .

ثالثها : بقية الأحاديث القدسية ، وهى ما نقل إلينا آحاداً عنه ﷺ مع إسناده لها عن ربه فهى من كلامه تعالى فتضاف إليه وهو الأغلب ونسبتها إليه حينئذ نسبة إنشاء ؛ لأنه المتكلم بها أولاً ، وقد تضاف إلى النبى ﷺ لأنه المخبر بها عن الله تعالى ، بخلاف القرآن ، فإنه لا يضاف إلا إليه تعالى فيقال فيه : « قال الله تعالى » وفيها : « قال رسول الله ﷺ فيما يروى عن ربه » واختلف فى بقية السنة هل هى كلها بوحى أو لا ؟ وآية ﴿ **وَمَا يَنطِقُ عَنِ الهَوَى** ﴾ [النجم : ٤] تؤيد الأول ومن ثم قال ﷺ : « **ألا إنى أوتيت الكتاب ومثله معه** »(١) ولا تنحصر تلك الأحاديث القدسية فى كيفية من كيفيات الوحى ، بل يجوز أن تنزل بأى كيفية من كيفياته ، كرؤيا النوم ،

---

(١) رواه أبو داود (٤٥٨٠) السنة مطولاً ، والحديث بمعناه رواه ابن ماجه (١٢) المقدمة والترمذى (١٠/١٣٢) العلم، والحاكم (١٠٨/١) العلم، وحسنه الترمذى وصححه الألبانى .

والإلقاء فى الروع ، وعلى لسان الملك ، ولراويها صيغتان إحداهما أن يقول : قال رسول الله ﷺ فيما يروى عن ربه ، وهى عبارة السلف ، ومن ثمَّ آثرها النووى .

ثانيتهما أن يقول : قال الله تعالى فيما رواه عنه رسول الله ﷺ، والمعنى واحد[1].

وقال على القارى عليه رحمة البارى : الحديث القدسى ما يرويه صدر الرواة ومصدر الثقات عليه أفضل الصلوات ، وأكمل التحيات – عن الله تبارك وتعالى – تارة بواسطة جبريل عليه السلام – وتارة بالوحى أو الإلهام أو المنام مفوضاً إليه التعبير بأى عبارة شاء من أنواع الكلام .

وهى تغاير القرآن الحميد ، والفرقان المجيد ، بأن نزوله لا يكون إلا بواسطة الروح الأمين ، ويكون مقيداً باللفظ المنزل من اللوح المحفوظ على وجه اليقين ، ثم يكون نقله متواتراً قطعياً ، فى كل طبقة وفى كل عصر وحين ، ويتفرع عليه فروع كثيرة عند العلماء بها شهيرة منها عدم صحة الصلاة بقراءة الأحاديث القدسية ، ومنها عدم حرمة لمسها وقراءتها للجنب والحائض والنفساء ، ومنها عدم تعلق الإعجاز بها – ومنها عدم كفر جاحدها[2] اهـ .

❋ عدد الأحاديث القدسية :

لا شك أن عدد الأحاديث القدسية بالنسبة إلى الأحاديث المرفوعة إلى النبى ﷺ قليلة ، وقد جمع بعض العلماء الأحاديث القدسية من الأصول الستة وموطأ مالك فبلغت أربعمائة حديث ، فهذه إشارة إلى عددها بالتقريب وليس على سبيل الحصر .

---

(١) نقلاً عن قواعد التحديث القاسمى (٦٤ ، ٦٥) .

(٢) نقلاً عن مقدمة كتاب الأحاديث القدسية (٥) .

٭ أشهر المصنفات فى الأحاديث القدسية :

١ – الإتحافات السنية بالأحاديث القدسيـة ، جمع فيه ٢٧٢ حديثاً . وهو مطبوع .

٢ – الأحاديث القدسية لبعض علماء الأزهر والنسخة التى بين يدى ليست منسوبة لشخص بعينه واشتملت على أربعمائة حديث .

٣ – الأحاديث القدسية الأربعينية للعلامة ملا على القارى بتحقيق : أبى إسحاق الحوينى و ط مكتبة الصحابة .

٤ – الأحاديث الإلـٰهية – لابن بلبان .

٥ – الإتحافات السنية فى الأحاديث القدسية ، لمحمد المدنى (ت ١٢٠٠) صححه وعلق عليه محمود أمين النواوى ، ط . دار الريان للتراث .

٭ ٭ ٭

٢ – المرفوع

❋ **تعريفه :**

لغة : اسم مفعول من رفع كأنه سمى بذلك لنسبته إلى صاحب المقام الرفيع ، وهو النبى ﷺ .

اصطلاحاً : ما أضيف إلى النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة[١].

ويستوى فى ذلك أن يكون الصحابى هو الذى أضافه أو غيره .

● **قال العراق فى ألفيته :**

وَسَمِّ مرفوعاً مضافاً للنبى   واشترط الخطيبُ رفعَ الصَّاحِبِ

قال السخاوى : أى وسم كل ما أضيف إلى النبى ﷺ قولاً له أو فعلاً أو تقريراً سواءٌ أضافه إليه صحابى أو تابعى أو من بعدهما ، حتى يدخل فيه قول المصنفين ولو تأخروا ، قال رسول الله ﷺ ، فعلى هذا يدخل فيه المتصل والمرسل والمنقطع والمعضل والمعلق ، لعدم اشتراط الاتصال ، ويخرج الموقوف ، والمقطوع ، لاشتراط الإضافة المخصوصة .

واشترط الحافظ الحجة أبو بكر أحمد بن على بن ثابت البغدادى «الخطيب»

---

(١) بتصرف من تيسير مصطلح الحديث (١٢٧) .

الآتى فى الوفيات فيه « رفع الصاحب » فقط ولفظه : المرفوع ما أخبر فيه الصحابى عن قول الرسول ﷺ أو فعله ، فعلى هذا ما يضيفه التابعى فمن بعده إلى النبى ﷺ لا يسمى مرفوعاً ، ولكن المشهور الأول[1].

وقال ابن الصلاح : ومن جعل من أهل الحديث المرفوع فى مقابل المرسل فقد عنى بالمرفوع المتصل والله أعلم[2].

✹ أقسام المرفوع :

○ ينقسم المرفوع إلى مرفوع صريحاً ، ومرفوع حكماً .

أ - المرفوع صريحاً : وهو الذى سبق تعريفه [ما أضيف إلى النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة] .

مثاله : قوله ﷺ : « **إنما الأعمال بالنيات** »[3].

وقوله ﷺ : « **نضر الله امرءاً سمع منا** »[4].

ب - المرفوع حكماً وهو أنواع : -

الأول : قول الصحابى كنا نفعل كذا ، أو كنا نقول كذا ، إن لم يضفه إلى زمان رسول الله ﷺ فهو من قبيل الموقوف ، وإن أضافه إلى زمان رسول الله ﷺ فالذى قطع به أبو عبد الله بن البيع الحافظ وغيره من أهل الحديث وغيرهم أن ذلك من قبيل المرفوع .

قال ابن الصلاح : وبلغنى عن أبى بكر البرقانى أنه سأل أبا بكر الإسماعيلى الإمام عن ذلك فأنكر كونه من المرفوع ، والأول هو الذى عليه

---

(١) الباعث الحثيث (١٠٢) باختصار .

(٢) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح (٦٦) .

(٣) تقدم تخريجه ص (٢٧) .

(٤) تقديم تخريجه ص (٢٠٢) .

الاعتماد ؛ لأن ظاهر ذلك مشعر بأن رسول الله ﷺ اطلع على ذلك وقررهم عليه ، وتقريره أحد وجوه السنن المرفوعة ، فإنها أنواع منها أقواله ﷺ ، ومنها أفعاله ، ومنها تقريره وسكوته عن الإنكار بعد اطلاعه ، ومن هذا القبيل قول الصحابى: كنا لا نرى بأساً بكذا . ورسول الله ﷺ فينا ، أو كان يقال كذا وكذا على عهده ، أو كانوا يفعلون كذا وكذا فى حياته ، فكل ذلك مرفوع مسند مخرج فى كتاب المسانيد .

وذكر الحاكم أبو عبد الله فيما رويناه عن المغيرة بن شعبة قال : « كان أصحاب رسول الله ﷺ يقرعون بابه بالأظافير »[1] إن هذا يتوهمه من ليس من أهل الصنعة مسنداً يعنى مرفوعاً لذكر رسول الله ﷺ وليس بمسند بل هو موقوف .

وذكر الخطيب أيضاً نحو ذلك فى جامعه . قلت ، [أى ابن الصلاح] : بل هو مرفوع كما سبق ذكره وهو بأن يكون مرفوعاً أحرى بكونه أحرى باطلاعه ﷺ والحاكم معترف بكون ذلك من قبيل المرفوع .

الثانى : قول الصحابى أمرنا بكذا ، أو نهينا عن كذا ، من نوع المرفوع والمسند عند أصحاب الحديث ، وهو قول أكثر أهل العلم ، وخالف فى ذلك فريق منهم أبو بكر الإسماعيلى ، والأول هو الصحيح ؛ لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من إليه الأمر والنهى وهو رسول الله ﷺ ، وهكذا قول الصحابى : من السنة كذا ، فالأصح أنه مسند مرفوع ؛ لأن الظاهر أنه

---

(١) نقل السيوطى عن الحافظ ابن حجر قوله : تعب الناس فى التفتيش عليه من حديث المغيرة فلم يظفروا به وزاد السخاوى عزوه إلى أبى نعيم الأصبهانى فى مستخرجه على علوم الحديث للحاكم (فتح المغيث ١٢٢/١ - ١٢٣) وورد الحديث عن أنس بن مالك رواه البخارى فى الأدب المفرد رقم (١٠٨٠) وقال الحافظ: أخرجه أبو نعيم فى تاريخ أصبهان (هامش فضل الله الصمد ٥١٦/٢) .

لا يريد به إلا سنة رسول الله ﷺ وما يجب اتباعه ، وكذلك قول أنس رضى الله عنه : أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة ، وسائر ما جانس ذلك فلا فرق بين أن يقول ذلك فى زمان رسول الله ﷺ ، أو بعده ﷺ .

الثالث : ما قيل من أن تفسير الصحابى حديث مسند ، فإنما ذلك فى تفسير يتعلق بسبب نزول آية يخبر به الصحابى أو نحو ذلك ، كقول جابر رضى الله عنه : « كانت اليهود تقول من أتى امرأته من دبرها فى قبلها جاء الولد أحول » ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ **نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ** ﴾[1] الآية .

[البقرة : ٢٢٣]

فأما سائر تفاسير الصحابة التى لا تشتمل على إضافة شىء إلى رسول الله ﷺ فمعدودة من الموقوفات والله أعلم .

الرابع من قبيل المرفوع: الأحاديث التى قيل فى أسانيدها عند ذكر الصحابى يرفع الحديث أو يبلغ به أو ينميه أو رواية ، مثال ذلك: سفيان بن عيينة عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة رواية : « **تقاتلون قوماً صغار الأعين** »[2] الحديث ، وبه عن أبى هريرة يبلغ به قال : « **الناس تبع لقريش** »[3] الحديث ، فكل ذلك وأمثاله كناية عن رفع الصحابى الحديث إلى رسول الله ﷺ ، وحكم ذلك عند أهل العلم حكم المرفوع صريحاً .

وإذا قال الراوى عن التابعى يرفع الحديث أو يبلغ به فذلك أيضاً مرفوع ، ولكنه مرفوع مرسل والله أعلم[4] .

---

(١) رواه البخارى (٣٧/٨) التفسير ، ومسلم (٦/١٠) النكاح ، والترمذى (١٠٢/١١) التفسير ، وأبو داود (٢١٤٩) النكاح .

(٢) رواه أحمد (٤٧٥/٢) .

(٣) رواه ابن حبان (٦٢٦٣/١٤) الإحسان ، وأحمد (٣٧٩/٣) وابن أبى عاصم فى السنة (١٥١٠) وصحح شعيب الأرناؤوط إسناده على شرط مسلم .

(٤) باختصار من مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح (٦٨ - ٧٠) .

الخامس : ومن المرفوع حكماً كذلك ما يقوله الصحابى فيما يتعلق بالأمور الماضية كبدء الخلق وأخبار الأنبياء ، أو الأمور المستقبلة كأشراط الساعة ، وأحوال الآخرة ، فمثل هذا لا يقوله الصحابى إلا عن توقيف من النبى ﷺ ، بشرط أن يكون الصحابى غير معروف بالأخذ عن أهل الكتاب كعبد الله بن عمرو بن العاص ، وعبد الله بن سلام رضى الله عنهم .

السادس من قبيل المرفوع كذلك: قول الصحابى أو فعله شيئاً لا مجال للاجتهاد فيه كقول ابن مسعود رضى الله عنه : « **من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة** »[1] والإخبار بثواب مخصوص أو عقاب مخصوص ومن الفعل ما رواه البخارى قال : « كان ابن عمر وابن عباس يفطران ويقصران فى أربعة بُرُد »[2] أى يعتبران مسافة أربعة برد - جمع بريد - صالحة لرخصة الفطر فى رمضان ، وقصر الصلاة الرباعية .

* * *

---

(١) تقدم تخريجه ص (١٧٦) .

(٢) رواه البخارى تعليقاً مجزوماً به (٣/٦٥٩) تقصير الصلاة : باب فى كم يقصر الصلاة .

٣ - الموقوف

❋ تعريفه :

لغة : اسم مفعول من « الوقف » كأن الراوى وقف بالحديث عند الصحابى ولم يتابع باقى سلسلة الإسناد .

اصطلاحاً : ما أضيف إلى الصحابى من قول أو فعل أو تقرير[١].

وقال ابن الصلاح : هو ما يروى عن الصحابة رضى الله عنهم من أقوالهم وأفعالهم ونحوها ، فيقف عليهم ولا يتجاوز به إلى رسول الله ﷺ ، ثم إن منه ما يتصل الإسناد فيه إلى الصحابى فيكون من الموقوف الموصول ، ومنه ما لا يتصل إسناده فيكون من الموقوف غير الموصول على حسب ما عرف مثله فى المرفوع إلى رسول الله ﷺ ، وما ذكرناه من تخصيصه بالصحابى فذلك إذا ذكر الموقوف مطلقاً ، وقد يستعمل مقيداً فى غير الصحابى فيقال : حديث كذا وكذا وقفه فلان على عطاء أو على طاوس أو نحو هذا ، وموجود فى اصطلاح الفقهاء الخراسانيين تعريف الموقوف باسم الأثر . قال أبو القاسم الفورانى منهم فيما بلغنا عنه : الفقهاء يقولون : الخبر ما يروى عن النبى ﷺ ، والأثر ما يروى عن الصحابة رضى الله عنهم[٢].

---

(١) تيسير مصطلح الحديث (١٢٩) .

(٢) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح (٦٦) وفى التفرقة بين الخبر والأثر ، =

❋ أمثلة للحديث الموقوف :

١ – روى البخارى فى كتاب الفرائض : قال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير : الجدُّ أبٌ[1].

٢ – روى البخارى أيضاً عن عبد الله بن عقبة بن مسعود قال : سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : إن ناساً كانوا يؤخذون بالوحى فى عهد رسول الله ﷺ ، وإن الوحى قد انقطع ، وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم ، فمن أظهر لنا خيراً أمناه وقربناه وليس لنا من سريرته شىءٌ ، الله يحاسبه فى سريرته ، ومن أظهر لنا سوءاً لم نأمنه ولم نصدقه ، وإن قال : إن سريرته حسنة[2].

فهذه أمثلة **للموقوف القولى** .

ومن أمثلة **الموقوف الفعلى** ، ما ذكره البخارى فى كتاب التيمم قال : « وَأَمَّ ابن عباس وهو متيمم »[3].

❋ حكم العمل بالموقوف :

الأصل فى الموقوف عدم الاحتجاج به ، ولكنه إذا ثبت يستأنس به ، فيقوى بعض الضعيف ، ويكون من أدلة الترجيح بين أقوال العلماء ، أو ترجيح رواية على أخرى عند التعارض .

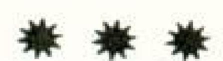
= قال السخاوى: واستحسنه بعض المتأخرين ، قال : لأن التفاوت فى المراتب يقتضى التفاوت فى المترتب عليها فيقال لما نسب لصاحب الشرع الخبر ، وللصحابة الأثر ، وللعلماء القول والمذهب .

(١) رواه البخارى تعليقاً بصيغة الجزم (١٩/١٢) الفرائض : باب ميراث الجد .

(٢) رواه البخارى (٢٩٨/٥) الشهادات : باب الشهداء العدول .

(٣) رواه البخارى (٥٣١/١) التيمم : باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء . تعليقاً بصيغة الجزم .

قال الدكتور **محمد أديب صالح** : مما لا شك فيه أن قول الصحابى فى المسائل الاجتهادية يلقى ضوءاً على معانى النصوص ويساعد الباحث على تبيانها ، ويبعث فى النفس مزيداً من الطمأنينة ، لأن الصحابى قد تهيأت له مشاهدة التنزيل ، ومعرفة تأويل النصوص ، وعاين الكثير من الوقائع وأسباب نزول الآيات ، أو ورود أحاديث الرسول ﷺ ، وعاش فى ظل البيان النبوى الكريم ، فاجتهاد الصحابى وإن كان يحتمل الخطأ إلا أنه مرجح على اجتهاد غيره من التابعين وغيرهم من المجتهدين ، ولكن ذلك كله لا يجعل الحديث الموقوف فى سوية المصادر الأصلية التى هى الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، وذلك ما عليه الأكثرون وهو أمر لا يتنافى أبداً مع منزلة الصحابة رضوان الله عليهم وكونهم الجسر المبارك الذى حمل إلينا الكتاب الكريم ، ونقل إلينا بيانه عن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ، وكونهم أيضاً بما لهم من فضل الصحبة وارتفاع الدرجة ، وعظمة الشأن - القدوة الحسنة فى اتباع الرسول ﷺ والتزام الشريعة علماً وعملاً"[1].



(١) من كتاب « مصادر التشريع ومناهج الاستنباط » نقلاً عن هامش لمحات فى أصول الحديث (٢٢٢) .

٤ – المقطوع

* تعريفه :

لغة : اسم مفعول من « قطع » ضد « وصل » .

اصطلاحاً : ما أضيف إلى التابعى أو من دونه من قول أو فعل[1].

وجمعه المقاطع والمقاطيع والمقطوعات ، وقد استعمل الشافعى ثم الطبرانى المقطوع فى المنقطع ، وهو الذى لم يتصل إسناده ، وذلك قبل استقرار المصطلحات الحديثة .

* أمثلة للمقطوع :

روى مسلم فى مقدمته عن ابن سيرين قال : إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم[2].

وروى البخارى فى صحيحه فى كتاب القضاء قال : وقال الحسن : أخذ الله على الحكام أن لا يتبعوا الهوى ، ولا يخشوا الناس ، ولا يشتروا بآيات الله ثمناً قليلاً ، ثم قرأ : ﴿ **يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيْفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالحَقِّ** ﴾[3] الآية . [ص : ٢٦]

---

(١) تيسير مصطلح الحديث (١٣٢) .

(٢) رواه مسلم (٨٤/١) المقدمة .

(٣) رواه البخارى تعليقاً مجزوماً به عن الحسن (١٥٦/١٣) الأحكام : باب متى يستوجب =

✹ مظان الموقوف والمقطوع :

من مظان الموقوف والمقطوع مصنف ابن أبى شيبة وعبد الرزاق وما ورد فى هذا الصدد فى تفاسير ابن جرير الطبرى وابن أبى حاتم وابن المنذر وسنن سعيد بن منصور وغيرهم[1] .

✹ ✹ ✹

= الرجل القضاء .

(١) انظر المنهج الإسلامى فى الجرح والتعديل (٢٦٢) .

لطائف الإسناد

ويشتمل على :

١ - المزيد فى متصل الأسانيد .

٢ - الإسناد العالى والنازل .

٣ - السابق واللاحق .

٤ - المدبـج ورواية الأقران .

٥ - رواية الآباء عن الأبناء . والأبناء عن الآباء .

٦ - المسلسل .

٧ - رواية الأكابر عن الأصاغر .

* * *

١ - المزيد فى متصل الأسانيد

❋ **تعريفه** : هو أن يزيد الراوى فى السند المتصل رجلاً لم يذكره غيره أو أكثر من رجل ، وَهْماً منه وغلطاً[١] .

مثاله : قال ابن الصلاح : ما روى عن عبد الله بن المبارك قال : حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، قال : حدثنى بسر بن عبيد الله قال : سمعت أبا إدريس يقول : سمعت واثلة بن الأسقع يقول : سمعت أبا مرثد الغنوى يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها** »[٢] فذكر سفيان فى هذا الإسناد زيادة ووهم وهكذا ذكر أبى إدريس .

أما الوهم فى ذكر سفيان فمن دون ابن المبارك لا من ابن المبارك ؛ لأن جماعة ثقات رووه عن ابن المبارك عن ابن جابر نفسه ، ومنهم من صرح فيه بلفظ الإخبار نفسه .

وأما ذكر أبى إدريس فيه فابن المبارك منسوب فيه إلى الوهم ؛ وذلك لأن جماعة من الثقات رووه عن ابن جابر فلم يذكروا أبا إدريس بين بسر وواثلة ، وفيهم من صرح فيه بسماع بسر من واثلة .

---

(١) الجداول الجامعة فى العلوم النافعة - مصطلح الحديث نبيل بن منصور (١٥٩) .

(٢) رواه مسلم (٣٨/٧) الجنائز ، وأبو داود (٣٢١٣) الجنائز ، والترمذى (٣٧٠/٤) =

قال أبو حاتم الرازى : يرون أن ابن المبارك وَهِمَ فى هذا ، قال : وكثيراً ما يحدث بُسْر عن أبى إدريس ، فغلط ابن المبارك وظن أن هذا مما روى عن أبى إدريس عن واثلة ، وقد سمع هذا بسر من واثلة نفسه[1].

❋ أشهر المصنفات :

« تمييز المزيد فى متصل الأسانيد » للخطيب البغدادى .

❋ ❋ ❋

= الجنائز ، والنسائى (٢/٦٧) القبلة .

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح (٢٨٩ ، ٢٩٠) .

٢ - الإسناد العالى والنازل

الإسناد العالى : هو الذى يقل فيه عدد الرواة بالنسبة إلى سند آخر لنفس الحديث .

والإسناد النازل : عكس العالى ، وهو الذى كثر فيه عدد الرواة بالنسبة إلى سند آخر لنفس الحديث .

*** أقسام العلو :**

القسم الأول : وهو القرب من رسول الله ﷺ بإسناد صحيح خالٍ من الضعف ، ويطلق عليه العلو المطلق .

القسم الثانى : أن يكون الإسناد عالياً للقرب من إمام من أئمة الحديث كالأعمش ، وابن جريج ، ومالك ، وشعبة ، وغيرهم مع صحة الإسناد .

القسم الثالث : علو الإسناد بالنسبة إلى كتاب من الكتب المعتمدة المشهورة ، كالكتب الستة ، وهذا القسم فيه **أربعة أنواع** :

الأول : **الموافقة** : وصورتها أن يكون مسلم - مثلاً - روى حديثاً عن يحيى عن مالك عن نافع عن ابن عمر فترويه بإسناد آخر عن يحيى بعدد أقل من طريق مسلم عنه .

الثانى : **البدل أو الإبدال** : وصورته فى المثال السابق أن ترويه بإسناد آخر

عن مالك أو عن نافع أو عن ابن عمر بعدد أقل أيضاً وقد يكون هذا موافقة بالنسبة إلى الشيخ الذى يجتمع فيه إسنادك بإسناد مسلم كمالك أو نافع .

والثالث : المساواة: وهى كما قال ابن حجر فى شرح النخبة : « كأن يروى النسائى مثلاً حديثاً يقع بينه وبين النبى ﷺ فيه أحد عشر نفساً فيقع لنا ذلك الحديث بعينه بإسناد آخر إلى النبى ﷺ يقع بيننا وبين النبى ﷺ أحد عشر نفساً » ، فنساوى النسائى من حيث العدد مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الإسناد الخاص .

والرابع : المصافحة : قال ابن الصلاح : « هى أن تقع هذه المساواة – التى وصفناها – لشيخك لا لك ، فيقع ذلك لك مصافحة ، إذ تكون كأنك لقيت مسلماً فى ذلك الحديث وصافحته به ، لكونك قد لقيت شيخك المساوى لمسلم ، فإن كانت المساواة لشيخ شيخك كانت المصافحة لشيخك ، فتقول كأن شيخى سمع مسلماً وصافحه » .

❋ القسم الرابع من أقسام العلو :

تقدم وفاة الشيخ الذى تروى عنه عن وفاة شيخ آخر ، وإن تساويا فى عدد الإسناد ، قال النووى فى التقريب : « فما أرويه عن ثلاثة عن البيهقى عن الحاكم أعلى مما أرويه عن ثلاثة عن أبى بكر بن خلف عن الحاكم ؛ لتقدم وفاة البيهقى على ابن خلف ، وقد يكون العلو بتقدم وفاة شيخ الراوى مطلقاً لا بالنسبة إلى إسناد آخر ولا إلى شيخ آخر ، وهذا القسم جعل بعضهم حد التقدم فيه مضى خمسين سنة على وفاة الشيخ وجعله بعضهم ثلاثين سنة .

❋ القسم الخامس من أقسام العلو :

العلو بتقدم السماع فمن سمع من الشيخ قديماً كان أعلى ممن سمع منه أخيراً كأن يسمع شخصان من شيخ واحد ، أحدهما سمع منذ ستين سنة –

مثلاً – والآخر منذ أربعين ، فالأول أعلى من الثانى ، قال السيوطى : ويتأكد ذلك فى حق من اختلط شيخه أو خرَّف . يعنى أن سماع من سمع قديماً أرجح وأصح من سماع الآخر[1].

❋ أهمية طلب علو الإسناد ودليل مشروعيته :

قال أبو عبد الله الحاكم : النوع الأول من هذه العلوم معرفة عالى الإسناد ، وفى طلب الإسناد العالى سنة صحيحة .

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن إسحاق الصغانى ثنا أبو النضر ثنا سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس قال : كنا نهينا أن نسأل رسول الله ﷺ عن شىء ، فكان يعجبنا أن يأتيه الرجل من أهل البادية فيسأله ونحن نسمع ، فأتاه رجل منهم فقال : يا محمد أتانا رسولك فزعم أنك تزعم أن الله أرسلك . قال : « **صدق** » . قال : فمن خلق السماء ؟ قال : « **الله** » . قال : فمن خلق الأرض ؟ قال : « **الله** » . قال : فمن نصب هذه الجبال ؟ قال : « **الله** » . قال : فمن جعل فيها هذه المنافع ؟ قال : « **الله** » . قال : فبالذى خلق السماء والأرض ، ونصب الجبال ، وجعل فيها هذه المنافع ، آلله أرسلك ؟ قال : « **نعم** » . قال : وزعم رسولك أن علينا خمس صلوات فى يومنا وليلتنا ، قال : « **صدق** » . قال : فبالذى أرسلك ، آلله أمرك بهذا ؟ قال : « **نعم** » . قال : وزعم رسولك أن علينا صدقة فى أموالنا ، قال : « **صدق** » . قال : فبالذى أرسلك ، آلله أمرك بهذا ؟ قال : « **نعم** » . قال : وزعم رسولك أن علينا صوم شهر فى سنتنا . قال : « **صدق** » . قال : فبالذى أرسلك ، آلله أمرك بهذا ؟ قال : « **نعم** » . قال : وزعم رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ، قال : « **صدق** » . قال : فبالذى أرسلك ، آلله أمرك بهذا ؟ قال : « **نعم** » . قال :

---

(١) باختصار وتصرف من شرح أحمد شاكر لألفية السيوطى (١٦٦ – ١٧٠) .

والذى بعثك بالحق لا أزيد عليهن ولا أنقص منهن . فلما مضى قال : « **لئن صدق ليدخلن الجنة** »[1].

قال أبو عبد الله : وفيه دليل على إجازة طلب المرء العلو من الإسناد وترك الاقتصار على النزول فيه ، وإن كان سماعه من الثقة إذ البدوى لما جاءه رسول رسول الله ﷺ وسمع منه ما بلغه الرسول عنه ، ولو كان طلب العلو فى الإسناد غير مستحب لأنكر عليه المصطفى ﷺ سؤاله إياه عما أخبره رسوله عنه ولأمره بالاقتصار على ما أخبره الرسول عنه[2].

ومما يستدل به على شرف طلب العلو ، وكيف أنه سنة مضى عليها السلف ورواة الأخبار جيلاً بعد جيل ، قصة جابر بن عبد الله ورحيله إلى عبد الله بن أنيس رضى الله عنه ليسمع منه حديث القصاص ، وكذلك أبو أيوب ورحيله إلى عقبة بن عامر ، وكان التابعون يسمعون عن الصحابة رضى الله عنهم فما قنعوا بذلك حتى رحلوا إلى الصحابة رضى الله عنهم وأخذوا من أفواههم .

فلا شك فى أن الإسناد العالى أفضل من الإسناد النازل . قال ابن المدينى : النزول شؤم . وقال ابن معين : الإسناد النازل قرحة فى الوجه .

قال السيوطى : فإن تميز الإسناد النازل (بفائدة) كزيادة الثقة فى رجاله على العالى ، أو كونهم أحفظ أو أفقه ، أو كونه متصلاً بالسماع ، وفى العالى قصور أو إجازة أو مناولة أو تساهل بعض رواته فى الحمل ونحو ذلك « فهو المختار » .

---

(١) رواه البخارى (١٧٩/١) العلم : باب ما جاء فى العلم وقوله تعالى : ﴿ **وقل رب زدنى علماً** ﴾ والقراءة والعرض على المحدث .
ففى الحديث كذلك بالإضافة إلى مشروعية الرحلة طلباً لعلو السند ما ترجم له البخارى من مشروعية القراءة على المحدث .

(٢) معرفة علوم الحديث (٥ ، ٦) باختصار .

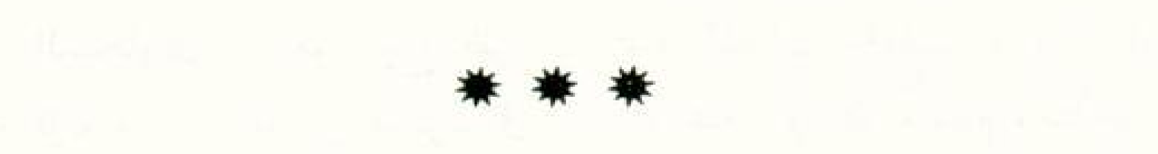
قال وكيع لأصحابه : الأعمش أحب إليكم عن وائل عن عبد الله ، أم سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ؟ فقالوا : الأعمش عن أبي وائل أقرب ، فقال : الأعمش شيخ ، وسفيان عن منصور عن علقمة فقيه عن فقيه عن فقيه عن فقيه .

قال ابن المبارك : ليس جودة الحديث قرب الإسناد ، بل جودة الحديث صحة الرجال .

وقال السِّلَفى : الأصل الأخذ عن العلماء ، فنزولهم أولى من العلو عن الجهلة على مذهب المحققين من النقلة ، والنازل حينئذٍ هو العالى فى المعنى عند النظر والتحقيق .

قال ابن الصلاح : ليس هذا من قبيل العلو المتعارف إطلاقه بين أهل الحديث ، وإنما هو علو من حيث المعنى .

قال شيخ الإسلام : ولابن حبان تفصيل حسن ، وهو أن النظر إن كان للسند فالشيوخ أولى ، وإن كان للمتن فالفقهاء[1] .



(١) تدريب الراوى (١٧٢/٢) .

٣ - السابق واللاحق

* **تعريفه :**

السابق : اسم فاعل من السبق بمعنى المتقدم .

واللاحق : اسم فاعل من « اللحاق » بمعنى المتأخر ، والمراد بذلك الراوى المتقدم موتاً والراوى المتأخر موتاً .

اصطلاحاً : أن يشترك فى الرواية عن شيخ اثنان تباعد ما بين وفاتيهما(١) .

قال السخاوى : وهو نوع ظريف سماه كذلك الخطيب ، وأما ابن الصلاح فإنه قال معرفة من اشترك فى الرواية عنه روايان متقدم ومتأخر ، وفائدة ضبطه الأمن من ظن سقوط شىء فى إسناد المتأخر ، وتفقه الطالب فى معرفة العالى والنازل ، والأقدم من الرواة عن الشيخ ، ومن به ختم حديثه وتقرير حلاوة علو الإسناد فى القلوب ، وعلى الأخير اقتصر ابن الصلاح ، لكن قال ابن كثير : وقد أكثر المزى فى تهذيبه من التعرض لذلك ، يعنى كون فلان آخر من روى عن فلان ، وهو مما يتحلى به كثير من المحدثين ، وليس من المهمات فيه وهو متعقب بأول فوائده(٢) .

---

(١) تيسير مصطلح الحديث (١٩٤) .

(٢) فتح المغيث (٣/٢٠٠) .

* **أمثلة :**

١ - محمد بن إسحاق السراج : ولد سنة ٢١٦ ، وتوفى سنة ٣١٣ ، واشترك فى الرواية عنه البخارى والخفاف ، وبين وفاتيهما مائة وسبع وثلاثون سنة أو أكثر ، فقد توفى البخارى سنة ٢٥٦هـ ، والخفاف سنة ٣٩٣هـ وقيل أربع وقيل خمس وتسعون وثلاثمائة .

٢ - الإمام مالك : اشترك فى الرواية عنه الزهرى وأحمد بن إسماعيل السهمى ، وبين وفاتيهما مائة وخمس وثلاثون سنة ، حيث توفى الزهرى سنة ١٢٤هـ ، والسهمى سنة ٢٥٩ .

وتوضيح ذلك أن الزهرى أكبر سناً من مالك ، لأنه من التابعين ، ومالك من أتباع التابعين ، فرواية الزهرى عن مالك تعتبر من باب رواية الأكابر عن الأصاغر على حين أن السهمى أصغر سناً من مالك ، هذا بالإضافة إلى أن السهمى عمر طويلاً إذ بلغ عمره نحو مائة سنة ، لذلك كان هذا الفرق الكبير بين وفاته ووفاة الزهرى .

وبتعبير أوضح يكون الراوى السابق شيخاً لهذا المروى عنه ، والراوى اللاحق يكون تلميذاً له ويعيش هذا التلميذ طويلاً[(١)] .

٣ - وقال الحافظ : وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك ما بين الراويين فيه فى الوفاة مائة وخمسون سنة ، وذلك أن الحافظ السِّلفى سمع منه أبو على البردانى أحد مشايخه حديثاً ورواه عنه ، ومات على رأس خمسمائة ثم كان آخر أصحاب السِّلفى بالسماع سبطه أبو القاسم عبد الرحمٰن بن مكى وكانت وفاته سنة ٦٥٠[(٢)] .

---

(١) بتصرف من تيسير مصطلح الحديث (١٩٤ ، ١٩٥) .

(٢) نزهة النظر (٦١) .

٤ – رواية الأقران والمدبج

أ – رواية الأقران : –

الأقران : جمع قرين بمعنى المصاحب .

واصطلاحاً : هم المتقاربون فى السن أو الإسناد ، وإذا كان أحدهما أكبر من الآخر سناً ، ولكنهما يشتركان فى الشيوخ [شيوخهم من طبقة واحدة ، فهما أيضاً من الأقران] .

فائدة هذا العلم : الأمن من ظن الزيادة فى الإسناد أو إبدال الواو بـ عن إن كان بالعنعنة[١] .

أمثلة : رواية الصحابة عن الصحابة ، وهى من هذا النوع باعتبار أنهم كلهم أقران فى الرواية عن رسول الله ﷺ .

وجاءت رواية أربعة منهم فى إسناد واحد ، وهو حديث السائب بن يزيد ، عن حويطب بن عبد العزى ، عن عبد الله بن السعدى ، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً: «ما جاءك من هذا المال من غير إشراف ولا سؤال فخذه وما لا فلا تتبعه نفسك »[٢] .

---

(١) انظر تيسير مصطلح الحديث (١٩٢) ، وفتح المغيث (١٧٤/٣) ، وشرح أحمد شاكر لألفية السيوطى (٢٠٦) .

(٢) رواه البخارى (١٣ / ١٦٠) الأحكام ، ومسلم (٧ / ١٣٤) الزكاة والنسائى =

قال السخاوى : روى كل من الثورى ومالك بن مغول عن مسعر وهم أقران ، والأعمش عن التيمى وهما قرينان .

وقد يجتمع جماعة من الأقران فى سلسلة كرواية أحمد عن أبى خيثمة زهير بن حرب ، عن ابن معين ، عن على بن المدينى ، عن عبيد الله بن معاذ لحديث أبى بكر بن حفص عن أبى سلمة عن عائشة : « كان أزواج النبى ﷺ يأخذن من شعورهن حتى تكون كالوفرة » فالخمسة كما قال الخطيب أقران[1].

ب - المدبـج :

التعريف لغة : اسم مفعول من « التدبيج » بمعنى التزيين، والتدبيج مشتق من ديباجتى الوجه، أى الخدان ، وكأن المدبج سمى بذلك لتساوى الراوى والمروى عنه ، كما يتساوى الخدان .

اصطلاحاً : أن يروى القرينان كل منهما عن الآخر .

قال العراقى : ويحتمل أن يقال إن القرينين الواقعين فى المدبـج فى طبقة واحدة بمنزلة واحدة شبها بالخدين ، إذ يقال لهما الديباجتان ، كما قاله الجوهرى وغيره .

قال : وهذا المعنى متوجه على ما قاله ابن الصلاح والحاكم : إن المدبـج مختص بالقرينين .

= (١٠٣/٥ ، ١٠٤) الزكاة .

(١) فتح المغيث (١٧٥/٣ ، ١٧٦) .

والحديث رواه مسلم (٤/٤) الحيض واللفظ له وأصل الحديث رواه البخارى (٤٣٤/١) الغسل .

ومالك (٤٤/١ ، ٤٥) الطهارة ، وأبو داود (٢٣١) الطهارة ، والنسائى (١٢٧/١) الطهارة وليس عندهم هذه الزيادة .

قال السيوطى : وجزم بهذا المأخذ فى شرح النخبة فإنه قال : لو روى الشيخ عن تلميذه فهل يسمى مدبجاً ؟ فيه بحث، والظاهر لا ؛ لأنه من رواية الأكابر عن الأصاغر ، والتدبيج مأخوذ من دياجتى الوجه ، فيقتضى أن يكون مستوياً من الجانبين ، أما رواية القرين عن قرينه من غير أن يعلم رواية الآخر عنه فلا يسمى مدبجاً ، كرواية زائدة بن قدامة عن زهير بن معاوية ، ولا يعلم لزهير رواية عنه[1].

✹ أمثلة للمدبـج :

أ - **فى الصحابة** : رواية عائشة عن أبى هريرة ، ورواية أبى هريرة عن عائشة .

ب - **فى التابعين** : رواية الزهرى عن عمر بن عبد العزيز ، ورواية عمر بن عبد العزيز عن الزهرى .

جـ - **فى أتباع التابعين** : رواية مالك عن الأوزاعى ، ورواية الأوزاعى عن مالك .

✹ أشهر المصنفات فى رواية الأقران والمدبـج :

١ - رواية الأقران لأبى الشيخ الأصبهانى .

٢ - المدبـج للدارقطنى .

✹ ✹ ✹

---

(١) تدريب الراوى هامش (١/٢٤٧ ، ٢٤٨) .

٥ – رواية الآباء عن الأبناء ورواية الأبناء عن الآباء

أ – رواية الآباء عن الأبناء :

تعريفه : أن يوجد فى سند الحديث أبٌ يروى الحديث عن ابنه .

● **مثاله ما ذكره ابن الصلاح فى مقدمته قال** : وللخطيب الحافظ فى ذلك كتاب روينا فيه عن العباس بن عبد المطلب عن ابنه الفضل رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ جمع بين الصلاتين بالمزدلفة[١] .

فائدته : أن لا يظن أن فى السند انقلاباً أو خطأ ، وفيه أيضاً تواضع العلماء .

أشهر المصنفات : كتاب « رواية الآباء عن الأبناء » للخطيب البغدادى .

ب – رواية الأبناء عن الآباء :

تعريفه : أن يوجد فى السند ابن يروى عن أبيه ، أو عن أبيه عن جده .

مثال : رواية الابن عن أبيه : رواية أبى العشراء عن أبيه ، واختلف فى اسمه واسم أبيه ، أشهرها أنه أسامة بن مالك .

مثال لرواية الراوى عن أبيه عن جده : عمرو بن شعيب عن أبيه

---

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح (٣٤٤) .

شعيب بن محمد عن جده « جد أبيه » عبد الله بن عمرو بن العاص[1].

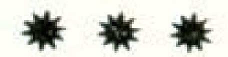
فوائده : قد يبهم الأب أو الجد فى الرواية ، فينبغى البحث عن اسمه وهل المراد جده أو جد أبيه كما فى المثال السابق .

❋ أشهر المصنفات فيه :

١ - رواية الأبناء عن آبائهم لأبى نصر عبيد الله بن سعيد الوائلى .

٢ - جزء من روى عن أبيه عن جده لابن أبى خيثمة .

٣ - كتاب العرش المعلم فى من روى عن أبيه عن جده عن النبى ﷺ للحافظ العلائى[2].



---

(١) قال البخارى : رأيت أحمد بن حنبل وعلى بن المدينى وإسحاق بن راهويه وأبا عبيد وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ما تركه أحد من المسلمين ، قال البخارى : فمن الناس بعدهم .

وقال يعقوب بن شيبة : ما رأيت أحداً من أصحابنا ممن ينظر فى الحديث وينتقى الرجال يقول فيه شيئاً ، وحديثه عندهم صحيح وهو ثقة ثبت ، والأحاديث التى أنكروها من حديثه إنما هى لقوم ضعفاء رووها عنه ، وما روى عنه الثقات فصحيح قال : وسمعت ابن المدينى يقول : قد سمع أبوه شعيب من جده عبد الله وقال ابن المدينى هو عندنا ثقة وكتابه صحيح - باختصار من فتح المغيث (٣/١٩٤ ، ١٩٥) .

(٢) بتصرف من تيسير مصطلح الحديث (١٩١ ، ١٩٢) .

٦ – المسلسل

* **تعريفه :**

قال ابن الصلاح : التسلسل من نعوت الأسانيد ، وهو عبارة عن تتابع رجال الإسناد وتواردهم فيه واحداً بعد واحد على صفة أو حالة واحدة ، وينقسم ذلك إلى ما يكون صفة للرواية والتحمل ، وإلى ما يكون صفة للرواية أو حالة لهم(١).

وقال أحمد شاكر : المسلسل هو ما تتابع فيه رجال الإسناد واحداً واحداً على صفة واحدة ، أو حال واحدة ، أو قول واحد ، وهو أقسام كثيرة تبعاً لكثرة الأحوال التى يتفق فيها الرواة ، كأن يكونوا جميعاً من الحفاظ ، أو من الفقهاء ، أو من النحويين ، أو يكونوا من بلد واحد ، كالمصريين والدمشقيين ، أو باسم واحد كالمسلسل بالمحمدين وهكذا(٢).

وقال الحافظ : إن اتفق الرواة فى إسناد من الأسانيد « فى صيغ الأداء » كسمعت فلاناً قال : سمعت فلاناً ، أو حدثنا فلان قال : حدثنا فلان وغير ذلك من الصيغ « أو غيرها من الحالات » القولية كسمعت فلاناً يقول : أشهد الله لقد حدثنى فلان إلخ . أو « الفعلية » كقوله : « دخلنا على فلان

---

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح (٢٧٦) .
(٢) شرح أحمد شاكر لألفية السيوطى (١٧١) .

فأطعمنا تمراً ... إلخ » أو القولية والفعلية معاً كقوله : حدثنى فلان وهو آخذ بلحيته قال : آمنت بالقدر إلخ ، فهو المسلسل وهو من صفات الإسناد ، وقد يقع التسلسل فى معظم الإسناد كحديث المسلسل بالأولية ، فإن السلسلة تنتهى فيه إلى سفيان بن عيينة فقط ، ومن رواه مسلسلاً إلى منتهاه فقد وهم[1].

قال الدكتور الطحان : ويتبين من شرح التعريف أن أنواع المسلسل ثلاثة وهى :

المسلسل بأحوال الرواة ، والمسلسل بصفات الرواة ، والمسلسل بصفات الرواية : وإليك فيما يلى بيان هذه الأنواع :

أ - المسلسل بأحوال الرواة :

وأحوال الرواة إما أقوال أو أفعال أو أقوال وأفعال معاً :

١ - المسلسل بأحوال الرواة القولية : مثل حديث معاذ بن جبل أن النبى ﷺ قال له : « **يا معاذ إنى أحبك فقل فى دبر كل صلاة اللهم أعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك** »[2].

فقد تسلسل بقول كل من رواته « **وأنا أحبك فقل ...** » .

٢ - المسلسل بأحوال الرواة الفعلية : مثل حديث أبى هريرة قال : شبك بيدى أبو القاسم ﷺ وقال : « **خلق الله الأرض يوم السبت** »[3]

---

(١) نزهة النظر (٦٢) .

(٢) رواه أبو داود (١٥٠٨) الوتر ، والنسائى (٥٣/٣) السهو وصححه الألبانى وكذا فى تحقيق جامع الأصول .

(٣) رواه مسلم (١٣٣/١٧ ، ١٣٤) صفة القيامة والجنة والنار وأحمد (٣٢٧/٢) .
وقد تكلم فى هذا الحديث ابن المدينى والبخارى وغير واحد من الحفاظ وجعلوه من كلام كعب الأحبار وأن أبا هريرة إنما سمعه من كعب واشتبه على بعض الرواة فرووه =

فقد تسلسل بتشبيك كل من رواته بيد من رواه عنه .

٣ - المسلسل بأحوال الرواة القولية والفعلية معاً : مثل حديث أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « **لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره حلوه ومره** » ، وقبض رسول الله ﷺ على لحيته وقال : « **آمنت بالقدر خيره وشره ، حلوه ومره** » تسلسل بقبض كل راوٍ من رواته على لحيته وقوله : « **آمنت بالقدر خيره وشره حلوه ومره** » .

ب - المسلسل بصفات الرواة :

وصفات الرواة إما قولية أو فعلية :

١ - المسلسل بصفات الرواة القولية : مثل الحديث المسلسل بقراءة سورة الصف فقد تسلسل بقول كل راوٍ : « فقرأها فلان هكذا » .

هذا وقد قال العراقي : وصفات الرواة القولية وأحوالهم القولية متقاربة بل متماثلة .

٢ - المسلسل بصفات الرواة الفعلية : كاتفاق أسماء الرواة كالمسلسل بـ « المحمدين » أو اتفاق أسمائهم ، كالمسلسل بالفقهاء أو الحفاظ أو اتفاق نسبتهم كالدمشقيين أو المصريين .

جـ - المسلسل بصفات الرواية :

صفات الرواية إما أن تتعلق بصيغ الأداء ، أو بزمن الرواية ، أو مكانها .

١ - المسلسل بصيغ الأداء : مثل حديث مسلسل بقول كلٍ من رواته : « سمعت » أو « أخبرنا » .

= مرفوعاً قال ابن كثير ، وفيه استيعاب الأيام السبعة والله تعالى قد قال : ﴿**فى ستة أيام**﴾ . وقال المناوى : وقال بعضهم : هذا الحديث فى متنه غرابة شديدة ... انظر تحقيق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط فى جامع الأصول هامش (٤/٢٥ ، ٢٦) .

٢ - **المسلسل بزمان الرواية** : كالحديث المسلسل بروايته يوم العيد .

٣ - **المسلسل بمكان الرواية** : كالحديث المسلسل بإجابة الدعاء فى الملتزم[١] .

❋ أشهر المصنفات فيه :

١ - المسلسلات الكبرى للسيوطى وقد اشتملت على ٨٥ حديثاً .

٢ - المناهل السلسلة فى الأحاديث المسلسلة لمحمد عبد الباق الأيوبى وقد اشتملت على ٢١٢ حديثاً .

❋ ❋ ❋

---

(١) باختصار من تيسير مصطلح الحديث (١٨٥ - ١٨٧) .

٧ - رواية الأكابر عن الأصاغر

✵ **تعريفه :**

لغة : الأكابر جمع « أكبر » والأصاغر جمع « أصغر » والمعنى : رواية الكبار عن الصغار .

اصطلاحاً : رواية الشخص عمن هو دونه فى السن أو الطبقة أو العلم والحفظ[١] .

قال السخاوى : وهو نوع مهم تدعو إليه الهمم العالية ، والأنفس الزكية ، ولذلك قيل كما تقدم فى محله لا يكون الرجل محدثاً حتى يأخذ عمن فوقه ومثله ودونه ، وفائدته ضبط الخوف من ظن الانقلاب فى السند مع ما فيه من العمل بقوله ﷺ : « **أنزلوا النَّاسَ منازلهم** »[٢] وإلى ذلك أشار

---

(١) تيسير مصطلح الحديث بتصرف (١٨٨) .

(٢) الحديث رواه أبو داود (٤٨٢١) الأدب عن عائشة رضى الله عنها وقال أبو داود : ميمون لم يدرك عائشة وقال المنذرى : قيل لأبى حاتم الرازى ميمون بن أبى شبيب عن عائشة متصل ؟ قال : لا . وقال ابن الصلاح : وفيما قاله أبو داود نظر فإنه كوفى متقدم قد أدرك المغيرة بن شعبة ومات المغيرة قبل عائشة وقال النووى : حديث عائشة هذا قد رواه البزار فى مسنده وقال : هذا الحديث لا يعلم عن النبى ﷺ إلا من هذا الوجه وقد روى عن عائشة من غير هذا الوجه موقوفاً- عون المعبود (١٣/١٩١، ١٩٢) .

ابن الصلاح بقوله : « ومن الفائدة فيه أن لا يتوهم كون المروى عنه أكبر وأفضل ، نظراً إلى أن الأغلب كون المروى عنه كذلك فتجهل بذلك منزلتهما » .

والأصل فى رواية النبى ﷺ فى خطبته حديث الجساسة عن تميم الدارى ، كما فى صحيح مسلم[1].

❋ أنواعه وأمثلته :

قال ابن الصلاح : ثم إن ذلك يقع على أضراب : منها : أن يكون الراوى أكبر سناً وأقدم طبقة من المروى عنه كالزهرى ويحيى بن سعيد الأنصارى فى روايتهما عن مالك ، وكأبى القاسم عبد الله بن أحمد الأزهرى من المتأخرين أحد شيوخ الخطيب ، روى عن الخطيب فى بعض تصانيفه ، والخطيب إذ ذاك فى عنفوان شبابه وطلبه .

ومنها : أن يكون الراوى أكبر قدراً من المروى عنه بأن يكون حافظاً عالماً ، والمروى عنه شيخاً راوياً فحسب كمالك فى روايته عن عبد الله بن دينار ، وأحمد بن حنبل وإسحٰق بن راهويه فى روايتهما عن عبيد الله بن موسى فى أشباه لذلك كثيرة .

ومنها : أن يكون الراوى أكبر من الوجهين جميعاً ، وذلك كرواية كثير من العلماء والحفاظ عن أصحابهم وتلامذتهم ، كعبد الغنى الحافظ فى روايته عن محمد بن على الصورى ، وكرواية أبى بكر البرقانى عن الخطيب ، وكرواية الخطيب عن أبى نصر بن ماكولا ، ونظائر ذلك كثيرة ، ويندرج تحت هذا النوع ما يذكر من رواية الصحابى عن التابعى ، كرواية العبادلة

---

(١) فتح المغيث (٣/١٧٠) .
والحديث رواه مسلم (١٨/٨٠ - ٨٣) كتاب الفتن .

وغيرهم من الصحابة عن كعب الأحبار .

وكذلك رواية التابعي عن تابع التابعي : كما قدمنا من رواية الزهري والأنصاري عن مالك ، وكعمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص لم يكن من التابعين ، وروى عنه أكثر من عشرين نفساً من التابعين ، جمعهم عبد الغني بن سعيد الحافظ في كتيب له .

وقرأت بخط الحافظ أبي محمد الطبسي في تخريج له قال : عمرو بن شعيب ليس بتابعي وقد روى عنه نيِّف وسبعون رجلاً من التابعين والله أعلم[1].

✹ أشهر المصنفات فيه :

كتاب « ما رواه الكبار عن الصغار والآباء عن الأبناء » .

للحافظ أبي يعقوب إسحٰق بن إبراهيم الوراق المتوفى سنة ٤٠٣هـ .

✹ ✹ ✹

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح (٣٢٩ - ٣٣١) .

لطائف فى معرفة الرواة

ويشتمل على المباحث الآتية :

١ - معرفة الصحابة رضى الله عنهم .

٢ - معرفة التابعين .

٣ - معرفة الإخوة والأخوات .

٤ - معرفة الألقاب .

٥ - معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم .

٦ - معرفة النسب التى على غير ظاهرها .

٧ - معرفة تواريخ الرواة .

٨ - معرفة من اختلط من الثقات .

٩ - معرفة طبقات العلماء والرواة .

١٠ - معرفة المفردات من الأسماء والكنى والألقاب .

١١ - معرفة الوحدان .

١٢ - معرفة من ذكر بأسماء أو صفات مختلفة .

١٣ - معرفة المهمل .

١٤ - معرفة المبهم .

١٥ - معرفة المتشابه .

١٦ - معرفة المؤتلف والمختلف .

١٧ - معرفة المتفق والمختلف.

١٨ - معرفة أسماء من اشتهروا بكناهم.

١ - معرفة الصحابة رضى الله عنهم

❋ تعريفه :

الصحابى : هو من لقى النبى صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم مؤمناً به ، ومات على الإسلام ، ولو تخللت ردة فى الأصح[١].

والمراد باللقاء ما هو أعم من المجالسة والمماشاة ، ووصول أحدهم إلى الآخر ، وتدخل فيه رؤية أحدهما الآخر سواء كان ذلك بنفسه أو بغيره والتعبير بـ « باللقى » أولى من قول بعضهم : الصحابى من رأى النبى ﷺ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، لأنه يخرج حينئذٍ ابن أم مكتوم ونحوه من العميان وهم صحابة بلا تردد ، واللقى فى هذا التعريف كالجنس يخرج من حصل له اللقاء المذكور لكن فى حال كونه كافراً ، وقولى « به » فصل ثان يخرج من لقيه مؤمناً لكن بغيره من الأنبياء ، لكن هل يخرج من لقيه مؤمناً بأنه سيبعث ولم يدرك البعثة؟ فيه نظر[٢] وقولى: « ومات على الإسلام »

---

(١) نخبة الفكر (٥٥) .

(٢) كورقة بن نوفل بن عبد العزى والراجح والله أعلم أنه لا يخرج . وقد رآه النبى ﷺ فى هيئة حسنة وله جنة أو جنتين .

روى الحاكم (٢/٤٠٩) عنه ﷺ قال : « **لا تسبوا ورقة فإنى رأيت له جنة أو جنتين** » وصححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبى والألبانى ، وقال ابن كثير : وإسناده جيد .

فصل ثالث يخرج من ارتد بعد أن لقيه مؤمناً به ومات على الردة كعبيد الله ابن جحش ، وابن خطل ، وقولى : « ولو تخللت ردة » أى بين لقيه له مؤمناً به وبين موته على الإسلام ، فإن اسم الصحبة باق له سواءٌ أرجع إلى الإسلام فى حياته ﷺ أو بعده ، وسواءٌ ألقيه ثانياً أم لا .

وقولى : « فى الأصح » إشارة إلى الخلاف فى المسألة ، ويدل على رجحان الأول قصة الأشعث بن قيس ، فإنه كان ممن ارتد وأتى به إلى أبى بكر الصديق أسيراً ، فعاد إلى الإسلام فقبل منه ذلك وزوجه أخته ، ولم يتخلف أحد عن ذكره فى الصحابة ، ولا عن تخريج أحاديثه فى المسانيد وغيرها[1] .

❋ كيف يعرف الصحابى بأنه صحابى :

١ - التواتر الذى يقطع به لكثرة الناقلين كأبى بكر وعمر وبقية العشرة .

٢ - الاستفاضة والاشتهار أن فلاناً من الصحابة كعكاشة بن محصن ، وضمام بن ثعلبة .

٣ - شهادة من صاحب معلوم الصحبة بالتصريح كما شهد أبو موسى الأشعرى لحممة الدوسى .

٤ - ويعرف بقول تابعى ثقة أن فلاناً صحابى .

٥ - أن يخبر عن نفسه بأنه صحابى ، بشرط أن يكون معلوم العدالة كما جزم به الآمدى وآخرون ، وأن يكون معاصراً للنبى ﷺ ، وقد انتهى معاصرو النبى ﷺ بمضى مائة وعشر سنين من هجرته صلوات الله وسلامه عليه لقوله ﷺ : « أرأيتكم ليلتكم هذه فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الأرض ممن هو اليوم عليها أحد »[2] .

---

(١) نزهة النظر (٥٥ ، ٥٦) .

(٢) الحديث ، رواه البخارى (١/٢١١) العلم، ومسلم (١٦/٨٩ ، ٩٠) وأحمد (٢/٨٨، ١٢١) وأبو داود (٤٣٢٦) قيام الساعة .

❋ طبقات الصحابة رضى الله عنهم :

• قسمهم الحاكم إلى اثنى عشر طبقة :

الطبقة الأولى : قوم أسلموا بمكة مثل أبي بكر وعمر وعثمان وعلى وغيرهم رضي الله عنهم .

الطبقة الثانية : أصحاب دار الندوة ، وذلك أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما أسلم وأظهر إسلامه حمل رسول الله ﷺ إلى دار الندوة ، فبايعه جماعة من أهل مكة .

الطبقة الثالثة : المهاجرة إلى الحبشة .

الطبقة الرابعة : الذين بايعوا النبى ﷺ عند العقبة يقال فلان عقبى .

الطبقة الخامسة : أصحاب العقبة الثانية ، وأكثرهم من الأنصار .

الطبقة السادسة : أول المهاجرين الذين وصلوا إلى رسول الله ﷺ بقباء قبل أن يدخلوا المدينة ويبنى المسجد .

الطبقة السابعة : أهل بدر الذين قال رسول الله ﷺ فيهم : « **لعل الله اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم** »(1).

الطبقة الثامنة : المهاجرة الذين هاجروا بين بدر والحديبية .

الطبقة التاسعة : أهل بيعة الرضوان الذين أنزل الله تعالى فيهم : ﴿ **لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ** ﴾ . [الفتح : ١٨]

الطبقة العاشرة : المهاجرة بين الحديبية والفتح ، منهم خالد بن الوليد وعمرو بن العاص وأبو هريرة وغيرهم .

الطبقة الحادية عشرة : فهم الذين أسلموا يوم الفتح ، وهم جماعة من قريش .

الطبقة الثانية عشرة : صبيان وأطفال رأوا رسول الله ﷺ ، وفى حجة

---

(١) رواه البخارى (٣٠٤/٧ ، ٣٠٥) المغازى ، ومسلم (٥٥/١٦ ، ٥٦) وأبو داود (٤٦٢٨) والدارمى (٣١٣/٢) وابن أبى شيبة فى المصنف (١٢٣٩٦) .

الوداع وغيرها وعدادهم فى الصحابة منهم السائب بن يزيد ، وعبد الله بن ثعلبة بن أبى صعير ومنهم أبو الطفيل عامر بن واثلة ، وأبو جحيفة وهب بن عبد الله[1].

❋ فوائد معرفة الصحابة رضى الله عنهم : -

من فوائد معرفة الصحابة والتابعين معرفة الحديث المتصل والمرسل ، فإن كان الراوى صحابياً كان الحديث متصلاً - وإن كان صغيراً كان من مراسيل الصحابة- وإن كان الراوى عن رسول الله ﷺ تابعياً كان الحديث مرسلاً[2].

❋ عدالة الصحابة رضى الله عنهم : -

قال القرطبى : فالصحابة كلهم عدول أولياء الله تعالى وأصفياؤه ، وخيرته من خلقه بعد أنبيائه ورسله ، وهذا مذهب أهل السنة والذى عليه الجماعة من أئمة هذه الأمة ، وقد تذهب شرذمة لا مبالاة بهم إلى أن حال الصحابة كحال غيرهم ، فيلزم البحث عن عدالتهم ، ومنهم من فرق بين حالهم فى بداءة الأمر ، فقال : إنهم كانوا على العدالة إذ ذاك ، ثم تغيرت بهم الأحوال ، فظهرت فيهم الحروب وسفك الدماء ، فلا بد من البحث ، وهذا مردود فإن خيار الصحابة كعلى وطلحة والزبير وغيرهم رضى الله عنهم ممن أثنى الله عليهم وزكاهم ، ورضى عنهم وأرضاهم ، ووعدهم الجنة بقوله : ﴿ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ . [الفتح : ٢٩]

وخاصَّة العشرة المقطوع لهم بالجنة بإخبار الرسول ﷺ مع علمهم بكثير من الفتن والأمور الجارية عليهم بعد نبيهم ، بإخباره لهم بذلك ، وذلك غير مسقط من مرتبتهم وفضلهم إذ كانت تلك الأمور مبنية على الاجتهاد ،

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (٢٣ - ٢٦) .

(٢) بتصرف من شرح أحمد شاكر لألفية السيوطى (٢٠١) .

وكل مجتهد مصيب[1].

وأفضل الصحابة على الإطلاق أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم على ، ثم بقية العشرة ، ثم أهل بدر ، ثم أهل أحد ، ثم أهل بيعة الرضوان .

عدة الصحابة رضى الله عنهم : نقل عن الشافعى رحمه الله أن النبى ﷺ قبض والمسلمون ستون ألفاً : ثلاثون ألفاً بالمدينة ، وثلاثون ألفاً فى قبائل العرب وغيرها .

قال الدكتور فاروق حمادة : وعلى أية حالٍ فعددهم كبير جداً ، إلا أن الذين وصلتنا أسماؤهم مع أن بعضهم اختلف فى صحبته لا تصل إلى معشار هذا المقدار ، كما يقول الحافظ ابن حجر فى الإصابة ، وابن حجر قد جمع فى كتابه هذا جل الكتب المتقدمة التى ترجمت للصحابة مع المختلف فيهم ، أو الذين قيل فيهم شخصان وهم شخص واحدٌ ، فبلغ عددهم رجالاً ونساء اثنى عشر ألفاً ومائتين وسبعاً وتسعين نفساً .

ثم إن الرواة للحديث عن رسول الله ﷺ يصلون إلى عشر هذا المقدار أو يزيدون قليلاً ، قال الحاكم : الرواة عن النبى ﷺ أربعة آلاف ، وتعقبه الذهبى بأنهم لا يصلون إلى ألفين ، بل هم ألف وخمسائة[2].

وقال ابن كثير : الذى روى عنهم أحمد فى مسنده تسعمائة وثمانون نفساً ، ووقع فى الكتب الستة من الزيادات على ذلك قريب من ثلاثمائة صحابى[3].

✵ المكثرون من الصحابة رضى الله عنهم :

١ – أبو هريرة رضى الله عنه روى ٥٣٧٤ / حديثاً وروى عنه أكثر من ثلاثمائة رجل .

---

(١) الجامع لأحكام القرآن (٦١١٩/٧) ط . الشعب .

(٢) باختصار من تحقيق ودراسة فضائل الصحابة للدكتور فاروق حماده (١٩ ، ٢٠) .

(٣) البداية والنهاية لابن كثير (٣٥٦/٥) ط . دار الفكر العربى .

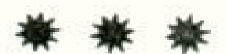
٢ - ابن عمر رضى الله عنه روى ٢٦٣٠ / حديثاً .
٣ - أنس بن مالك رضى الله عنه روى ٢٢٨٦ / حديثاً .
٤ - عائشة رضى الله عنها روت ٢٢١٠ / حديثاً .
٥ - ابن عباس رضى الله عنه روى ١٦٦٠ / حديثاً .
٦ - جابر بن عبد الله رضى الله عنه روى ١٥٤٠ / حديثاً .

❋ آخر الصحابة موتاً :

أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثى رضى الله عنه مات سنة مائة بمكة المكرمة ، وقبله أنس بن مالك رضى الله عنه توفى سنة ثلاث وتسعين بالبصرة .

❋ أشهر المصنفات فى الصحابة رضى الله عنهم :

١ - الاستيعاب فى معرفة الأصحاب لابن عبد البر .
٢ - أسد الغابة فى معرفة الصحابة لابن الأثير .
٣ - الإصابة فى معرفة الصحابة لابن حجر العسقلانى .



٢ – معرفة التابعين

❋ تعريف التابعي :

هو من لقى صحابياً ومات على الإسلام ، ولم يشترط بعضهم الموت على الإسلام .

قال الحاكم : فخير الناس قرناً بعد الصحابة من شافه أصحاب رسول الله ﷺ ، وحفظ عنهم الدين والسنن ، وهم قد شهدوا الوحى والتنزيل .

فمن الطبقة الأولى من التابعين : وهم قوم لحقوا العشرة الذين شهد لهم رسول الله ﷺ بالجنة وبعدهم جماعة من الصحابة فمنهم سعيد بن المسيب ، وقيس بن أبى حازم ، وأبو عثمان النهدى ، وقيس بن عباد ، وأبو ساسان حضين بن المنذر ، وأبو وائل شقيق بن سلمة ، وأبو عطاء العطاردى وغيرهم .

والطبقة الثانية من التابعين : الأسود بن يزيد ، وعلقمة بن قيس ، ومسروق بن الأجدع ، وأبو سلمة بن عبد الرحمٰن ، وخارجة بن زيد من هذه الطبقة .

والطبقة الثالثة من التابعين : عامر بن شراحيل الشعبى ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، وشريح بن الحارث ، وأقرانهم من هذه الطبقة .

وهم طبقات خمس عشرة طبقة ، آخرهم من لقى أنس بن مالك من أهل

البصرة ، ومن لقى عبد الله بن أبى أوفى من أهل الكوفة ، ومن لقى السائب بن يزيد من أهل المدينة ، ومن لقى عبد الله بن الحارث بن جزء من أهل مصر ، ومن لقى أبا أمامة الباهلى من أهل الشام[1].

❋ المخضرمون :

واحدهم مخضرم : وهو الذى أدرك الجاهلية وزمن النبى ﷺ ولم يره ، وأسلم ولا صحبة له ، وإنما سمى بذلك لأنه متردد بين طبقتين – الصحابة والتابعين – لا يدرى من أيتهما هو . من قولهم « لحم مخضرم » لا يدرى من ذكر أو أنثى ، و « طعام مخضرم » ليس بحلو ولا مر[2].

❋ الفقهاء السبعة من أهل المدينة من التابعين : –

قال الحاكم : فأما الفقهاء السبعة من أهل المدينة فسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد بن أبى بكر وعروة بن الزبير ، وخارجة بن زيد بن ثابت وأبو سلمة بن عبد الرحمٰن بن عوف وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار فهؤلاء الفقهاء السبعة عند الأكثر من علماء الحجاز[3].

آخر التابعين موتاً : خلف بن خليفة سنة ١٨٠هـ[4].

❋ ❋ ❋

---

(١) معرفة علوم الحديث (٤٢) .

وقال أحمد شاكر : قيس بن أبى حازم هو الذى ثبت أنه لقى العشرة المبشرين بالجنة وسمع منهم جميعاً ، وفى سماعه من عبد الرحمٰن بن عوف خلاف ، ولم يثبت هذا لغيره من التابعين ، وادعى الحاكم أن سعيد بن المسيب وغيره سمعوا من العشره ، ولم يثبت ذلك ورده عليه العلماء – شرح ألفية السيوطى (٢٠١) .

(٢) شرح ألفية السيوطى لأحمد شاكر (٢٠٣) .

(٣) معرفة علوم الحديث (٤٣) .

(٤) شرح ألفية السيوطى لأحمد (٢٠٣) .

٣ - معرفة الإخوة والأخوات

فوائد هذا العلم : أن لا يظن من ليس بأخ أخاً عند الاشتراك في اسم الأب ، مثل « عبد الله بن دينار » و « عمرو بن دينار » ، فالذى لا يدرى يظن أنهما أخوان ، مع أنهما ليسا بأخوين ، وإن كان اسم أبيهما واحد .

❋ قال السيوطى : -

مثال الأخوين فى الصحابة : عمر وزيد ابنا الخطاب .

وعبد الله وعتبة ابنا مسعود .

وزيد ويزيد ابنا ثابت .

وعمرو وهشام ابنا العاص .

ومن التابعين : عمرو وأرقم ابنا شراحبيل كلاهما من أفاضل أصحاب ابن مسعود ، ثم قال ابن الصلاح : هذيل بن شرحبيل وأرقم أخوان آخران من أصحابه أيضاً .

وفى الثلاثة : على وجعفر وعقيل بنو أبى طالب : وسهل وعباد وعثمان بنو حنيف .

وفى غير الصحابة : عمرو وعُمر وشعيب بنو شعيب .

وفى الأربعة : سهيل وعبد الله ومحمدّ وصالح بنو أبى صالح .

وفي الخمسة : سفيان ، وآدم ، وعمران ، ومحمد ، وإبراهيم[1] بنو عيينة حدثوا كلهم .

وفي الستة : محمد وأنس ويحيى ومعبد وحفصة وكريمة بنو سيرين وذكر بعضهم خالداً بدل كريمة ، وروى محمد عن يحيى عن أنس عن أنس بن مالك حديثاً ، وهذه لطيفة غريبة ثلاثة أخوة روى بعضهم عن بعض .

وفي السبعة : النعمان ومعقل وعقيل وسُوَيْدٌ وسنان وعبد الرحمٰن وسابع لم يسم ، بنو مقرن صحابة مهاجرون لم يشاركهم أحد ، وقيل : شهدوا الخندق ، ومثاله في التابعين : سالم وعبد الله وعبيد الله وحمزة وورش وواقد وعبد الرحمٰن أولاد عبد الله بن عمر .

❋ تنبيهان :

أحدهما : ما ذكره ابن الصلاح من كون بنى مقرن سبعة اعترض عليه بأن ابن عبد البر زاد فيهم ضراراً ونعيماً وحكى غيره أن أولاد مقرن عشرة فالمثال الصحيح : أولاد عفراء : معاذ ، ومعوذ ، وأنس ، وخالد ، وعاقر ، وعامر ، وعوف كلهم شهدوا بدراً .

الثانى : أن قوله لم يشاركهم أحد فى الهجرة والصحبة والعدد ذكره أيضاً ابن عبد البر وجماعة واعترض بأولاد الحرث بن قيس السهمى ، كلهم هاجروا وصحبوا ، وهم سبعة أو تسعة : بشر ، وتميم ، والحرث ، والحجاج ، والسائب ، وسعيد ، وعبد الله ، ومعمر ، وأبو قيس ، وهم أشرف نسب فى الجاهلية والإسلام من بنى مقرن وزادوا عليهم بأن استشهد منهم سبعة فى سبيل الله[2] .

---

(١) سقط ذكر إبراهيم من متن التقريب ، ط . المكتبة العلمية بالمدينة المنورة وأثبتها السيوطي في الشرح ، وقال كذلك : قيل : إنهم عشرة إلا أن الخمسة الآخرين لم يحدثوا ، وسمى منهم أحمد ومخلد – تدريب الراوى (٢/٢٥١) .

(٢) باختصار وتصرف من تدريب الراوى (٢/٢٥١ – ٢٥٣) .

٤ – معرفة الألقاب

قال السخاوى : لقب النبى ﷺ جماعة من أصحابه منهم أبو بكر بالصديق ، وعمر بالفاروق ، وعثمان بذى النورين ، وعلى بأبى تراب ، وخالد بن الوليد بسيف الله ، وأبو عبيدة بن الجراح بأمين هذه الأمة ، وحمزة بأسد الله ، وجعفر بذى الجناحين ، وسمى قبيلتى الأوس والخزرج الأنصار فغلب عليهم وعلى حلفائهم ، وكان الحسن البصرى يسمى محمد بن واسع سيد القراء ، وسفيان الثورى يدعو المعاف بن عمران ياقوتة العلماء ، وابن المبارك يلقب محمد بن يوسف الأصبهانى عروس الزهاد .

وأشرف من اشتهر باللقب الجليل إبراهيم الخليل ، وموسى الكليم ، وعيسى المسيح صلى الله وسلم عليهم .

وهى تكون تارة بألفاظ الأسماء كأشهب ، وبالصنائع والحرف كالبقال ، وبالصفات كالأعمش ، والكنى كأبى بطن ، والأنساب إلى القبائل والبلدان ، وغيرها وأمثلة ذلك كثيرة[١] .

❋ أمثلة لألقاب العلماء : –

١ – غُنْدَر : ومعناه المشغب فى لغة أهل الحجاز ، وهو لقب محمد بن

---

(١) فتح المغيث (٣/٢٢٨) .

جعفر البصرى صاحب شعبة ، وسبب تلقيبه بهذا اللقب أن ابن جريج قدم البصرة فحدث بحديث عن الحسن البصرى فأنكروه عليه وشغبوا ، وأكثر محمد بن جعفر من الشغب عليه فقال له : « اسكت يا غندر » .

٢ – **صاعقة** : لقب محمد بن إبراهيم الحافظ ، روى عنه البخارى ، ولقب بذلك لحفظه وشدة مذاكرته .

٣ – **مشكدانة**[١]: لقب عبد الله بن عمر الأموى ومعناه بالفارسية « حبة المسك أو وعاء المسك » .

٤ – **مُطَيَّن** : لقب أبى جعفر الحضرمى ، ولقب به لأنه كان وهو صغير يلعب مع الصبيان فى الماء فيطينون ظهره .

فقال له أبو نعيم : يا مطين لم لا تحضر مجلس العلم ؟ .

٥ – **غنجار** : لقب عيسى بن موسى التيمى لقب بـ « غنجار » لحمرة وجنتيه .

٦ – **الضال** : لقب لمعاوية بن عبد الكريم لقب به لأنه ضل فى طريق مكة.

٧ – **الضعيف** : لقب عبد الله بن محمد لقب به لأنه كان ضعيفاً فى جسمه لا فى حديثه .

قال عبد الغنى بن سعيد : رجلان جليلان لزمهما لقبان قبيحان الضال والضعيف .

٨ – القوى : لقب للحسن بن يزيد بن فروح أبى يونس لقب بذلك مع كونه كان ثقة أيضاً لقوته على العبادة والطواف حتى قيل: إنه بكى

---

(١) قال الحاكم : وسئل عبد الله بن عمرو بن أبان الجعفى لم لقب بمُشكدانة ؟ فقال : والله ما لقبنى بهذا اللقب إلا الكندى الفضل بن دكين . وذلك أنى كنت دخلت عليه يوماً الحمام ، ثم خرجت فتبخرت وحضرت مجلسه فقال : يا أبا عبد الرحمن أعيذك بالله ما أنت إلا مشكدانة ، قالها مرة بعد أخرى فلقبونى بها – معرفة علوم الحديث (٢١٢) .

حتى عمى . وصلى حتى حدب ، وطاف حتى أقعد ، كان يطوف فى كل يوم سبعين أسبوعاً .

٩ – **تمتام** : لقب محمد بن غالب بن حرب .

١٠ – **جزرة** : لقب صالح بن محمد بن عمرو بن حبيب أبى على البغدادى وقيل فى سبب هذا اللقب أنه قرأ على بعض شيوخ الشام القادمين عليهم حدثكم حريز بن عثمان قال : كان لأبى أمامة خرزة يرقى بها المريض فقالها جزرة .

وقيل : أنه لما كان فى الكتاب أهدى الصبيان للمؤدب هدايا فكانت هديته هو جزيرة ، فلقبه المؤدب بها ، وبقيت عليه والأول أشهر .

١١ – **ابن دقيق العيد** : والملقب بذلك جده وهب لكونه خرج يوماً من بلده قوص وعليه طيلسان أبيض وثوب أبيض فقال شخص بدوى : كأن قماش هذا يشبه دقيق العيد يعنى فى البياض فلزمه ذلك .

١٢ – **يموت** : لقب محمد بن المزدع بن يموت البغدادى الإخبارى وكان يقول: بليت بالاسم الذى سمانى به أهلى ، فإنى إذا عدت مريضاً فاستأذنت عليه فقيل من ذا أسقط اسمى وأقول ابن الزرع .

١٣ – **الرِّشك** : يزيد بن مطرف ، قال الحاكم كان يزيد بن مطرف يسرح لحيته فخرج منها عقرب فلقب بالرِّشك .

١٤ – **شمخصة** : لقب الحسين بن إبراهيم .

١٥ – **كليجة** : لقب محمد بن صالح .

١٦ – **لوين** : لقب محمد بن سليمان المصيصى ؛ لأنه كان يبيع الدواب ببغداد فيقول : هذا فرس له لوين ، هذا فرس له قديد فلقب بلوين .

١٧ – **سَيْفَنَّة** : لقب إبراهيم بن الحسين بن ديزيل الهمدانى ، وسبب ذلك أنه قدم عليه بعض الغرباء يسأله فى أحاديث فامتنع عليه فيها إبراهيم

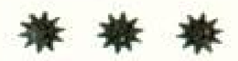
فقال: إن حدثتني بهذه الأحاديث ، وإلا هجوتك ، فقال له إبراهيم : كيف تهجوني ؟ قال أقول :

قائل مالك فى رنَّة .. فقلت ذا من فعل سَيْفَنَّة

قال : فتبسم إبراهيم وأجاب فى تلك الأحاديث . قال ابن نومرد : وإنما لقب إبراهيم بن الحسين بسيفنة لكثرة كتابته الحديث ، وسيفنة طائر بمصر لا يقع على شجرة إلا أكل ورقها حتى لا يبقى منها شيئاً ، وكذلك كان إبراهيم إذا وقع إلى محدث لا يفارقه حتى يكتب جميع حديثه .

١٨ - **عصفور الشوك** : لقب محمد بن داود بن على الأصبهاني .

روى الحاكم عن رويم بن محمد بن رويم بن يزيد قال : كنا عند داود بن على الأصبهانى إذ دخل عليه ابنه محمد وهو يبكى وكان يعزه فضمه إليه وقال : ما يبكيك ؟ قال: الصبيان يلقبونني . قال : فعلى أى شيء حتى أنهاهم ؟ قال : يقولون لى شيئاً . قال : قل لى ما هو حتى أنهاهم عن الذى يقولون . قال : يقولون لى يا عصفور الشوك قال : فضحك داؤد فقال له ابنه : أنت عَلَيَّ أشد من الصبيان مم تضحك قال فقال داؤد : لا إله إلا الله ما هذه الألقاب إلا من السماء ، ما أنت يا بنى إلا عصفور الشوك(١) .



---

(١) انظر تيسير مصطلح الحديث (٢٢١) ، الباعث الحثيث (٣/٢٢٧ - ٢٣٢) ومعرفة علوم الحديث (٢١٠ - ٢١٥) .

٦،٥ – معرفة النسب التى على غير ظاهرها والمنسوبين إلى غير آبائهم

وفائدة هذا الباب دفع الخطأ الذى يمكن أن يحدث إذا سمع أحد أسماء هؤلاء الرواة.

فمن النسب التى غير ظاهرها : أبو مسعود البدرى : لم يشهد بدراً بل نزل فيها فنسب إليها .

يزيد الفقير : لم يكن فقيراً وإنما أصيب فى فقار ظهره .

خالد الحذاء : لم يكن حذاءً وإنما كان يجالس الحذائين[(١)].

والمنسوبون إلى غير آبائهم أقسام : فمنهم من نسب إلى أمه : كمعاذ ومعوذ بنو عفراء وأبوهم الحارث ، ومثل بلال بن حمامة ، أبوه رباح ومحمد بن الحنفية أبوه على بن أبي طالب وأمه من بنى حنيفة .

ومنهم من نسب إلى جدته العليا أو الدنيا مثل يعلى بن منية ، ومنية أم أبيه وأبوه أمية وبشير بن الخصاصية وهى أم الثالث من أجداده وأبوه أبو معبد .

ومنه من نسب إلى جده : مثل أبي عبيدة بن الجراح اسمه عامر بن عبد الله بن الجراح . أحمد بن حنبل هو أحمد بن محمد بن حنبل .

ومنهم من نسب إلى أجنبى لسبب مثل المقداد بن عمرو الكندى يقال له : المقداد بن الأسود ، لأنه كان في حجر الأسود بن عبد يغوث فتبناه[(١)].

---

(١) بتصرف من تيسير مصطلح الحديث (٢٢٢ ، ٢٢٣) .

٧ - معرفة تواريخ الرواة

❋ أهميته :

معرفة اتصال الأسانيد وإظهار كذب الكذابين ، فقد ادعى أناس أنهم سمعوا من أناس بعد وفاتهم بسنين .

قال سفيان الثورى : « لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ » .

❋ بعض التواريخ المهمة :

أصحاب المذاهب المتبعة :	ولد سنة	توفى سنة
١ - النعمان بن ثابت (أبو حنيفة)	٨٠	١٥٠
٢ - مالك بن أنس	٩٣	١٧٩
٣ - محمد بن إدريس الشافعى	١٥٠	٢٠٤
٤ - أحمد بن حنبل	١٦٤	٢٤١
أصحاب الكتب الستة :		
١ - محمد بن إسماعيل البخارى	١٩٤	٢٥٦
٢ - مسلم بن الحجاج النيسابورى	٢٠٤	٢٦١
٣ - أبو داود السجستانى	٢٠٢	٢٧٥
٤ - أبو عيسى الترمذى	٢٠٩	٢٧٩

٥ – أحمد بن شعيب النسائى	٢١٤	٣٠٣
٦ – ابن ماجه القزوينى	٢٠٧	٢٧٥

✹ لطيفة :

صحابيان عاشا ستين سنة في الجاهلية وستين سنة فى الإسلام وماتا بالمدينة سنة ٥٤ هما حكيم بن حزام وحسان بن ثابت .

✹ ✹ ✹

٨ – معرفة من اختلط من الثقات

قال السخاوى : وهو فن عزيز مهم ، وفائدة ضبطهم تمييز المقبول من غيره ، ولذا لم يذكر الضعفاء منهم ، كأبى معشر نجيح بن عبد الرحمٰن السندى المدنى ، وحقيقة الاختلاط : فساد العقل ، وعدم انتظام الأقوال والأفعال إما بخرف ، أو ضرر ، أو مرض ، أو عرض من موت ابن ، وسرقة مال كالمسعودى ، أو ذهاب كتب كابن لهيعة ، أو احتراقها كابن الملقن[1] .

❋ حكم رواية المختلط :

يقبل منه ما روى عنه قبل الاختلاط ولا يقبل منه ما روى عنه بعد الاختلاط ، وكذا ما شك فيه أنه قبل الاختلاط أو بعده ولم يمكن تحديد وقت السماع .

❋ أمثلة :

١ – **عطاء بن السائب الكوفى** أحد التابعين فقد صرح جماعة من الأئمة باختلاطه كابن معين ، وممن سمع منه قبل الاختلاط أيوب ، وحماد بن زيد ، وزايدة ، وابن عيينة ، والثورى ، وشعبة، ووهيب .

٢ – **الجُدَيدِىُّ** : أبو مسعود سعيد بن إياس البصرى ، اختلط كما قال ابن حبان قبل موته بثلاث سنين . قال: ورواه[2] يحيى القطان وهو مختلط ،

---

(١) باختصار من فتح المغيث (٣/٣٦٥ ، ٣٦٦) .

(٢) كذا فى طبعة دار الكتب العلمية وهى كثيرة الأخطاء جداً ولعل الصواب =

ولكنه لم يكن اختلاطاً فاحشاً .

وممن سمع منه قبل تغيره إسماعيل بن علية ، والحمادان ، والثورى وشعبة وعبد الأعلى بن عبد الأعلى ، وسماعه منه قبل تغيره بثمان سنين ولذلك قال العجلى : إنه من أصحهم عنه حديثاً .

٣ – **أبو إسحٰق عمرو بن عبد الله السبيعى الكوفى** التابعى أحد الأعلام الأثبات ، وأخرج الشيخان عن قدماء أصحابه كيوسف بن إسحٰق ، وزكرياء ، وعمر ابنى أبى زائدة ، وزهير بن معاوية ، والثورى ، وهو أثبت الناس فيه .

٤ – **سعيد بن أبى سعيد المقبرى** : قال الواقدى : إنه اختلط قبل موته بأربع سنين .

٥ – **سماك بن حرب بن أوس الكوفى** تغير قبل موته .

ثم من بعدهم جماعة كابن أبى عروبة ، هو سعيد بن مهران العدوى البصرى ، ثم بعده جماعة كـ « الرقاشى » نسبة إلى امرأة اسمها رقاش ابنة قيس .

« أبى قلابة » واسمه عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الملك، روى عنه من أصحاب الكتب الستة ابن ماجه ، ومن غيرهم خلق منهم ابن جرير ، وابن خزيمة ، وهو الذى وصفه بالاختلاط فقال : حدثنا أبو قلابة بالبصرة قبل أن يختلط ويخرج إلى بغداد .

وكذا من المختلطين « عارم » واسمه محمد هو ابن الفضل ويكنى أبا النعمان السدوسى البصرى ، فقد قال البخارى : إنه تغير فى آخر عمره ، ومنهم عبد الوهاب بن عبد المجيد أبو محمد « الثقفى » .

ومنهم « ابن همام » هو عبد الرزاق أبو بكر الحميرى[1] .

= وراق » أى حامل أوراقه .

(١) باختصار من فتح المغيث (٣٦٥ ، ٣٨٦) .

٩ – طبقات الرواة

والطبقات جمع طبقة وهى فى اللغة القوم المتشابهون . وتعرف فى الاصطلاح بالسن أى باشتراك المتعاصرين فى السن ولو تقريباً ، وبالأخذ عن المشايخ ، وربما اكتفوا بالاشتراك فى التلاق ، وهو غالباً ملازم للاشتراك فى السن ، وهو من المهمات ، وفائدته الأمن من تداخل المشتبهين كالمتفقين فى اسم أو كنية أو نحو ذلك وإمكان الإطلاع على تبين التدليس ، والوقوف على حقيقة المراد من العنعنة ، وبينه وبين التاريخ عموم وخصوص ، فيجتمعان فى التعريف بالرواة ، وينفرد التاريخ بالحوادث ، والطبقات بما إذا كان فى البدريين مثلاً من تأخرت وفاته عمن لم يشهدها لاستلزامه تقديم المتأخر الوفاة[(١)].

وقال ابن الصلاح : وذلك من المهمات التى افتضح بسبب الجهل بها غير واحدٍ من المصنفين وغيرهم ، وكتاب الطبقات الكبير لمحمد بن سعد كاتب الواقدى كتاب حفيل كثير الفوائد وهو ثقة ، غير أنه كثير الرواية فيه عن الضعفاء .

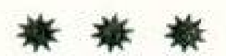
ومنهم الواقدى ، وهو محمد بن عمر الذى لا ينسبه ، والطبقة فى اللغة

---

(١) بتصرف من فتح المغيث (٣/٣٨٧ ، ٣٨٨) .

عبارة عن القوم المتشابهين ، وعند هذا فرب شخصين يكونان من طبقة واحدة لتشابههما بالنسبة إلى جهة ، ومن طبقتين بالنسبة إلى جهة أخرى لا يتشابهان فيها فأنس بن مالك الأنصارى وغيره من أصاغر الصحابة مع العشرة وغيرهم من أكابر الصحابة من طبقة واحدة إذا نظرنا إلى تشابههم فى أصل صفة الصحبة ، وعلى هذا فالصحابة بأسرهم طبقة أولى ، والتابعين طبقة ثانية ، وأتباع التابعين طبقة ثالثة وهلم جراً .

وإذا نظرنا إلى تفاوت الصحابة فى سوابقهم ومراتبهم كانوا على ما سبق ذكره بضع عشرة طبقة ، ولا يكون عند هذا أنس وغيره من أصاغر الصحابة من طبقة العشرة من الصحابة ، بل دونهم بطبقات ، والباحث الناظر فى هذا الفن يحتاج إلى معرفة المواليد والوفيات ، ومن أخذوا عنه ، ومن أخذ عنهم ، ونحو ذلك والله أعلم[1].



(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقيد والإيضاح (٤٦٦) .

١٠ - معرفة المفردات من الأسماء والكنى والألقاب

والمراد بالمفردات أن يكون للراوى اسم أو كنية أو لقب لا يشاركه فيه غيره ، وفائدة هذا العلم الأمن من الوقوع فى التصحيف والتحريف فى تلك الأسماء .

❋ ومن أمثلته فى الأسماء :

أحمد بن عجيان : كسفيان - صحابى .

سندر : بوزن جعفر الجذامى - صحابى .

أوسط : ابن عمرو البجلى - تابعى .

ضريب : ابن نقير بن سمير .

ولُبَى : كأبى بالتصغير .

وجُيب : ابن الحارث - صحابى .

وجيلان : ابن فروة - تابعى .

وشكل : ابن حميد - صحابى .

شمعون : ابن زيد أبو ريحانة - صحابى .

عسعس : ابن سلامة أبو صفرة التميمى البصرى - تابعى .

قال السخاوى : وأغرب من هذا كله ما قاله ابن الجوزى : إنه لا يوجد مثل أسماء آبائه : وهو مسدد بن مسرهد بن مسربل بن مغربل بن

مرعبل بن أرندل بن سرندل بن ماسك بن المستورد ، هكذا سرد نسبه منصور الخالدى ولم يتابع عليه ، قال أحمد العجلى : وكان أبو نعيم يعنى الفضل بن دكين يسألنى عن نسبه فأخبره به فيقول : يا أحمد هذه رقية العقرب[1] .

❋ ومن أمثلته فى الكنى :

أبو البذاح : ابن عاصم – تابعى .

أبو برزة : صحابى واسمه نضلة بن عبيد .

أبو سرعة : صحابى واسمه عقبة بن الحارث .

أبو السنبل :

أبو العُبيدين : تابعى واسمه معاوية بن سبرة .

وأبو العشراء :

أبو الحمراء : من الصحابة واسمه هلال بن الحارث .

أبو مُعَيد : واسمه حفص بن غيلان الدمشقى .

❋ ومن أمثلته فى الألقاب :

سفينة : مولى رسول الله ﷺ واسمه مهران .

مندل : لقب أبى على العنزى ، واسمه عمرو بن على العنزى الكوفى .

❋ ❋ ❋

---

(١) فتح المغيث (٣/٢١٧) .

١١ - معرفة الوحدان

تعريفه وأهميته : هم الرواة الذين لم يرو عنهم إلا واحد .

فإن كان صحابياً لا يضره ، وإن كان غير صحابى كان مجهول العين حتى يوثقه أحد من أئمة الشأن أو يروى عنه آخر فتزول جهالة العين وتبقى جهالة الحال .

من أمثلته فى الصحابة : عروة بن مضرس : لم يرو عنه غير الشعبى .

المسيِّب بن حزن : لم يرو عنه غير ابنه سعيد .

مرداس بن مالك الأسلمى : لم يرو عنه غير قيس بن أبى حازم .

الزاهر بن الأسود الأسلمى : لم يرو عنه إلا ابنه مجزاة .

مسلم الطارق الأشجعى : لم يرو عنه إلا ابنه أبو مالك .

❋ ومن أمثلته فى غير الصحابة :

أبو العشراء : من التابعين لم يرو عنه غير حماد بن سلمة .

إسحٰق بن يزيد الهذلى : روى عنه عون بن عبد الله بن مسعود .

❋ فائدة أولى :

قال العلامة أحمد شاكر : من الرواة من لم يرو إلا عن شيخ واحد فمن أتباع التابعين عبد الحميد بن حبيب بن أبى العشرين الدمشقى البيروتى كاتب

الأوزاعى روى عن الأوزاعى فقط ، ومن التابعين عاصم بن ضمرة السلولى الكوفى لم يرو إلا عن على بن أبى طالب ، وعبيد الله بن عبد الله بن أبى ثور القرشى مولى بنى نوفل .

قال الخطيب : « إنه لم يرو عن غير ابن عباس ، ولم يرو عنه غير الزهرى ، فيكون فرداً فى النوعين : لم يرو إلا عن واحد ، ولم يرو عنه إلا واحد هكذا جعله المؤلف مثالاً تبعاً للخطيب ، ولكن نقل المزى فى التهذيب أن عبيد الله هذا روى أيضاً عن صفية بنت شيبة ، وروى عنه أيضاً محمد بن جعفر بن الزبير ، فهو ليس فرداً فيها ولا فى واحد منهما[1] .

✺ فائدة ثانية :

قال السيوطى : النوع الحادى والتسعون معرفة من لم يرو إلا حديثاً واحداً هذا النوع زدته أنا ، وهو نظير ما ذكروه فيمن لم يرو عنه إلا واحد ثم رأيت أن للبخارى فيه تصنيفاً خاصاً بالصحابة وبينه وبين الوحدان فرق ، فإنه قد يكون روى عنه أكثر من واحد وليس له إلا حديث واحدٌ ، وقد يكون روى عنه غير حديث وليس له إلا راوٍ واحد ، وذلك موجود معروف ، ومن أمثلته فى الصحابة : ابن أبى عمارة المدنى ، قال المزى : له حديث واحدٌ فى المسح على الخفين[2] رواه أبو داود وابن ماجة .

---

(١) شرح أحمد شاكر لألفية السيوطى (٢١٨ ، ٢١٩) .

(٢) الحديث عن أُبَيّ بن عِمارة ، قال يحيى بن أيوب - وكان قد صلى مع رسول الله ﷺ القبلتين - أنه قال : يا رسول الله أمسح على الخفين ؟ قال : نعم . قال : يوماً ؟ قال : « يوماً » . قال : ويومين ؟ قال: « ويومين » . قال : وثلاثة ؟ قال : « نعم وما شئت » ، قال أبو داود : وقد اختلف فى إسناده وليس هو بالقوى ، قال المباركفورى : قال أبو زرعة : سمعت أحمد بن حنبل يقول : حديث أبى بن عمارة ليس بمعروف الإسناد وكذا ضعفه البخارى ، ونقل النووى : اتفاق الأئمة على ضعفه - باختصار من عون المعبود (١/٢٦٨) والحديث رقم (١٥٨) .

آبى اللحم الغفارى ، قال المزى : له حديث واحدٌ فى الاستسقاء رواه الترمذى والنسائىُ[1].

❋ أشهر المصنفات فيه :

المنفردات والوحدان ، للإمام مسلم .

❋ ❋ ❋

---

(١) تدريب الراوى (٣٩٦ ، ٣٩٧) .

وحديث آبى اللحم الغفارى : أنه رأى النبى ﷺ عند أحجار الزيت استسقى مقنعاً بكفيه يدعو . رواه الترمذى (٢٧٨) والنسائىُ (٦٤١) .

قال الترمذى وكذا ابن قتيبة : ولا نعرف له عن النبى ﷺ إلا هذا الحديث – انظر تحفة الأشراف (٩/١) .

١٢ - معرفة من ذكر بأسماء أو صفات مختلفة

*** تعريفه وأهميته :**

هو معرفة الرواة الذين لهم أكثر من اسم أو صفة خشية الالتباس ، وأن يظن بالفرد الواحد فردان أو أفراد ، وكذلك كشف تدليس الشيوخ .

*** مثاله :**

قال النووى : مثاله محمد بن السائب الكلبى المفسر : وهو أبو النضر المروى عنه حديث تميم الدارى ، وعدى وهو حماد بن السائب راوى « ذكاة كلّ مسكٍ دباغه »[١] وهو أبو سعيد الذى يروى عنه عطية التفسير .

ومثاله سالم الراوى عن أبى هريرة وأبى سعيد وعائشة وهو سالم أبو عبد الله المدينى ، وسالم مولى مالك بن أوس، وسالم مولى شداد ، وسالم مولى النضريين ، وسالم مولى المهرى ، وسالم سبلان ، وسالم أبو عبد الله لدّوسى ، وسالم مولى دوس ، وأبو عبد الله مولى شداد[٢].

قال السيوطى : قال ابن الجوزى : دلس اسمه على خمسين وجهاً ، وقال عبد الله بن أحمد بن سوادة : قلبوا اسمه على مائة اسم وزيادة ، وقد جمعتها

---

(١) رواه الحاكم (١٢٤/٤) الأطعمة، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبى .

(٢) التقريب والتيسير مع التدريب (٢٦٩/٢ ، ٢٧٠) .

فى كتاب. انتهى[1].

❋ أشهر المصنفات فيه :

١ - إيضاح الإشكال للحافظ عبد الغنى بن سعيد .

٢ - موضح أوهام الجمع والتفريق ، للخطيب البغدادى وهو مطبوع بدار المعرفة .

❋ ❋ ❋

(١) تدريب الراوى هامش (٢/٢٧٠) .

١٣ – معرفة المهمل

❋ تعريفه وأهميته :

أن يذكر الراوى اسماً يشترك فيه شخصان دون أن يميز أحدهما عن الآخر ، فإذا كانا ثقتين لا يضر ذلك بصحة الحديث ، وإن كان أحدهما ثقة والآخر ضعيف ، يضعف الحديث .

❋ مثاله فى الثقتين :

ما رواه البخارى عن أحمد – غير منسوب – عن ابن وهب فإنه إما أحمد بن صالح ، أو أحمد بن عيسى ، وكلاهما ثقة .

❋ مثاله إذا كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً :

« سليمان بن داود » فإذا كان الخولانى فثقة ، وإذا كان اليمامى فهو ضعيف .

❋ أشهر المصنفات :

كتاب « المكمل فى بيان المهمل » للخطيب البغدادى .

❋ ❋ ❋

١٤ – معرفة المبهم

❋ تعريفه وأهميته :

أن لا يصرح الراوى باسم شخص فى السند أو المتن فيقول : حدثنى رجل مثلاً .

فإن كان فى الصحابة فلا يضر الجهل بمعرفة عينه ، وإن كان دون ذلك فيلزم معرفته بتتبع روايات الحديث فلعله يصرح باسمه فى رواية أخرى ، وإن كان المبهم فى المتن فقد يصرح به أحدٌ من أهل السير ، ومن فوائد معرفة المبهم فى المتن إن كان فيه منقبة عرفنا فضله ، وإن كان عكس ذلك سلمنا من سوء الظن فى غيره .

❋ أمثلة للمبهم :

١ – عن ابن عباس أن رجلاً قال : يا رسول الله ، الحج كل عام ؟[١] هذا الرجل هو الأقرع بن حابس .

٢ – حديث أم عطية فى تغسيل بنت النبى ﷺ بماء وسدر ، وهى زينب رضى الله عنها[٢] .

---

(١) رواه مسلم (٩/١٠٠ ، ١٠١) الحج : باب فرض الحج مرة فى العمر .

(٢) رواه البخارى (٣/١٥٥) الجنائز ، ومسلم (٧/٢ ، ٣) الجنائز .

٣ - حديث رافع بن خديج فى النهى عن المخابرة[١] واسم عمه ظهير بن رافع .

وحديث عمه جابر بن عبد الله التى بكت أباه يوم أحد[٢] واسم عمته فاطمة بنت عمرو .

٤ - حديث « زوجة عبد الرحمن بن الزبير » التى كانت تحت رفاعة القرظى فطلقها[٣] اسمها تميمة بنت وهب .

* أشهر المصنفات فيه :

ألف فيه الحافظ عبد الغنى بن سعيد المصرى والحافظ الخطيب البغدادى وأبو القاسم بن بشكوال ، واختصر النووى كتاب الخطيب وهذبه وزاد عليه وسماه « الإشارات إلى بيان أسماء المبهمات » وهو مطبوع فى لاهور بالهند، وقد استوعب الحافظ ابن حجر العسقلانى المبهمات الواقعة فى صحيح البخارى ونقل المؤلف [أى السيوطى] فى التدريب أن الحافظ العراق ألف كتاب . المستفاد من مبهمات المتن والإسناد » وقال : هو أحسن ما صنف فى هذا النوع[٤].

---

(١) الحديث له ألفاظ وطرق فى الكتب الستة أما رواية رافع عن عمه ففى سنن أبى داود أن رافع بن خديج الأنصارى حدث أن رسول الله ﷺ كان ينهى عن كراء الأرض فلقيه عبد الله فقال: يا ابن خديج ماذا تحدث عن رسول الله ﷺ فى كراء الأرض فقال : قال رافع لعبد الله: سمعت عمى - وكان شهد بدراً - الحديث (٣٣٧٨) البيوع، ثم صرح أبو داود فى رواية بعد ذلك باسمه فقال : وعن أبى النجاشى عن رافع عن عمه ظهير بن رافع .

(٢) رواه البخارى (١٣٥/٣) الجنائز .

(٣) الحديث رواه البخارى (٣٧٤/٩) الطلاق عن عائشة رضى الله عنها أن رفاعة القرظى تزوج امرأة ثم طلقها فتزوجت آخر ... الحديث .

(٤) شرح أحمد شاكر لألفية السيوطى هامش (٢٤٢ ، ٢٤٣) .

١٥ - معرفة المتشابه

❋ تعريفه وأهميته :

أن تتفق أسماء الرواة لفظاً وخطاً ، وتختلف أسماء الآباء لفظاً لا خطاً ، أو العكس .

وتلزم معرفته لعدم الالتباس فى النطق ، وضبط أسماء الرواة ، وعدم التصحيف والتحريف .

❋ مثاله :

محمد بن عُقيل بضم العين فريابى ومحمد بن عَقيل بفتح العين نيسابورى وطبقتهما متقاربة ، وشريح بن النُعمان ، وسريج بن النعمان .

وعباس وعياش كل منهما ابن الوليد وبصرى أيضاً .

❋ وهناك أنواع أخرى ذكرها السخاوى فى فتح المغيث .

● منها : أن يحصل الاتفاق فى الاسم واسم الأب والافتراق نطقاً فى النسبة كمحمد بن عبد الله اثنان : أحدهما مُخَرِّمى بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وكسر الراء المشددة نسبة إلى المخرم من بغداد ، واسم جده المبارك وهو أحد شيوخ البخارى ، والآخر مَخْرَمى بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء . قال ابن ماكولا : لعله من ولد مخرمة بن نوفل ، وهو مكى

يروى عن الشافعى ، وعنه عبد العزيز بن محمد بن الحسن بن زبالة ليس بالمشهور .

● ومنها : الاتفاق فى الكنية والافتراق نطقاً فى النسبة كأبى عمرو الشيبانى ، والسيبانى مثله لكن بالمهملة ، فالأول جماعة كوفيون : أشهرهم سعد بن إياس تابعى مخضرم حديثه فى الستة ، والآخر شامى تابعى مخضرم وهو عم الأوزاعى ، حديثه عند البخارى فى الأدب المفرد .

● ومنها : ما حصل فيه الاتفاق فى النسبة والاختلاف فى الاسم نحو « حَنَان » بفتح المهملة والنون المخففة و « حَيَّان » بفتح المهملة وتشديد المثناه التحتانية « الأسدى » كل منهما ، فالأول يروى عن أبى عثمان النهدى ، والآخر اثنان تابعيان أحدهما: كوفى يكنى أبا الهياج ، واسم ابيه حصين حديثه فى مسلم ، وثانيهما: شامى يعرف بحيان أبى النضر ، له فى صحيح ابن حبان عن واثلة حديث .

● ومنها : ما حصل فيه الاتفاق فى النسبة والاختلاف فى الكنية نحو أبى الرِجَالِ ، بكسر الراء وتخفيف الجيم ، وأبى الرَّحَّال بفتح الراء وتشديد الحاء المهملة الأنصارى كل منهما ، فالأول اسمه محمد بن عبد الرحمٰن مدنى يروى عن أمه عمرة بنت عبد الرحمٰن وغيرها ، حديثه فى الصحيحين ، والآخر اسمه محمد بن خالد أو خالد بن محمد ، وبه جزم الدارقطنى ، تابعى ضعيف حديثه فى الترمذى .

● ومنها : أن يحصل الاتفاق أو الاشتباه فى الاسم واسم الأب مثلاً إلا فى حرف أو حرفين فأكثر من أحدهما أو منهما ، وهو على قسمين .

إما أن يكون الاختلاف بالتغيير مع أن عدد الحروف سواء فى الجهتين ، أو يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان بعض الأسماء عن بعض فمن أمثلة الأول محمد بن سِنان بكسر السين ونونين بينهما ألف وهم جماعة : منهم

العَوَق بفتح العين والواو ثم القاف شيخ البخارى ومحمد بن سَيَّار بفتح المهملة وتشديد الياء التحتانية وبعد الألف راء وهم أيضاً جماعة منهم اليمامى شيخ عمرو بن يونس .

ومن أمثلة الثانى : أبو بكر بن أبى خيثمة ، وأبو بكر بن أبى حثمة ، وحفص بن ميسرة شيخ مشهور من طبقة مالك ، وجعفر بن ميسرة شيخ لعبيد الله بن موسى الكوفى[1] .

❋ أشهر المصنفات فيه :

١ - تلخيص المتشابه فى الرسم ، وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم .. للخطيب البغدادى .

٢ - « تالى التلخيص » للخطيب أيضاً ، وهو عبارة عن تتمة أو ذيل للكتاب السابق ، وهما كتابان نفيسان لم يصنف مثلهما فى هذا الباب ، وتوجد منهما نسختان كاملتان فى دار الكتب المصرية[2] .

❋ ❋ ❋

---

(١) باختصار من فتح المغيث (٣/٢٨٦ - ٢٨٨) .

(٢) تيسير مصطلح الحديث بتصرف (٢١٠) .

١٦ - معرفة المؤتلف والمختلف

❋ تعريفه وأهميته : -

هو أن تتفق الأسماء أو الألقاب أو الكنى خطاً وتختلف لفظاً . وفائدة معرفته الأمن من التصحيف فى أسماء الرجال .

قال على بن المدينى : أشد التصحيف ما يقع فى الأسماء ، لأنه شىء لا يدخله القياس ، ولا قبله شىءٌ يدل عليه ولا بعده .

وأكثره لا ضابط له ، وإنما يضبط بالحفظ كل اسم بمفرده ، وما له ضابط قسمان :

١ - ما له ضابط بالنسبة لكتاب خاص أو كتب خاصة مثل أن تقول : كل ما وقع فى الصحيحين والموطأ « يسار » فهو بالمثناة ثم المهملة ، إلا محمد بن « بشار » فهو بالموحدة ثم المعجمة .

٢ - ما له ضابط على العموم : أى لا بالنسبة لكتاب أو كتب خاصة مثل أن نقول : « سلّام » كله مشدد إلا خمسة[1].

قال النووى : والد عبد الله بن سلام ، ومحمد بن سلام شيخ البخارى الصحيح تخفيفه ، وقيل : « مشدد » ، وسلام بن محمد بن ناهض وسماه

---

(١) تيسير مصطلح الحديث للطحان (٢٠٨) .

الطبرانى سلامة ، وجد محمد بن عبد الوهاب بن سلام المعتزلى الجُبَّائى ، قال المبرد : ليس فى كلام العرب سلام مخفف إلا والد عبد الله بن سَلَام الصحابى ، وسلام بن أبى الحقيق ، قال : وزاد آخرون سلام بن مُشكم خمار فى الجاهلية ، والمعروف تشديده[1] .

✹ أشهر المصنفات فيه :

أول من أفرده بالتصنيف الحافظ عبد الغنى بن سعيد الأزدى المصرى المتوفى سنة ٤٠٩ فألف كتاب « المؤتلف والمختلف فى أسماء نقلة الحديث » وكتاب « مشتبه النسبة » وقد طبع الكتابان معاً فى مجلد واحدٍ فى الهند سنة ١٣٢٧ ، ثم صنع بعده الحافظ الذهبى المتوفى سنة ٧٤٨ كتابه : « المشتبه فى أسماء الرجال » طبع فى ليدن سنة ١٨٦٣ ميلادية وهو كتاب جيد جداً جمع فيه أكثر ما يشتبه على القارىء ، ولكنه اعتمد على ضبط المشكل على الضبط بالقلم دون بيان بالكتابة ، ثم ألف الحافظ ابن حجر العسقلانى المتوفى سنة ٨٥٢ كتاب « تبصير المنتبه بتحرير المشتبه » اعتمد فيه على الضبط بالكتابة ، وزاد زيادات كثيرة على الذهبى وغيره ، وهو أوفى كتاب فى هذا الباب ، ولم يطبع ويوجد مخطوطاً بدار الكتب المصرية ، ونسأل الله التوفيق لطبعه[2] اهـ .

✹ ✹ ✹

---

(١) تقريب النووى (٢/٢٩٨ ، ٢٩٩) .
وقد أطال النووى جداً رحمه الله فى ذكر الأمثلة فى النوع الثالث والخمسون (٢/٢٩٧ - ٣١٦) فليراجع فإنه مفيد ولولا خوف الإطالة لنقلناه بتمامه والله المستعان .

(٢) شرح أحمد شاكر لألفية السيوطى (٢٢٧) .
وقد طبع بحمد الله كتاب الحافظ ابن حجر : « تبصير المنتبه بتحرير المشتبه » بتحقيق : على محمد البجاوى ، ومراجعة محمد على النجار ، ط . المكتبة العلمية . بيروت . ولله الحمد والمنة على كل نعمة .

١٧ - معرفة المتفق والمختلف

❋ تعريفه وأهميته : -

هو أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعداً خطاً ولفظاً ، وتختلف أشخاصهم .

ومن ذلك أن تتفق أسماؤهم وكناهم ، أو أسماؤهم ونسبتهم ، وفائدته التمييز بين المشتركين فى الأسماء أو الأسماء والكنى خاصة إذا كانوا فى عصر واحد ، أو طبقة واحدة .

❋ أمثلته :

الخليل بن أحمد : ستة أشخاص أولهم شيخ سيبويه .

أحمد بن جعفر : أربعة أشخاص فى عصرٍ واحد .

عمر بن الخطاب : ستة أشخاص .

خالد بن الوليد : اثنان فى الصحابة : أشهرهما القرشى المخزومى الملقب سيف الله ، والآخر شهد صفين أنصارى .

مالك بن أنس اثنان : إمام المذهب ، وآخر كوفى مقل قريب الطبقة منه لا يؤمن التباسه به على من لا خبرة له بالرجال .

أبو سليمان الدارانى الدمشقى العنسى اثنان : أقدمهما عبد الرحمٰن بن

سليمان بن أبى الجون بقى إلى قريب التسعين ومائة والآخر وهو الزاهد الشهير اسمه أيضاً عبد الرحمٰن بن أحمد بن عطية تعاصر مع الأول[1].

✸ أشهر المصنفات فيه :

١ - المتفق والمختلف « للخطيب البغدادى » .

٢ - الأنساب المتفقة « للحافظ محمد بن طاهر » .

✸ ✸ ✸

(١) فتح المغيث (٣/٢٣٧) .

١٨ - معرفة أسماء من اشتهروا بكناهم

❋ وفائدة هذا البحث :

معرفة أسماء المشهورين بالكنى خشية أن يظن بالشخص الواحد أنه اثنان إذا ذكر باسمه غير المشهور ، وكذا تبيين تدليس الشيوخ الذين يذكرون المشهورين بالكنى بأسمائهم توعيراً لطريق معرفتهم .

❋ قال الدكتور محمود الطحان فى أقسام الكنى وأمثلتها :

أ - من اسمه كنيته ولا اسم له غيرها كأبى بلال الأشعرى ، اسمه وكنيته واحد .

ب - من عرف بكنيته ولم يعرف ألَهُ اسم أم لا ؟ كـ « أبى أناس » صحابى .

جـ - من لقب بكنيته ، وله اسم وله كنية غيرها كـ « أبى تراب » وهو لقب لعلى بن أبى طالب ، وكنيته أبو الحسن .

د - من له كنيتان أو أكثر : كـ « ابن جريج » يكنى بأبى الوليد وأبى خالد .

هـ - من اختلف فى كنيته : كـ « أسامة بن زيد » قيل : أبو محمد ، وقيل : « أبو عبد الله » وقيل : « أبو خارجة » .

و – من عرفت كنيته واختلف فى اسمه : كـ « أبى هريرة » اختلف فى اسمه واسم أبيه على ثلاثين قولاً : أشهرها أنه « عبد الرحمٰن بن صخر » .

ز – من اختلف فى اسمه وكنيته : كـ « سفينة » قيل اسمه « عمير » وقيل : « صالح » وقيل : « مهران » وكنيته قيل : « أبو عبد الرحمٰن » وقيل : « أبو البخترى » .

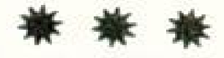
ح – من عرف باسمه وكنيته واشتهر بهما معاً : كآباء عبد الله : « سفيان الثورى – ومالك – ومحمد بن إدريس الشافعى – وأحمد بن حنبل » وكأبى حنيفة النعمان بن ثابت .

ط – من اشتهر بكنيته مع معرفة اسمه : كـ « أبى إدريس الخولانى » اسمه عائذ الله .

ى – من اشتهر باسمه مع معرفة كنيته : كـ « طلحة بن عبيد الله التميمى ، و « عبد الرحمٰن بن عوف » و « الحسن بن على بن أبى طالب » كنيتهم جميعاً « أبو محمد »[1].

❋ أشهر المصنفات فيه : –

- « الكنى والأسماء » للدولابى أبى بشر محمد بن أحمد المتوفى سنة ٣١٠هـ .



(١) تيسير مصطلح الحديث (٢١٨ ، ٢١٩) .

❋ طرق التحمل وصيغ الأداء ❋

اختلف العلماء فى السن التى يصح فيها السماع فقال بعضهم : ثلاثون سنة ، وقال بعضهم : عشرون سنة ، وقال بعضهم : خمس سنين استدلالاً بما رواه البخارى عن محمود عن لبيد أنه عقل مَجَّةً مَجَّهَا رسول الله ﷺ فى وجهه وهو ابن خمس سنين[1] ورجحه جمع من العلماء ، والذى عليه الأكثر أن ذلك يختلف باختلاف الأفراد والعبرة بالتمييز .

قال ابن كثير رحمه الله : يصح تحمل الصغار الشهادة والأخبار ، وكذلك الكفار إذا أدوا ما حملوه فى حال كمالهم وهو الاحتلام والإسلام ، وينبغى المبادرة إلى إسماع الولدان الحديث النبوى ، والعادة المطردة فى أهل هذه الأعصار وما قبلها بمدد متطاولة أن الصغير يكتب له حضور إلى تمام خمس سنين من عمره ، ثم بعد ذلك يسمى سماعاً[2] .

❋ وقسم العلماء طرق التحمل إلى ثمانية طرق :

الطريقة الأولى : السماع من لفظ الشيخ سواء كان الشيخ يروى من حفظه أو من كتاب ، وسواء حفظ الراوى من شيخه أو دَوَّنَهُ فى كتابه وهو أعلى طرق التحمل ، ويجوز للمحدث أن يقول سمعت أو حدثنا أو أخبرنا

---

(١) رواه البخارى (٢٠٧/١) العلم : باب متى يصح سماع الصغير .

(٢) الباعث الحثيث فى اختصار علوم الحديث (٤٧) .

أو أنبأنا ، واستحب المتأخرون أن يقول : سمعت أو حدثنا ، فإذا سمع وحده قال : حدثنى وإذا سمع مع جماعة قال : حدثنا .

الطريقة الثانية : القراءة على المحدث :

وهى قراءة التلميذ على شيخه مروياته حفظاً أو من كتاب ، وتسمى العرض عند الجمهور ، والرواية بها جائزة عند أكثر العلماء ، واستدل البخارى على جوازها فى كتاب العلم من صحيحه بقصة ضمام بن ثعلبة ، وسؤاله رسول الله ﷺ عن شرائع الإسلام وتصديق الرسول ﷺ[1] ، وسوى بعضهم بينها وبين السماع من لفظ الشيخ ، وأكثرهم على أنها دون السماع من الشيخ ، واختار المتأخرون لها من صيغ الأداء : قرأت على فلان ، أو قرأ عليه وأنا أسمع ، أو أخبرنى إذا كان وحده . وأخبرنا إذا سمع مع غيره ، ما قرأ على الشيخ ، ويجوز أن يقول حدثنا قراءة عليه .

قال ابن كثير رحمه الله : إذا قرأ على الشيخ من نسخة وهو يحفظ ذلك فجيدٌ قويٌّ ، وإن لم يحفظ والنسخة بيد موثوق به فكذلك على الصحيح المختار الراجح ، ومنع من ذلك مانعون وهو عسر ، فإن لم تكن نسخة إلا بيد القارىء وهو موثوق به فصحيح أيضاً .

ولا يشترط أن يقرَّ الشيخ بما قرىء عليه نطقاً، بل يكفى سكوته وإقراره عليه، عند الجمهور « وقال آخرون من الظاهرية وغيرهم : لا بد من استنطاقه بذلك ، وبه قطع الشيخ أبو إسحاق الشيرازى وابن الصباغ وسليم الرازى .

---

(١) قصة ضمام رواها البخارى (١٧٩/١) العلم : باب ما جاء وقوله تعالى : ﴿ **وقل رب زدنى علماً** ﴾ .

قال البخارى : القراءة والعرض على المحدث . ورأى الحسن والثورى ومالك القراءة جائزة . واحتج بعضهم فى القراءة على العالم بحديث ضمام بن ثعلبة قال للنبى ﷺ : آلله أمرك أن تصلى الصلوات ؟ قال : « نعم » . قال : فهذه قراءة على النبى ﷺ أخبر ضمام قومه بذلك فأجازوه .

قال ابن الصباغ: إن لم يتلفظ لم تجز الرواية ، ويجوز العمل بما سمع عليه[1].

الطريقة الثالثة ، الإجازة : وهى أنواع منها ما هو جائز ، ومنها مردود عند أكثر العلماء .

فمن الأنواع الجائزة : أن يجيز معيناً لمعين كأن يقول الشيخ لتلميذه أجزتك كتاب كذا من مسموعاتى ، أو جميع مسموعاتى ، فإن كان مع الإجازة مناولة فلا شك فى أنها أعلى من الإجازة المجردة عن المناولة ، وخالف بعضهم وهى رواية عن الشافعى وبعض الظاهرية .

ومن الإجازة المردودة : أن يجيز غير معين كأن يقول : أجزت أهل بلدى ، أو جميع المسلمين ، أو أهل زمانى كتاب كذا ، أو جميع مسموعاتى ، ومن ذلك الإجازة بمجهول سواء كان لمعين أو غير معين : كما يقول الشيخ لمعين أجزتك كتاب السنن ، وهو يروى أكثر من كتاب فى السنن ، وبالأولى أن يجيز ذلك لغير معين .

ومن ذلك الإجازة للمعدوم : كمن يقول أجزت لمن يولد لفلان . ومن ذلك ما لم يتحمله المجيز ففاقد الشيء لا يعطيه[2].

❋ الطريقة الرابعة المناولة : -

فإن كان معها إجازة : مثل أن يناول الشيخ الطالب كتاباً من سماعه ويقول له : ارو هذا عنى ، أو يملكه إياه جاز له ذلك وهو يسمى عرض المناولة ، وجعله بعضهم مثل السماع ، والذى عليه الجماهير أنه دونه ولا يجوز لمن تحمل مناولة أن يقول : حدثنا ولا أخبرنا إلا مقيداً بقوله : مناولة ، ويجوز أن يقول أنبأنا ، فإذا كانت المناولة متجردة من الإجازة فالمشهور أنه لا تجوز الرواية بها .

---

(١) الباعث الحثيث فى اختصار علوم الحديث (٤٩ ، ٥٠) .

(٢) انظر بتفصيل الذكر تدريب الراوى شرح تقريب النواوى (٢/٢٩ - ٤٣) .

الطريقة الخامسة : **المكاتبة** : وهى أن يكتب الشيخ بشىء من حديثه إلى غيره ، فإن أذن له فى الرواية عنه فهى كالمناولة المقرونة بالإجازة .

قال ابن كثير : وإن لم تكن معها إجازة فقد جوز الرواية بها أيوب ومنصور والليث وغير واحد من الفقهاء الشافعية والأصوليين وهو المشهور ، وجعلوا ذلك أقوى من الإجازة المجردة وقطع الماوردى بمنع ذلك والله أعلم .

وجوز الليث ومنصور فى المكاتبة أن يقول : « أخبرنا » و « حدثنا » مطلقاً والأحسن الأليق تقييده بالمكاتبة[1].

الطريقة السادسة : **الإعلام** : وصورته أن يعلم الشيخ الطالب أن هذا الحديث أو الكتاب سماعه مقتصراً على ذلك دون أن يأذن له فى روايته عنه ، فجوز الرواية به كثير من أصحاب الحديث والفقه والأصول .

قال النووى : « والصحيح ما قاله غير واحدٍ من المحدثين وغيرهم : أنه لا تجوز الرواية به ، لكن يجب العمل به إن صح سنده »[2].

الطريقة السابعة : **الوصية** : وهى أن يوصى الشيخ قبل موته أو سفره لشخص بكتاب من كتبه ، وأجازها بعض العلماء ، والصواب كما قال النووى : عدم الجواز .

الطريقة الثامنة : **الوجادة** : وهى أن يجد الطالب أحاديث بخط شيخه لم يسمعها منه ولا أجازه فيها .

قال ابن كثير : والوجادة ليست من باب الرواية ، وإنما هى حكاية عما وجده فى الكتاب .

---

(١) الباعث الحثيث فى اختصار علوم الحديث (٥٧) .

(٢) التقريب مع التدريب (٢/٥٩) .

وأما العمل بها فمنع منه طائفة كثيرة من الفقهاء والمحدثين أو أكثرهم فيما حكاه لبعضهم .

ونقل عن الشافعي وطائفة من أصحابه جواز العمل بها .

قال ابن الصلاح : وقطع بعض المحققين من أصحابه في الأصول بوجوب العمل بها عند حصول الثقة به[1] .

قال ابن الصلاح : وهذا هو الذى لا يتجه غيره فى الأعصار المتأخرة لتعذر شروط الرواية فى هذا الزمان ، يعنى فلم يبق إلا مجرد وجادات[2] .

قال ابن كثير : وقد ورد فى الحديث عن النبى ﷺ أنه قال : « **أى الخلق أعجب إليكم إيماناً** » قالوا : الملائكة ، قال : « **وكيف لا يؤمنون وهم عند ربهم ؟** » وذكروا الأنبياء ، فقال : « **وكيف لا يؤمنون والوحى ينزل عليهم ؟** » قالوا : فنحن ، قال : « **وكيف لا تؤمنون وأنا بين أظهركم ؟** » قالوا : فمن يا رسول الله ؟ قال : « **قوم يأتون من بعدكم يجدون صحفاً يؤمنون بما فيها** »[3] فيؤخذ منه مدح من عمل بالكتب المتقدمة بمجرد الوجادة لها والله أعلم[4] .

***

---

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح (٢٠٢) .

(٢) السابق (٢٠٢) بتصرف .

(٣) رواه الخطيب البغدادى فى شرف أصحاب الحديث رقم (٦١) .

وقال الهيثمى فى الزوائد (١٠/٦٥) رواه البزار وقال غريب من حديث أنس قلت : فيه سعيد بن بشير وقد اختلف فيه فوثقه قوم وضعفه آخرون وبقية رجاله ثقات وقال الألبانى فى الضعيفة رقم ٦٤٧ : ضعيف .

(٤) الباعث الحثيث فى اختصار علوم الحديث (٥٨ ، ٥٩) .

❋ من علوم الحديث التى لا يستغنى ❋ عنها طالب العلم

علوم الحديث كثيرة جداً ذكر منها الحاكم فى كتابه معرفة علوم الحديث اثنين وخمسين نوعاً ، وذكر ابن الصلاح فى مقدمته خمسة وستين نوعاً ، ثم قال : وليس بآخر الممكن فى ذلك فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى ، إذ لا تحصى أحوال رواة الحديث وصفاتهم ، ولا أحوال متون الحديث وصفاتها ، وما من حالة منها ولا صفة إلا وهى بصدد أن تفرد بالذكر .. فإذا هى نوع على حياله .

وقال الحازمى : علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تبلغ مائة ، كل نوع منها علم مستقل ، لو أنفق الطالب فيه عمره ما أدرك نهايته .

وقد تقدم فى غضون هذا البحث المبارك أكثر هذه العلوم التى أفردها العلماء فمعرفة الصحيح والحسن والضعيف ومعرفة علل الحديث ، وكل نوع من أنواع الضعيف كالمرسل ، والمدلس ، والمعضل ، وغير ذلك علوم قائمة بذاتها ، والمقصود هنا التنبيه على بعض العلوم التى لا يستغنى عن معرفتها طالب علم الحديث، ولم تنل حظها من البحث والدراسة، ونخصُّ من هذه العلوم:

١ - علم تاريخ الرواة . ٢ - علم الجرح والتعديل .

٣ - علم غريب الحديث ٤ - علم ناسخ الحديث ومنسوخه .

٥ - علم مختلف الحديث .

١ - علم تاريخ الرواة [أو الرجال]

قال الدكتور محمد عجاج الخطيب : علم تاريخ الرواة هو العلم الذى يُعَرِّف برواة الحديث من الناحية التى تتعلق بروايتهم للحديث ، فهو يتناول بالبيان أحوال الرواة ، ويذكر تاريخ ولادة الراوى ، ووفاته ، وشيوخه ، وتاريخ سماعه منهم ، ومن روى عنه ، وبلادهم ، ومواطنهم ، ورحلات الراوى ، وتاريخ قدومه إلى البلدان المختلفة ، وسماعه من بعض الشيوخ قبل الاختلاط أم بعده ، وغير ذلك مما له صلة بأمور الحديث[١].

فمن الأمور المهمة جداً معرفة تاريخ ولادة الرواة ، وتاريخ موتهم ؛ فبذلك يستدل العلماء على كذب الكاذب فى روايته عمن لم يدركه ، فمن ذلك ما ذكره الخطيب فى الكفاية من أن عمر بن موسى قدم حمص فاجتمع الناس إليه فى المسجد فجعل يقول : حدثنا شيخكم الصالح ، فلما أكثر سأله عفير بن معدان .

من شيخنا الصالح ؟ سَمِّه لنا نعرفه .

فقال : خالد بن معدان .

قال : قلت له : فى أى سنة لقيته ؟

(١) أصول الحديث وعلومه ومصطلحه للدكتور محمد عجاج الخطيب (٢٥٣) الطبعة الثالثة دار الفكر .

قال : لقيته سنة ثمان ومائة .

قلت : فأين لقيته ؟

قال : لقيته فى غزاة أرمينية .

قال : فقلت : اتق الله يا شيخ ولا تكذب ؛ مات خالد بن معدان سنة أربع ومائة ، وأنت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين ، وأزيدك أخرى أنه لم يغز أرمينية قط ، كان يغزو الروم .

قال سفيان الثورى : لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ[1].

✵ أشهر المصنفات :

واختلفت طرق المصنفين فى تاريخ الرواة فمنهم من صنف على الطبقات ، فتناول أحوال الرواة طبقة بعد طبقة : فمن هذه المصنفات الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد (٢٣٠هـ) ، وطبقات الرواه لخليفة بن خياط (٢٤٠هـ) وكلاهما مطبوع .

ومنهم من صنف على السنين فيذكر الرواة الذين توفوا فى كل سنة ككتب تاريخ الإسلام للذهبى ، وتاريخ ابن كثير والكامل فى التاريخ لابن الأثير ووفيات الأعيان لابن خَلِّكَان ، والعبر فى خبر من غبر للذهبى ، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلى .

ومن العلماء من صنف فى تاريخ الرواة مرتباً لهم على حروف المعجم ، وأقدم من فعل ذلك شيخ المحدثين محمد بن إسماعيل البخارى (٢٥٦هـ) فى التاريخ الكبير .

ومنهم من خص رواة الكتب الستة بالتصنيف مرتباً للرواة على حروف المعجم ، كالحافظ المزى فى تهذيب الكمال ، وقد طبع بتحقيق بشار عواد

---

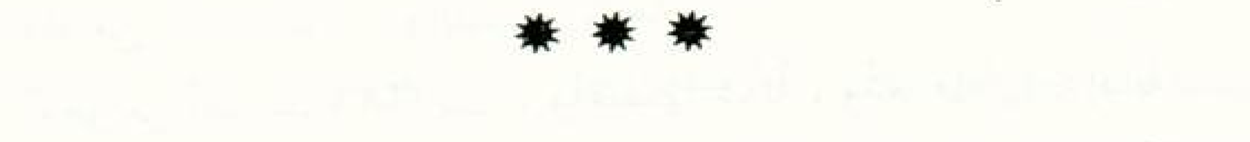
(١) الكفاية ص (١١٩) .

معروف فى خمسة وثلاثين مجلداً بمؤسسة الرسالة .

ومن أنفع الكتب فى رجال الكتب الستة تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر ، ومختصره تقريب التهذيب له كذلك .

ومن العلماء من صنف فى تاريخ البلدان فيذكر علماء البلد ، ومن دخل إليها من العلماء ومن أشهر هذه الكتب وأكثرها نفعاً « تاريخ بغداد » للخطيب البغدادى (ت ٤٦٣ هـ) وتاريخ دمشق لابن عساكر (ت ٥٧١ هـ) .

قال الدكتور محمد عجاج الخطيب : وجل المصنفين فى هذا النوع يبدءون تصانيفهم بذكر فضائل البلد المؤرخ لعلمائه ، ثم يذكرون الصحابة الذين كانوا فيه ، أو استوطنوه أو مروا به ، ثم يذكرون سائر العلماء على حروف المعجم غالباً[1] .



(١) أصول الحديث علومه ومصطلحه (٢٥٦) .

٢ - علم الجرح والتعديل

قال الدكتور صبحى الصالح : وهو علم يبحث عن الرواة من حيث ما ورد فى شأنهم مما يشينهم أو يزكيهم بألفاظ مخصوصة ، وهو ثمرة هذا العلم والمرقاة الكبيرة فيه[١] .

وقال الدكتور محمد عجاج الخطيب : وهو العلم الذى يبحث فى أحوال الرواة من حيث قبول روايتهم أو ردها .

وهو من أهم علوم الحديث ، وأعظمها شأناً ، وأبعدها أثراً ، إذ به يتميز الصحيح من السقيم ، والمقبول من المردود ، لما يترتب على مراتب كل من الجرح والتعديل من أحكام مختلفة[٢] .

وقد تكلمنا عن مباحث كثيرة فى هذا العلم عند التكلم على عدالة الرواة وضبطهم فذكرنا مراتب الجرح والتعديل والحكم إذا تعارض الجرح والتعديل ونقلنا غرراً من الفوائد ودرراً من المسائل والمقصود من هذه الدراسة تعريف هذا العلم وبيان مشروعيته وأهم المصنفات فيه .

أما مشروعيته : فقد قال الله عز وجل : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا إِن**

---

(١) علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحى الصالح (١٠٩) الطبعة الثانية عشرة ، ط . دار العلم للملايين .

(٢) أصول الحديث (٢٦١) .

جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ... ﴾ . [الحجرات : ٦]

وقال تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى ﴾ . [البقرة : ٢٨٢]

فإذا شرط الله عز وجل أن يكون الشاهد مرضياً فى دينه وأمانته فى الشهادة ، فاشتراطها فى الرواية من باب أولى ، لأن الشاهد لحفظ الحقوق الدنيوية أقل خطراً من الشاهد لحفظ الشريعة .

وقال النبى ﷺ : « **بئس أخو العشيرة** »[1] .

سأل قوم على بن المدينى عن أبيه فقال : سلوا عنه غيرى ، فأعادوا المسألة فأطرق ثم رفع رأسه فقال : هو الدين إنه ضعيف .

وقال عبد الرحمٰن بن مهدى : سألت شعبة وابن المبارك والثورى ومالك ابن أنس عن الرجل يتهم بالكذب فقال : انشره ، فإنه الدين .

وقال يحيى بن معين : إنا لنطعن على أقوام لعلهم قد حطوا رحالهم فى الجنة منذ أكثر من مائتى سنة .

وقيل ليحيى بن سعيد القطان : أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله تعالى ؟ قال : لأن يكون هؤلاء خصمائى أحب إلَىَّ من أن يكون خصمى رسول الله ﷺ يقول : لم حدثت عنى حديثاً ترى أنه كذب .

❋ أئمة علم الجرح والتعديل :

فى كل طبقة من طبقات الرواة أئمة أعلام هم مرجع الناس فى هذا العلم ،

---

(١) رواه البخارى (١٠/٤٨٦) الأدب ، ومسلم (١٦/١٤٤) البر والصلة وأحمد (٦/٣٨) وابن حبان (٤/٤٥٣٨ الإحسان) .

ففى طبقة التابعين محمد بن سيرين (ت ١١٠هـ) وعامر الشعبى (ت ١٠٣هـ) وجاء بعدهم شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ) ومالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) ثم سفيان بن عيينة (ت ١٩٨هـ) وعبد الرحمٰن بن مهدى (ت ١٩٨هـ) ، ثم يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) وأحمد بن حنبل (ت ١٤١هـ) وعلى بن المدينى (ت ٢٣٤هـ) ، ثم إمام المحدثين محمد بن إسماعيل البخارى (ت ٢٥٦هـ) وأبو حاتم الرازى (ت ٢٧٧هـ) وأبو زرعة الرازى (ت ٢٦٤هـ) .

✵ أشهر المصنفات فى الجرح والتعديل :

قال الدكتور **محمد عجاج الخطيب** : وقد اختلفت مناهج المحدثين فى الجرح والتعديل فمنهم من اقتصر فى مصنفه على ذكر الضعفاء والكذابين ، ومنهم من زاد على ذلك فذكر بعض الأخبار الموضوعة ، ومنهم من صنف فى الثقات فقط ، ومنهم من جمعت مصنفاته الثقات والضعفاء معاً ، وقد اتبع فى معظم هذه المصنفات ترتيب حروف المعجم .

ومن أقدم ما وصلنا من هذه المصنفات كتاب « معرفة الرجال » ليحيى بن معين ، وكتاب الضعفاء لمحمد بن إسماعيل البخارى (ت ٢٥٦هـ) وقد طبع بالهند سنة (١٣٢٥هـ) فطبع معه كتاب « الضعفاء والمتروكين » للإمام أحمد بن شعيب على النسائى (ت ٣٠٣هـ) .

ومن أجمع كتب المتقدمين فى هذا الباب كتاب الجرح والتعديل : لعبد الرحمٰن بن أبى حاتم الرازى (ت ٣٢٧هـ) وهو من أعظم كتب الجرح والتعديل التى وصلتنا ومن أغزرها فائدة .

ومن الكتب المشهورة أيضاً كتاب : « الثقات » لأبى حاتم ابن حبان البستى (ت ٣٥٤هـ) و « الكامل » فى معرفة ضعفاء المحدثين وعلل

الحديث للحافظ عبد الله بن محمد « ابن عدى » الجرجانى (ت ٣٦٥ هـ) .

ومن أجمع الكتب المطبوعة كتاب « ميزان الاعتدال » للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبى (ت ٧٤٨هـ) وقد ذكر فيه من تُكُلِّمَ فيه بالضعف وإن لم يضعف بذلك ، وكتاب : « لسان الميزان » للحافظ شهاب الدين أحمد بن على « ابن حجر » (ت ٨٥٢هـ) ضمنه الميزان وزاد عليه نحو (١٤٣٤٣) ترجمة[١] .

* * *

(١) باختصار من أصول الحديث (٢٧٨ ، ٢٧٩) .

٣ - علم غريب الحديث

قال الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد : المراد بغريب الحديث هنا ما وقع فى متون الأحاديث من الألفاظ الغريبة عن أذهان الذين بعُدَ عهدهم بالعربية الخالصة ، ومعرفة ذلك والتدقيق فى البحث عنه ، فإن تفسير الكلمة من كلامه ﷺ ليس كتفسير أى كلام صادر عن أى إنسان ؛ لما يتعلق بمعنى كلامه من الأحكام الدنيوية والدينية ، ولهذا كان كثير من الأئمة الفحول يتحرجون من تفسير كلام الرسول ﷺ ، روى عن أحمد رضى الله عنه[1] أنه سئل عن حرف من الغريب فقال : « سلوا أصحاب الغريب ، فإنى أكره أن أتكلم فى حديث رسول الله ﷺ بالظن » وأفضل تفسير الغريب ما كان عن رواية أخرى من الحديث ، أو ما كان منقولاً عن أحد الصحابة رضى الله تعالى عنهم أجمعين ، هذا وقد صنف فى هذا النوع جماعة من أكابر العلماء : منهم أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصرى (ت ٢١٠هـ) ، ومنهم أبو الحسن النضر بن شميل المازنى النحوى (ت ٢٠٤هـ) .

---

(١) الأولى أن نَخُصَّ الترضى بالصحابة رضى الله عنهم ، لأنهم أحق الناس به وقد أخبر الله عز وجل برضاه عنهم فى قوله تعالى : ﴿ **لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ** ﴾ [الفتح : ١٨] وأن نترحم على العلماء كما أشار إلى ذلك النووى فى مقدمته لشرح صحيح مسلم .

وقد اختلف العلماء فى أى هذين أسبق من الآخر تأليفاً ، وقد جزم الحاكم بأن أسبقهما النضر بن شميل ، وكأن الذى دعاه إلى هذا الجزم تأخر أبى عبيدة فى الوفاة عن النضر وهو لا يتم دليلاً ولا شبهة دليل .

وممن صنف فى هذا الفن أبو عبيدة القاسم بن سلام (ت ٢٢٤) من الهجرة ، وابن قتيبة الدينورى (٢٧٦هـ) ، وأبو العباس المبرد (٢٥٥هـ) ، وجماعة آخرون ، ثم جاء بعد هؤلاء جار الله الزمخشرى فصنف كتابه ، الفائق ، والحافظ أبو السعادات مبارك بن محمد بن الأثير الجزرى صاحب كتاب « النهاية »[١].

قال الأستاذ صبحى الصالح : وقد ذيل الأرموى كتاب النهاية هذا واختصره السيوطى (٩١١هـ) فى كتابه « الدر النثير تلخيص نهاية ابن الأثير »[٢].

* * *

---

(١) هامش توضيح الأفكار (٤١٢/٢) بتصرف واختصار .

(٢) علوم الحديث (١١٣) .

٤ – علم ناسخ الحديث ومنسوخه

٭ والنسخ عند الأصوليين :

هو رفع الشارع حكماً شرعياً بدليل شرعى متراخ عنه .

قال الدكتور **محمد الصباغ**: ومعرفة الناسخ والمنسوخ تكون بواحد مما يلى:

● فمنها : ما يعرف بتصريح النبى ﷺ كحديث بريدة الذى أخرجه مسلم ، قال ﷺ : « **كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها** »[١].

● ومنها : ما يعرف أنه ناسخ من جزم الصحابى بأنه متأخر كقول جابر « كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار »[٢].

● ومنها : ما عرف الناسخ والمنسوخ بالتاريخ، فبمعرفة تاريخ كل من الحديثين يحكم على المتأخر بأنه ناسخ للمتقدم، كحديث شداد بن أوس وغيره أن رسول الله ﷺ قال: «**أفطر الحاجم والمحجوم**»[٣] وحديث ابن عباس

---

(١) رواه أبو داود (٣٦٨٠) الأشربة ، والنسائى (٣١١/٨) الأشربة، وأصله رواه مسلم (١٦٦/٣) الأشربة ، والترمذى (٦٢/٨) أبواب الأشربة .

(٢) رواه أبو داود (١٩٠) الطهارة ، والنسائى (١٠٨/١) الطهارة، والبيهقى فى السنن (١٥٥/١ ، ١٥٦)، وابن حبان (١١٣٤/٣) الطهارة، وابن الجارود فى المنتقى (٢٤) .

(٣) رواه الترمذى (٣٠٣/٣) الصوم وقال الترمذى : وحديث رافع بن خديج حديث حسن =

أن النبى ﷺ احتجم وهو صائم[1] فقد بين الشافعى أن الثانى ناسخ للأول من حيث إنه روى فى حديث شداد أنه كان مع النبى ﷺ زمان الفتح فرأى رجلاً يحتجم فى شهر رمضان فقال : « **أفطر الحاجم والمحجوم** » وروى فى حديث ابن عباس أنه ﷺ احتجم وهو محرم صائم ، فبان بذلك أن الأول كان فى زمن الفتح فى سنة ثمان ، والثانى فى حجة الوداع فى سنة عشر .

● ومنها : ما يعرف بالإجماع كحديث قتل شارب الخمر فى المرة الرابعة فإنه منسوخ عرف نسخه بانعقاد الإجماع على ترك العمل به ، والإجماع لا ينسخ ولكن يدل على وجود ناسخ غيره[2].

ومن أول المشتغلين بهذا العلم الإمام الشافعى رحمه الله ، قال الإمام أحمد رحمه الله : « ما علمنا المجمل من المفسر ولا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه حتى جالسنا الشافعى »[3].

✵ أشهر المصنفات فى ناسخ الحديث ومنسوخه :

قال الدكتور محمد عجاج الخطيب ما ملخصه : من أقدم ما صنف فى هذا العلم كتاب : « الناسخ والمنسوخ » لقتادة بن دعامة السدوسى (٦١ - ١١٨هـ) ولم يكتب لهذا المؤلف الوصول إلينا ، وتتالت المصنفات خلال القرن الثانى والثالث ، ومن أشهرها كتاب : « ناسخ الحديث ومنسوخه »

= صحيح . وذكر عن أحمد بن حنبل أنه قال : أصح شيء فى هذا الباب حديث رافع بن خديج ورواه ابن ماجه (١٦٨١) الصيام . وصححه الألبانى .

(١) رواه البخارى (٢٠٥/٤) الصوم ، ومسلم (١٢٣/٨) الحج .

(٢) الحديث النبوى (١٩٦ ، ١٩٧) .

(٣) الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ من الآثار (٥) .

للحافظ أبى بكر أحمد بن محمد الأثرم (٢٦١هـ) صاحب الإمام أحمد، ولا يزال هذا الكتاب مخطوطاً.

ومن أجمع ما وصلنا من مؤلفات القرن الرابع كتاب: «ناسخ الحديث ومنسوخه» لمحدث العراق أبى حفص عمر أحمد البغدادى المعروف بابن شاهين (٢٩٧ - ٣٨٥).

ومن أجمع ما صنف بعد ذلك فى هذا العلم كتاب «الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ من الآثار» للإمام الحافظ النسابة أبى بكر محمد بن موسى الحازمى الهمذانى (٥٨٤هـ) وطبع كتابه مراراً[1].

* * *

(١) أصول الحديث (٢٨٩، ٢٩٠).

٥ - علم مختلف الحديث

قال النووى : هذا فن من أهم الأنواع ، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف ، وهو أن يأتى حديثان متضادان فى المعنى ظاهراً فيوفق بينهما ، أو يرجح أحدهما ، وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه ، والأصوليون الغواصون على المعانى[١].

قال ابن الصلاح : ومثاله حديث : « **لا عدوى ولا طيرة** »[٢] مع حديث : « **لا يورد ممرض على مصح** »[٣] وحديث « **فر من المجذوم فرارك من الأسد** »[٤] وجه الجمع بينهما أن هذه الأمراض لا تعدى بطبعها ، ولكن الله تبارك وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سبباً لإعدائه مرضه ، ثم قد يتخلف ذلك عن سببه كما فى سائر الأسباب ، ففى الحديث الأول نفى ﷺ ما كان يعتقده الجاهل من أن ذلك يعدى بطبعه ، ولهذا قال : « **فمن أعدى الأول** » ، وفى الثانى أعلم بأن الله سبحانه جعل ذلك سبباً لذلك، وحذر من الضرر الذى يغلب وجوده عند وجوده بفعل الله سبحانه

---

(١) التقريب مع التدريب (١٩٦/٢) .

(٢) رواه البخارى (٢١٥/١٠) الطب ، ومسلم (٢١٣/١٤) السلام ، وأبو داود (٣٨٩٣) الطب .

(٣) رواه البخارى (٢٥٤/١٠) الطب بلفظ « لا توردوا» ، ومسلم (٢١٥/١٤) السلام .

(٤) رواه البخارى (١٥٨/١٠) الطب ، وأحمد (٤٤٣/٤) .

وتعالى ، ولهذا فى الحديث أمثلة كثيرة[1].

قال الدكتور الصباغ : ومن الأمثلة الرائعة على هذا التوفيق والجمع ما ذكره الشافعى فى رسالته فى باب : « ما يعد مختلفاً وليس عندنا بمختلف ، إذ جمع بين حديث رافع بن خديج : « **أسفروا بصلاة الفجر** »[2] وبين حديث عائشة : « كن نساء المؤمنات يصلين مع رسول الله ﷺ الصبح وهن متلفعات بمروطهن ما يعرفهن أحد من الغلس »[3].

قال الشافعى : إن رسول الله ﷺ لما حض الناس على تقديم الصلاة وأخبر بالفضل فيها احتمل أن يكون من الراغبين من تقدمها قبل الفجر الآخر. فقال: «**أسفروا بالفجر**» يعنى حتى يتبين الفجر الآخر معترضاً[4].

❋ أشهر المصنفات :

قال الدكتور محمد عجاج الخطيب : من أقدم هذه التصانيف كتاب : « اختلاف الحديث » للإمام محمد بن إدريس الشافعى (١٥٠ - ٢٠٤هـ) رحمه الله ، وهو من أقدم ما وصلنا ، ولم يقصد رحمه الله استيعاب جميع الأحاديث المختلفة ، بل ذكر جملة منها ، وبين طريق جمعها والتوفيق بينها ، ليكون ذلك مثالاً ينسج العلماء على منواله .

---

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح (٢٨٥) .

(٢) رواه الترمذى (١/٢٦٢) الصلاة ، وأبو داود (٤٢٠) الصلاة بلفظ « أصبحوا » ، والنسائى (١/٢٧٢) المواقيت . وقال السيوطى : من رواه بلفظ « أسفروا » رواه بالمعنى .

(٣) رواه الترمذى (١/٢٦٠) الصلاة ، وأبو داود (٤١٩) الصلاة وقال الترمذى : حديث عائشة حسن صحيح وهو الذى اختاره غير واحدٍ من أهل العلم من أصحاب النبى ﷺ منهم أبو بكر وعمر ومن بعدهم من التابعين ، وبه يقول الشافعى وأحمدْ وإسحٰق يستحبون التغليس بصلاة الفجر .

(٤) الحديث النبوى (١٩٤) .

ومن أشهر الكتب بعد كتاب الشافعى كتاب « تأويل مختلف الحديث » للإمام الحافظ عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى (٢٧٦هـ) وقد وضعه فى الرد على أعداء الحديث الذين اتهموا أصحاب الحديث بحمل الأخبار المتناقضة ، ورواية الأحاديث المشكلة .

ومن أشهر ما وصلنا فى هذا الباب كتاب « مشكل الآثار » للإمام الفقيه أبى جعفر أحمد بن محمد الطحاوى (٣٢١هـ) .

وكتاب « مشكل الحديث وبيانه » للإمام المحدث أبى بكر محمد بن الحسن « ابن فُورَك » الأنصارى الأصبهانى (٤٠٦هـ)[1] .

* * *

(١) باختصار من أصول الحديث (٢٨٥ ، ٢٨٦) .

الفهارس

١ - فهرس المراجع .

✸ ✸ ✸

٭ فهرس المراجع ٭

١ - أسباب اختلاف المحدثين - لخلدون الأحدب ، ط . الدار السعودية للنشر والتوزيع .

٢ - أصول الحديث - لمحمد عجاج الخطيب ، ط . دار الفكر .

٣ - ألفية السيوطى بشرح - أحمد شاكر ، ط . مكتبة ابن تيمية .

٤ - إرواء الغليل فى تخريج أحاديث منار السبيل - للألبانى ، ط . المكتب الإسلامى .

٥ - إصلاح المنطق - لابن السكيت ، دار المعارف .

٦ - الأجوبة الفاصلة للأسئلة العشرة الكاملة - لأبى الحسنات اللكنوى ، ط . مكتبة الرشد .

٧ - الأحاديث القدسية - لبعض علماء الأزهر ، طبعة الأزهر .

٨ - الأدلة والشواهد على وجوب الأخذ بخبر الواحد ، لسليم الهلالى ، ط . دار الصحابة .

٩ - الأم - للإمام الشافعى ، ط . الشعب .

١٠ - الإحسان فى تقريب صحيح ابن حبان - لعلاء الدين الفارسى ، بتحقيق شعيب الأرناؤوط ، ط . الرسالة .

١١ - الإصابة فى تميز الصحابة- لابن حجر العسقلانى، ط. دار الكتب العلمية.

١٢ - الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ من الآثار - دار الوعى حلب .
١٣ - الاقتراح فى بيان الاصطلاح - لتقى الدين ابن دقيق العيد ، ط . مكتب الإرشاد - بغداد .
١٤ - الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع - للقاضى عياض بتحقيق السيد أحمد صقر، ط. دار التراث والمكتبة العتيقة - تونس.
١٥ - الإمام الترمذى والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين - لنور الدين عتر .
١٦ - بحوث فى تاريخ السنة المشرفة- للدكتور أكرم العمرى، الطبعة الرابعة.
١٧ - الباعث الحثيث فى اختصار علوم الحديث - لابن كثير ، ط . دار التراث العربى .
١٨ - البداية والنهاية - لابن كثير ، ط . دار الفكر العربى .
١٩ - تاريخ بغداد - للخطيب البغدادى ، ط . دار الكتاب العربى .
٢٠ - تدريب الراوى شرح تقريب النواوى - لجلال الدين السيوطى ، ط . المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .
٢١ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف- للحافظ المزى، ط. المكتب الإسلامى.
٢٢ - تلخيص الحبير - لابن حجر العسقلانى ، بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ط . شركة الطباعة الفنية المتحدة .
٢٣ - توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار للأمير الصنعانى . ط . المكتبة السلفية بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد .
٢٤ - تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس - لابن حجر العسقلانى ، ط . مكتبة الكليات الأزهرية .
٢٥ - تيسير مصطلح الحديث - للدكتور محمود الطحان ، ط . المركز الإسلامى للكتاب .
٢٦ - التعليقات الأثرية على المنظومة البيقونية - لعلى حسن عبد الحميد .

٢٧ – التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح بتحقيق عبد الرحمٰن محمد عثمان ، ط . المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
٢٨ – جامع الأصول من أحاديث الرسول ﷺ ، لابن الأثير ، ط . دار الفكر .
٢٩ – جامع بيان العلم وفضله – لابن عبد البر .
٣٠ – الجامع لأحكام القرآن – للقرطبى ، ط . الشعب .
٣١ – الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع – للخطيب البغدادى ، بتحقيق د . محمود الطحان ، ط . دار المعارف .
٣٢ – الجداول الجامعة فى العلوم النافعة– جداول المصطلح، لنبيل بن منصور.
٣٣ – حكم العمل بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال – لأشرف بن سعيد ، ط . مكتبة السنة .
٣٤ – حلية الأولياء وطبقات الأصفياء – لأبى نعيم الأصبهانى ، ط . مطبعة السعادة .
٣٥ – الحديث النبوى ، مصطلحه – بلاغته – كتبه . لمحمد الصباغ ، ط . المكتب الإسلامى .
٣٦ – الحديث حجة بنفسه فى العقائد والأحكام – للألبانى ، المكتب الإسلامى .
٣٧ – الحطة فى ذكر الصحاح الستة ، لصديق حسن خان ، ط . دار الكتب العلمية .
٣٨ – رسالة أبى داود إلى أهل مكة فى وصف سننه ، بتحقيق د . محمد الصباغ ، ط . المكتب الإسلامى .
٣٩ – الرسالة للإمام الشافعى . بتحقيق أحمد شاكر .
٤٠ – الرفع والتكميل فى الجرح والتعديل ، لأبى الحسنات اللكنوى ، بتحقيق أبى غدة ، مكتبة ابن تيمية .

٤١ - سلسلة الأحاديث الصحيحة - للألبانى ، ط . المكتب الإسلامى .
٤٢ - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة - للألبانى ، ط . المكتب الإسلامى .
٤٣ - سنن ابن ماجه القزوينى - بترقيم محمد فؤاد عبد الباقى ، ط . دار الكتب العلمية .
٤٤ - سنن الدارمى - لعبد الرحمٰن بن الفضل الدارمى ، ط . دار الكتب العلمية .
٤٥ - سنن الدارقطنى - لعلى بن عمر الدارقطنى ، ط . دار المعرفة .
٤٦ - السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى - لمصطفى السباعى ، ط . المكتب الإسلامى .
٤٧ - السنن الكبرى للبيهقى ، ط . دار المعرفة .
٤٨ - شرف أصحاب الحديث - للخطيب البغدادى ، بتحقيق محمد سعيد خطيب ، نشرته دار إحياء السنة .
٤٩ - شرح علل الترمذى - لابن رجب الحنبلى ، بتحقيق صبحى السامرائى ، ط . عالم الكتب .
٥٠ - شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل - لأبى الحسن مصطفى ابن إسماعيل ، ط . مكتبة ابن تيمية .
٥١ - صحيح ابن خزيمة - بتحقيق محمد مصطفى الأعظمى ، المكتب الإسلامى .
٥٢ - صحيح ابن ماجه - للألبانى ، مكتب التربية العربى .
٥٣ - صحيح الترمذى - للألبانى ، مكتب التربية العربى .
٥٤ - صحيح الجامع الصغير وزيادته - للألبانى ، ط . المكتب الإسلامى .
٥٥ - صحيح مسلم بشرح النووى ، ط . المطبعة المصرية ومكتبتها .
٥٦ - ضعيف ابن ماجه - الألبانى ، مكتب التربية العربى .

٥٧ – طليعة سمط الآلى فى الرد على الشيخ محمد الغزالى – لأبى إسحٰق الحوينى ، ط . مكتبة التوعية .

٥٨ – الطبقات الكبرى – لابن سعد ، ط . دار صادر .

٥٩ – عارضة الأحوذى شرح جامع الترمذى – لابن العربى ، ط . دار الوحى المحمدى .

٦٠ – علل الحديث – لابن أبى حاتم ، ط . دار السلام بحلب .

٦١ – علوم الحديث ومصطلحه – د . صبحى الصالح ، ط . دار العلم للملايين .

٦٢ – عمل اليوم والليلة ، لأبى بكر بن السنى ، ط . مكتبة التراث الإسلامى .

٦٣ – عون المعبود شرح سنن أبى داود – لشمس الحق أبادى ، ط . المكتبة السلفية الحديثة .

٦٤ – فتح البارى شرح صحيح البخارى – لابن حجر العسقلانى ، ط . السلفية .

٦٥ – فتح المغيث شرح ألفية الحديث – للسخاوى ، ط . دار الكتب العلمية .

٦٦ – فضائل الصحابة – للنسائى بتحقيق لفاروق حمادة ، ط . دار الثقافة .

٦٧ – فضل الله الصمد فى توضيح الأدب المفرد – لفضل الله الجيلانى ، ط . المطبعة السلفية .

٦٨ – الفصل فى الملل والأهواء والنحل – لابن حزم ، مكتبة السلام العالمية .

٦٩ – قاعدة فى الجرح والتعديل وقاعدة فى المؤرخين – لتاج الدين ابن السبكى ، بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، ط . مكتبة الرشد .

٧٠ - قواعد التحديث - لجمال الدين القاسمى ، ط . دار الكتب العلمية .
٧١ - قواعد فى علوم الحديث - للتهانوى بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، ط . مكتب المطبوعات الإسلامية .
٧٢ - كشف الخفاء ومزيل الالتباس - للعجلونى ، ط . مكتبة التراث الإسلامى ودار التراث .
٧٣ - الكامل فى ضعفاء الرجال - لابن عدى ، ط . دار الفكر .
٧٤ - الكفاية فى علم الرواية - للخطيب البغدادى ، ط . دار ابن تيمية - القاهرة .
٧٥ - لمحات فى أصول الحديث - لمحمد أديب صالح ، ط . المكتب الإسلامى .
٧٦ - مجمع الزوائد - لنور الدين الهيثمى ، ط . دار الكتاب العربى .
٧٧ - مجموع الفتاوى - لشيخ الإسلام ابن تيمية ، ط . مكتبة ابن تيمية .
٧٨ - مستدرك الحاكم ومعه تلخيص الذهبى ط . دار المعرفة .
٧٩ - مسند أبى عوانة - لأبى عوانة يعقوب بن إسحاق ، ط . دار المعرفة .
٨٠ - مسند الإمام أحمد - بفهرس الألبانى ، ط . المكتب الإسلامى .
٨١ - مسند الشهاب - للقضاعى تحقيق حمدى السلفى ، ط . مؤسسة الرسالة .
٨٢ - مصنف ابن أبى شيبة ، توزيع دار الفرقان .
٨٣ - مصنف عبد الرزاق - بتحقيق حبيب الرحمٰن الأعظمى ، ط . المكتب الإسلامى .
٨٤ - معجم الطبرانى الكبير - بتحقيق حمدى عبد المجيد السلفى .
٨٥ - معرفة علوم الحديث - للحاكم النيسابورى ، ط . مكتبة المتنبى .
٨٦ - موسوعة أطراف الحديث النبوى - لمحمد السعيد زغلول ، ط . عالم التراث .

٨٧ - موطأ مالك بترقيم - محمد فؤاد عبد الباق ، ط . الحلبى .
٨٨ - ميزان الاعتدال - للذهبى ، ط . دار الفكر العربى .
٨٩ - المجموع شرح المهذب - للإمام النووى ، ط . دار الفكر .
٩٠ - المحدث الفاصل للرامهرمزى - بتحقيق محمد عجاج الخطيب ، ط . دار الفكر .
٩١ - المراسيل - لأبى داود السجستانى ، ط . دار المعرفة - بيروت .
٩٢ - المصنوع فى معرفة الحديث الموضوع - لعلى القارى ، بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، ط . دار السلام .
٩٣ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى - لجماعة من المستشرقين ، ط . دار الدعوة .
٩٤ - المنار المنيف فى الصحيح والضعيف - لابن القيم ، بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، الناشر مكتبة ابن تيمية .
٩٥ - المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ - لابن الجارود ، ط . دار القلم .
٩٦ - المنهج الإسلامى فى الجرح والتعديل - لفاروق حمادة ، ط . دار نشر المعرفة .
٩٧ - الموقظة فى علم مصطلح الحديث - للحافظ الذهبى ، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة ، ط . مكتب المطبوعات الإسلامية - بحلب .
٩٨ - نزهة النظر شرح نخبة الفكر - لابن حجر العسقلانى ، سلسلة السلفيون يتحدثون .
٩٩ - النهج الحديث فى مختصر علوم الحديث - لعلى محمد نصر ، ط . رابطة العالم الإسلامى .

***

٢ - فهــرس الموضـوعـات



❋ فهـــرس الموضـــوعـــات ❋

- مقدمة ٥

○ تمهيد يشتمل على :

١ - التعريف بعلم الحديث ١٣

٢ - نشأة علم الحديث وأهم المصنفات فيه ١٥

٣ - تعريفات مهمة ٢٠

٤ - حكم رواية الحديث بالمعنى ٢٣

٥ - آداب طلب الحديث ٢٦

○ أقسام الحديث بحسب القبول والرد :

١ - الحديث المقبول ٣٧

أ - الحديث الصحيح ٣٧

شروط صحة الحديث ٣٩

١ - اتصال السند ٣٩

٢ - عدالة الرواة ٤٢

٣ - ضبط الرواة ٤٩

تكميل فى الجرح والتعديل ٥٣

٤ - عدم الشذوذ ٧٢

٥ - عدم العلة ٧٧

مسائل تتعلق بالحديث الصحيح
١ – أصح الأسانيد ٨٧
٢ – أول من صنف فى الصحيح المجرد ٨٩
٣ – مراتب الصحيح ٩٠
٤ – قولهم أصح شىء فى هذا الباب ٩١
٥ – الصحيح لم يستوعب فى كتاب واحد ٩٢
٦ – هل يمكن استيعاب الصحيح ٩٣
٧ – الثمرات المجتناة من شجرة الحديث الصحيح ٩٤
ب – الحديث الحسن ٩٩
– تعريفه ٩٩
– مسائل تتعلق بالحديث الحسن ١٠٥
١ – قول الترمذى : هذا حديث حسن صحيح ١٠٥
٢ – من الألفاظ المستعملة عند أهل الحديث ١٠٧
٣ – مراتب الحسن ١٠٨
٤ – الحديث الحسن كالصحيح فى الاحتجاج به ١٠٨
٥ – قول الترمذى : حسن غريب ١٠٩
٦ – حد آخر للحديث الحسن ١١٠
٧ – الحسن لذاته إذا روى من طريق آخر مثله
أو أقوى منه ارتفع إلى درجة الصحيح لغيره ١١١
فصل فى الاعتبار والمتابع والشاهد ١١٣
٢ – المردود (الضعيف) ١١٧
○ **أقسام الحديث الضعيف باعتبار موطن الضعف** ١٢٣
١ – الحديث الضعيف بسبب انقطاع السند ١٢٥
أ – انقطاع ظاهر :

١ – المنقطع ١٢٥
٢ – المعضل ١٢٩
٣ – المرسل ١٣٢
٤ – المعلق ١٤١
ب – انقطاع خفى ويدخل فيه ١٤٧
١ – المرسل إرسالاً خفياً ١٤٧
٢ – المدلس ١٥١
٢ – الحديث الضعيف بسبب الطعن فى العدالة ١٥٩
١ – المتروك ١٥٩
٢ – الموضوع ١٦١
٣ – الحديث الضعيف بسبب الطعن فى الضبط ١٦٩
١ – المنكر ١٦٩
٢ – المدرج ١٧٤
٣ – المقلوب ١٨٠
٤ – المضطرب ١٨٤
٥ – المصحف والمحرف ١٨٩
○ أقسام الحديث باعتبار عدد الرواة ١٩٣
ا – متواتر ١٩٥
ب – آحاد ٢٠٢
١ – غريب ٢٠٥
٢ – عزيز ٢١٠
٣ – مشهور ٢١١
○ أقسام الحديث باعتبار منتهى السند ٢١٥
١ – الحديث القدسى ٢١٧

٢ - الحديث المرفوع ٢٢١
٣ - الحديث الموقوف ٢٢٦
٤ - الحديث المقطوع ٢٢٩
○ لطائف الإسناد ٢٣١
١ - المزيد فى متصل الأسانيد ٢٣٣
٢ - الإسناد العالى والنازل ٢٣٥
٣ - السابق واللاحق ٢٤٠
٤ - المدبج ورواية الأقران ٢٤٢
٥ - رواية الآباء عن الأبناء والأبناء عن الآباء ٢٤٥
٦ - المسلسل ٢٤٧
٧ - رواية الأكابر عن الأصاغر ٢٥١
○ لطائف فى معرفة الرواة ٢٥٥
١ - معرفة الصحابة ٢٥٧
٢ - معرفة التابعين ٢٦٣
٣ - معرفة الإخوة والأخوات ٢٦٥
٤ - معرفة الألقاب ٢٦٧
٥ - معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم ٢٧١
٦ - معرفة النسب التى على غير ظاهرها ٢٧١
٧ - معرفة تواريخ الرواة ٢٧٢
٨ - معرفة من اختلط من الثقات ٢٧٤
٩ - معرفة طبقات العلماء والرواة ٢٧٦
١٠ - معرفة المفردات ٢٧٨
١١ - معرفة الوحدان ٢٨٠
١٢ - معرفة من ذكر بأسماء أو صفات مختلفة ٢٨٣

١٣ - معرفة المهمل ٢٨٥
١٤ - معرفة المبهم ٢٨٦
١٥ - معرفة المتشابه ٢٨٨
١٦ - معرفة المؤتلف والمختلف ٢٩١
١٧ - معرفة المتفق والمختلف ٢٩٣
١٨ - معرفة أسماء من اشتهروا بكناهم ٢٩٥

○ **طرق التحمل وصيغ الأداء** ٢٩٧

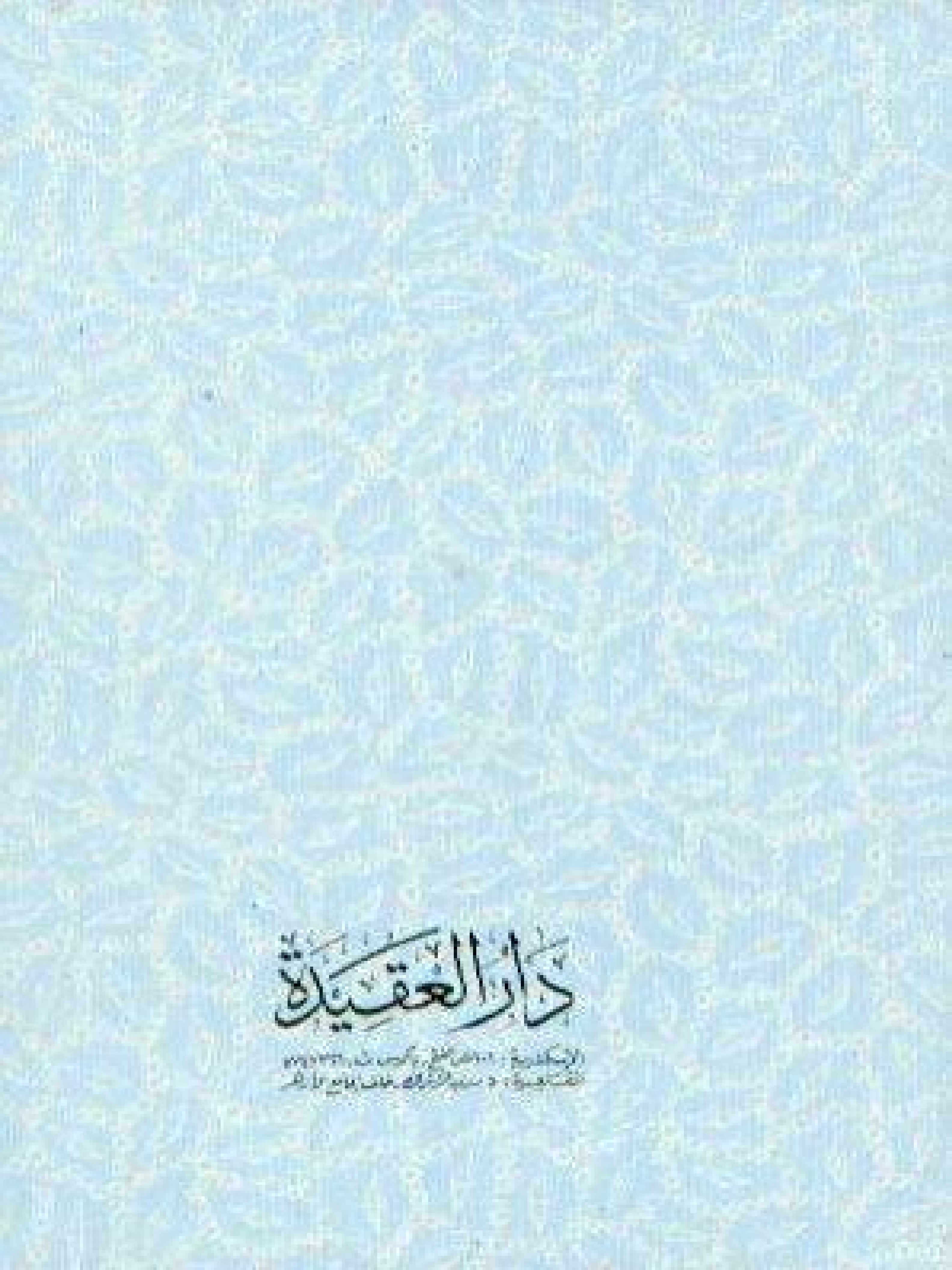
○ **من علوم الحديث التى لا يستغنى عنها طالب العلم** ٣٠٢

١ - علم تاريخ الرواة ٣٠٣
٢ - علم الجرح والتعديل ٣٠٦
٣ - علم غريب الحديث ٣١٠
٤ - علم ناسخ الحديث ومنسوخه ٣١٢
٥ - علم مختلف الحديث ٣١٥

○ **الفهـــارس**

- فهرس المراجع ٣٢١
- فهرس الموضوعات ٣٢٩

***


دار العقيدة